جـامعة باتنة 1

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العـلوم السياسية

التّـعاون الـدّولي من منظـور الحوار العقـلاني – البنـائي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية. تخصص: العلاقات الدّولية

إعداد: عبد الحمـيد مشـري

إشراف: د. عبد الله راقــدي

لجنة المناقشة

أ.د. حســين قـــادري، جـامعة بـاتنة 1 ، رئيســـــا

د. عبد الله راقــدي، جـــامعة بـاتنة 1 ، مشـرفا ومـقررا

أ.د. صـــالح سعـــود جـامعة الجزائر 3 ، عضوا مناقشا

أ.د عبد النـاصر جنـدلي، جـامعة بـاتنة 1 ، عضوا منـاقشا

د. عبد اللطيف بوروبي، جامعة قسنطينة 3 ، عضوا مناقشا

د. ادريــس عطـية، جـــامعة تبســة، عضوا منـــــاقشا

السنة الجامعية: 2016-2017

شكر وتقدير

أتوجه بكل عبارات الشكر والامتنان والتقدير إلى الأستاذ الدكتور عبد الله راقدي على إشرافه ومتابعته للعمل طيلة فترة إعداده، وعلى دعمه وتشجيعه للإنجاز هذا البحث. والشكر موصول أيضا إلى كل أساتذتي بجامعة باتنة وجامعة الجزائر وإلى كل زملائي بجامعة بومرداس.

فهرس المحتويات

شكر وتقدير	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول والأشكال	
مقدمة	03
الفصل الأول: التعاون وفرص الحوار العقلاني - البنائي	16
المبحث الأول: مشكلة التّعاون الدّولي	18
المطلب الأول: التعاون الدولي: في نقد المفهوم	18
المطلب الثاني: في الجذور الفلسفية للمشكلة	28
المبحث الثاني: التعاون وأسس التّفسير العقلاني	35
المطلب الأول: من الواقعية إلى النيوواقعية	35
المطلب الثاني: من الليبرالية إلى النيوليبرالية	41
المطلب الثالث: التقارب "نيو-نيو" وظهور التقليد العقلاني	48
المبحث الثالث: التّعاون الدولي كبناء سوسيولوجي	55
المطلب الاول: الإفتراضات الأساسية للبنائية الاجتماعية	55
المطلب الثاني: الإتجاهات المتعدّدة للبنائية في العلاقات الدّولية	61
المطلب الثالث: القطيعة والتواصل بين العقلانية والبنائية؟	67
الفصل الثاني : التعاون الدولي من منظور ما بعد براديغمي	74
المبحث الأول : من الجزر البراديغمية الي منطق التقاليد البحثية	75
المطلب الاول: النقاشات النظرية وحدود التصور البراديغمي	75
المطلب الثاني : تجاوز العقبة الابستيمولوجية للأمقايسة	81
لمطلب الثالث: منطق التقاليد البحثية	86
المبحث الثاني : المقاربة التوفيقية: التعاون الدولي من منظور تعدّدي	92
المطلب الأول : من النقاش إلى الحوار : منطق التّعدد النظري	97
المطلب الثاني : نحو منهج مقاد بالمشكلات : البراغماتية	102
المطلب الثالث :المقاربة المنهجية : الانتقائية التحليلية	109
الفصل الثالث : تحليل ظاهرة التعاون الدولي من منظور التقليدين العقلاني والبنائي	112
المبحث الاول : التعاون الدولي في ظل الفوضى	113
المطلب الاول: منطق الفوضى عند النيوواقعيين	113
المطلب الثاني: التعاون وتلطيف الفوضى عند النيوليبراليين	125
المطلب الثالث: التعاون والمنطق المتعدد للفوضى عند البنائيين	134

المبحث الثاني : التعاون الدولي من منظور التقليد العقلاني	133
المطلب الاول: العلاقات الدولية كمباراة لا تعاونية	133
المطلب الثاني : المباريات التكرارية وتطور التعاون تحت ظلال المستقبل	144
المطلب الثالث: التعاون المتعدد الاطراف ومشكلة الركبة المجانية	151
المطلب الرابع : التعاون الدولي بين المكاسب المطلقة والمكاسب النسبية	154
المطلب الخامس: دور المؤسسات والأنظمة الدولية في تسهيل التعاون	157
المبحث الثالث: التعاون الدولي من منظور بنائي	162
المطلب الأول : العمل الجماعي وإشكالية (الفاعل - البنية)	163
المطلب الثاني : التصور البنائي للمصلحة والهويات التعاونية	166
المطلب الثالث : مأسسة التفاعلات الدولية من منظور بنائي	169
المطلب الرابع : تأثير القواعد والمعايير على السلوك التعاوني	173
المطلب الخامس: دور الممارسات الخطابية في تشكيل السلوك التعاوني	176
الفصل الرابع : نحو منطق تعدّدي : التعاون الدولي من منظور توليفي	179
المبحث الاول : مساعي التوفيق بين المادية العقلانية والمثالية البنائية	181
المطلب الاول: الاسس المادية للتقليد العقلاني	182
المطلب الثاني: الاسس المثالية للتقليد البنائي	185
المطلب الثالث: تقريب التباعد بين المادية والمثالية	189
المبحث الثاني : حوار الانسان الإقتصادي والإنسان الاجتماعي	209
المطلب الاول: العقلانية ومنطق النتائج	209
المطلب الثاني : البنائية ومنطق الملاءمة	200
المطلب الثالث: تجاوز الإنقسامبين منطق النتائج ومنطق الملاءمة	204
المبحث الثالث : جدلية التفسير والفهم في الحوار العقلاني البنائي	209
المطلب الاول: مساعي التفسير عند العقلانية	209
المطلب الثاني: الفهم ومشكلة المعنى عند البنائيين	213
المطلب الثالث : التوفيق بين مساعي التفسير والفهم	215
المبحث الرابع: المنهجية الفردانية مقابل المنهجية الكليانية	218
المطلب الاول: المنهجية الفردانية عند التقليد العقلاني	218
المطلب الثاني : المنهجة الكليانية عند التقليد البنائي	220
المطلب الثالث : تجسير الهوة بين المنهج الفرداني والمنهج الكلياني	223
خاتمة	228
قائمة المراجع	232
ملخص الدراسة	

فهرس الجداول والأشكال

المخطط رقم	العنوان	الصفحة
1	الانتقائية والانقسامات : (الفاعل،البنية) و (المثالية،المادية)	109
2	المستويات المتعددة لتجسّد الثقافة الدولية	127
3	مباراة سباق التسلح (معضلة السجين)	136
4	مباراة صيد الغزال	140
5	مباراة الجبان	141
6	المساومة في مباراة الجبان	143

" على الرغم من أن هناك خلافات بين البنائية والعقلانية إلا ان نقاط الإتفاق كثيرة أيضا [...] ونقترح أن ينظر إلى مسألة (العقلانية – البنائية) لا "**كنقاش**" debate ولكن "**كحوار**" conversation [...] وبعيدا عن "حوار الطرشان" الذي يحاول فيه كل طرف تهميش الآخر باسم " الأصولية المنهجية " methodological fundamentalism، فإن التحدي الآن يكمن في تجاوز الحدود، وذلك عبر الجمع بين مختلف الرؤى، "**والتوليف**" synthesize بين مختلف الحجج، بهدف الوصول إلى إجابات أكثر إقناعا وتقديم صورة أفضل عن الواقع ".[1]

James Fearon and Alexander Wendt

[1] James Fearon and Alexander Wendt, "Rationalism v. Constructivism: A Skeptical View" in Walter Carlsnaes (ed.), **Handbook of International Relations** (London: SAGE Publications, 2002) p.67

مقدمة

أدت النقاشات "الميتانظرية" meta-theoretical التي تمخضت عن "النقاش الرابع" * Fourth debate بين نظريات العلاقات الدولية الى حالة من "اللاّمقايسة" incommensurability أعاقت التواصل والحوار بين مختلف براديغمات الحقل، الأمر الذي طرح العديد من التساؤلات حول كيفية الخروج من الانسداد النظري وتجاوز المنطق البراديغمي والاستفادة من مختلف المخرجات التحليلية التي تقدمها نظريات الحقل.

فالنظرة البراديغمية تفترض بأنه لا يمكن مقارنة النظريات فضلا عن المفاضلة أو التوفيق بينها. ففي ظل غياب معيار عقلاني للحكم على صحّة المبادئ التأسيسية والمسلمات الميتانظرية التي تقوم عليها هذه النظريات، فمن المرجح أن يبقى الإنقسام بين النظريات هو الغالب. وما يجعل من هذه الممارسة إشكالية في حقل العلاقات الدّولية هو أنه إذا كانت رؤية "توماس كون" لتطور المعرفة الفيزيائية لها ما يدعمها من وجهة نظر تاريخ العلوم البحتة، فإن إسقاط مفهوم البراديغم – بالشكل الكوني– أدى إلى تشويه المنجزات المعرفية في الحقل. خاصة وأن الكثير من العلماء يؤكدون على أنه لا يزال في مرحلة "ما قبل براديغمية" pre-paradigmatic .

إن القولبة البراديغمية لفهم تطور الممارسات النظرية في الحقل، بما تشمله من احتكار لمفاهيم القطيعة والإختزال وحجب لعناصر التواصل، تفقد دعائمها عندما يتعلّق الأمر بالظواهر الإمبريقية. ويبدو أن اسقاط مفهوم البراديغم على معرفة "ما قبل براديغمية"، الناتج عن إغراء الإنسجام في حقل العلوم الفيزيائية، أشبه بالإسقاط الإستيطيقي منه إلى الوعي التاريخي والإبستيمولوجي بتطور الممارسات النظرية في الحقل.

---

* تميز الدراسة هنا بين مصطلح "النقاش" debate وبين مصطلح "الحوار" dialogue ، فالنقاش كثيرا ما ارتبط بالنزعة البراديغمية، اما الحوار فكثيرا ما ارتبط بالنزعة التّعددية Pluralism لكن غالبا ما تستخدم الأدبيات العربية مفردتي (النقاش او الحوار) بنفس معنى debate . وعليه تعلن الدراسة منذ البداية عن إقامة تمييز دلالي فالحوار يعني من حيث دلالته المتأصّلة التواصل وتبادل الآراء ولذا تؤكّد الدراسة على أن مسعاها حواري dialogic في مقابل النزعة النقاشية البراديغيمة paradigmatic debate .

إن هذا الوضع المأزوم يشير إلى أن نظرية العلاقات الدولية تعاني حالة من الإنقسام أكثر من أي وقت مضى، كما أن إقحام مفهوم البراديغم عبر فرض رواية النقاشات النظرية الكبرى يشير إلى محاولات الحقل الرامية إلى تجاوز أزمة هويّتة المعرفية من جهة، كما ويكشف الرهانات الأيديولوجية التي تحاول عقلنة ممارسات الهيمنة عبر فرض خطاب علمي أحادي من جهة أخرى. فالحدود الفاصلة بين البارادیغمات جعلت المعارف النظرية في الحقل تبدو كجزر مترامية الاطراف لا يربط بينها أي جسور للتواصل، وأمام كل الجهود الرّامية الى اعادة تنظيم الحقل لا يبدو ان استعارة الوصفات من تاريخ العلم وحقل الابستيمولوجيا قد ساعدته على تجاوز انقساماته ومعالجة أزمته تلك. الأمر الذي يطرح الكثير من التساؤلات على الصعيد العملي حول كيفية الخروج من النفق وتصحيح آليات التعامل مع المنجزات النظرية المتعدّدة.

وفي هذا السياق دعى أنصار الطرح "التّعددي" Pluralists إلى ضرورة إعادة توجيه الحقل، وذلك عبر الانفتاح بدل الإنغلاق داخل القوالب البراديغمية، وفي ظل هذا التنوع النظري الذي يعرفه الحقل، يرى العديد من الباحثين أن ثمة حاجة ملحة إلى ربط جسور التواصل بين نظريات الحقل، مع درجة ملائمة من الوعي الابستيمولوجي والمنهجي، كمحاولة للاستعاضة عن غياب نظرية شاملة من جهة، والتركيز على المشاكل الواقعية من جهة أخرى.

وقد اتضح في ثنايا الممارسات التنظيرية أن "النزعة التّعدّدية" Pluralism بدأت تأخذ زخما كبيرا في الحقل، وهذا ما عكسته حلقات النقاش التي عقدت السنوات الأخيرة حول مسألة "الحوار" Dialogue و"التوليف" Synthesis، كالمنتدى الذي عقدته "دورية الدّراسات الدّولية" International Studies Review والذي جاء تحت عنوان: "هل الحوار والتوليف ممكن في العلاقات الدولية ؟.*

وفي نفس السياق سعى العديد من المنظرين في حقل العلاقات الدولية منتصف التسعينات إلى محاولة التوفيق بين العقلانية والبنائية في إطار ما سمي بالنموذج التوفيقي أو

*The Forum : " Are Dialogue and Synthesis Possible in International Relations?", **International Studies Review** 5(2003), 123–153

"التكاملي" complemetality من خلال الجمع بين(البنائية) أي عمليات تكوين الهوية والمصلحة من جهة، مع (العقلانية) أي ديناميكيات الفعل الإستراتيجي من جهة أخرى. لذلك فقط سعى التيار الذي يدافع عن التوفيق بين العقلانية والبنائية، جعل المفاهيم غير المادية كالهوية أكثر قابلية للتحليل الإمبريقي، لذا سهّلت تحولات ما بعد الحرب الباردة من إمكانية تقبل العقلانيين لدور لأفكار في لعب دور مهم في السياسة العالمية.

أسباب اختيار الموضوع :

إن المعرفة العلمية هي إعادة بناء مستمرة، فلا يمكن الدفع بالعلم إلى التّقدم إلا من خلال تحاور نظريات متعارضة تكونت الواحدة ضد الأخرى. وحسب "بيير بورديو" Pierre Bourdieu فإن العقبة التي تحول دون التواصل بين المفاهيم والمناهج والتقنيات ليست منطقية ولكنها سوسيولوجية. * ولما كانت مستويات التّمثل في العالم متعدّدة فإنه لم يعد بالإمكان إختزال الأحداث إلى تفسير وحيد من دون السقوط في الاختزالية، لذا فإن استخدام مرجعيات نظرية متعدّدة ضروري لفهم الظواهر. فالإنسان ليس "إنسانا إقتصاديا" Homo economicus (كما يرى العقلانيون) فحسب، بل يجمع كل مستويات الوعي فهو أيضا "إنسان إجتماعي" Homo sociologicus (كما يرى البنائيون) ولكل مستوى من الوعي طريقته في إدراك العالم.

من هذا المنطلق فإن الدّراسة تسعى إلى إجلاء عمليات الإتصال المختفية بين العقلانية والبنائية وراء ما يمكن أن يحجبها من انقطاعات. وعليه فإن الجمع والتوفيق بين ممارسات نظرية تطورت في ما يشبه الجزر البراديغيمة ليس موقفا تلفيقيا، وانما ممارسة نقدية سيتم البرهنة عليها في ثنايا البحث، تنطلق من رؤية تعدّدية تقوم على المقارنة والكشف عن مختلف التقاطعات والاتصالات الممكنة.

إن هذا المسعى الحواري لا يقصد به الدّمج أو تصميم مقاربة جديدة. بل هو استراتيجية تحليلية تنطلق من فكرة تعدّدية النظريات، بهدف الكشف عن مستويات تعقيد ظاهرة التعاون الدولي ومظاهر المبادلات والتفاعلات بين مكوناتها، وذلك بالإستفادة من الحوار بين

* انظر: بيير بورديو، ترجمة :هناء صبحي، **مسائل في علم الاجتماع** (ابو ظبي: هيئة ابو ظي للسياحة والثقافة، كلمة، 2011) ص ص.37-38

العقلانية والبنائية، مع الإعتراف بنسبيتها، عبر منطق براغماتي وتعدّدي، بعيدا عن العلمويّة العقديّة Scientism ، لذا فهي لا تتحدد بمنظور أحادي يختزل الواقع إلى مستوى يحكمه منطق واحد. ومن هنا فإنّ إعتماد الدراسة للقطيعة والتواصل كثنائية تحليلية، يهدف إلى منع الإنقطاعات الظاهرة بين العقلانية والبنائية أن يحجب الإتصالات الممكنة، وهي ممارسة ابستيمولوجية ومنهجية ضرورية بالنسبة لحقل صُوّر على أن تاريخه تاريخ انقطاعات، بحسب المنظور البراديغمي السّائد. ويمكن تلخيص أسباب إختيار الموضوع في النقاط التالية:

- محاولة تفسير/ فهم ظاهرة التعاون الدولي عبر مخرجات الحوار "العقلاني – البنائي".
- إستعراض القدرة التحليلية لكل من الإتجاه العقلاني المادي، والإتجاه البنائي المثالي، بهدف إختبار جوانب القوة والقصور لكل منهما وكشف جوانب القطيعة والتواصل بينهما.
- محاولة "تجسير الهوة" bridging gaps بين المنظورين عن طريق التوفيق و"التوليف" synthesis ، والبحث عن صيغة تكاملية تمكّن من الإستفادة من خاصية تعدد المداخل التحليلية لدراسة ظاهرة التعاون الدولي.

أهمــية البحث:

إن تناول المسعى الحواري والتوليفي يعتبر ضرورة ملحة في ظل غياب نظرية شاملة في الحقل. وعليه فإن الإتجاه نحو التوليف كطريقة للتعامل مع المنجزات النظرية المتعدّدة يجد تبريره المنطقي في الحاجة إلى تفسير الظواهر الدولية المستجدّة وكمحاولة للإستعاضة عن هذا الغياب.

وعلى صعيد الموضوع فان إن إثارة إشكالية التعاون تبدوا مهمة، على إعتبار أن التعاون الدولي يبقى حالة صعبة التحقق بسبب الفوضى البنيوية من وجهة النظر الواقعية، غير أنّ هذا الطرح لم يعد مقنعا في ظل تزايد فرص الترابط الدولي وزيادة حدة الإعتماد المتبادل وتطور التكتلات الإقليمية عبر العالم...الخ. والتي تحتاج إلى تفسيرات تتجاوز حدود التفسيرات التقليدية المهيمنة. ومن هنا فإن الإستعانة بالنظرية الاجتماعية في مقاربة التعاون

الدولي، يمكن أن يعطي مجالا أوسع للتفسير عبر إثارة أسئلة تستهدف مستويات انطولوجية مختلفة عما تطرحه التصورات العقلانية. وعليه تبدوا البنائية مؤهلة لتقديم بدائل انطولوجية مهمة عن طريق إدخال دور الأفكار والثقافة لفهم ظاهرة التعاون الدولي .

وفي سياق النقاشات النظرية الجارية في الحقل فان أهمية تناول موضوع التعاون الدولي عبر مخرجات الحوار "العقلاني- البنائي" يرجع إلى طبيعة التوجه البحثي الذي أخذه الحقل، ففي المقدمة الافتتاحية بمناسبة الذكرى الخمسين "لمجلة المنظمات الدولية" International Organization Journal، حاجج كل من "روبرت كوهين"، و"ستيفن كرازنر"، و"بيتر كاتزنشتين" ، بأن المحور الأساسي الذي سيهيمن على النقاش في حقل العلاقات الدولية خلال السنوات القادمة سيكون بين العقلانية والبنائية. واجمالا يمكن تلخيص أهمية الموضوع في النقاط التالية:

- إن موضوع التعاون الدولي بدأ يأخذ اهتماما أكبر في السنوات الأخيرة، خاصة مع زيادة مستويات الإعتماد المتبادل، وحاجة المجتمع الدولي إلى العمل المشترك، وزيادة الوعي الدولي بضرورة العمل الجماعي، كإستراتيجية لمواجهة التحديات الجديدة التي باتت تستعصي على الحلول الفردية والأحادية الجانب، كالإرهاب، قضايا البيئة، الهجرة، الفقر...الخ.
- مقاربة التعاون الدولي من منظور الحوار "العقلاني- البنائي" سوف يتيح خاصية تعدد المداخل التفسيرية، التي تبقى حاجة ملحة أمام التغيرات والجهود التأصيلية الطارئة على الحقل. كما أن هذا المسعى البحثي سوف يبحث في ما إذا كان هذا التنوع سيساهم في تعميق فهمنا من وجهة نظر توفيقية، أم أن هذه الطروحات تمثل بدائل متضاربة وغير قابلة للتعايش .

إشكـــالية البحث:

من خلال ما سبق فإن هذه الدراسة تسعى للبحث في إمكانية مقاربة ظاهرة التعاون الدولي من منظور الحوار "العقلاني– البنائي"، أي أنها تبحث في القابلية للتوليف synthesis بين المنظورين في ظل الإختلافات الإبستيمولوجية والأنطولوجية والمنهجية، وعلى هذا الأساس ينطلق البحث من الإشكالية التالية: **هل يمكن "التوليف" synthesis بين العقلانية والبنائية وإيجاد اطار تحليلي متكامل لمقاربة ظاهرة التعاون الدولي ؟**

التّساؤلات الفرعية:

- ما طبيعة الاختلافات الابستيمولوجية، الأنطولوجية والمنهجية بين التقليدين ؟ وما هي مظاهر الاستمرارية والقطيعة بينهما ؟
- كيف يمكن تجاوز الإختلافات "الميتا–نظرية" وعقبة "اللاّمقايسة" التي تعيق الحوار بين التقليدين ؟
- ما هي أهم الإستبصارات التي يمكن إستقاؤها من مخرجات الحوار العقلاني–البنائي حول التعاون الدولي ؟
- ما هي القيمة الإبستيمولوجية لمقاربة التّعاون الدولي من منظور توليفي؟ وهل يساعد هذا التّوجه في التعاطي الجيّد مع تعقيد ظاهرة التعاون الدولي ؟

فرضـــية البحث:

ينطلق البحث من فكرة أساسية وهي أن القولبة البراديغمية للنقاش "العقلاني – البنائي" تمثل عائقا أمام أي محاولة توليفية ترمي للجمع بين العقلانية والبنائية، وذلك لأسباب وقيود ابستيمولوجية تتعلق بعقبة "اللاّمقايسة البراديغمية" paradigmatic incommensurability وعلى هذا الأساس يقدّم البحث الفرضية التالية:

- **إن تجاوز الاختلافات "الميتا–نظرية" عبر اقحام البراغماتية كمنهجية "لا تأسيسية" Anti–fundamentalist ، سيساعد على التوليف بين بين العقلانية والبنائية وبناء اطار تحليلي متكامل لمقاربة ظاهرة التعاون الدولي .**

منهجـية البحث:

تسعى الدّراسة إلى طرح إطار منهجي يوفر الكفاءة اللاّزمة لتخطي الإختزالية الأنطولوجية و الثنائيات التبسيطية وله القدرة على التعاطي مع التّعدد النظري ، وتأتي نقطة البداية ضمن هذا المنهج من عملية تحديد الإشكالية موضع الدراسة والمتعلّقة "بالتوليف" synthesis .

ومع أنّ السّعي لتحقيق هذا الهدف يأتي ضمن العقبات الإبستيمولوجية التي يطرحها التقليد المهيمن والقائمة على مبدأ الانضباط البراديغمي والذي يسعى إلى تقديم أبحاث تستند على المنهجيات المقادة بالنّظرية theory–driven method. إلا أن الدراسة تعتقد بأن هذه الأبحاث محكومة بالمواقف "الميتا–نظرية" وتُعنى بتطبيق افتراضات نظريّة على وقائع محدّدة سلفا بهدف إثبات صحة تلك النظريات دون السعي إلى فهم طبيعة المشكلات كما هي في الواقع، لذلك فهي تقدّم صورة مجتزأة واختزالية عن الظاهرة.

إن الطريقة التي يروم البحث اتباعها لا تنطلق من أعلى أي من النظرية وإنما تنطلق من أسفل أي من الواقع وإشكالاته وتعقيداته، لذلك فهي أبحاث مقادة بالمشكلات problem– driven method لا تهتم بالمواقف التأسيسية وتعتمد بدلا من ذلك منطقا براغماتيا ومنهجية إنتقائية منفتحة، لا تستبعد أي تصور نظري إستنادا إلى أي موقف تأسيسي قبلي ما دام يساعد على "حل المشكلات" problem solving.

وعليه ستستفيد الدراسة من المنجزات التي قدّمها أنصار الطرح البراغماتي، لذلك سيتم إعتماد "الإنتقائية التحليلية " Analytic Eclecticism كمنهجية لتحقيق الهدف المعلن عنه في الإشكالية، لذا فإن هذا الهدف يحتّم عليها وللأسباب إبستيمولوجية تجاوز المنظور البراديغمي، والبحث عن إطار ابستيمولوجي تعدّدي تكون له القدرة على ضمان التعاطي مع المنجزات النظرية من منظور مقارن.

وعلى هذا الأساس إختارت الدراسة مفهوم "التقليد البحثي" Research Tradition كما قدّمه "لاري لودان" Larry Laudan كبديل عن البراديغم "الكوني" وكأساس لهذا البحث

ونقطة إنطلاق له ، بحيث ستمكن هذه الإختيارات المنهجية من المضي قدما في ضمان الملاءمة المنهجية، والكفاءة اللاّزمة التي ستمكن من المقارنة بين العقلانية والبنائية على جميع المستويات (الإبستيمولوجية، الأنطولوجية ، المنهجية)، ثم تبحث عن قنوات الإتصال ومستويات التفاعل ونقاط التقاطع بين مختلف الميكانيزمات السّببية التي يطرحها التقليدين البحثيين، بهدف تحديد الإطار التحليلي الملائم لمقاربة ظاهرة التعاون الدولي بطريقة انتقائية تمكّن من التعاطي الجيد مع الظاهرة. وستفصّل الدّراسة في كيفية تطبيق هذه المنهجيه .

مراجعــة الأدبيــات:

بعد القيام بمسح عام للأدبيات الحقل اتضح أن هناك قدرا لا بأس به من الدراسات التي تناولت الحوار "العقلاني – البنائي"، كما تبين أن هناك الكثير من الجهود والمساعي التي يمكن تصنيفها كمساع توليفية، وعلى سبيل المثال لا الحصر يمكن ذكر عمل "روبرت كيوهين" Robert Keohane الذي جمع بين" نظرية الاستقرار بالهيمنة " hegemonic stability و"نظريات الأنظمة" regime theories لتفسير التعاون ما بعد الحرب العالمية الثانية . يضاف إلى ذلك أعمال "ستيفن والت" Stephen Walt ، "جاك سنايدر" Jack Snyder ، "ستيفن فان ايفيرا" Stephen Van Evera، و"باري بوزان" Barry Buzan وزملاؤه الذين جمعوا بين مفهومي "القوة" و "النوايا" لشرح تشكيل التحالفات والامبريالية ،والحرب، والبنية العالمية. يضاف اليهم كل من "بروس روسيت" Bruce Russett و"جون اونيل" John O'Nel اللذان ربطا العوامل الليبرالية و المؤسساتية لشرح السلام بين الدول الليبرالية . بالاضافة الى "كترين سكينك" Kathryn Sikkink و"مارثا فينيمور" Martha Finnemore اللتان جمعتا بين العقلانية والبنائية لشرح تطور المعايير الدولية لحقوق الإنسان.[1]

وفيما يخص الأدبيات التي تناولت ظاهرة التعاون الدولي عبر مخرجات الحوار "العقلاني– البنائي"، فيمكن ذكر إسهامات كل من "جوزيف جوبيل" Joseph Jupille وزملاؤه (2003) التي جاءت تحت عنوان: "تكامل المؤسسات: العقلانية، البنائية، ودراسة التكامل

[1] Andrew Moravcsik," Theory Synthesis in International Relations: Real Not Metaphysical ", **International Studies Review** 5 (1) 2003, p. 131

الأوروبي".[1] حيث حاولت الدراسة عبر مدخل حواري التوفيق بين منطق النتائج الذي تقوم عليه العقلانية، ومنطق الملاءمة البنائي، وعن طريق منهجية توليفية حاول "جوزيف جوبيل" Joseph Jupille وزملاؤه تقديم إطار تحليلي يجمع بين العقلانية والبنائية لدراسة التكامل الأوربي .

وربما تبدو دراسة "جفري ت.تشيكل" Jeffrey T.Checkel (2000) المنشورة بعنوان: "جسر الهوة بين الخيار العقلاني والبنائية: التنظير للتفاعل الإجتماعي في المؤسسات الأوربية".[2] من أكثر الدراسات التي حاولت التوفيق والتركيب بين البراديغمين في دراسة المؤسسات الأوربية . كما قدّم "تشيكل" دراسة أخرى عام (2010) تحت عنوان:" التوليف بين نظريات العلاقات الدولية: الإمكانيات والحدود"،[3] حاول من خلالها معالجة القيود وإمكانيات التوليف وذلك عبر مناقشته للقيود الإبستيمولوجية والمعيارية، كما دافع عن الإتجاه التعددي والتوليفي.

وربما تبدو دراسة "الكسندر فاندت" wendt Alexander و "جيمس فيرون" James Fearon المنشورة بعنوان: " البنائية في مقابل العقلانية: نظرة متشككة" [4] (2002) من أهم الدراسات التي ناقشت أهم محاور الإنقسام بين البنائية والعقلانية، وبيّنت نقاط الإتفاق بينهما، ووصلت إلى نتيجة مفادها أن الإنقسام الحاد بين المقاربين مبالغ فيه، وأن هناك الكثير من النقاط المشتركة يمكن أن تكون مثمرة من وجهة نظر براغماتية، إذا تم النظر الى المقاربتين كأدوات تحليلية وليس كمواقف ميتافيزيقية حول العالم.

---

[1]Jupille, Joseph James A Caporaso,.Jeffrey T. Checkel. "Integrating Institutions: Rationalism, Constructivism, and the Study of the European". **Comparative Political Studies** 36(1-2) 2003,pp.7-40

[2]Jeffrey T. Checkel, "Bridging the Rational-Choice/ Constructivist Gap? Theorizing Social Interaction in European Institutions", **ARENA** Working Papers(2000), pp. 1-14

[3] Jeffrey T Checkel, "Theoretical Synthesis in IR: Possibilities and Limits", **Simons Papers in Security and Development,** No. (6)/2010 ,pp.1-34

[4]James Fearon, and Alexander Wendt. "Rationalism v. Constructivism: A Skeptical View". in Walter Carlsnaes. ed. ,**Handbook of International Relations** .(London: SAGE Publications, 2002.),pp.52-72

ويبقى إسهام "اكسندر فاندت" في كتابه:"النظرية الإجتماعية للسياسة الدولية" (1999)[1] من أهم الأدبيات التي ناقشت امكانيات التقارب بين العقلانية والبنائية، ورغم انتقاده الشديد لبرنامج البحث العقلاني، إلا أن نظريته استندت على إبستمولوجية وضعية كالعقلانيين، كما وشاركهم في أبرز إفتراض انطولوجي وهو أولوية الدولة كفاعل رئيسي في السياسة الدولية، محاولا بذلك إيجاد منطقة وسطى بين الإتجاه التأملي والاتجاه العقلاني.

ومع أن المجال لا يسمح بعرض كل البحوث التي حاولت التوليف بين العقلانية والبنائية في دراسة التعاون والمؤسسات الدولية فإنه سيتم الاقتصار على بعض الاعمال المهمة . وفي هذا الصدد يمكن ذكر إسهام "توماس رايس"Tomas Risse (2000) في دراسته التي حملت عنوان: "الخيار العقلاني ،البنائية، دراسة المؤسسات الدولية". حيث حاول "رايس" التفريق بين منطق النتائج الذي تعتمد علية نظرية الخيار العقلاني، ومنطق الملاءمة الذي تعتمد عليه البنائية، وعن طريق المنطق الجدلي حاول تصميم صيغه نظرية تكاملية لمقاربة المؤسسات الدولية .

وفي نفس السنة قدّم "جنيفر ستارلنغ فولكر" Jennifer Sterling-Folker دراسته الموسومة ب :" براديغمات متنافسة أم متجانسة ؟:مقارنة بين البنائية والنيوليبرالية المؤسساتية". وفي محاولته للإجابة على السؤال وصل "فولكر" إلى نتيجة مفادها أن كلا من البنائية والنيوليبرالية المؤسساتية ورغم نقاط الاختلاف إلا أنهما يتجانسان في جوانب كثيرة خاصة في الاهتمام بموضوع التغير الاجتماعي رغم امتلاك كل اتجاه منطق خاص به .

كما حاول "كاميرون ج. تيس" Cameron G. Thies (2004) عن طريق إدخال المنهج البنائي دراسة الحوار "نيو نيو" في دراسته المنشورة بعنوان : "أي النظريتين أفضل من الأخرى : النموذج البنائي للحوار النيواقعي النيوليبرالي". وهو نفس الإتجاه الذي سلكه "دانيال نيلسون" Daniel L.Nielson وزملاؤه في دراستهم حول البنك الدولي المعنونة : "رأب الصدع بين العقلانيين والبنائيين :إعادة هندسة ثقافة البنك الدولي ". يضاف إلى ذلك جهود كل من "مايكل تيرني"Michael Tierney و"كاثرين ويفر"Catherine E. Weaver (2005) في الدراسة

[1] Alexander Wendt, **Social Theory of International Politics**, (Cambridge University Press, 1999)

المنشورة بعنوان "تركيب مقاربتي العقلانيين والبنائيين في دراسة المنظمات الدولية" . وعموما فإن ما يلاحظ من خلال هذه الأدبيات هو أن الموقف التعددي بدأ يأخذ حيزا أكبر في النقاشات النظرية في العلاقات الدولية وبخاصة الجهود التي تحاول التوليف بين العقلانية والبنائية.

خـطة البحث :

لمعالجة الإشكالية التي يطرحها البحث وللإجابة على فرضيات الدراسة تمّ تقسيم البحث إلى أربعة فصول وفق الترتيب التالي؛ حيث تناول الفصل الأول فرص الحوار العقلاني البنائي، أما الفصل الثاني فقد خصص لعرض المقاربة المنهجية للبحث. فيما تناول الفصل الثالث أهم التحليلات التي تطرحها كل من العقلانية والبنائية لظاهرة التعاون الدولي. وفي الفصل الرابع ناقش البحث إمكانيات تصميم إطار تحليلي توفيقي وتوليفي بين العقلانية والبنائية لمقاربة ظاهرة التعاون الدولي. وفيما ما يلي العرض المفصل لخطة البحث:

جاء الفصل الأول؛ تحت عنوان: فرص الحوار بين العقلانية والبنائية وقسّم إلى ثلاث مباحث، خصص المبحث الأول لعرض مشكلة التّعاون الدولي، أما المبحث الثاني والثالث فقد خصصا لعرض أهم الإفتراضات التي تقوم عليها العقلانية والبنائية.

أما الفصل الثاني من الدّراسة فقد ركز على الجوانب الإبستيمولوجية والمنهجية، بحيث حاول أن يبرز حدود المدخل البراديغمي كإطار للتعاطي مع المنجزات النظرية في الحقل، وذلك بسبب العقبات الابستيمولوجية التي يطرحها من بينها عقبة اللاّمقايسة والتي ، تحول دون إقامة الحوار والتواصل بين العقلانية والبنائية.

وفي محاولة الفصل لتجاوز الطرح البراديغمي، تم الإستفادة من طروحات "لاري لودان" حول منطق التقدم العلمي، خاصة مفهوم "التقليد البحثي". وفي المبحث الثالث من الفصل تم تقديم المقاربة المنهجية وذلك بعرض أسس "الإنتقائية التحليلية"، كمنهجية براغماتية مقادة بالمشكلات تساعد على تجنب النقاشات الميتانظرية، وتساعد على المقارنة وإقامة الحوار

بين التقليدين العقلاني والبنائي، وتكشف عن نقاط التواصل وخطوط التداخل بين مختلف الميكانيزمات السببية لظاهرة التعاون الدولي من منطق تعدّدي.

أما الفصل الثالث فقد خصص لعرض كل من التفسيرات العقلانية والبنائية لظاهرة التعاون الدولي، ففي المبحث الأول تم تناول مفهوم الفوضى بداية بعرض كيف تم التعاطي معها داخل البيت العقلاني، ومناقشة نتائجها على السلوك التعاوني؛ بين نظرة متشائمة يمثلها النيواقعيون، ونظرة تؤمن بإمكانية التغلب عن القيود التي تفرضها الفوضى يمثلها النيوليبراليون. وأخيرا تم عرض التصور التعدّدي للفوضى عند البنائيين، وناقش الكيفية التي يؤثر بها كل تصوّر على ميل الدول إلى التعاون.

أما المبحث الثاني من الفصل فقد خصص للتفسيرات العقلانية لظاهرة التعاون الدولي، وتناول الكيفية التي وظّف بها العقلانيون نموذج المباريات ونظرية الخيار العقلاني لتفسير ظواهر التعاون. ثم تعرّض المبحث لإشكالية العمل الجماعي؛ كالركبة المجانية، وناقش جدلية المكاسب المطلقة والمكاسب النسبية، وسلط الضوء على دور المؤسسات في تسهيل التعاون. وفي المبحث الثالث من الفصل تم استعراض المخرجات التحليلية للتقليد البنائي بداية بإشكالية (الفاعل–البنية)، مرورا إلى الكيفية التي تتشكل بها المصالح والهويات التعاونية، كما وقد تم تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه القواعد والمعايير والمؤسسات في تشكيل الهويات وفي التأثير على المخرجات الإجتماعية.

كما ووقف المبحث أيضا على الكيفية التي تناولت بها البنائية الاجتماعية ظاهرة التعاون مبتعدة بذلك عن الطرح العقلاني الذي يتعاطى مع الفواعل كهويات ثابته في إطار تفاعل استراتيجي بدون أي أثر إجتماعي. في المقابل يسعى الطرح البنائي ليعطى أهمية أكبر لدور الأفكار والثقافة والتفاعلات البيذاتانية والممارسات الخطابية في تشكيل الواقع الدولي.

مهدت الفصول الأولى لعرض الأطروحة التي ستدافع عنها الدراسة في الفصل الرابع، وهي إمكانية التوليف بين التقليدين العقلاني والبنائي لمقاربة ظاهرة التعاون الدولي عبر منطق

تعددي وبراغماتي لا يلغي الإستبصارات التي يقدمها أي تقليد على حساب آخر، وانما يقدم شبكة متداخلة من المتغيرات تساهم في تكوين فهم أعمق للظاهرة قيد الدراسة.

واستجابة لهذه المهمة فقد تم تقسيم الفصل إلى أربعة مباحث رئيسية بهدف جسر الهوة وتقريب التباعد بين الثنائيات التي تمثل الأسس التي يقوم عليها التقليدين النظريين وهي: (المادية في مقابل المثالية)، (منطق النتائج في مقابل منطق الملاءمة)، (التفسير في مقابل الفهم)، (الفردانية في مقابل الكليانية).

حاول الفصل أن يناقش هذه الثنائيات وأن يبحث عن نقاط التواصل والتقاطع ويبيّن كيف أن هذه الثنائيات يمكن أن تتكامل في الكثير من جوانب الواقع، فإذا ما تم التعاطي معها بطريقة منفتحة فيمكن أن تفتح آفاقا جديدة للفهم من منطق تعدّدي براغماتي، بعيدا عن خط الإنغلاق البراديغمي، وبديلا للإستسلام للقيود الميتانظرية.

وفي الأخير فإن تقسيم البحث وفق هذا المنطق كان استجابة إلى الهدف المعلن عنه في الإشكالية، وهو البحث في إمكانية التوليف بين الطروحات العقلانية والطروحات البنائية لمقاربة ظاهرة التعاون الدولي. إن هذا المسعى هو ما سيحاول البحث خوضه عبر الأجزاء التالية من الدّراسة.

الفصل الأول:

التعاون الدولي وفرص الحوار العقلاني ـ البنائي

انطلاقا من الإشكالية التي تطرحها الدراسة والمتعلقة بالبحث في إمكانية بناء اطار تحليلي بهدف مقاربة ظاهرة التعاون الدّولي من منظور توليفي، فإن هذا الفصل يمثّل المدخل النظري للدراسة، وسيتم من خلاله تحديد الوضع الإشكالي لمفهوم (التّعاون) بين التصورات العقلانية القائمة على منطق "الإنسان الاقتصادي" Homo economicus، والتصورات البنائية القائمة على منطق "الإنسان الاجتماعي"Homo sociologicus .

وسيحاول الفصل مناقشة مشكلة التعاون الدولي وكيف تم التّعاطي معها في أدبيات الفلسفة السياسية، وصولا بها إلى فضاء الممارسات النّظرية في حقل العلاقات الدولية. كما سيتم عرض اهم الافتراضات التي يقوم عليها التقليدين العقلاني والبنائي، بهدف إبراز المرجعيات النظرية التي سيتم اعتمادها في الدراسة، ويبيّن كيف أن الاختلافات لا تنحصر بين التقليدين فقط بل تتعداهما إلى داخل البيت العقلاني والبيت البنائي أيضا.

وفي الأخير سيناقش الفصل إمكانيات الحوار بين العقلانية والبنائية، وذلك بكشف جوانب التواصل وكذا عناصر القطيعة بينهما، كما سيتم تحديد المرجعية الابستيمولوجية التي ستساعد على تجاوز العقبات المنهجية أمام إقامة الحوار بين العقلانية والبنائية. وعلى هذا الأساس فإن الفصل يسعى لتمهيد الطريق لمقاربة تعدّدية تمكّن من تجاوز الانقسامات وتقريب التباعد بين الاتجاهين النظريين.

المبحث الأول: مشكلة التّعاون الدولي

يسعى هذا المبحث لمناقشة مشكلة التعاون الدولي عبر مجموعة من المستويات، بداية بالمراجعة النقدية للمفهوم، وذلك بالتطرق إلى تنوعاته الدّلالية دون إغفال سياقات تطوّره التاريخي ومضامينه المعيارية، مبرزا المحاذير المنهجية التي يجب التفطّن إليها عند استخدامه في سياق الدّراسة. كما سيتناول المبحث إشكالية التّعاون الدّولي بالرجوع إلى جذورها الفلسفية، وصولا بها إلى فضاء الممارسة النظرية، وتفحصها في سياق الحوار "العقلاني – البنائي".

المطلب الأول: التعاون الدّولي: في نقد المفهوم

من المعروف في الدّرس الإبستيمولوجي أن المفهوم ذو ارتباط أنطولوجي بالحقل الذي يستخدم فيه، لذلك فعندما ينتقل من حقل إلى آخر يحدث تغيير في محتواه السيمانطيقي. وكان "توماس كون" قد نبّه إلى أنه حتى داخل نفس الحقل المعرفي فإن مفاهيم براديغم ما لا يكون لها بالضرورة نفس المحتوى الدلالي في براديغم آخر.[1]

وعليه وقبل مناقشة مفهوم (التّعاون) وسياقات استعماله وتاريخ تطوره، تجدر الإشارة إلى أنّ هذا المفهوم جزء من مناقشة أشمل لا ترتبط فقط بحقل العلاقات الدولية، وإنما تمتد من الفلسفة مرورا بالكثير من الحقول المعرفية الأخرى، كعلم النفس السّلوكي والاقتصاد وعلم الاجتماع والبيولوجيا...الخ.

كما تجدر الإشارة إلى أن مفهوم التّعاون تعرّض إلى تحويرات دلالية ومعيارية، وعلى هذا الأساس فإن أي تبني لتعريف للتعاون في ظل الحوار "العقلاني – البنائي" يعتبر تورطا منهجيا. لذا سيحاول البحث تجنب التّحيز إلى وجهة نظر دون أخرى، وسيسعى بدلا من ذلك إلى الإمساك به

[1] Marco Marletta, "Semantic Incommensurability and Alethic Relativism", **Minerva - An Open Access Journal of Philosophy,** 18 2014,p.142. Available at: http://www.minerva.mic.ul.ie/Vol18/Semantic.pdf. accesed (26.04.2015).

في أفق محايد قدر الإمكان. لأن المفهوم كما يقول "ايمانويل كانط": (وجهة نظر)، لأنّه يمثّل طريقة لرؤية الظواهر.[1]

فالتعاريف التي ضُمّنت للتعاون تتحدد تبعا للموقف النظري الذي تقوم عليه. لذلك فهو يقبع تحت ظل افتراضات أوّلية ومسلّمات قبليّة. وهذا ما يفرض تعاملا نقديا وحذرا عند إستخدامه. وللإشارة إلى هذه العقبة المنهجية المرتبطة بتحديد المفاهيم، يقول "جان كلود باسيرون" Jean Claude Passeron:[2]

> " إن دور العلم هو في "ضبط كلماته بطريقة رمزية اصطلاحية " وتحويل المسميات المنطوقة المعروفة مسبقا إلى مفاهيم دالة. "إن الصعوبة تكمن، في العلاقات غير المستقرة وغير المثيرة للاستقرار بين اللغة النظرية البلاغية بمفاهيمها، ومستلزمات الملاحظة على أرض الواقع عند تعاملنا مع أية حقيقة تاريخية "

واستجابة لهذه المهمة سيحاول البحث المضي بالنقاش قدما، متجاوزا بذلك أي تحديد مسبق للمفهوم بدون أن يتخلي عن مضامينه المركزية وهي (العمل – معا) كما يدل على ذلك الأصل الإيتيمولوجي لكلمة (co–operation)[*] .

ولا يغني الوقوف عند الأصل الايتيمولوجي لكلمة "التعاون" لبيان معناه، لذلك سيحاول البحث تلمّس تغيراته في سياقات تطوره التاريخي. وبالرجوع إلى أدبيات الفلسفة السياسية للقرن السابع عشر، يبرز مصطلح "التعاون" بوضوح في كتابات فلاسفة العقد الاجتماعي.

حيث نقف في " ليفايثان" The Leviathan "توماس هوبز" مثلا على كلمة "تعاون"، كما توضحها الفقرة التالية:

> "... ومن هنا يقوم كل منهم باخضاع إرادتهم لارادته، واحكامهم لحكمه، ويشكل ذلك من الموافقة أو الوفاق، إنه نوع من وحدة الجميع الفعلية في شخص

---

[1] جورج كانغيلام ، ترجمة: محمد بن ساسي، **دراسات في تاريخ العلوم وفلسفاتها** (بيروت: المنظمة العربية للترجمة 2007)، ص. 500

[2] روجر هيكوك وآخرون ،ترجمة :اليز اغزريان، **البحث النقدي في العلوم الاجتماعية: مداخلات شرقية-غربية عابرة للاختصاصات** (معهد ابوالغد للدراسات الدولية : جامعة بير زيت .معهد علم الانسان الاجتماعي الاكاديمية النمساوية للعلوم .2011)، .ص.12.

[*] الجذر الايتيمولوجي لكلمة (coopeartion) ياتي من الأصل اللاتيني (operari)(co) ف: (co) تعني "مع" أو "بالاشتراك" و operare () هي "فعل" أو "عمل" واستخدمت في اللاتينية الكلاسيكية لتعني "العمل معا "

> واحد قائمة بموجب اتفاقية كل فرد مع كل فرد [...] هذا وإن المجموعة المجتمعة على هذا النحو في شخص واحد تدعى دولة باللغة اللاتينية (سيفيتاس) هذا هو جيل الليفايثان الكبير [...] يتمتع بقدرة وقوة مجتمعان فيه، إلى درجة أن الرعب الذي توحيان به قد تجعل إرادة الجميع تتأقلم في سبيل السلم في الداخل والتعاون على الأعداء في الخارج " [1]

من الملاحظ أن "التّعاون" جاء في النص الهوبزي بطريقتين، مرّة بالمبنى صراحة ومرّة بالدلالة ضمنيا حين تم إستخدام كلمتي "الوفاق" و "العقد" ليعبّر بذلك عن شكل من أشكال التّعاون المتجسد بداية في العقد بين الأفراد الطبيعيين والأحرار، بهدف الخروج من حالة الطبيعة، ثم التّعاون بين الأفراد لمواجهة الأعداء المحتملين في الخارج.

وعليه فإن النتيجة التي يمكن إستقاؤها من الدّرس الهوبزي هي أنّ فكرة التّعاون سابقة على تشكّل الدولة تاريخيا، إن لم تكن شرط وجودها.

إن هذا المثال العرضي مفيد من حيث الإعتراض المنهجي الذي أبداه البحث في البداية، والمتعلق بصعوبة تحديد المصطلحات وضبطها، فليس هناك مفهوما إلا ويجر معه إنزياحاته الدّلالية، ومسلّماته القبلية، وتحيّزاته الأيديولوجية، ورهاناته السّلطوية.

فمن وجهة نظر سوسيولوجيا المعرفة فالعقد الذي برّرته العقلانية الفردية "لهوبز" لا يمكن فصله عن سياقه التاريخي، وهو تأثير الحرب الأهلية الإنجليزية في عصره بين البرلمانيين والملكيين أواسط القرن السابع عشر. ومن هنا تظهر رهانات "هوبز" كباحث عن مخرج عقلاني من الحرب. والحل حسبه هو "العقد الإجتماعي" أو "التعاون بين الأفراد".

بحيث يمكن تلمّس نظرة خطيّة، وما بعدية، واستثنائية في نظريته، خطيّة لأنها مبنية على افتراض واقع يتغير بفعل أحداث العنف المتفشية والمنتشرة في كل مكان (حرب الكل ضد الكل)، ثم هي بعدية لأن التعاون يأتي بعد الحرب من ناحية الإيقاع الزمني، وأخيرا هي استثنائية وعرضيّة لأن القاعدة هي الحرب، الحرب المعممة والنزاع كحالة طبيعية وأصيلة وليس السّلام والتعاون .

[1] توماس هوبز ، ترجمة :ديانا حرب وبشرى صعب، **اللفياثان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة** (أبو ظبي: هيئة ابو ظبي للثقافة والتراث"كلمة" ،دار الفارابي)، ص. 180

وهنا تظهر أهمية إستخدام "هوبز" لمفهوم "الحرب" كأداة تحليل لعلاقات السلطة نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر.[1] فيما يبقي مفهوم التّعاون هامشيا واستثنائيا. ولا غرابة أن يستمر هذا التهميش مع الإتجاه الواقعي الذي هيمن على أدبيات الحقل والمتأثر بالفكر الهوبزي، والذي يعتبر العلاقات الدولية "صراع من أجل القوة".

وعلى عكس "هوبز" فان "جون جاك روسو" يرى أن حالة الطبيعة كانت تتميز بالسلام، ولكن حاجة الناس إلى التّعاون الذي فرضته الظروف الطبيعة، أدت الى ظهور النزاع، وعليه فالنزاع وفق "روسو" كان نتيجة للإجتماع البشري. وبذلك فإن سبب النزاع يرجع إلى الظروف الإجتماعية التي أجبرت الناس على التعاون وحسب "روسو":

> " في حالة الطبيعة لن يكون هناك صراع مادام كل انسان قادر على إعالة نفسه وسد حاجاته[2] [...] ولكن عندما تلتقي العقبات الطبيعية وزيادة السكان تنشأ الحاجة إلى التعاون وبالتالي إلى الصراع[3] "

ولما كان مفهوم التّعاون كما المفاهيم في العلوم الإجتماعية ليست شيئا يمكن تسويته مرة واحدة ونهائيا ومن ثم استخدامه بثقة عالية. فهذا يفرض الإحتفاظ بمسافة نقدية بعيدا الدلالات الشائعة التي قد يعنيها المفهوم بالأساس. كما يتطلب استخداما حذرا يبعد عن الوقوع في مزالق التوضيح السّابق لأوانه والذي يقيّد من الاستخدام المثمر للمفهوم.

ومع أن التعاون بين الدول أكثر انتشارا من الحروب واقعيّا، إلا أن الأدبيات التي قدّمت حول التعاون أقل بكثير من تلك التي كتبت حول الحرب. وقد تسعف العودة الى بدايات نشوء احقل العلاقات الدّوليّة في اضاءة جانب من هذه المفارقة، فالحقل نشأ بالأساس للبحث في أسباب إندلاع الحروب، سواء مع المثاليين الذين أرادوا القضاء عليها كونها ليست حتمية طبيعية. أو مع الواقعيين الذين أرادوا فهم أسبابها بهدف التعامل معها كحتمية بنيوية، وهذا ما عبرت عنه مقولة "والتز" الشهيرة: "الحرب تقع لأنه لا يوجد ما يمنعها".

---

[1] ميشيل فوكو، ترجمة:الزاوي بغورة، **يجب الدفاع عن المجتمع** (بيروت:دار الطليعة للطباعة والنشر،2003)،ص.104

[2] كينيث والتز، ترجمة:عمر سليم التل، **الانسان والدولة والحرب: تحليل نظري** (ابو ظبي:هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، كلمة،2013)، ص.326

[3] المرجع نفسه ، ص.327

وفي هذا الصدد يشير "ويليام زرتمان" William Zartman و" ساديا توفال" Saadia Touval إلى أن الصراع بين الدول غالبا ما أعتبر طبيعيا وقابلا للتفسير عكس التّعاون الذي كثيرا ما اعتبر معقدا واشكاليا.[1] وحتى اهتمام الليبراليين بالتّعاون كثيرا ما ارتبط بهاجس الحرب بداية بفكرة "السّلام الدائم" "لايمانويل كانط" وصولا إلى كتاب الوظيفي "ديفيد ميتراني" الذي حمل عنوان "نظام فعّال من أجل السّلام" A working peace system.

وبتفحّص أدبيات العلاقات الدّولية يمكن الوقوف على العديد من التّعاريف التي قدّمت للتّعاون. ويذهب "ويليام زرتمان" و" ساديا توفال" إلى أنّ (التّعاون) هو :

> "الحالة التي بموجبها تتوافق الأطراف على العمل مع بعضها البعض بهدف تحقيق مكاسب جديدة لكل المشاركين، والتي لا يمكن تحقيقها بالعمل المنفرد"

فبحسب هذا التعريف فإن الأطراف المشاركة في التّعاون تعمل معا، وتتفق للقيام بذلك قصدا، كما أن التّكاليف والمكاسب الناتجة عن التّعاون تتقاسمها جميع الأطراف. والملاحظ أن هذا التعريف لا يبتعد كثيرا عن تعريف قاموس "ويبستر" webster الذي يعرف التّعاون بأنه:

> "مجموعة من الأطراف تهدف إلى المنفعة المشتركة" [2]

وينبه " زرتمان" و " توفال" إلى أن "التعاون" يعني أكثر من مجرد كونه ضد النزاع أو غياب هذا الأخير، كما تذهب التفسيرات القائمة على الثنائيات، بل هو مجموعة من الإجراءات الإيجابية المحددة والواعية.*

وبعامة، فإن الميزة الملاحظة في أدبيات الحالية حول التّعاون الدّولي هو قبولها بتعريف مشترك للظاهرة. لذا فقد اعتمد الكثير من الباحثين على غرار "كينيث اوي" Kenneth Oye و"جوزيف قريكو" Joseph Grieco و"بيتر هاس" Peter Hassنفس التّعريف الذي قدّمه "روبرت

[1] William Zartman and Saadia Touval, "Introduction: return to the theories of cooperation", in William Zartman and Saadia Touval,(eds.**), International cooperation: the extents and limits of multilateralism** (New York: Cambridge university press, 2010), p.01

[2] Ipid.

* لا يعني التعاون غياب النزاع، فقد ينشأ التعاون بين أطراف متحاربة ومتصارعة، كتقييد الذات المتبادل على استعمال أسلحة معينة أو الإتفاق على هدنة أو تبادل أسرى أثناء الحرب...الخ.

كيوهين" Robert Koehane. ومع أن هناك بعض الإختلافات بينهم، إلا أنها لا تدور حول ما الذي يشكّل التّعاون؟ بل تدور حول ما الذي يسببه ؟ [1] ويذهب "روبرت كيوهين" إلى أن: [2]

" التعاون يحدث عندما تكيّف الفواعل سلوكها على حسب التفضيلات الحالية أو المتوقعة من الآخرين، عبر عملية من تنسيق السياسات "

وفي سياق تعليقها على تعريف "كيوهين" لخصت "هيلن ميلنر" Helen Milner مجموعة من النقاط وهي :[3]

أولا : يفترض التعاون أن سلوك كل فاعل يتجه نحو تحقيق هدف ما، كما يفترض أن الفواعل تتبنى سلوكا عقلانيا يتعلّق بحساب توافق التكلفة مع طبيعة الهدف المنشود.

ثانيا: يفترض أن يحقّق التّعاون عوائد ومكاسب متبادلة لكل الأطراف المشاركة.

ثالثا: تتطلب عملية التعاون أن يكيّف كل طرف سياساته توقعا للمكافئة، لذا فإن التّعاون يفرض تكلفة على كل الأطراف.

ويضيف "زرتمان" و"توفال" فإن التعاون يستخدم أحيانا للإشارة إلى إستراتيجة الفواعل التي تهدف إلى حل قضايا معينة، لذا فإنّ وصف استراتيجيات "اللاعبين" players في مختلف نماذج "نظرية المباريات" Game theory ، غالبا ما يعبّر عنه بمصطلح " تعاون" ليحمل نفس معنى الإتفاق من أجل حل قضية معينة.

وفي بعض الأحيان يستخدم مصطلح "التّعاون" للإشارة إلى وجود نمط من التفاعلات وذلك وفقا لزوجين من المعاني : [4]

[1] Helen Milner, "International theories of cooperation among nations: Strenght and Weakness", **World Politics** 44 (03) 1992, p.468

[2] Robert 0. Keohane, **After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy** (New Jersey: Princeton University Press, 1984), p. 51

[3] Helen Milner, op cit.,p.468

[4] William Zartman and Saadia Touval, op cit.,p.02

المعنى الأول: انّ حل بعض القضايا يمكن أن يكون بين دول متصارعة ومتعادية، كحالات التّعاون التي حدثت بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي أثناء الحرب الباردة، أو بين إسرائيل وحزب الله أو عمليات الهدنة وعمليات تبادل الأسرى، أو الإمتناع عن إستعمال أنواع معينة من الأسلحة أثناء الحروب...الخ. فالخصوم وحتى الأعداء يتعاونون في مناسبات عديدة بهدف حل قضايا معينة، وحتى دون معالجة النزاع ككل، بعبارة أخرى، إدارة النزاع وليس حله. لذا فإنّ التعاريف التي تنظر إلى التعاون كنقيض للنزاع لا تقدم الكثير في فهم الظاهرة، فعادة يكون التّعاون في الحالات التي تحتوي على خليط من المصالح المتضاربة والمصالح المشتركة .

المعنى الثاني: يعني التّعاون أيضا رغبة الأطراف في الحفاظ وتعزيز تلك التفاعلات. مما يولّد تعاطفا وشعورا متبادلا مفاده أن رفاه كل طرف يعتمد على رفاه الأطراف الأخرى. مع أن هذا لا يحول دون وجود نزاع أحيانا أو التنافس أحيانا أخرى.[1]

وعلاوة على ذلك، فإن التّعاون الدّولي يمكن أن يتحقق عبر عدة وسائل يمكن تصنيفها في ثلاث أنواع : تعاون صريح، تعاون ضمني ، وتعاون مفروض.

فالتعاون الصريح يشير إلى التّعاون الذي يتم عبر عمليات المساومة أو التفاوض، كالتفاوض بشأن المعاهدات أو المساومة حول نزع السلاح. وحسب "هيلين ميلنر" Helen Milner فإن هذا هو الشكل الأكثر شيوعا في العلاقات الدولية. أما التعاون الضمني فيحدث نتيجة للتقارب بين توقعات الفواعل. والمثال البارز هو "معضلة السجين" أين تكون سياسة التنسيق نتيجة لحساب "العوائد" payoff في المصفوفة.[2] وأما بخصوص التّعاون المفروض، فيحدث عندما يقوم طرف ما بتغيير سلوك طرف آخر بالقوة، وغالبا ما يحدث هذا النوع من التّعاون عندما يكون هناك قوة مهيمنة في المفاوضات الدّولية تجبر الأطراف على التّعاون.[3]

إن تفحص التّعريفات السابقة يبيّن أنها تقوم على افتراضات عقلانية ومادّية وذلك لأنها تتبنى منطقا "تذريريا" atomistic فهي تفترض أن الدول كيانات فردية تقوم بالحساب وتقيّم البدائل وفق منطق عقلاني. كما أن الأطراف تتوقع مكاسب وعوائد مادية من التّعاون. كما تشير التعاريف

[1] William Zartman and Saadia Touval, op cit.,p.02
[2] Helen Milner, op cit.,p.469
[3] Ipid.

السّابقة إلى أن عملية تكييف السلوكات عملية صعبة، بمعنى أن هناك قيودا في البيئة الدّولية تجعل من عملية تنسيق السياسات تفرض تكلفة على الأطراف المشاركة في التعاون.

إن كل هذه الملاحظات حول تعريف التعاون لا بد وان لا تحظى بالقبول عند التقليد البنائي، وذلك نظرا لطبيعة الإختلافات الأنطولوجية بين التقليدين. غير أن الوصول إلى تعريف مشترك للتعاون بين العقلانيين والبنائيين أمر في غاية الأهمية، لأنه سيساعد على التخفيف من الصعوبات الإمبريقية عند استخدام المفهوم.[1] كما أنّ عدم الحسم في المعاني المختلفة للمفهوم يمكن أن يعيق التواصل ويعيق البحث.

ومع ذلك فبمجرد الاعتراف بأن المصطلحات تعني أشياء مختلفة يعتبر خطوة متقدمة للأمام، وتستدعي ابتكار طريقة تكشف الفروق بينها وتحاول الحفاظ على الحد الأدنى من خصوصية المفهوم وعمومية. بحث لا يكون خاصا إلى درجة تجعله منغلقا في تصور نظري أحادي ولا يكون عاما إلى درجة يفقد معها قيمته التّحليلية .

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى ضرورة الإنتباه للظاهرة التي يريد مطابقتها والدلالة عليها، وإلى سياق تشكّلها التاريخي، والتفطّن إلى تكوينها وممارستها من منطلق تاريخي وتحليلي، باعتبارها عملية يمكن فهمها في حقل دلالي وسياسي أوسع.[2] وفي هذا السياق كتب "جورج كانغيلام" Georges Canguilhem:

> "أن تشغل مصطلحا، فهذا يعني أن تنوع من استخدامه وفهمه أن تعممه بدمج (أو إخفاء) الملامح الاستثنائية، أن تصدّره خارج منطقته الأصلية، وأن تتخذه كنموذج(موديل). باختصار، أن تمنحه، تدريجيا وبواسطة تحولات منظمة، وظيفة ما"

وما دام التّعاون الدولي يشير إلى ظاهرة دولية، وهو بحكم الإصطلاح "نمط سلوك " فإن هذا يستلزم وجهة نظر معتدلة، تقتصر على الحد الأدنى من الخصائص في تناول المفهوم والتعامل معه. ومهما كان الاختلاف بين الأشكال التي قد يفضي إليها التعاون وطبيعة الأسباب المؤدية إليه،

[1] Helen Milner, op cit.,p.469

[2] روجر هيكوك وآخرون ،مرجع سابق، ص.14

فإن هذا لا يساعد في توضيح دلالة التّعاون، لذلك سيعاد طرح السؤال على النحو التالي: ما هو المشترك بينها ؟.

إن هذا السؤال مفيد عند اتباع منطق "جورج كانغيلام" السابق، فإذا تم إخفاء الملامح الاستثنائية للمفهوم، وتصديره خارج منطقته الأصلية بعيدا عن حدود البراديغم الذي تشتغل فيه، أي خارج تصورات العقلانيين و البنائيين على حد سواء، فإن هذا سيساعد على الإمساك بنواته الصلبة.

ومع ذلك فالتعاون ليس اصطلاحا منطقيا دالا على واقعة انطولوجية لها شكل سياسي أو اقتصادي أو مؤسساتي فحسب،* بل يستخدم كذلك كمفهوم تحليلي. وما دام لمصطلح التعاون شخصية مفهومية أي أنه يستخدم كأداة تحليلية فهذا يقود إلى التساؤل: ألا يجر معه خلفيته النظرية وأفقه التحليلي؟ ألا يتحدد مفهوم التّعاون حسب تعريف "روبرت كيوهين" السّابق مثلا بنظرية الخيار العقلاني ومنطق "الإنسان الإقتصادي" Homo Economicus ؟

إن وجه التّحفظ على تعريف "كيوهين" يجد تبريره في النتائج الاجتماعية التي قد يفضي إليها التّعاون كإقامة المؤسسات مثلا، فالبرغم من أن المؤسسات تقوم على قواعد تنظيمية معترف بها من قبل الأعضاء لها علاقة بالإدارة وآليات اتخاذ القرار، والتي لها دور في الضبط العقلاني للسلوك المؤسساتي،[1] إلا أن السؤال الذي يطرح هنا هو: " ما الذي يخلق الشعور "بنحن" لدى أعضاء المؤسسة، أي الشعور الذي تتم في ظله المناقشات العقلانية ؟ ألا يوجد عنصر تضامن لا عقلاني بين الأعضاء كالإيمان مثلا بأن المؤسسة تجسد قيمة معيارية مشتركة لأعضائها ؟". إن هذا التضامن هو الذي يفرق بين السّلوك القائم على منطق "الإنسان الاجتماعي" والرابطة المعيارية Homo Sociologicus وبين السّلوك القائم على منطق "الانسان الاقتصادي" Homo Economicus أي على حسابات المصلحة والربح المتبادل. [2]

ومن هنا هل يمكن تبرير طرح السؤال: ما التّعاون؟ ما دام أنه لا يتحدد إلا وفق أفق معين. أي لا يمكن القبض عليه إلا ضمن افتراضات أولية ومسلمات قبلية، بحكم اختبائه وراء ممارسات معرفية ومعيارية وسياسية مختلفة. أم هل على البحث أن يكف على التساؤل وينطلق على خطى

* كالاتفاقيات الثنائية والتحالفات والتنسيق والشراكة والتكامل وتعددية الأطراف ..الخ كل هذه الاشكال تخضع لتيبولوجا محددة تضبطها القواعد والمعايير الدولية .

[1] عزمي بشارة، **المجتمع المدني دراسة نقدية**، ط.6 (الدوحة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2012)،ص. 72

[2] عزمي بشارة، مرجع سابق، ص73

"بيير بورديو" Pierre Bourdieu بإعادة إختبار المفاهيم الأولية على محك الممارسة، حتى يكون الواقع هو المرجع الذي يعدّل ويوسّع هذه المفاهيم توخيا للمرونة التي يتطلبها البحث الاجتماعي.[1] ويكون المفهوم بذلك تتويجا للإخصاب النقدي والجدلي.* وبعبارة " فريديريك جيمسون" Fredric Jameson :

"على المفهوم أن يخرج إلى النور في نهاية مناقشاتنا لا في بدايتها" [2]

وإجمالا يقود التفكير في التّعاون إلى الإعتراف بصعوبة مفادها أن تناول التعاون كمفهوم في أفق محايد وبدون تبني وجهة نظر معينة والتّحرر من كل الخلفيات النظرية غير ممكن. لذلك سوف يكتفي البحث بتحديد خصائصه الأساسية بهدف تمييزه عن أشكال التّفاعل الدّولي الأخرى.* وعليه فالتّعاون وفق هذا المعطى ليس نمطا سوسيولوجيا ولا نمطا تاريخيا ولا نمطا سياسيا فحسب، بل وصف لنمط من السلوك أو تفاعل يتحدد بوجود مجموعة العناصر التالية:

- فعل جماعي: وجود طرفين أو أكثر.
- التبادلية: علاقة التفاعل القائمة على التشارك والعمل معا.
- موضوع وهدف التبادل: العمل معا بهدف تحقيق قيمة إيجابية (ماديّة أو معيارية) لكل الأطراف.

[1] بيير بورديو ،ترجمة: أحمد حسان ،**بعبارة اخرى : محاولات باتجاه سوسيولوجيا انعكاسية** (القاهرة: ميريت للنشر والتوزيع، 2002) ،ص.9

* يرى غاستون باشلار أن القيمة المعرفية لمفهوم مرتبطة بالنقد الجدلي الذي يزيد من وظيفته وفاعليته الابستيمولوجية. يقول: (يجب أن نرتاب من أي مفهوم لم نستطع جعله جدليا) . انظر: جورج كانغيلام، مرجع سابق ص.273

[2] Fredric Jameson**, Postmodernism, or, The Cultural Logic of Late Capitalism** (Durham,NC*:* Duke University Press, 1991).p. xxii

* كان ضبط المصطلح بهذه الطريقة مقصودا كمرحلة أولية للإمساك بخصائصه الرئيسية ثم نبين كيف توسّع فضاؤه الدلالي وتكثّفت مضامينه المعيارية بين العقلانيين والبنائيين.

المطلب الثاني : في الجذور الفلسفية للمشكلة

لماذا تتعاون الدول ؟ ولماذا يبدو التّعاون بينها صعب التحقق في مقابل ميلها إلى النزاع ؟ وما دام التعاون موجود فكيف يمكن تفسير ظهوره بين الأنانيين ؟ وهل يمكن أن ينشأ التعاون في ظل التنافس والفوضى؟ ما هي احتمالات أن يدوم وما هي مخاطر أن ينهار ؟

تستدعي هذه التساؤلات العودة إلى الجذور الفلسفية للمشكلة، ويبدو أن تسليط الضوء على أدبيات "توماس هوبز" التي كان لها بالغ الأثر على حقل العلاقات الدولية مساعد في مناقشة تلك الأسئلة.

بداية، تقوم النظرية الهوبزية على ادخال علاقات الحرب في أسس وعلاقات السلطة، فحسب "هوبز" فإن خلف التّعاون والنظام وما وراء السلم وتحت القانون تقبع الحرب. الحرب الشاملة أو "حرب الكل ضد الكل".[1] فقبل وجود الحكومات سادت حالة الطبيعة، ولكن في ظل هذه الحالة هل يمكن توقع نشوء التّعاون بدون سلطة عليا تراقبه؟

إن الحرب التي تكلم عنها "هوبز" لا تنتهي بتشكل الدولة أو ظهور "الليفايثان" – التنين – بل تستمر بعد تشكل الدّولة. وفي هذا الصدد يقول "ميشيل فوكو"Michel Foucault "حتى في الدّول المتقدمة فعندما يغادر الأفراد بيوتهم فإنهم يحكمون غلق الباب، لأنهم يدركون أن هناك حربا دائمة بين السّارق والمسروق "، ونفس الشيء بالنسبة للعلاقة بين دولة وأخرى فهي أشبه بعلاقة رجلين في مواجهة بعضهما؟ [2]

ومع ذلك، فإن الدّول تتفاعل فيما بينها بدون سلطة عليا، وينجم عن هذا التفاعل أن ينشأ التعاون بينها تحت شروط محددة. [3] وبالرغم من ذلك فإن المعضلة الأمنية وهاجس الخوف يبقى حاضرا بقوّة، وتنشأ هذه المعضلة حين تسعى دولة ما إلى تحقيق أمنها عبر طرق تهدّد أمن الدول

[1] ميشيل فوكو، مرجع سابق،ص.104
[2] المكان نفسه
[3] روبرت اكسيلرود، ترجمة: فريق منبر الحرية، **نشوء التعاون** (عمان: الاهلية للنشر والتوزيع،2013) ص.22

الأخرى، وتظهر هذه المشكلة في مناطق النزاع والتوتّر وبين الدول التي تخوض سباقا نحو التسلح، كما وتتجلى هذه المعضلة في شكل تنافس داخل التّحالفات أو في الحروب التّجارية.[1]

إن المعضلة الأمنية تتولّد نتيجة للفوضى والتنافس المحموم بين الأمم، وهي أشبه بحالة الحرب، إنها حالة من عدم استقرار والشكوك والحضور الدائم للخطر، وعليه فان إرادة المواجهة بين الأطراف حاضرة بقوة. ومع أن الحرب هي التي تلد الدولة حسب المنطق الهوبزي، فإنها تبقى مستمرة بعد تشكّلها ولا تغادرها وهي حاضرة دائما. لكن ما هو الأثر الذي تتركه بعد تشكلها؟ [2]

يفصّل "ميشيل فوكو" في ثنايا تعليقه على نظرية "هوبز" بأن حالة الحرب هي تلك الحالة التي يعتقد الضعيف أنه بإمكانه أن يصبح قويا مثل منافسه، لذلك لن يتنازل عن خيار الحرب، وبالمقابل فإن الأكثر قوة يدرك أنه يمكن أن يكون أضعف إذا تم غدره أو التحالف ضدّه...الخ. وعليه فإن الأول لن يتخلى عن الحرب، وأما الثاني فإنه سيحاول اجتنابها، ولكن هذا الاجتناب مشروط بأن يُظهر لمنافسه أنه مستعد للدخول في الحرب وأنه غير مستعد للتخلي عنها.[3]

لكن من أين تنشأ علاقات القوى هذه التي تقف وراء المعضلة الأمنية ؟ يحدد "فوكو" ثلاث عوامل رئيسية تتحكم في هذه اللّعبة:[4]

أولا: التّمثلات المسبقة : المتعلقة بالتمثلات المتبادلة للقوة ..الخ

ثانيا: التّظاهر: وذلك بإظهار الرّغبة في الحرب وعدم التّخلي عنها.

ثالثا: التخويف : "أنا أخاف أن أقوم بالحرب إلى درجة أنني لا أطمئن إلا عندما تخاف أنت من القيام بالحرب على الأقل أكثر مني".[5]

وعليه فإن ما يتمظهر في حالة الحرب البدائية عند "هوبز" ليس حرب الأسلحة بل حرب التمثّلات، إنه مسرح التمثّلات المتبادلة وعلاقات الخوف المؤقتة وغير المحدّدة، وليست الحرب الفعلية. انها ليست الحرب وإنما "حالة الحرب" يقول "هوبز":[1]

[1] روبرت اكسيلرود، مرجع سابق، ص.22
[2] ميشيل فوكو ، مرجع سابق، ص. 104
[3] المرجع نفسه، ص. 106
[4] المكان نفسه
[5] المكان نفسه

" الحرب لا تقتضي المعركة أو المعارك الفعلية، لكن في زمن معين

– أي حالة الحرب– تكون إرادة المواجهة في المعارك مؤكّدة بشكل كافي"

وبالعودة إلى الاتجاه العقلاني الذي يعترف "بالفوضى" كواقعة انطولوجية، فإن المنطق الهوبزي يبدو مفيدا ههنا إذا تم إسقاطه على النّسق الدّولي، فالدول تحتل مكانة الأفراد الأنانيين، والمعضلة الأمنية تبقى هي المشكلة الأبرز بسبب غياب السلطة العليا، إنها حالة الطبيعة الهوبزية والحضور الدائم والمستمر لحالة الحرب. ففي مثل هذا السّياق الذي يدافع عنه العقلانيون لا يبدو التّعاون سلوكا طبيعيا كالميل إلى النزاع، ومع ذلك فالعقلانيون يفسّرون النتائج السّببية للأشكال التعاون التي قد تنشأ بين الدّول تحت مفهوم "الإنسان الإقتصادي" * Homo Economicus .

فالدول ذات سلوك عقلاني، وهي تسعى إلى تعظيم مكاسبها مع ما في سياقات التّفاعل من غياب للثقة بسبب الطبيعة الفوضوية للنسق الدولي، لكن يحدث في بعض الأحيان أن سعي كل طرف إلى مصلحته الذاتية يعود بنتائج سلبية على الجميع ومن هنا تنشأ المشكلة. إن ما يماثل هذا الموقف ما يحدث في لعبة "معضلة السجين" الشهيرة،[2**] إذ تسمح هذه اللّعبة للاعبين اثنين على الحصول على مكاسب متبادلة من جراء التّعاون، ولكن تسمح باحتمالية أن يقوم أحد اللاّعبين باستغلال الآخر، أو احتمالية أن لا يتعاون أي منهما. [3]

وفي نفس السيّاق يذهب "جون جاك روسو" إلى أن الصراع لا ينشأ فقط بسبب الهاجس الأمني وهاجس الحفاظ على الذّات، بل ينجم عن محاولة السعي لأي هدف حتى ولو كان تعاونيا.[4]

وحسب "روسو" فإنّ الناس في حالة الطبيعة كانوا مشتتين إلى درجة أنه كان من غير الضروري قيام أي نمط من أنماط التّعاون بينهم ، ولكن مع ازدياد الأعداد وشح الموارد والأخطار الطبيعية أفضى ذلك إلى نتيجة 'إمّا التّعاون أو الموت'.[5]

---

[1] ميشيل فوكو ، مرجع سابق، ص. 107

* مفهوم يقوم على افتراض أن الانسان كائن عقلاني السلوك ويتخذ قراراته بناء على المصلحة الذاتية.

** تم اختراع لعبة معضلة السجين عام 1950 على يد "ميريل فلود " و"ميلفين دريشر" وقام دبليو. توكر بتطويرها بعد ذلك . انظر:روبرت اكسلرود، مرجع سابق، ص.25

[2] كينيث والتز، مرجع سابق، ص.330

[4] المرجع نفسه، ص. 324

[5] كينيث والتز، مرجع سابق، ص. 325

ويدعّم "روسو" حجته هذه بأمثولة "صيد الغزال" Stag Hunt، حيث افترض أن خمسة رجال جياع التقوا معا واتفقوا على صيد غزال. مع العلم أن صيد أرنب كاف لسد جوع أي منهم. إلا أنه وأثناء تربصهم بالغزال ظهر أرنب فقام أحدهم بالجري وراءه واصطياده. إن هذا المنشق عن الجماعة قد تخلى عن الاتفاق بسبب حصوله على وسيلة لإشباع جوعه، ولكن انشقاقه سمح للغزال بالفرار. وعليه فقد طغت مصلحته المباشرة والأنانية على مراعاته لظروف رفاقه . لذا ذهب "روسو" إلى أنه:" لا يمكن للمرء أن يعتمد على الآخرين حتى لو اتفقوا جميعا على هدف تعاوني". [1]

فحسب "روسو" ففي حالة الطبيعة يغيب الصراع مادام كل انسان قادر على إعالة نفسه وسد حاجاته.[2] ولكن عندما تلتقي العقبات الطبيعية وزيادة السكان تنشأ الحاجة إلى التعاون وبالتالي إلى الصراع.[3] فيمكن للعقل أن يرشد الإنسان على أن مصلحته تعتمد على الإعتقاد بأن التعاون مفيد للجميع، إلا أن العقل أيضا ينبّهه على أنه إذا ترك الأرنب، "فإن الرجل الذي يليه قد يترك موقعه للحاق به دون أن يترك للرجل الأول شيئا سوى التّحسر على حماقة إخلاصه". [4]

من الملاحظ أن التساؤلات السابقة تحتاج إلى مناقشة أعمق، ومع أنه يمكن استحضار طيف من الإجابات من حقول علمية مختلفة، فإن هناك اتفاقا على أن تفسير السّلوك التعاوني يعد مشكلة. وهنا يمكن عرض أحد الأسئلة الشائعة في العلوم الإجتماعية وهي هل السّلوك التعاوني "فطري" وخاصية طبيعية؟ أم أنه "مكتسب" ينشأ عن طريق التعلّم الاجتماعي؟، أي هل التعاون ينتمي إلى دائرة الحقل الطبيعي أو ينتمي إلى دائرة الحقل الثقافي؟

لعقود طويلة اعتقد علماء البيولوجيا أن قانون الإصطفاء الطبيعي والصراع من اجل البقاء هو الذي يحكم مبدأ التطور، لأن الطبيعة ستحابي الأقوى دائما، لذلك سيكون الصّراع من أجل البقاء هو المتحكم في مسار التّطور، إلا أنّ علماء البيولوجيا التّطورية يبدون أكثر انقساما حول كيفية تفسير أشكال التّعاون الطبيعي التي تنشأ بين الخلايا وأنواع من البكتيريا والحيوانات .كما أن

[1] المرجع نفسه، ، ص.326
[2] المرجع نفسه، ص.327
[3] المكان نفسه.

"تشارلز داروين" كان قد تنبه في كتابه " تحدّر الانسان" Descent of Man وفي كتابه "أصل الانواع " On the Origin of Species إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه التّعاون كقوة محركة للتطور.*

وبما أن المجال لا يسمح للتّوسع في نتائج الدّراسات التي وصلت إليها البيولوجيا التّطورية حول فهم السلوك التّعاوني عند الكائنات الحيّة، لكن هذا لا يمنع من ذكر أحد الأعمال الرّائدة "لمارتن نوورك" Martin Nowark الذي قام بادخال نماذج المباريات لتفسير التّعاون في عالم الطّبيعة.[1]

وبالمثل فإن علماء الاجتماع ينقسمون أيضا حول ما إذا كان التعاون "فطري" Innate أو "مكتسب" Learned، وهل يقوم على النزعة المتأصلة في السلوك "الأناني" Selfish أو السلوك "الايثاري" Unselfish .[2] ويتضمن السّلوك الأناني أو " التعاون لأجلي " cooperation for me مجموعة من العناصر يمكن إجمالها فيما يلي :

- **تحقيق منفعة Acquisition** : يشير إلى الحاجة إلى خلق قيمة create value حين يعجز طرف ما على تحقيق أهدافه بشكل فردي.
- **الفعّالية Effectiveness** : تشير إلى الحاجة إلى العمل مع الآخرين من أجل تحقيق تلك الأهداف.
- **الكفاءة efficiency** : تشير إلى الحاجة إلى تخفيض التكاليف خاصة "تكاليف المعاملات"* Transaction Cost من خلال العمل مع الآخرين، لأن عجلة العمل المتكرّر تؤدي إلى التقليل من تلك التكاليف.[3]

إن هذه الأهداف الثلاث (الغايات البعيدة المنال، الوسائل النادرة ، خفض التكاليف) تقود الأطراف للعمل معا ، ويتوقف هذا بدوره على مدى ميل الأطراف الأخرى لأن تعمل الشيء ذاته.

---

* للتفصيل حول كشف جوانب التعاون في الطبيعة انظر: تشارلز داروين، ترجمة: مجدي محمود المليجي ،**أصل الانواع** (القاهرة :المجلس الاعلى للثقافة 2004)،ص.151

[1] لمزيد من التفصيل انظر (الفصل الرابع و الخامس) من كتاب :

- Martin Nowark, **Evolutionary Dynamics: exploring the equation of life** (Cambridge :the BELKNAP Press 2006),pp 45-91

[2] William Zartman and Saadia,Touval, op cit.p.05

* تكاليف المعاملات: يقصد بمصطلح **"تكاليف التعاملات"** الكلفة المتحققة نتيجة تبادل اقتصادي على سبيل المثال، يواجه من اشترى سلعة جديدة مجموعة من تكاليف المعاملات المختلفة. فتكاليف البحث هي تكاليف العثور على السلعة وتحديد جودتها.=
= وتكاليف التفاوض هي تكاليف التفاوض على السعر مع البائع. وتكاليف الالتزام القانوني وتنفيذه هي تكاليف ضمان أن البائع سيسلم السلعة بالنوعية التي وعد بها.

[3] William Zartman and Saadia Touval, op cit.p.05

من جهة أخرى، يشككّ بعض العلماء في النظرة القائلة بأن العلاقات بين الدول توصف بالحالة الهوبزية "حالة الطبيعة" والنزاع المتأصّل ويدافعون عن مفهوم "الفطرة الاجتماعية" Innate sociability ، ويدعم هذا الرأي مفكرين معروفين أمثال "غروتيوس" و"منتسكيو" و"آدم سميث". فيما يذهب علماء آخرون للدفاع عن مفهوم "الإيثار الفطري" Inherent Unselfish أو "التعاون من داخلي" cooperation in me والذي يتضمن مجموعة من المفاهيم الإجتماعية والمعيارية مثل :[1]

- **المكافئة Requitment** : هو توقع المعاملة بالمثل ايجابية أم سلبية وهو صفة متأصلة في العلاقات الاجتماعية في أغلب "النظم الأخلاقية" Ethical Systems
- **السمعة Reputation** : تشير إلى الصور التي يكوّنها الأطراف والتي تتجسّد من خلال السّلوك التّعاوني، كالصور التي يحتاجها الأطراف لأغراض "تقدير الذات" self-esteem .
- **النزاهة Fairness** : شكل من العدالة ينطوي على توقعات ومعايير للسلوك، أين تتلقى الأطراف معاملة تتطابق مع مفهوم عالمي للمساواة إما كأفراد أو كفواعل .

إن المناقشة السّابقة تعطي صورة عن المواقف المتباينة في العلوم الاجتماعية حول تفسير السّلوك التعاوني، وفي حقل العلاقات الدّولية تقدّم كلا من "العقلانية" و"البنائية" إجابتين مختلفتين عبر تفضيل أولويات انطولوجية على أخرى، وبالرغم من أنهما لا يبدوان متعارضتان إلا أن المسافة بينهما تبدو بعيدة على نحو ما .

لذلك ومن أجل مناقشة هذه المشكلة التي تطرحها ظاهرة التعاون، سيتناول البحث من البداية حتى النهاية وجهتي نظر مختلفتين، سيرمز لهما اختصارا بمنطق "الإنسان الاقتصادي" Homo Economicus كما قدمها "جيرمي بنتام"، ومنطق "الإنسان الاجتماعي" Homo Sociologicus كما قدمه "ايميل دوركايم".[2] هذان المنطقان يعكسان أشهر إجابتين في حقل العلاقات الدّولية، يمثل المنطق الأول موقف "العقلانيين" فيما يمثل المنطق الثاني موقف "البنائيين".

---

[1] Ipid.p.05 -06

[2] مصطفى صفوان، ترجمة: مصطفى حجازي ،**الكلام أو الموت "اللغة بما هي نظام إجتماعي"** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2008)،ص.24

وسوف تبين الدراسة في الأجزاء القادمة عبر منهجية براغماتية كيف أن تحليلا توفيقيا سيساعد على تقديم شرح أفضل للتعاون عبر استخدام منهج "مقاد بالمشكلات"Problem-Driven ومن وجهة نظر "انتقائية" eclectic ، لا تسعى إلى بناء نظرية كلية أو التخندق داخل براديغم معيّن – ليس هذا هدف الدراسة – وإنما تسعى بدلا من ذلك إلى تناول الموضوع بطريقة منفتحة على المنجزات النظرية وبعيدا عن خط التعصب والإنغلاق البراديغمي .

وجملة القول أن هذا البحث هو امتحان للتساؤل التالي: إلى أي مدى يمكن التفكير في تخريج إبستيمولوجي ومنطقي يبرر التوليف بين التقليد العقلاني والتقليد البنائي ؟ لذا سوف لن تستغرق أجزاء البحث عرض كيف يفسّر كل تقليد ظاهرة التّعاون من جهته فحسب بل سوف يدافع منهجيا عن الخط التوليفي والتعدّدي ويبرره ابستيمولوجيا.

المبحث الثاني: التعاون الدولي وأسس التفسير العقلاني

سيحاول هذا المبحث تناول أهم قطبي التيار العقلاني (النيوواقعية والنيوليبرالية)، ويبيّن محاور الإختلاف بينهما حول الجوانب المختلفة في السياسة الدولية. كما سيتم عرض أوجه الإتفاق بين الإتجاهين، خاصة وأنهما يقفان على أرضية ابستيمولوجية واحدة، ويتقاسمان العمل معا تحت راية الفوضى. كما سيسلط الضوء على الكيفية التي بارح بها النقاش عتبة "اللاّمقايسة" التي سادت طيلة النقاش النظري الثالث، وكيفية ظهور التوليفة "نيو نيو" كطرف في النقاش الرابع تحت عنوان العقلانية.

المطلب الأول: من الواقعية إلى النيوواقعية

بدأت الأفكار الواقعية تأخذ زخمها في القرن العشرين منذ أن كتب Edward Hallett Carr كتابة "السنوات العشرون للأزمة" The Twenty Years Crisis عام 1939 ،كرد فعل عن الأفكار الليبرالية التي هيمنت على السياسة الدّولية في الفترة ما بين الحربين، وكانت معارضة "كار" تتعلق بالأفكار التي حملها المثاليون حول الطبيعة الخيرة للإنسان والتوازن الطبيعي التلقائي والتطور الايجابي للتاريخ، فقد انتقد "كار" مبالغة النزعة المثالية في تقدير قيمة الأفكار الحميدة والقانون ودور المؤسسات في بسط السلام.[1]

مثّلت حجج "كار" نقدا قويا للافتراضات التي قامت عليها النزعة المثالية معتبرا أن الأحداث المأساوية التي شهدتها فترة الثلاثينات وفشل نظام الأمن الجماعي تمثّل شاهدا على هشاشة المؤسسات الدولية، وأن العلاقات الدولية واقعيا تتصف بالصراع من أجل القوة،[2] والتنافس حول الموارد النادرة. كما رفض "كار" فكرة انسجام المصالح،[3] والأسس المعيارية المثالية (مسائل القانون

---

[1] عادل زقاع،مرجع سابق،ص.60

[2] Jill Steans et al, **An Introduction to International Relations Theory Perspectives and Themes** ,3rd.ed. (UK:Longman,2010), p.54

[3] كريس براون، **فهم العلاقات الدولية** (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004) ص.32

والأخلاق والعدالة). واعتبر دعم المثاليين "للنزعة السّلمية" Pacifism ورفعهم لشعار "القانون لا الحرب" يعبّر عن سذاجة "يوتوبية" Utopianism . خاصة بعدما اتضح أن الطريقة الوحيدة لحفظ "القانون" هي "الحرب".[1]

تعززت هذه الافكار مع ظهور كتاب "السياسة بين الأمم : الصراع من أجل القوة والسلام" Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace ، "لهانس مورغنثو" Hans Morgenthau الذي حمل لواء الواقعية السياسة في القرن العشرين.[2] ووفقا للواقعية الكلاسيكية، فإن الرغبة في زيادة القوة تجد جذورها في الطبيعة الشريرة للإنسان، لذا تنخرط الدول بشكل مستمر في الصراع من أجل زيادة قدراتها. وفي ظل غياب معادل للحكومة على المستوى الدولي يمكن أن يكبح رغبات الدول المتعطشة للقوة، فإن هذا الغياب سيطلق العنان لها لزيادة قوتها. وعليه فالواقعية الكلاسيكية ترجع السلوك الصراعي إلى شروط متعلقة بالطبيعة البشرية.[3]

وحسب "هانس مورغنتو" تقوم الواقعية الكلاسيكية على ستة إفتراضات أساسية يمكن تلخيصها فيما يلي :[4]

1- يمكن بناء نظرية عقلانية تعكس القوانين الموضوعية التي تحكم السياسة، تكون متجذرة في مفاهيم الطبيعة الشريرة للإنسان.

2- المصلحة جوهر العمل السياسي، وتعرّف المصلحة بمفهوم القوة، فالقوة وسيلة وغاية في نفس الوقت.

3- يعتبر مفهوم المصلحة المعرّفة في إطار القوة مفهوما موضوعيا.[5] وهو انعكاس للطبيعة البشرية، لذلك فالسياسة الدولية هي مجال للمصالح المتضاربة، ومع ذلك فالمصالح ليست ثابتة، فالعالم في حالة تغير مستمر والمصالح يمكن أن تتغير. وعليه فالواقعية هي المذهب الذي يستجيب لحقيقة الواقع السياسي المتغير.[6]

---

[1] ا كريس براون، مرجع سابق، ص.30

[3] Colin Elman, "Realism", in Martin Griffiths.,(ed.), **International Relations Theory for the Twenty-First Century An introduction** (New York: Routledge, 2006),p.12

[4] عادل زقاغ، مرجع سابق،ص.61

[5] المكان نفسه

[6] Robert Jackson and George Sorensen, **Introduction to International Relations: Theories and Approaches**,5th.ed (UK: Oxford University Press, 2013) .p.72

4- ضرورة فصل العمل السياسي عن الإعتبارات الأخلاقية.[1] (بعكس ما فعل "كانط" والمنظرون الليبراليون).[2]

5- ترفض الواقعية كونية الأخلاق، وبدلا من ذلك ترى أنّ المصلحة تعلو على كل الاعتبارات الأخلاقية، فتحقيق المصلحة هو الشيء المشترك والكوني الذي يحضى بإجماع الجميع.

6- تؤمن الواقعية باستقلالية الحقل السياسي، ولذلك فإن الفهم الجيد للمجال السياسي يفرض استبعاد مجالات الاهتمام الإنساني الأخرى.[3]

إلاّ أنّ الضغوط المنهجية التي خلفتها الثورة السلوكية في الستينات والسبعينات قد دفعت الواقعيين إلى مراجعة افتراضاتهم الأساسية وصقلها استجابة للمفاهيم الوضعية، بهدف تخليصها من رواسب المسلمات الميتافيزيقية. واستجابة لردود الفعل هذه جاء كتاب Kenneth waltz "نظرية السياسة الدولية" Theory of International Politics نهاية السبعينات كمراجعة للواقعية الكلاسيكية وبذلك اعتبر "والتز" عرّاب النيوواقعية.

هدف "والتز" من خلال كتابه تقديم نظرية وضعية تقوم على فرضيات قابلة للاختبار testable hypothesis ، وقد حاجج بأنه لا يمكن ارجاع الصراع إلى قوانين الطبيعة البشرية، وجادل بأن سبب النزاع يعود إلى أسباب نسقية يمكن وصفها بالفوضوية. لذا تذهب بعض الأدبيات إلى تسمية النيوواقعية بالواقعية البنيوية Structural Realism. وحسب "والتز" فالنسق كبنية يتكون ثلاث عناصر وهي:[4]

- المبادئ المنظّمة للنظام (هرمي أو فوضوي)
- خصائص الوحدات (متجانسة وظيفيا أو متباينة)
- توزيع القدرات

[1] عادل زقاغ، مرجع سابق،ص.62

[2] Robert Jackson and George Sorensen,op.cit.,p.72

[3] عادل زقاغ، مرجع سابق،ص.62

[4] Colin Elman,op cit.,p.13

يرى "والتز" أن هناك عنصرين ثابتين من عناصر البنية الدولية وهي: عدم وجود سلطة العليا وهذا يعني أن المبدأ المنظم هو الفوضى. أما العنصر الثاني فيتعلق بالفوضى ومبدأ الاعتماد على الذات، وهذا يعني أن جميع الوحدات تبقى متجانسة وظيفيا (تحقيق الاستقرار داخليا وتحقيق البقاء خارجيا). لذلك فان المتغير البنيوي الوحيد الذي يبقى غير ثابت هو توزيع القدرات في النسق والذي يتراوح بين التعددية القطبية والثنائية القطبية .[1]

إن الفرق بين الواقعية الكلاسيكية والنيوواقعية يتعلق بمصدر ومحتوى "تفضيلات الدول" states' preferences ، وخلافا للواقعية الكلاسيكية فإن النيوواقعية تستبعد الإختلافات الداخلية بين الدول، فإذا كان "مورغينثو" يرى أن القادة تحركهم رغبتهم في القوة، فإن "والتز" لا يرى أن دوافع القادة وخصائص الدول متغيرات سببية في السياسة العالمية، عدى سعي الدول لحماية مكاسب البقاء.[2]

وفي حين يتجه الواقعيون الكلاسيكيون إلى اعتبار أن استراتيجية الدول يتم اختيارها بعقلانية، فان "كينيث والتز" يرى أن سلوك الدول ينتج من المنافسة، إما بسبب املاءات الحسابات العقلانية، وإما كون سلوك الدول محصّلة "للتنشئة الاجتماعية" socialization ، فالدول قد تتبع المعايير بسبب المصلحة، أو لأنه تم "تذييت" internalized تلك المعايير.[3]

وعلى الرغم من ذلك يرى "والتز" أن الإنتظامات الدّولية تفرز نتائج متقاربة باستمرار. فالعلاقات الدولية تتميز بالاتساق والانتظام، والتي تتكرر على مر الزمن بالرغم من الاختلافات الكبيرة بين الترتيبات السياسية الداخلية للدول . لذا فقد كان هدف "والتز" شرح انتظامات النسق ونتائجه المتماثلة. وعلى الرغم من أن الدول لديها ترتيبات سياسية داخلية مختلفة، فان "والتز" قام بتهمش المتغيرات الثانوية بطريقة اختزالية، عن طريق التركيز على الحد الأدنى من التفضيلات والخواص المشتركة ، والتي مفادها أن الدول تحركها رغبتها في البقاء.[4] هدف "والتز" من خلال تهميشه "للمتغيرات الداخلية" unit–level variables إلى تحديد الآثار الثابتة للنسق الدولي.[5]

[1] Colin Elman,op cit.,p.13
[2] Ipid
[3] Ipid
[4] Ipid
[5] Ipid .,p.14

وفي هذا الصدد اعتقد أن نظام التعددية القطبية أقل استقرارا من نظام الثنائية القطبية، كما أكّد أن سعي الدول للمكاسب النسبية سوف يقلّص من فرص التعاون بينها.[1]

فالدول تولي اهتماما بالغا لتوازن القوى، وتتنافس فيما بينها لتحقيق القوة والمحافظة عليها داخل النسق، لأن بنية النسق تفرض قيودا قاسية على سلوك الدّول ولا تمنحها إلا اختيارات قليلة لتحقيق هدف البقاء. وإجمالا يشترك النيواقعيون في الإفتراضات التالية:

- الدولة هي الفواعل المركزي في العلاقات الدولية.
- السيادة، والاستقلال، والاعتماد على الذات هي أهم السمات المميزة للدولة.
- تسعى الدول لتحقيق القوة والأمن والمصلحة الوطنية.
- تتصف العلاقات الدولية بالفوضى، والتي تعني عدم وجود سلطة عليا على المستوى الدولي تنظم العلاقات بين الدول.
- وبسبب البنية الفوضوية للنسق الدولي فان العلاقات بين الدول تتصف بالعداء، وهذا يعني أن الحرب بين الدول تقع لإنه لا يوجد ما يمنعها.
- لا يمكن الحفاظ على النظام والأمن إلا من خلال تغيير التحالفات بين الدول، وذلك بمنع أن تحصل جهة ما على قوة متفوقة، كي لا تشكل تهديدا لأمن الآخرين. "فتوازن القوى" هو المؤسسة الوحيدة الضامنة للإستقرار في ظل الفوضى.
- لا يمكن للمؤسسات الدولية أن تلعب دورا في العلاقات الدولية إلا إذا كانت مدعومة بالقوة أو لديها القدرة على ايقاع العقاب.
- القوة هي مفتاح لفهم سلوك ودوافع الدول والتي تتحدد حسب الواقعيين بالقوة العسكرية والمادية.[2]

من جهة أخرى ينقسم الواقعيون بين قطبين دفاعي وهجومي، ففي حين يرى الواقعيون الدّفاعيون أن العوامل البنيوية تحدد مقدار القوة التي يمكن للدول أن تحصل عليها، الأمر الذي يقود

[1] Colin Elman,op cit.,p.13
[2] Jael Steans et al,op cit.,p.57

إلى التخفيف من الأثر السلبي للتنافس الأمني. فإن الواقعيون الهجوميون يرون أن بنية النسق الدولي تدفع الدّول لزيادة قوتها إلى أقصى حد مما يؤدي إلى زيادة التنافس الأمني بينها.[1]

وفي هذا الصدد يرى "جون ميرشايمر" بأن الدّول لا تهتم بمقدار ما تكسبه من قوة فقط بل تسعى إلى ألا تكسب الدول الأخرى قوة تجعلها في وضع أفضل منها، وهذا ما يجعل العلاقات الدولية محكومة بمبدأ الصراع على القوة، فإذا ما أرادت الدولة الحفاظ على بقائها فما عليها إلا أن تدخل في تنافس محموم للاكتساب القوة حماية لنفسها من خطر هجوم الآخرين. [2]

يرى النيوواقعيون أن الدولة وحدة مغلقة لا يهم ما يحدث داخلها وهي أشبه بصندوق أسود تميل إلى التجانس الوظيفي.[3] كما وتتبنى النيوواقعية مفهوما ماديا للقوة تختزل في الإمكانيات العسكرية بالدرجة الأولى والإمكانيات المادية الأخرى كالثروة والديمغرافيا..الخ .[4] وعلى خلاف الواقعيين الكلاسيكيين الذين يرون أن القوة غاية في ذاتها فإن النيوواقعيون يرون أن القوة وسيلة لتحقيق غاية البقاء.لذا فإن الدّول حسب المنظور الواقعي في سعي دائم لزيادة قوّتها وفي هذا الصدد يرى "جون ميرشايمر" بأن رغبة الدّول في الحصول على القوة تقوم على مجموعة من الافتراضات [5]:

1- تمثل الدول أهم فاعل في العلاقات الدولية وهي تعمل في نسق فوضوي، فالفوضى هي المبدأ المنظم للعلاقات الدولية.

2- جميع الدول لديها مستوى معين من القوة، ومع أن مستوى القوة قد يختلف من دولة إلى أخرى إلا أنه يمكنه أن يشكل تهديدا للدول الأخرى.

3- تبقى نوايا الدول محل شكوك، وذلك سبب عدم قدرة الدّول التّحقق من نوايا الدول الأخرى. فالثقة سلعة نادرة بين الدول وعليه فغياب الثقة في نوايا الآخرين هو السمة الأبرز في العلاقات الدولية.

---

[1] جون ميرشايمر، "الواقعية"، في تيم دان وآخرون ، ترجمة: دينا خضر، **نظريات العقلاقات الدولية التخصص والتنوع** (الدوحة، المركز العربي لدراسة السياسات،2016)،ص.212

[2] جون ميرشايمر، مرجع سابق،ص.213

[3] المكان نفسه

[4] المرجع نفسه،ص.215

[5] المكان نفسه

4- على الرغم من أن الدول تسعى أيضا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، إلا أن أولوية البقاء تبقى الهدف الأسمى للدول. [1]

5- إن الدول فواعل عقلانية، أي أنها تميل إلى تعظيم المكاسب والتقليل من الخسائر إلى أقصى قدر ممكن، غير أن هذه العقلانية قد تكون محدودة عندما تواجه الدّول معلومات ناقصة أو غير صحيحة أو تقع في سوء التقدير أحيانا .[2]

واجمالا يرى النيوواقعيون أن ما تنتجه الفوضى هو المعضلة الأمنية، فعلاقات القوة بين الدول تخضع للمنطق النسبي، وعلى هذا الأساس فان زيادة أي دولة لقوتها سيكون على حساب قوة الآخرين، وهذا ما يجعل التهديد الدائم يلوح بظله على الدول الأخرى، والتي لن تجد سبيلا لمواجهته إلا بزيادة قوتها ما يدخل الدول في تنافس أمني دائم.[3]

هذه المواقف يجعل الواقعيين أكثر تشاؤما عندما يتعلق الأمر بالحديث عن امكانيات قيام التعاون بين الدول مقارنة بالاتجاه الليبرالي.

المطلب الثاني: من الليبرالية إلى النيوليبرالية

ترجع جذور التقليد الليبرالي إلى كبار المفكرين الليبراليين الأوائل" كهيغو غروشيوس" و"جون لوك" وايمانويل كانط" و"جيرمي بينثام"...الخ. وكان رأي الليبراليين يميل إلى إمكانية التغلب عل الحروب واحلال السّلام وتحقيق التّعاون عبر تغيير البنى المحلية والدّولية. وقد راهن الليبراليون على خصائص الأفراد الحميدة التي تتميز بالعقلانية والتي ستؤدي إذا تم تغيير البنية والبيئة إلى تحقيق التعاون.[4] وقد ذهب "كانط" إلى أنه من شأن إقامة فيدرالية عالمية أن يعوّض غياب التراتب الداخلي وبذلك يتحقق القانون والسلام. واجمالا يقوم الإتجاه الليبرالي على مجموعة من الإفتراضات يمكن تلخيصها على النحو التالي:[5]

[1] جون ميرشايمر، مرجع سابق،ص.216
[2] المرجع نفسه،ص.213
[3] المرجع نفسه،ص.220
[4] جينيفر ستيرلينغ فوكر، "الليبرالية الجديدة"، في تيم دان وآخرون، مرجع سابق،ص.254
[5] Jael Steans et al,op cit.,p.31

- العقلانية والطبيعة البشرية الخيّرة هي أهم صفات النّوع البشري. ويمكن فهم العقلانية بطريقتين مختلفتين:
  - ✓ بمعنى نفعي: كالقدرة على السعي إلى تحقيق المصلحة.
  - ✓ بمعنى معياري: كالقدرة على استيعاب المبادئ الأخلاقية والعيش وفقا لسيادة القانون.
- ومع أن النّاس يتبعون مصالحهم العقلانية فإن انسجام المصالح يمكن أن يتحقّق.
- يمكن للتعاون أن يقوم بين الدّول، خاصة وأنه سمة أساسية في كل العلاقات الإنسانية، بما في ذلك العلاقات الدولية.
- تتحدى الليبرالية الفصل بين المستويين المحلي والدولي، وتزعم أن هناك مجموعات متعددة من العلاقات تتجاوز الحدود الوطنية.
- إنّ الحكومة أمر ضروري، ومع ذلك فتمركز السلطة سيئ بطبيعته.
- يجب أن تكون الحرية الفردية أعلى الإهتمامات السياسية.

يرى "جيل ستينس" Jael Steans وزملاؤه أنه يمكن استنباط عديد الأفكار من الطروحات الليبرالية السابقة منها:

- إذا كانت الطبيعة البشرية حميدة في ذاتها، وكان هناك انسجام في المصالح بين الدول، فيمكن استنتاج أنه ليست للدول مصلحة للدخول في حروب.
- إذا كان تمركز السلطة أمرا سيئا، فإن التّعددية والدّيمقراطية السّياسية تعتبر شكلا متقدّما من أشكال التنظيم السياسي.
- وبما أن التّعاون ممكن التّحقق، فمن الممكن القيام بتغييرات إيجابية في العلاقات بين الدول.[1]

لقد تطورت هذه الأفكار لتأخذ صبغتها العلمية فترة السّبعينات مع جهود Robert Keohane و Joseph Nye والتي ظهرت في أعمالهم المشتركة، "العلاقات العبر قومية والسياسة العالمية"

[1] Jael Steans et al,op cit.,p31

Transnational Relations and World Politics و"القوة والاعتماد المتبادل" Power and Interdependence[1].

ويرى "بول فيوتي" Paul viotti و"مارك كوبي" Mark kauppi أنه بالرغم من تجانس النيوليبرالية مع النيوواقعية في المرجعية الإبستيمولوجية إلا أنّ بينهما نقاط إختلاف على المستوى الأنطولوجي.[2]

بداية لا يحصر النيوليبراليون العلاقات الدولية في العلاقات بين الدول، لأن هناك فواعل غير دولاتية ومتخطية للحدود لها تأثيرها في قضايا السياسة العالمية، فالمؤسسات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية غير الحكومية وكذا المجموعات العابرة للحدود لها مكانة مهمة في الأجندة الليبرالية. بمعنى أن النيوليبراليين يتجاوزون "نموذج البيلياردو" Belliard model الواقعي أين تكون العلاقات الدولية محصورة فقط في مجموعة الدول ذات السيادة. فالنموذج الليبرالي يتميز بالتداخل والتّشابك لذا فهو أشبه "بشبكة العنكبوت" Cob web model.[3]

كما يرى النيوليبراليون أن الدّولة لست "فاعلا وحدويا" unitary actor، ومع أن النيوليبراليون لا يستبعدون "نموذج الفاعل العقلاني" rational-model إلا أن النظرة المجزأة داخل الدولة تجعل هذه العقلانية مقيّدة نتيجة لتأثير التفاعل المعقد بين مختلف المؤسسات الداخلية والبيروقراطيات والجماعات، كما أن صناع القرار قد يواجهون معلومات ناقصة أو يكونون عرضة لسوء الإدراك عند تقييم المصالح .[4]

كما وتشير المفاهيم الليبرالية المرتبطة بالإعتماد المتبادل والمجتمع العالمي إلى أن الحدود بين الدول اليوم أصبحت قابلة للإختراق على نحو متزايد.[5] ويعتقد النيوليبراليون أنه من شأن الروابط الاقتصادية والاعتماد المتبادل في جميع المجالات الثقافية والإجتماعية أن تزيد من ترابط المصالح المشتركة بين مختلف الأطراف.[6]

---

[1] كريس براون، مرجع سابق، ص.52

[2] Paul viotti and Mark kauppi, **international relations theory,** 4th. ed (New York :Longman, 2010) ,p.118

[3] Paul viotti and Mark kauppi,op cit.,p.118

[4] Ipid.,p.19

[5] Jael Steans et al,op cit.,p31

[6] Ipid

وعليه فقد انصب الاهتمام الأساسي للنيوليبرالية بفهم كيفية تحقّق التعاون فيما بين الدّول والفواعل الأخرى في النسق الدولي، ومع أن تحقيق التعاون في ظل الفوضى يبقى هدفا مستعصيا، فإن النيوليبراليين يعترفون كما الواقعيين بالقيود التي تفرضها الفوضى على سلوك الدول. ومع ذلك فالتطورات الجديدة لليبرالية تنحى منحا تفاؤليا مقارنة بالواقعيين إذ يجادل النيوليبراليون بأن النسق الدولي ورغم فوضويته فإنه يوفر فرصا لإقامة التّعاون.[1]

ويعتقد النيوليبراليون أنه من شأن مأسسة الشؤون الدولية الرفع من مستوى الثقة بين الدول، وإقامة نقاط تركيز لحل الكثير من المشاكل عن طريق التّعاون، لذا ففي الكثير من الأحيان يسمى النيوليبراليون بالنيوليبراليون المؤسساتيون.[2] نظرا لتقديرهم للدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات في السياسة العالمية.

إن تطورات النيوليبرالية جعلها تبتعد بشكل ملاحظ عن الليبرالية الأرثوذكسية وتقترب بشكل كبير من الافتراضات النيوواقعية، فمثل الواقعيين يعترف الليبراليون بالقيود التي تفرضها الفوضى.[3] كما يتفقون على أولوية الدولة كفاعل عقلاني يهدف الى تعظيم المنفعة الخاصة. إلا أن ما يميز النيوليبراليين هو أنهم يؤمنون بإمكانية تحقيق التقدم في الشؤون الإنسانية. بهذا المعنى فان النيوليبرالية تجادل بأنه يمكن التغلب على مشاكل العمل الجماعي، عن طريق تصميم مؤسسات دولية فعالة يمكنها أن تساعد في التلطيف من حدة الفوضى وفي تسهيل مسارات التعاون بين الدول وتحقيق الرفاه المشترك. وهذا ما وضحه "رتشارد ليتل" حين قال: " لم يعد بالامكان فهم العلاقات الدولية بمجرّد دراسة التفاعلات بين الحكومات ".[4]

ففي بداية السبعينيات أثير النقاش حول دور المؤسسات والأنظمة الدولية وفيما اذا كان لها القدرة على البقاء بعد تراجع الهيمنة الأمريكية؟ ففي الوقت الذي كانت النيوواقعية ترى أن المؤسسات الدولية تحتاج لكي تؤدي وظيفتها بطريقة فعالة إلى قيادة مهيمنة. وأن التراجع في الهيمنة سيؤدي إلى فشل تلك المؤسسات فإن النيوليبرالية المؤسساتية اعترضت على هذه الأطروحة، وقد حاجج "روبرت كيوهين" Robert Koehane في كتابه " ما بعد الهيمنة" After Hegemony بأن نجاح التّعاون لا يعتمد على وجود قوة مهيمنة فقط ، ولكن بدلا من ذلك يعتمد على عوامل أخرى من بينها

[1] جينيفر ستيرلينغ فوكر، مرجع سابق،ص.295
[2] المرجع نفسه،ص.296
[3] المرجع نفسه،ص.295
[4] المرجع نفسه،ص.298

عدد من اللاّعبين المشاركين في المفاوضات، وعلى حجم المكاسب طويلة الأجل التي يمكن أن تتحقق عبر التعاون في مقابل المكاسب قصيرة الأمد. كما وحاجج النيوليبراليون بإمكانية التغلب على الفوضى، ومع أن الدّول فواعل أنانية فإنّ التّعاون ستنجر عنه مكاسب إيجابية، ولذلك فمن المرجح أن تستمر المنظمات الدولية في البقاء بسبب إهتمام الدّول بالمكاسب المطلقة.[1]

ومع ذلك فإن بعض الفروقات الجوهرية بين النيوواقعية والنيوليبرالية ابقتهما رغم اتفاقهما على اختلاف حول بعض القضايا، ففي حين يعتبر النيوواقعيون أن الفوضى تمثل وصفا ثابتا يتسم به النّسق الدولي، يذهب النيوليبراليون إلى أن الفوضى فراغ يمكن ملؤه بمستويات من المأسسة العالية، والتي ستنعكس نتائجها السياسية الإيجابية على الدول مما يقلّل من حدّة خوفها على البقاء.[2]

ويشير النيوليبراليون إلى أن النيوواقعيين لا يأخذون التطورات التاريخية بعين الإعتبار حين يتداولون مفاهيم لا تاريخية حول الفوضى، إلا ان الليبراليين يؤكدون على أن السجل التاريخي يخبر بأن الإعتماد المتبادل بين الدول سوف يؤثر على المخرجات الدولية لكل الفواعل. فترابط المصالح المشتركة يدفع الدول إلى التعاون للتقليل من الآثار السلبية وغير المرغوبة للإعتماد المتبادل.[3] فما هي النتائج التي أفرزها الإعتماد المتبادل على سلوك الدول كي تستمر في التعاون ؟

تقود هذه التساؤلات لعرض إسهامات كل من "كيوهين" و"ناي" ،اللّذان طوّرا مفهوم "الإعتماد المتبادل المعقّد" Complex Interdependence وقاما بتصميم إطار نظري متماسك يمكّن من فهم الاستمرارية والتغيّر في السياسة العالمية، ويعرف "كيوهين" و"ناي" الاعتماد المتبادل بأنه:

"حالة من "الإعتماد المشترك" ، حيث إن خسارة أو تأثر

طرف ما تخلف تأثيرات متبادلة التكلفة للأطراف الآخرين" [4]

إنها حالة العلاقة بين طرفين حيث تكون تكاليف فسخ العلاقة أو خفض التّبادلات متساوية تقريبا بالنسبة لكلا الطرفين.[5] ومع أنّ الإعتماد المتبادل يستخدم في الغالب لشرح التّعاون، فهو لا

---

[1] Jael Steans et al,op cit.,p.42

[2] جينيفر ستيرلينغ فوكر، مرجع سابق،ص.300

[3] المرجع نفسه،ص.301

[4] Robert Keohane and Jospeh Nye**, Power and Interdependence**, 3rd.ed (New York: Longman Press., 2001),p.07

[5] مارتن غريفيتش و تيري أوكالاهان،**المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** (دبي: مركز الخليج للأبحاث،2008)،ص.65.

يشير فقط إلى حالات المنفعة المتبادلة، فالأعداء قد يكونون في حالة إعتماد متبادل بنفس قدر الإعتماد المتبادل بين الأصدقاء. [1] ويقوم الاعتماد المتبادل حسب "كيوهين" و"ناي" على ثلاث فرضيات رئيسية:

الفرضية الأولى:

يعتقد "كيوهين"Keohane و "ناي" Nye بأن الفوعل من غير الدول وحدات مهمة في السياسة العالمية. ويجادلان بأنه لا يجب التركيز في دراسة العلاقات الدولية على العلاقات الدولاتية فقط، ولكن يجب كذلك دراسة العلاقات عبر القومية التي يمكن أن تنشأ بين مختلف المنظمات غير الحكومية، الحركات السياسية، الشركات المتعددة الجنسيات والجماعات العلمية ...الخ.[2]

الفرضية الثانية:

غياب البنية الهرمية بين مختلف الميادين في السياسة العالمية. فجدول أعمال رواد مقاربة الإعتماد المتبادل موسع، ويتجاوز القضايا العسكرية والاستراتيجية التي سيطرت على الأجندة الواقعية، فالقضايا السوسيو–اقتصادية كالتجارة والبيئة وقضايا التنمية لها نفس الأهمية في جدول الأعمال الدولي.[3]

والى جانب توسع جدول الأعمال الليبرالي، فانه ورغم اشتراك التعدّديين مع الواقعيين في مفهوم المصلحة، والذي طالما عرفه الواقعيون في إطار القوة العسكرية، إلا أن الإتجاه الليبرالي يتناول المصلحة الوطنية بشكل موسّع ليشمل "البقاء"، "الاستقلال" و"الإنعاش الاقتصادي"، فحصر مفهوم القوّة في نطاق القوة العسكرية لا يعكس حقيقة القوّة في عالم العلاقات الدّولية ولعل هذا ما دفع "جوزيف ناي" للقول:

> "... وحتى بالنسبة للقوى العظمى فقد تضاءل مفعول التهديد باستخدام القوة في السنوات الأخيرة بصورة حادة. ومع هذا التّدهور في فاعلية الأدوات الإستراتيجية للقوة التي سبق

[1] Robert Keohane and Jospeh Nye., op cit.,p.08.
[2] Hüseyin Isiksal, "To What Extend Complex Interdependence Theorists Challenge to Structural Realist," **Alternatives: Turkish Journal of International Relations**, 3(2-3) 2004 ,p.140
[3] Ipid.

للدبلوماسية الدولية أن ركزت واعتمدت عليها، فان التهديد الذي تحس به الدول لاستقلالها، اخذ ينتقل من دائرة الأمن إلى دائرة التبعية الاقتصادية ".[1]

وتأكيدا لما ذهب إليه "جوزيف ناي" تساءل "داريو باتستلا" Dario Battistella بأنه إذا كانت القوة هي المفتاح الأساسي في تفسير طبيعة العلاقات الدولية ، وإذا كانت القوة العسكرية هي المكوّن الأساسي للقوة، فكيف يفسّر فشل الولايات المتحدة الأمريكية في فرض إرادتها على الفيتنام؟. ويضيف "باتستلا" أنه إذا كانت السياسة أهم من الاقتصاد، كيف يفسر قرار "نيكسون" الذي وضع صياغة في نظام "بريتون وودز" خدمة لمصلحة الولايات المتحدة بعد صعود اقتصاديات كل من أوربا واليابان؟. وكيف تفسر القوة المشكلة من طرف "أوبيك" OPEC وهي ليس تحالف سياسي بل "كارتيل" لدول منتجة للبترول... ؟.[2] وفي ضوء هذه التساؤلات قدم "كيوهين" و"ناي" الفرضية الثالثة .

الفرضية الثالثة :

تلعب القوة العسكرية دورا نسبيا في العلاقات بين الدول، لأنها لا تستعمل حول القضايا الحيويّة، عندما يكون هناك اعتماد متبادل. " فكيوهين" و"ناي" لا يزعمان أن القوة العسكرية غير مهمة، بل جادلا بأن القوّة العسكرية غالية التكلفة، بسبب أن القوّة التدميرية للأسلحة ستزيد من التّكلفة إذا ارتبطت بالنزاع، [3] كما أنّ استخدام القوة من أجل قضية معينة يمكن أن تنتشر ويمس تأثيره السلبي مصالحا أخرى.[4]

كما ميّز "كيوهين" و"ناي" بين جانبين من الإعتماد المتبادل، هما "الحساسية" Sensitivity و"الهشاشة" Vulnerability ؛ "فالحساسية" تشير إلى سرعة وحجم التغيير الذي يمس دولة ما جراء تغيّر ظروف الآخرين. أماّ "الهشاشة" فتشير إلى مدى قدرة الدولة على مقاومة التغيّرات يحدثها فاعل آخر. وتقيس"الهشاشة" التّكاليف التي يتعرض لها الفاعل عن طريق الأحداث الخارجية، وتعتبر عاملا رئيسيا في كيفية استجابة الدول للأحداث الخارجية.[5]

[1] علاء ابو عامر،**العلاقات الدولية** (عمان:دار الشروق للنشر والتوزيع،2004)، ص.172.
[2] Dario Battistella,**Theorie des Relations Internationales** (Paris: Press de Science Po,2003),p.180
[3] Hüseyin Isiksal, opcit.,p.140
[4] Ipid.
[5] Robert Keohane and Jospeh Nye., op cit.,p.10.

إن تطوير الليبراليين لمفهوم الإعتماد المتبادل قدم اسهاما مهما في فهم كيفية تأثّر الدول بالتّحولات العالمية خاصة في الجوانب الإقتصادية، لأن زيادة حدّة الإعتماد المتبادل، جعلت الاقتصادات المحليّة أكثر ارتباطا بالاقتصاد العالمي، لذا تعمل الدّول على تقليص التّكاليف ومقاومة التّغيرات التي تحدثها الدول الأخرى فتلجأ إلى اقامة المؤسسات والدخول في اتفاقيات تعاونية بهدف تجنب النتائج السلبية للإعتماد المتبادل. وعليه فالنيوليبراليون يحملون توقعات إيجابية بشأن قدرة الاعتماد المتبادل على زيادة ترابط المصالح الجماعية وميل الدّول إلى التعاون.

المطلب الثالث: التقارب " نيو– نيو" وظهور التقليد العقلاني

من المعلوم أن حقل العلاقات الدولية كان وربما لا يزال حقلا يقبع تحت هيمنة الإتجاه العقلاني، فالتقارب الأنطولوجي بين الليبراليين والواقعيين فضلا عن إنطلاقهم من أرضية ابستيمولوجية واحدة، أدى إلى اتصال منظوراتي بينهما،[1] تحت ما سمي بالتوليفة " نيو– نيو".[2]

ومع أن اغلب الأدبيات تتفق أنه طيلة الحوار ما بين البراديغمي في الثمانينات، كانت هناك ثلاث مدارس مهيمنة وهي الواقعية ،الليبرالية (التعددية) والماركسية (البنيوية). غير أن المسح النظري الذي أجراه كل من" توماس بيرستيكر" Thomas J. Biersteker و"هايوارد الكر" Hayward Alker المتعلق بفحص الأدبيات النظرية في الدوريات العلمية في الحقل ، قاد إلى نتائج مهمة بحيث تدخل أغلبية البحوث المنشورة ضمن الإتجاه الواقعي. فأكثر من $\frac{1}{3}$ (ثلثي) المنشورات تعتمد على المنظور الواقعي، وعشرة بالمائة (10%) من البحوث فقط ينتمي إلى البنيوية أو الطرح الدياليكتيكي.[3]

يقود الكلام عن تبلور الإتجاه العقلاني إلى الحديث عن "النّقاش الثالث" في العلاقات الدولية، فتيبولوجيا "النّقاش ما بين البراديغمي" inter–paradigm debate تعطي فكرة حول خارطة

[1] عادل زقاغ ،مرجع سابق،ص.84

[2] Steve Smith, ," The discipline of international relations:still an American social science? " **British Journal of Politics and International Relations** 2 (3) 2000, p.380

[3] Martin Hollis and Steve Smith , **Explaining and Understanding International Relations** (Oxford : Clarendon Press, 1990), p.40

التنظير التي هيمنت على حقل العلاقات الدولية في الثمانينيات. والتي أعقبت النقاش الأول بين المثالية والواقعية والثاني الذي دار بين النزعة العلمية تحت مضلة السّلوكية والنزعة التقليدية .

إن السؤال المهم الذي يحاول هذا المطلب معالجته هو: ما هي المبررات المعرفية التي تسمح بتناول النيوواقعية والنيوليبرالية تحت مظلة واحدة، أو تحت عنوان "الإتجاه العقلاني "؟ إن الإجابة على هذا السؤال تحتّم إعادة طرح السّؤال بطريقة أكثر تاريخية وهي ما القصة وراء تبلور المُعسكر العقلاني ؟ :

هناك عديد من الرّوايات التي تهتم بالتاريخ المعرفي للحقل وتطّور التنظير، غير أن القصة الأشهر هي رواية النقاشات البراديغمية، وهي الرواية التي يتبناها المعسكر المهيمن على حقل العلاقات الدولية خاصة في أمريكا الشمالية، وحسب "اول وايفر" Ole Wæver فالحقل اليوم منقسم إلى قسمين يضم القسم الأول "النيوواقعية والنيوليبرالية" أو ما يطلق عليه بالتوليفة "نيو– نيو"، ومع أن هناك اختلافا مهما بين النيوواقعية والنيوليبرالية إلا أنهما تتفقان في النظرة الى العالم "انطولوجيا" كما وتجمعهما أرضية وضعية واحدة "ابستيمولوجيا". أما القسم الثاني فيضم الأعمال التي تدرج تحت ما يسمى البنائية. وهناك الكثير من الأسماء لهذه الإتجاهات والأشهر العقلانية أو "الإتجاه التفسيري" أما الثاني فيعرف "بالإتجاه التكويني" .[1]

وقد اعتبر "تشارلز كيقلي" Charles Kegley أن النقاش بين النيوليبرالية والنيوواقعية من أهم المواضيع في العلاقات الدولية.[2] فالخلاف بين النيوواقعية والنيوليبرالية بخصوص التعاون كان من أهم محاور النقاش داخل البيت العقلاني. فقد ذهب النيوليبراليون إلى أن الإعتماد المتبادل الذي تعزز بوجود المؤسسات الدولية خلق إطارا مهما لدفع التعاون في الشؤون الدولية، فمن الصعب النظر إلى تطوّر الإتحاد الأوروبي والمنظمات الإقليمية الأخرى دون الاعتراف بأن للمؤسسات الدولية دورا مهما. ويبدو أن هذا التصور يتناقض مع وجهة النظر النيوواقعية التي ترى أن الصراع الدّولي لا مفر منه . [3]

[1] Steve Smith,op cit.,p.370
[2] Ipid.,p.380
[3]Peter Sutch and Juanita Elias, **International Relations: The Basics** (New York: Routledge 2007) p.73

وفي هذا السّياق يرى "ستيف سميث" Steve Smith و"بيتر سوتش" Peter Sutch و"جوانيتا الياس" Juanita Elias أن النقاش بين النيواوقعيين والنيوليبراليين دار حول سؤالين مركزين، يرتبط الأول بالدور الذي يمكن للمؤسسات الدولية أن تلعبه للتخفيف من آثار الفوضى؟ والثاني يتعلق بهل تسعى الدول من خلال التّعاون إلى "مكاسب نسبية" أم إلى "مكاسب مطلقة" ؟، [1] ومع ذلك يرى "ستيف سميث" Steve Smith أنّ هناك تقاربا أنطولوجيا كبيرا بين الواقعيين والليبراليين وأن هذه الفروقات ليست كبيرة . [2] وهو نفس الرأي الذي دعمه "روبرت جيرفس" Robert Jervis حين اعتبر أن النيوواقعية والنيوليبرالية تشتركان في مقاربة واحدة مع أنهما يهتمان بجوانب مختلفة في السياسة العالمية يقول:[3]

> " يركز النيوليبراليون المؤسساتيون على قضايا الإقتصاد السياسي الدولي (IPE) والمسائل البيئية، بينما يميل النيواقعيون إلى دراسة الأمن الدولي وأسباب وإدارة الحروب ونتائجها. فإذا كان صحيحا أن النيوواقعيين يرون العالم أكثر صراعا من النيوليبراليين فهذا بسبب أنهما يدرسان عالمين مختلفين"

إن ما يجعل من التقارب أكثر تماسكا بين قطبي الاتجاه العقلاني هو تشاركهما في العديد من الأفكار، فهما يتفقان في أولوية الدولة كفاعل مركزي ويقبلان بفوضوية النسق الدولي. ويتبنيان مرجعيّة ابستيمولوجية وضعية والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

- الإيمان بوحدة العالم الطبيعي والعالم الاجتماعي
- الفصل بين الوقائع والقيم
- مرجعية التّجربة كحكم على المعرفة

يرى "سيف سميث" Steve Smith أن أغلب الأدبيات المنشورة في العلاقات الدواية تندرج تحت التقليد العقلاني إما صراحة أو ضمنا، أي أنها تعتمد على مناهج كمية وابستيمولوجيا وضعية، وهذا ما دأب عليه التقليد الأمريكي في ما اعتبره المعرفة الصحيحة والمشروعة.[4]

---

[1] Peter Sutch and Juanita Elias.,p.74
[2] Steve Smith,op cit.,p.382
[3] Jervis Robert,"Realism, Neoliberalism, and Cooperation Understanding the Debate" in Colin Elman and Miriam Fendius Elman (eds.), **Progress in International Relations Theory** (Cambridge: MIT Press 2003).p.283
[4] Steve Smith,op cit.,p.383

أما "اول وايفر" فتساءل عن دلالة اللاحقة "نيو" وكيف تتميز النيوواقعية عن الواقعية الكلاسيكية، فأغلب الإجابات التي قدّمت تشير إلى الإزاحة التي قامت بها الواقعيون للإفتراض التقليدي المركز على الطبيعة البشرية، في المقابل ركّزت النيوواقعية على الطبيعة الفوضوية للنسق الدولي. ويرجع هذا إلى تأثير الثورة المنهجية السلوكية على الحقل.

ويبدو أن تغلغل النزعة الوضعية عبر استبعاد المسلّمات الميتافيزيقية كما دافعت عنها حلقة "فيينا" واضحا، وعلى هذا الأساس فإن الجديد الذي يمكن ملاحظته هو إدخال مفهوم "العلم"، بمعنى أن النيوواقعيون حاولوا التعبير عن أنفسهم في إطار مفهوم "النظرية العلمية"، وهذا ما يعكسه عنوان مقال "كينيث والتز" "الفكر الواقعي والنظرية الواقعية الجديدة". وقد اعتبر الكثير من الباحثين أن هذا الانتقال هو إنتصار للجناح العلمي في النقاش النظري الثاني.[1]

وفي نفس السياق خضعت الليبرالية الجديدة أيضا إلى تطور موازي وابتعدت عن التفسير العام لطبيعة العلاقات الدولية وركزت بدلا من ذلك على أسئلة محددة وهي " كيف تؤثر المؤسسات على الحوافز التي تواجه الدول؟ ".[2]وكانت الأطروحة الأساسية التي دار حولها التفكير واجتمع عليها أغلب الليبراليين هي أن: "مأسسة السياسة العالمية سوف يؤثر على السياسات الحكومية" "فروبرت كيوهين" مثلا يرى أن أنماط التعاون وعدم الإتفاق تفهم فقط في سياق المؤسسات التي تساعد على تفسير سلوك الدول.

فطيلة الثمانيات تحوّل الواقعيون إلى نيوواقعيين والنيوليبراليون الى نيوليبراليين مؤسساتيون، عبر إعادة تعريف برنامجهم في إطار مفهوم العلم، ورفضوا الإدعاءات الميتافيزيقية وضبطوا افتراضاتهم في صياغات وعبارات واضحة ومحددة وقابلة للاختبار، استجابة لروح العصر الوضعية. وهذا ما دفع "اول وايفر" إلى اعتبار النيوواقعية والنيوليبرالية المؤسساتية نسختان متشابهتان إحداهما وديعة والأخرى شرسة.

ففي منتصف الثمانينيات لم يكن "النقاش ما بين البراديغمي" Inter-paradigm debate ذو أهمية خاصة في ظل منطق الإنكفاء على الذات، وغياب أي أفق للنقاش، وبقاء كل مقاربة في

[1]Kenneth Waltz, "Realist Thought and Neorealist Theory**",Journal of International Affairs**,41 (01) 1990, p.29.

[2] Steve smith et al, **International Theory: positivism and beyond** (UK:Combridje University press,2008),p.161

جزيرة براديغمية، الأمر الذي دفع البعض لتسميته "بحوار الطرشان". لكن هذا الوضع لم يستمر طويلا وسرعان ما بارح النقاش وتجاوز عتبة "اللاّمقايسة" وذلك لتغيرات عديدة، أولها تغير في جبهة النّقاش وثانيها تغير في مستوى النقاش.[1]

أصبحت التوليفة "نيو– نيو" برنامج بحثي في الثمانينيات، فلم تعد النيوواقعية والنيوليبرالية "غير قابلة للمقايسة" incommensurability ، وبالعكس من ذلك فإن نقاط التشارك والإتفاق أصبحت أكثر وضوحا بينهما، فهما يشتركان في برنامج بحثي عقلاني، وفي مفهوم "العلم الوضعي"، ويتقاسمون العمل تحت أولوية الفوضى، ويبحثون في أثر المؤسسات على مسألة التعاون .[2] لذا فقد ذهب الكثير من الباحثين إلى إعتبار أن النقاش بين النيوواقعية والنيوليبرالية هو نقاش داخلي، وهذا ما عبّر عنه "بيتر سوتش" و"جوانيتا الياس" بالقول :[3]

" لقد أصبح روتينيا النظر إلى النقاش النظري الثالث" كنقاش ما بين براديغمي" inter–paradigm debate ، والأصح النظر اليه كنقاش"داخل البراديغم" intra–paradigm debate "

وفي هذا السياق يضيف "اول وايفر" بأن ما زاد من مبررات هذا التقارب هو النقد الكبير الذي تلقاه المعسكر العقلاني من المعسكر التأملي. ليصبح بذلك المشهد النظري كنقاش بين العقلانيين من جهة والتأمليين من جهة أخرى. وهذا ما عبر عنه "روبرت كيوهين" في خطابه الافتتاحي عام 1998 في الذكرى الخمسين لتأسيس مجلة "المنظمات الدولية" IO ، حين صرّح بأن الحقل بات ينقسم إلى معسكرين، "العقلانية" Rationalism (النيوواقعية و النيوليبرالية) من جهة ، والتأمليّة Reflexivism المتأثرة بالنزعة ما بعد الحداثية الفرنسية والهرمونيطيقا الألمانية والبنائية الإجتماعية من جهة أخرى. [4]

ويعزز هذا الرأي المسح الذي أعده مشروع "تدريس، وابحاث السياسة الدولية" TRIP لعام 2009 الذي قام بمسح على عيّنة من الباحثين ضمن عشرة دول، ليعرف تحت أي براديغم يصنف هؤلاء العلماء أبحاثهم، فجاءت النتائج كالتالي: (18%) من الباحثين يتبنون الطرح الواقعي،

[1] Steve smith et al, op cit.,p.162
[2] Ipid.,p.163
[3] Peter Sutch and Juanita Elias,op.cit.,p.75
[4]Steve smith et al, op cit.,p.165

و(17%) من الباحثين يعتمدون الطرح الليبرالي، فيما أدرج (17%) من الباحثين أعمالهم ضمن الطرح البنائي.[1] هذا يعني أن(35%) من العلماء يصنفون أبحاثهم ضمن الإتجاه العقلاني، كما أن (52%) من الأبحاث تتقاسمها العقلانية والبنائية، فيما (48%) تتقاسمها النظريات الأخرى في الحقل.

وبخصوص قضايا النقاش داخل البيت العقلاني جادل "ديفيد بالدوين" David Baldwin بأنها ترتبط بثلاث قضايا رئيسية وهي: "مشكلة الفوضى"، "ومشكلة المكاسب النسبية والمكاسب المطلقة"، والتوتر بين "التّعاون وتوزيع القوى". بمعنى أن المقاربتان متفقتان بشكل كبير مع بعض الاختلافات الصغيرة.

ويضيف "بالدوين" أن هناك ستة عناصر يدور حولها النقاش داخل البيت العقلاني يلخصها في ما يلي :[2]

1. **طبيعة ونتائج الفوضى :** ترى النيوواقعية بعامة أن الفوضى تشكل قيودا كبيرة على سلوك الدول أكثر من النيوليبرالية.
2. **التعاون الدولي:** يرى النيوواقعيون أن التعاون الدولي صعب التحقق ويصعب الحفاظ عليه ويتوقف على قوة الدولة أكثر من النيوليبراليون.
3. **المكاسب النسبية في مقابل المكاسب المطلقة :** تشدد النيوليبرالية على المكاسب المطلقة التي تأتي من التّعاون، بينما يذهب النيوواقعيون إلى أن اهتمام الدّول ينصب على المكاسب النسبية.
4. **أولوية أهداف الدولة :** تتفق المقاربتان على أن الأمن القومي والرفاه الإقتصادي هو المهيمن على أجندات الدول، ولكنهما تختلفان بشأن التركيز النسبي على هذه الأهداف، فالنيوواقعيون يميلون إلى دراسة قضايا الأمن، في حين يميل النيوليبراليون إلى دراسة الإقتصاد السياسي.

[1] Richard Jordan et al, "One Discipline or Many? TRIP Survey of International Relations Faculty in Ten Countries" (February 2009) p.31 Available at https://www.wm.edu/offices/itpir/_documents/trip/final_trip_report_2009.pdf. accessed (08.10.2014)

[2] David A. Baldwin, "Neoliberalism, Neorealism and world politics", in David A. Baldwin(ed.), **Neorealism and Neoliberalism: The Contemporary Debate** (New York: Columbia University Press, 1993),pp 03-10

5. **النوايا مقابل القدرات :** يركز النيوواقعيون على القدرات مقابل النوايا، وينتقدون النيوليبراليين على اهتمامهم بالنوايا والمصالح والمعلومات، واهمالهم لتوزيع القدرات.

6. **المؤسسات والانظمة:** يعتقد النيوواقعيون أن النيوليبراليين يغالون بشأن قدرة المؤسسات على التخفيف من حدة الفوضى .[1]

وأما بخصوص القضايا المتفق حولها فقد حدّد "دايفيد بالدوين" أربع قضايا مركزية وهي:

أولا : لا يدور النقاش حول "فن الحكم" statecraft ولاسيما دور القوة العسكرية.

ثانيا: يتفق الإتجاهان على مجموعة من الافتراضات كالسّلوك الأناني للدول وهامشية الإعتبارات الأخلاقية .

ثالثا: يتفق الإتجاهان على أولوية الدولة كفاعل مركزي.

رابعا : النقاش بين الإتجاهين ليس نقاشا بين منظري النزاع ومنظري التّعاون، فالإتجاهان تجاوزا الإنقسام بين النزاع والتعاون الذي ميز النقاشات السابقة .[2]

يجادل "بالدوين" بأن المقاربتين تسهمان معا في فهم أفضل للظروف التي تعزّز أو تعيق التعاون الدولي. ودعى إلى المزيد من البحث في مجموعة من الفرضيات والتي سيحاول البحث مناقشتها في الفصل الثالث وهي : [3]

- العلاقة بين "التبادلية" Reciprocity والتعاون.
- العلاقة بين عدد الفواعل والتعاون.
- العلاقة بين توقعات الفواعل حول التفاعل المستقبلي والتعاون.
- الفرق فيما إذا كانت الأنظمة الدولية تضع قيودا على التعاون.
- دور المجموعات المعرفية في تعزيز التعاون.
- تأثير توزيع القوة بين الفواعل في التعاون.

[1] Steve Smith.,op cit,.p.381
[2] Ipid.
[3] Steve Smith.,op cit,.p.382

المبحث الثالث: التعاون الدولي كبناء سوسيولوجي

يسعى هذا المبحث إلى تناول أهم الأفكار التي تستند عليها البنائية الإجتماعية في العلاقات الدولية، بداية بعرض أهم الإفتراضات والمفاهيم التي تقوم عليها كالهوية والمعايير والقواعد..الخ. كما سيحاول المبحث تسليط الضوء على أهم الاتجاهات البنائية والتفريق بينها. وفي الأخير سيتم مناقشة فرص التواصل والحوار بين العقلانية والبنائية.

المطلب الأول: الإفتراضات الأساسية للبنائية الإجتماعية

إن محور البنائية الإجتماعية في العلاقات الدولية يقوم على البحث في تأثير الوعي الإنساني ومكانته في السياسة العالمية. ومع أن نظرية العلاقات الدولية، وخصوصا الإتجاه العقلاني، يقوم على أساس مادي بتركيزه على كيفية توزيع القدرات المادية، مثل القدرات العسكرية القدرات الاقتصادية، ميزان القوى...الخ ، إلا أن البنائيين يرفضون مثل هذا التركيز على المسلمات المادية، ويحاججون بأن الجانب الأكثر أهمية في العلاقات الدولية هو الجانب الإجتماعي، وليس المادي. [1]

وعلاوة على ذلك، يرى البنائيون أن الواقع الإجتماعي ليس له وجود موضوعي، وليس "خارجيا" exogenous، بمعنى آخر أنه ليس مفصولا عن وعي الأفراد . فالعالم الإجتماعي والسياسي، بما في ذلك عالم العلاقات الدولية، ليس له وجود مادي ولا يقع خارج الوعي الإنساني. وعليه، ففي دراسة العلاقات دولية يجب التركيز على الأفكار والمعتقدات فضلا عن الفهوم "البيذاتانية" Intersubjectivity بين الفاعلين .[2]

بمعنى أن النسق الدولي حسب البنائيين ليست شيئا "يوجد هناك" out there مثل الوقائع المادية. إنه لا يوجد من تلقاء نفسه. إنه موجود فقط في "الوعي البيذاتاني" intersubjective awareness، أو في الفهم المشترك، بين الناس. بهذا المعنى يجادل البنائيون بأن النسق الدولي

[1] Robert Jackson and Georg Sorensen, **Introduction to International Relations: Theories and Approache**,5th. ed (UK: Oxford University Press, 2013),p.209
[2] Ipid.

يتشكل من خلال الأفكار، وليس من القوى المادية. إنه اختراع أو بناء بشري ليس من النوع الفيزيائي أو المادي ولكن من النوع الفكري والمثالي . وهو مجموعة من الأفكار، ونظام من القواعد، التي رتبت بواسطة أشخاص معينين في وقت معين ومكان معين. [1]

إن هذا الجانب الفلسفي والمثالي للتقليد البنائي يتناقض مع الفلسفة المادية الوضعية في العلوم الإجتماعية. ووفقا للفلسفة البنائية، فالعالم الإجتماعي ليس أمرا مسلما به. وليس له وجود بشكل مستقل عن الأفكار. وهو ليس من الوقائع الخارجية التي يمكن اكتشاف قوانينها عن طريق البحث العلمي وتفسيرها بالنظريات العلمية، كما يجادل السلوكيون والوضعيون. [2] وهذا يعني أن علم الاجتماع أو العلوم السياسية أو دراسة التاريخ لا يمكن أن تكون "علما" موضوعيا بالمعنى الدقيق للكلمة الوضعية.[3]

فالعالم الاجتماعي هو عالم "الوعي البشري"، عالم من المثل والمعتقدات، والأفكار والمفاهيم واللغات والخطابات، العلامات، والإشارات، والفهم المتبادل بين الفاعلين الإجتماعيين، والجماعات الإنسانية كالدول والأمم. فالعالم الإجتماعي هو مجال "البيذاتانية". له معنى فقط إلى الناس الذين يصنعونه والذين يعيشون فيه.[4]

وبالتالي، فإنه من المفيد التأكيد على التناقض بين وجهة نظر المادية التي تحتفظ بها العقلانية والموقف البنائي. ووفقا إلى الطرح العقلاني المادي فإن القوة والمصلحة الوطنية هي المحرّكة للسياسة الدولية.أما المصلحة الوطنية حسب العقلانيين فهي رغبة ذاتية وأنانية للدولة للحصول على القوة ، والأمن، أو الثروة .[5] وبالتالي يُنظر إلى القوة والمصلحة كعوامل "مادية" ؛ فهي كيانات موضوعية، بمعنى أنه وبسبب الفوضى فان ما يهم الدولة هو القوة والمصلحة. وحسب الطرح العقلاني فان دور الأفكار وإن كان يمكن أن يستخدم لترشيد وعقلنة الأفعال التي تمليها المصالح المادية فإنّه يبقى هامشيا.

[1]Robert Jackson Georg Sorensen op cit.,p.209
[2] Ibid.,p.211
[3] Ibid.,p.212
[4] Ibid
[5] Ipid.p.213

أما الموقف المثالي الذي يتنباه البنائيون فهو أن دور الأفكار يكتسي الأولوية والأهمية. وتنطلق البنائية من فرضية مفادها أن العالم المادي غير محدد ولا يمكن فهمه إلا ضمن سياقات المعنى. وبالتالي فالأفكار هي التي تحدد القوة المادية وتعطيها معنى.[1]

إضافة إلى أن العنصر المثالي الأساسي الذي تقوم عليها البنائية هو تركيزها على المعتقدات المشتركة (الأفكار والتصورات، والمعرفة) التي يتم مشاركتها على نطاق واسع بين الأفراد. والتي يمكن أن تحمل من قبل جماعات مختلفة، مثل المنظمات، صناع القرار، الجماعات، أو المجتمع...الخ. فالأفكار بنيات عقلية يحملها الأفراد، وهي مجموعة من المعتقدات المميزة والمبادئ والمواقف التي توجه السلوك والسّياسة.[2]

فإذا كان العالم الاجتماعي والسياسي يتكون، في الأساس، من المعتقدات المشتركة، فكيف يمكن أن تؤثر على الطريقة التي يجب أن نفهم بها التعاون الدولي ؟

إن البنائية، وكقاعدة عامة، ترفض الكثير من المفاهيم الوضعية كمفهوم السببية الميكانيكية. ذلك لأن الوضعية لا تبحث في محتوى "البيذاتانية" من الوقائع والاحداث.[3] فعلى سبيل المثال، يرفض البنائيون نموذج البلياردو الواقعي بسبب فشله في الكشف عن أفكار ومعتقدات الأطراف المشاركة في التّعاون. فالبنائية تحاول الدخول في عمق كرات البلياردو للوصول إلى فهم أعمق لظاهرة التّعاون. [4]

وبعامة ، تقوم البنائية على مجموعة من الافتراضات الأساسية يمكن إجمالها في ما يلي:

1- في حين تحاول النظريات العقلانية" "تفسير " [*] erklaren بعض النتائج في السياسة الدولية، يفضل معظم البنائيين بدلا من ذلك أن يصنفوا مهمتهم كمحاولة "للفهم" verstehen. وعلى خطى عالم الاجتماع الألماني "ماكس فيبر"، الذي يحدد مهمة البحث الإجتماعي كمسعى لفهم

[1] Robert Jackson Georg Sorensen ,op cit.,p.213
[2] Ibid
[3] Ibid.
[4] Ibid.p.,214

[*] (erklaren, verstehen) ,الكلمتان بالألمانية كما قدمهما "ماكس فيبر" وتحيلان إلى جدل هل السلوك الانساني قابل للبحث بنفس المنهجية في العلوم الطبيعية ؟ لمزيد من التفصيل انظر الفصل الرابع حول (جدلية الفهم والتفسير).

الدوافع الذاتية من وجهة نظر الفاعلين، وبطريقة مختلفة عن التفسيرات الموضوعية التي تبحث عن العلاقات السببية بين الظواهر الملاحظة .[1]

2- تحاول البنائية الإجتماعية جسر الهوة بين النظريات المركزة على "البنية" structure و النظريات التي تركز على "الفاعل" أو "الوكيل" agent، وتؤكد على الإعتماد المتبادل بين (الفاعل – البنية). وعليه، وحسب الطرح البنائي فإنه ومع أن معظم العلاقات الاجتماعية مستقرة نسبيا، فإن إعادة الإنتاج المستمر للبنيات يحمل معه إمكانية للتغير.[2]

3- تعتمد البنائية الإجتماعية في الكثير من الأحيان على ما يسمى "بالواقعية النقدية" بهدف مقاربة البنى التي لا يمكن ملاحظتها بسهولة، هذه 'الواقعية' لا علاقة لها مع الواقعية في العلاقات الدولية ولكن بدلا من ذلك هي موقف ابستيمولوجي يرى أنه يمكن استنتاج جود البنى من آثارها، وليس تحديدها تحديدا امبريقيا بالضرورة.[3]

4- تؤكد البنائية الاجتماعية على دور "المعايير" norms في التأثير على السلوك. وعلى سبيل المثال، لا يمكن ارجاع التعاون الدولي إلى الحسابات العقلانية فحسب، ولا يمكن تحديده بالمفهوم المادي للمصلحة الوطنية كما يرى الإتجاه العقلاني ، بل تؤكد على أهمية المعايير الدولية فالبنائية لا تتعامل مع الأفكار كمعتقدات فردية كما دأبت على ذلك المقاربة الإدراكية في تحليل السياسة الخارجية والتي عرفت رواجا كبيرا فترة السبعينات، بل إن الإهتمام الكبير للبنائية يرتبط بتأثير المعايير الاجتماعية.[4]

5- وبصرف النظر عن "القواعد"rules تؤكد البنائية الاجتماعية على دور المؤسسات. وهنا يميز البنائيون بين شكلين من المؤسسات، المؤسسات الرسمية والمؤسسات غير الرسمية، فالأولى تقوم على المبادئ والقواعد والمعايير المكتوبة والصريحة والمعترف بها: كالجامعة، والدولة،

[1] Jill Steans et al, op cit.p.187
[1] Ibid
[2] Ibid
[3] Ibid

والمنظمة...الخ أما المعنى الثاني للمؤسسة فلا يتحدد فقط بالشكل الرسمي الذي يحيل الى مفهوم المنظمة بل هو أكثر من ذلك نظام مركب من المعايير الاجتماعية المنظمة للسلوك الاجتماعي.[1]

6- تماشيا مع اهتمامها الكبير بجدلية "الفاعل-البنية "، تقارب البنائية الاجتماعية المؤسسات بالتركيز على عمليات "المأسسة" Institutionnalisation، أي تطور نمط من الممارسات بين الفاعلين داخل المؤسسة، وعلى عملية "التنشئة الاجتماعية" Socialization، أي اتباع الفواعل الجديدة في المؤسسات لقواعد وأنماط معينة من السلوك. على سبيل المثال، عند تحليل تجربة التكامل الأوروبي، تهتم البنائية الاجتماعية بتحليل تطور التكامل ليس بالمعنى الرسمي فقط ولكن أيضا من خلال الاهتمام بأنماط من العادات بين المسؤولين في الجماعة الأوروبية، والتي تتطور يوما بعد يوم عبر الممارسات داخل المؤسسة. بالإضافة إلى ذلك، يرغب البنائيون في معرفة المدى الذي تصبح فيه الدول الجديدة أعضاء بالمفهوم الإجتماعي في المؤسسات القائمة في الإتحاد الأوروبي.[2]

7- لا يعني تركيز البنائية على القواعد والمؤسسات الاجتماعية تجاهلا لدور المصالح. فهناك طريقتان للبنائية في التعاطي مع مفهوم المصلحة الوطنية:

أولا: لا تؤخذ المصالح كمسلمات أو "معطيات مسبقة" pre-given. بدلا من ذلك، تهتم البنائية الإجتماعية بالكيفية التي تصاغ بها المصالح، وعلى وجه الخصوص دور المؤسسات والمعايير والأفكار في تشكيلها.

ثانيا: يحاول البنائيون دراسة العلاقة بين الأفكار والمصالح. وبعبارة أخرى، فهي لا تهتم فقط بتأثير المؤسسات والقواعد والأفكار على المصالح، ولكن تبحث في الأثر التكويني المتبادل بينهاmutual constitute .[3]

8- يلعب الخطاب دورا مركزيا في أعمال البنائية الإجتماعية. ولذلك يحظى مفهوم الإتصال بأهمية خاصة، لأن له دور مهم في الوصول إلى تفاهمات حول الهوية والمصالح وإعادة

[1] Jill Steans et al,op cit.,p.187
[2] Ipid.
[3] Ipid.,p.188

إنتاج المؤسسات والمعايير.[1] وبذلك يعتبر الخطاب المادة الأساسية التي تستند عليها البنائية. فالخطاب يلعب دورا أساسيا في تحقيق ما يسمى "بالفهم البيذاتاني ". إن هذا الاتجاه البنائي متأثر بأعمال "يورغن هابرماس". فالواقع الاجتماعي ليس شيئا موضوعيا، ولكن يعتمد على التفاهمات التي تحظى بقبول واسع من قبل مجموعة من الأفراد، وهذا هو السبب فيما يطلق عليه "البيذاتانيه". [2]

وبالعودة إلى الطريقة التي يتناول بها البنائيون ظاهرة التعاون الدّولي ينطلق البنائيون من "أشكلة" problemalized الهويات ومصالح الدول، عكس الإتجاه العقلاني الذي يتعاطى مع الهويات والمصالح كمعطى مسبق وحقيقة موضوعية.

وبما أن البنائيين يركزون في تحليلهم للنسق الدولي على مفهوم البنية الإجتماعية المشبعة بالعوامل المثالية (المعايير، القواعد، القوانين) فان لهذه البنية تأثيرا في هويات ومصالح الدول وبالتالي على سلوكها التعاوني، وهذا يحمل معه منطلقا جديدا لفهم السلوك التعاوني يختلف عن التقليد العقلاني.[3]

وبعكس التصورات العقلانية التي تؤمن بالنظرة اللاّتاريخية للسياسة الدولية، ترى البنائية أن العالم مشروع قيد البناء، لذلك ليس هناك سلوكا متأصلا في العلاقات بين الدول، فالنزاع مثلا ليس بنية حتمية في العالم و الفوضى ليس معطى موضوعي كما يرى الواقعيون، لأنها وبحسب عبارة فاندت الشهيرة "الفوضى هي ما تصنعه الدول "make of it" "Anarchy is what states [4] لذلك فالعالم حسب البنائيين يحمل معه إمكانيات كبيرة للتغيّر .[5]

وبعامة، فإن التحليل البنائي للتعاون، يركز على كيفية تأثير التوقعات التي ينتجها السلوك على الهويات والمصالح. فعملية إنشاء المؤسسات هي بحد ذاتها عملية "تذييت" internalizing للفهوم الجديدة حول الذات والآخر، للحصول على هويات جديدة، فدور المؤسسات ليس فقط خلق

[1] Jill Steans et al,op cit.,p.187
[2] Ipid.
[3] Paul R. Viotti and Mark V. Kaupp, op cit, p.277
[4] Alexander Wendt, "Anarchy is what States Make of it: The Social Construction of Power Politics", **International Organization** 46 (2) 1992, p.395

[5] Ipid,p.417

قيود على سلوك الدول كما يرى العقلانيون. بل أكثر من ذلك فإن لعبة التفاعل لا تقوم على حسابات عقلانية لتحديد الاستراتيجيات فقط، بل إن التفاعل يولّد معه تأثيرا على هويّات اللاّعبين. فعملية تعلّم التعاون بين الأنانيين هي في نفس الوقت عملية إعادة بناء للمصالح في إطار الإلتزامات المشتركة بالمعايير الإجتماعية. [1]

ومع مرور الوقت، يقود هذا إلى تحويل الإعتماد المتبادل إلى ترابط إيجابي للمصالح الجماعية المنظمة حول المعايير. كما أن هذه المعايير ستقاوم التغيير لأنها ترتبط بالتزامات الفاعلين بهوياتهم ومصالحهم، وليس فقط بسبب" تكاليف المعاملات" transaction costs كما يرى العقلانيون. وعليه فإن تحليل البنائية "لمشكلة التعاون"، هو بالأساس تحليل "إدراكي" cognitive وليس سلوكي، لأنه يهتم "بالمعرفة البيذاتانية" intersubjective knowledge التي تؤثر على بنية الهويات والمصالح.[2]

المطلب الثاني: الإتجاهات المتعدّدة للبنائية في العلاقات الدولية

بداية وقبل الحديث عن التواصل بين العقلانية والبنائية تجدر الإشارة إلى أن هناك انقساما داخل البيت البنائي نفسه بين البنائيين الحداثيين والبنائيين ما بعد الحداثيين. ويشير "بول فيوتي" Paul viotti و "مارك كوبّي" Mark kauppi بأن الكثير من الانتقادات للبنائية تأتي من داخل المعسكر البنائي نفسه.[3]

إن هذا التعدد يعتبر حجر عثرة أمام إمكانية التواصل بين البنائية والعقلانية، فالبنائيون ما بعد الحداثيون يهتمون بنقد بنيات السلطة، التراتب والسيطرة، والعلاقة التي تربط السلطة بالمعرفة وكشف الرهانات الأيديولوجية في الخطاب العلمي، باعتبار ان نظام الحقيقة يبنى اجتماعيا عن طريق استخدام نظام اللغة (الخطاب). في المقابل فان البنائيين الحداثيين اتجهوا بداية التسعينات نحو تقديم حلول "للمشكلات الإمبريقية" empirical puzzels التي شغلت البرنامج البحثي العقلاني،

[1]Alexander Wendt, "Anarchy is what States Make of it: The Social Construction of Power Politics",op.cit.,p.417
[2] Ipid
[3] Paul viotti and Mark kauppi,op cit.,p.291

من خلال دراسة كل ظاهرة على حدى، بدل اتباع التعميمات وبدل استخدام مناهج التحليل اللغوي التي اعتمدها البنائيون ما بعد الحداثيون.[1] ومع أن هناك العديد من الاتجاهات تدرج ضمن التيار البنائي إلا أن اصحاب هذه الاتجاهات لا يقفون على أرضية ابستيمولوجية واحدة.

ويقسم "جون راكي" John Ruggie الإتجاهات البنائية في حقل العلاقات الدولية الى ثلاثة اتجاهات رئيسية: "البنائية النيوكلاسيكية"، "البنائية ما بعد الحداثية" و"البنائية الطبيعانية" أو الحداثية.[2]

يسمي "جون راكي" النوع الأول من البنائية "بالبنائية النيوكلاسيكية" Neoclassical Constructivism والتي تجد جذورها في التقليد الكلاسيكي لدى "ايميل دوركايم" و"ماكس فيبر"، ومع أن الأدوات التحليلية التي تنضوي تحت هذا النوع قد تكون مختلفة بين العلماء، إلا أنها عادة ما تتقارب مع النزعة البراغماتية، عبر استخدامها لمجموعة من الأدوات التحليلية بهدف إعطاء معنى للمعاني البيذاتانية، كاستخدامهم لنظرية "أفعال الكلام" أو نظرية "الفعل التواصلي. ويدخل تحت هذه البنائية أعمال "ارنست هاس" و"فرديريك كراتوشفيل" و"نيكولاس اونوف" و"ايمانويل ادلر" و"فينومور" وحديثا "بيتر كتزنشتاين" إضافة إلى بعض المنظرين النسويين "كجين الشتاين".

النوع الثاني يسمى "بالبنائية ما بعد الحداثية" Postmodernist Constructivism والتي يرجع جذورها إلى أعمال الفيلسوف الألماني "فرديرك نتشه" واعمال الفيلسوفان الفرنسيان "ميشيل فوكو" و"جاك دريدا"، تعترض هذه البنائية على ممارسات ومبادئ الحداثة، وكان "رتشارد آشلي" أول من لفت انتباه الحقل الى هذا النوع من البنائية، يدخل تحت هذه البنائية أعمال مجموعة من العلماء على غرار "ديفيد كامبل" "جيمس دير داريين" و"ج .والكر" ومن النسويين يمكن ذكر" سبيك بيتيرسون".

يؤكد هذا الاتجاه على البناء اللغوي للواقع، ونتيجة لذلك تشكل الممارسات الخطابية الأولويات الانطولوجية أو الوحدات التأسيسية لتحليل الواقع، وعلى النقيض من البنائية الحداثية،

[1] Andrew Bradley Phillips, "Constructivism", in Martin Griffiths,. (ed.), International Relations Theory for the 21st Century: An Introduction (London: Routledge, 2007), p.64

[2] John Gerard Ruggie, **Constructing the World Polity**: **Essays on international institutionalization**, (New York: Routledge 1998) pp 35-36

- يقسم "ايمانويل ادلر" البنائية الى أربعة مجموعات البنائية الحداثية البنائية القانونية البنائية النسوية والبنائية ما بعد الحداثية انظر:
- Emanuel Adler,"Seizing the Middle Ground: Constructivism in World Politics" **European Journal of International Relations** Vol. 3(3) 1997, p 335-336

ترفض البنائية ما بعد الحداثة النظرة التقليدية للمعرفة في العلوم الاجتماعية. وتؤكد بدلا من ذلك على البناء اللغوي للواقع. [1] كما يشكك انصار هذا الاتجاه في شرعية العلوم الاجتماعية باعتبارها "خطابا مهيمنا " يقوم بفرض "نظام الحقيقة "، لذا يرفض هذا الإتجاه المفاهيم الوضعية كالحتمية والسببيية والعقلانية والموضوعية...الخ.

يسمى "جون راكي" التيار الثالث الذي يجمع بين هذين الاتجاهين "بالبنائية الطبيعانية" Naturalistic Constructivism والتي تشترك مع كل اتجاه في بعض الجوانب لارتكازها على المذهب الفلسفي المسمى "الواقعية العلمية" والذي يرى أن العالم مستقل عن لغة وعقول الملاحظين له، كما أن النظريات تحيل إلى العالم وهي توفر معرفة لما لا يمكن ملاحظته.[2] والأعمال التي يمكن أن تدرج ضمن هذا التيار تشمل أعمال" رور باسكر" ،"الكسندر فاندت" و"دايفيد دسلر ".[3]

وفي ظل هذا التّعدد الذي يعرفه البيت البنائي وحتى يتسنى للدراسة المضي قدما في معالجة الإشكالية التي تطرحها، فإنه يجب أن تحسم بداية في أيّ من هاته الإتجاهات سيُعتمد كمرجعية للبحث. ولذلك تعلن الدراسة أنها ستركز على البنائية الحداثية أو الطبيعانية كما قدّمها "الكسندر فاندت" في كتابه "النظرية الإجتماعية للسياسة الدولية" ويستند تبرير هذا الاختيار على سببين:

أولا: إن البنائية ما بعد الحداثية مشروع نقدي أكثر منه نظرية ذات محتوى امبريقي يسعى إلى حل المشكلات الامبريقية، وعليه فان مسعاها تقويضي يهتم بكشف إدعاءات مشروع الحداثة حول مفاهيم "الحقيقة" و"الموضوعية" و"العقلانية". لذا فهي تسعى إلى تفكيك بنية الخطاب العلمي الوضعي باستخدام مناهج نقدية كالتفكيك والجينيولوجيا والاركيولوجيا...الخ. وهذا يتفق مع رأي "ستيف سميث" الذي يرى أن التأمليين إذا لم يقدموا برنامجا بحثيا، ولم يهتموا بقضايا السياسة الدولية سيبقون على هامش التّخصص، بمعنى أنه يجب عليهم أن يقدموا نظريات قابلة للإختبار والتي بدونها لا يمكن تقييم برنامجهم البحثي.[4]

---

[1] Paul viotti and Mark kauppi,op cit.,p.292

[2] الكسندر فاندت،مرجع سابق،ص.79

[3] John Gerard Ruggie, op cit., pp 35-36

[4] ستيف سميث، "التنوعية والتخصصية" في تيم دان وآخرون،مرجع سابق،ص.54

ثانيا: لما كان هدف الدراسة هو كشف التقاطعات واجه الإتصال والاستمرارية بين التقليد العقلاني والبنائي فان هذا يحتم من وجهة نظر منهجية اشتراك التقليدين في الحد الأدنى من الأشياء حتى يتحقق شرط المقارنة .

وعلى هذا الأساس فإن بنائية "فاندت" تنطلق من الاقتراحات التي قدّمها العقلانيون، ففضلا عن وقوفهم على ارضية ابستيمولوجية واحدة فانهم يشتركون في كثير من المنطلقات، إلا أن المخرجات التحليلية تتباين نظرا لطبيعة للالتزامات الأنطولوجية التي تجعل من تحليلاتهم مختلفة وهذا ما عبر عنه "فاندت" بالقول:

" إن استنتاجات الواقعية الجديدة عن السياسة الدولية تنبع من

الأنطولوجيا المادية والفردية [...] وإنه برؤية المنظومة من خلال

منهج مثالي وكلي، فإننا قد نصل إلى فهم أفضل لتلك المنظومة"[1]

وعلى هذا الأساس وانطلاقا من هذه الاختيارات يمضي البحث قدما محاولا ايجاد وجهة نظر توفيقية تسمح باستثمار العدسات التحليلية التي يوفرها التقليدين، بهدف مقاربة ظاهرة التعاون الدولي بطريقة مثمرة.

وبالعودة إلى بنائية "فاندت" التي سيتم اعتمادها كطرف محاور للعقلانية بهدف بناء جسور التواصل بينهما. فإنه من المفيد الإشارة إلى أن "فاندت" حاول أن يعرض حججه البنائية في مقاله المعروف "الفوضى هي ما تصنعه الدول" حين اعتبر أن مبدأ "الاعتماد على الذات" و"القوة" وكثير من المفاهيم العقلانية يمكن معالجتها بطريقة إجتماعية. وبعد سنوات قام "فاندت" بعرض نظريته في كتابه الأشهر "النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية" Social Theory of International Politics . وقد استندت حجة "فاندت" الأساسية على موقف مفاده أن السعي "الموضوعي" objective لاكتشاف العالم مقيّد باعتبارات "ذاتية" subjective بوصفنا كائنات بشرية، لأننا نشكّل جزء من العالم الذي نفترض انه موجود خارجنا out there.

[1] الكسندر فاندت، مرجع سابق،ص.499

ومع ذلك يبقى "فاندت" متفائلا ويرى أنه والرغم من عدم قدرتنا على إدراك العالم بدون وساطة (كاللغة والأفكار مثلا) فلا يزال بوسعنا أن نخطو خطوات كبيرة في فهم كيف يعمل، وبدون أي ادعاءات حول امتلاك الحقيقة.[1]

وما دام أنه ليس بالإمكان توفر طريق مباشر وواضح لفهم العالم فكل الملاحظات محكومة بافتراضات خلفية ومسلمات قبلية، فالكثير من جوانب عالم العلاقات الدولية لا يمكن ملاحظتها حسيّا مما يحتّم تبنى مسلمات ميتافيزيقية حول أنطولوجيا الواقع الدولي، هذه المسلمات ستؤثر بدورها على محتوى نظرياتنا يقول "فاندت":[2] "لا يوجد علم أكثر أمنا من الميتافيزيقا اللاواعية التي يفترضها ضمنا". وحسب "فاندت" فإن هناك مبدئين أساسيين للبنائية:

أولا: تتحدّد البنية بالأفكار المشتركة بدل القوى المادية.

ثانيا: أن المصالح والهويات يتم تشكيلها بواسطة الأفكار المشتركة بدل ان تكون معطى طبيعيا.

هذه المعطيات تجعل من تصور فاندت للبنية مثاليا يتشكل من توزيع الأفكار لذا فالأنطولوجيا التي يتبناها "فاندت" ذات صبغة اجتماعية بدل الأنطولوجيا المادية التي قام عليها المشروع العقلاني والتي ترى أن البنية تتكوّن من توزيع القوى المادية.[3] ومع ذلك وبعكس البنائية ما بعد الحداثية لا يرفض "فاندت" أي دور للقوى المادية ولكن يرى أن دور قوى المادية ليس مستقلا عن إدراك ووعي الأفراد.[4] فالطبيعة المادية للقوة والمصلحة يتحدد معناها وآثارها بطبيعة البنية الاجتماعية للنسق.

كما يرى "فاندت" أن "الفوضى" ليست بنية حتمية ومعطى طبيعيا، وقد حدّد ثلاث ثقافات من الفوضى يمكن أن تميّز النسق الدولي، وهي الثقافة الهوبزية والثقافة اللوكية والثقافة الكانطية. كما افترض "فاندت" أن الفوضى في حد ذاتها ليس لها منطق خاص فهي وعاء فارغ، وتأخذ معناها من خلال أنماط الأدوار التي تقوم بها الدول عبر تفاعلاتهم.[5] ليتجاوز بذلك المنطق العقلاني الذي

---

[1] Paul viotti and Mark kauppi,op cit.,p.294

[2] الكسندر فاندت، مرجع سابق،ص 499

[3] Paul viotti and Mark kauppi,op cit.,p.293

[4] Ipid.,294

[5] Cameron G. Thies, "Are Two Theories Better than One? A Constructivist Model of the Neorealist–Neoliberal Debate", **International Political Science Review** 25 (2) 2004 p.161

يتصور الفوضى كمعطى مسبق وموضوعي، ويرى العلاقات الدّولية كحالة "حرب الكل ضد الكل". وعليه فان بنية النسق تحتمل إمكانيات واشكال أخرى من التنظيم، كل هاته البنى لا تحدّد فقط بتوزيع القدرات المادية بل أيضا من توزيع المعرفة والأفكار.[1]

كما ناقش "فاندت" جدلية (المادية والمثالية) أي العلاقات المتبادلة بين الأفكار، والعوامل المادية، والتفاعل الاجتماعي. والعلاقة بين "العقل" و"الجسم" ومسألة الوعي. وانصب اهتمامه على فهم كيفية تفاعل هذه العوامل في الواقع، ودورها في تشكيل الوجود الاجتماعي.[2] معارضا بذلك الطروحات التي تختزل العوامل المثالية الى العوامل المادية. بحجة أن العقل كمصدر للأفكار لذا يمكن اختزاله إلى طبيعته المادية.

عبر "فاندت" عن اعتراضه عن وجهة النظر هذه وقال لماذا علينا أن نفترض أن العلوم الاجتماعية المعاصرة وأن العلاقة بين العقل (عالم الأفكار) والجسم (العالم المادي) يجب أن تكون متوافقة مع الفيزياء الكلاسيكية؟ ماذا لو كان الوعي بدلا من ذلك يتوافق مع ظواهر ميكانيكا "الكوانتم"، تماما كما فكر الفيزيائيون حول مسألة ما إذا كانت طبيعة الضوء جسيمات (مادي) أو هو موجات من الطاقة (كلأفكار في العلوم الاجتماعية). وتساءل "فاندت" لماذا لا نفترض وجود مركب تفاعلي من (مادة – فكر) في العلوم الإجتماعية على غرار العلاقة (جسيمات – موجات) في فيزياء "الكوانتم". [3] وقد كانت هذه الأطروحة عنوانا لكتاب "فاندت" :"عقل الكوانتم والعلوم الاجتماعية: نحو توحيد للانطولوجيا الطبيعية والاجتماعية".*

إن هذا التصّور الذي تطرحة البنائية الحداثية من شأنه أن يخفف من حدة الإنفصال بين التقليد العقلاني المادي والبنائي المثالي، ويفتح آفاقا جديدة للحوار والتواصل بينهما.

[1] Cameron G. Thies,op.cit.p161
[2] Paul viotti and Mark kauppi,op cit.,p.295
[3] Ipid.

* لمزيد من التفصيل انظر :

- Alexander Wendt، **Quantum Mind and Social Science: Unifying Physical and Social Ontolog**(UK : Cambridge University Press 2015)

المطلب الثالث: القطيعة والتواصل بين العقلانية والبنائية ؟

كان محور الإختلاف في النقاش الرابع بين نظريات العلاقات الدولية قد دار حول ادعاءات العقلانيين الذين قدموا معارفهم النظرية كحقيقة وحيدة حول العالم. لذا شدد النقديون على أهمية أن تتمركز وظيفة نظرية العلاقات الدولية على نقد بنيات السلطة ومدى تأثيرها في صياغة الخطاب العلمي، كما أكدوا على ضرورة تطوير بدائل أكثر تحررية وانعتاقية من السلطة .[1]

إن هذا النقاش "الميتانظري" meta-theoretical جاء كرد فعل على الهيمنة الحقلية للنيوواقعية والنيوليبرالية (العقلانية) اللتان تُرجعان "الفعل الإنساني" human agency إلى المنظور التقليدي لنظريات السلوك الإنساني المعتمدة على الإقتصاد الجزئي، المتقيّد بالتفسيرات الاختزالية والتي تركز على المستوى النسقي وعلى تصور "تجسيمي" للدولة anthropomorphic باعتبارها كائن عقلاني وأناني.[2]

وفي خضم النقاش (العقلاني – النقدي) برزت البنائية متقاسمة مع النقدية اهتمامات مشركة ومختلفة مع العقلانية في افتراضات عديدة، قبل أن تقوم كجسر رابط بينهما خاصة مع الإسهامات النظرية التي قدّها "لألكسندر فاندت"، ومع ذلك فالكثير من منظري العلاقات الدولية يصرّون على أن هناك انقساما واضحا بين البنائية والعقلانية من الناحية الأنطولوجية والابستمولوجية والمنهجية. وفي سياق مناقشة إمكانيات التقارب بين البنائية والعقلانية وفرص الحوار بينهما سيتم التركيز على أوجه الاتفاق والإختلاف على المستويين الأنطولوجي والإبستيمولوجي، فعلى المستوى الأنطولوجي تقوم البنائية على العناصر التالية:[3]

- تتبنى البنائية منهجية مثالية وتجادل بأن البنيات غير المادية تكتسب أهمية إجتماعية فقط بشكل بيذاتاني ، لكن وفي نفس الوقت لا تنكر البنائية تأثير العوامل المادية كالانتشار النووي (فهو يمثل تهديدا للاستقرار الدولي انطلاقا من رؤية وإدراكات الفاعلين).
- تؤكد البنائية على العلاقة التفاعلية بين "البنية"structure و"الفاعل" agent ، على اعتبار أن هوية الفاعلين تتحكم فيها البنيات المعيارية والأيديولوجية

[1]Andrew Bradley Phillips, op cit.,p. 61

[2]Ipid.,p.63

[3]Ipid.

التي تؤثر في توجيه سلوكها ، فالنسق الدولي حسب البنائيين ليس مجرد ميدان استراتيجي كما يراه العقلانيون فحسب، بل يتعداه نحو الخصائص المبنية اجتماعيا، والمتعلقة بمصالح وهويات الفاعلين وكذا بنيات المعنى التي تتشكل من خلالها هذه المصالح. إن هذا الموقف يتعارض في الحقيقة مع العقلانية التي ترى أن الفاعلين منفصلين تحليليا عن البنية.*

- هناك اختلاف بين البنائيين والعقلانيين حول المنطق المتحكم في سلوك الفاعلين، فالسلوك حسب البنائيين يتحدد بالمعايير، لأن للمعايير تأثيرا عميقا على سلوك الدولة بمعيّة الهوية والمصلحة. هذا الموقف يتعارض مع العقلانية التي ترى أن سلوك الدول ليس محكوما "بمنطق الملاءمة" logic of appropriateness ولكن محكوم "بمنطق النتائج" logic of consequences ،* وبهذا تعتبر الدول كائنات أنانية وعقلانية تسعى إلى تحقيق مصالحها، وأن حالتي النزاع والتعاون لا تتحددان بحضور أو غياب المعايير ، ولكن بتوفر جملة من الشروط التي تسهل أو تقيّد سلوك الدولة وتساعدها على إدراك مصالحها ومصالح الدول الأخرى.[1]

تعكس الاختلافات الانطولوجية بين العقلانية والبنائية الاختلافات الموجودة على المستويين الابستيميولوجي والمنهجي، فمعظم البنائيين يؤيدون الموقف ما بعد الوضعي الذي يؤكد على الطابع الاجتماعي والبنائي للفواعل والمصالح والهويات، وكذا التنوع الذي يلازم بنيات المعنى، والذي يحول دون تقديم إدعاءات عبر تاريخية وعبر ثقافية للسياسة الدولية. هذا الموقف يتناقض مع التصور العقلاني الوضعي والذي يرى بأن هناك قاسما مشتركا بين سلوكات الدول عبر مختلف السياقات التاريخية والثقافية، والتي تسمح بإقامة تعميمات وقوانين حول السياسة الدولية، مما يساعد على التنبؤ بسلوك الدول انطلاقا من تلك التعميمات. مع ذلك يلاحظ أنه بداية من منتصف تسعينات القرن الماضي اتجه جزء من البنائيين نحو الوضعيه وذلك عبر إتباع مشروط وحذر يرفض مبدأ التعميمات الإمبريقية حول الظواهر الدولية، كما يرفض فكرة التنبؤ والقوانين nomothetic حول السياسة العالمية.[2]

* اشارة إلى المنهج الفرداني الذي يتباه العقلانيون في مقابل المنهج الكلياني الذي تقوم عليه البنائية.

* يرى "منطق النتائج" ان سلوك الفاعل يقوم على الحسابات العقلانية (تعظيم المكاسب وتقليل الخسائر) عن طريق ترتيب الافضليات والمصالح في مقابل أن الفاعل الاخر يتبع نفس المنطق ، وعلى العكس يهتم "منطق الملاءمة" بكيفة تأثير المعايير والقواعد والهويات في سلوك الفواعل اي ان الفواعل تتحرك تبعا للمعايير المبنية اجتماعيا.

[1] Andrew Bradley Phillips, op cit.,p.63

[2] Andrew Bradley Phillips, op cit.,p.63

أما على المستوى الإبستيمولوجي فتقوم العقلانية على إبستمولوجيا وضعية، وهذا ما يفسر إعتمادها على المناهج الكمية مثل الإحصاء ونظرية الألعاب وبعض المناهج التقليدية مثل التحليل السردي. في المقابل تركز البنائية ما بعد وضعية على مناهج تحليل الخطاب، دراسة التاريخ المقارن، والبحث الإثنوغرافي، وتحليل المحتوى الكمي والنوعي لاستخراج معنى البنيات وفهم ديناميكيات النسق الدولي.[1]

يعتمد معظم البنائيون على الابستمولوجية ما بعد وضعية ويجادلون بأن هويات الفاعلين ومصالحهم مبنية اجتماعيا وملازمة لتأثيرات بنيات المعنى التي تتكون من خلالها هذه الهويات والمصالح في السياسة العالمية، هذا الموقف يتعارض مع الابستمولوجية الوضعية التي يتبناها العقلانيون، خاصة وأن هؤلاء يجادلون بوجود قواسم مشتركة في سلوك الدول عبر سياقات تاريخية وثقافية متنوعة يمكن من خلالها تطبيق قانون التعميم في السياسة الدولية، مع ذلك فإنه وبداية من منتصف التسعينات أكد بعض البنائيين على غرار "فاندت" تبنيهم للابستمولوجيا الوضعية (الواقعية العلمية)*، عن طريق إتباع قانون الاحتمالات بدل تبني منطق التعميمات العامة أثناء البحث الإمبريقي .[2] هذا الموقف الذي تبنته بنائية "فاندت" من شأنه أن يقلّل من حدة الإنفصال مع العقلانية خاصة أن "فاندت" يولي أهمية للجوانب الامبريقية لنظريته.

على ضوء الاختلافات المذكورة سابقا، يرى التيار الذي يرفض التوافق بين البنائية والعقلانية أن الانفصال بينهما لايزال قائما ويظهر ذلك جليا في عدة جوانب. فالقطيعة الابستمولوجية تبرز من خلال تأكيد العقلانيين على عدم وجود انسجام بين وظيفتي الفهم والتفسير، الأمر الذي قلّص من فرص الحوار بين العقلانية والبنائية، والأكثر من ذلك التوفيق بينهما، بحيث يرى العقلانيون أن البنائية

---

[1] Ipid

* في مقابل "النزعة الامبريقية" Empiricism التي ترفض أي معرفة غير مؤسسة على الملاحظات الحسيّة، ترى "الواقعية العلمية" أن العلم الحديث قد غيّر في طريقة تفكيرنا حول العالم فالواقع ليس عاريا أمام العين المجردة، فهناك الكثير من الظواهر الفيزيائية مثل الموجات الكهرومغناطيسية، الإلكترونات، البروتونات، النيوترونات وجزيئات الحمض النووي..الخ ونفس الشيء في حقل العلاقات الدولية فهناك عبارات مثل المصلحة والفوضى والدولة والسيادة لست من عالم المشاهدات الحسية لذا بدل النزعة الوثوقية الإمبريقية تدافع الواقعية العلمية على ما يمسى "الحقيقة الاحتمالية" او التقريبية ''truth-likeness''ا لمزيد من التفصيل حول الواقعية العلمية =
= في العلاقات الدولية انظر الكسندر فاندت، مرجع سابق،ص ص 73-135. ولمزيد من التوسّع حول النقاش بين (الامبريقية Empiricism والواقعية العلميةScientific Realism) انظر (الفصل الرابع) من كتاب:
Patrick Thaddeus Jackson,**The Conduct of Inquiry in International Relations** (UK:Routledge; 2011) pp.72-111

[2] Andrew Bradley Phillips, op cit.,p.63

"نزعة يوتوبية" utopianism بسبب تبنيها تصورات مثالية كمعايير حقوق الإنسان والتمييز العنصري...الخ.[1]

ومع ذلك، فإنّ توجيه البنائيين اهتماماتهم إلى مواضيع مثل عسكرة أدوار الجندر gender في النزاعات المسلحة، وإنتاج ثقافات اللاّأمن، و صعوبة إدارة الدول للأمراض وسط السكان أثناء التصفية العرقية والإبادة الجماعية، كلها مواضع عززت من افتراضات البنائية في إطار العلاقة بين المعايير والهوية وتأثيرهما في سلوك الدول. غير أن ذلك لم يحل دون أن تتعرّض البنائية لجملة من الانتقادات، كونها أغفلت جوانب مهمة ترتبط بقدرة المعايير على توجيه سلوك الدول، ويرجع ذلك إلى أن المعايير والهويات التي يخضع لها الفاعلون متعددة وليست واحدة، يضاف إلى ذلك صعوبة الاختيارات التي قد تواجه الفاعلين عند اتباعهم "لمنطق الملاءمة" logic of appropriateness فالفاعلون قد يجبرون على اتخاذ قرارات واعية ومحسوبة، كما يلزمهم قدر من الإنتقائية أثناء مراعاتهم للمعايير. في المقابل ترى البنائية أن النتائج المتوصل إليها حول أهمية المعايير قد تم استنباطها بشكل منسجم عن طريق الدراسة الإمبريقية للمؤسسات وهذا ما يدعم حجة دور المعايير في توجيه سلوك الفاعلين.[2]

حاولت البنائية أواخر التسعينات الفصل في أسس عمليات تكوين المعايير، إنتشارها وتغيّرها، واهتمت كذلك بآليات التأثير الاجتماعي المتعدد لضمان توافق بين سلوك الفاعل مع المعايير خاصة المعايير الدولية، الأمر الذي خفف من ثقل الانتقادات الموجهة للبنائية في تحليلها للظواهر الدولية.[3]

ومع أن النسخة الوضعية للبنائية استقبلت بالرفض من طرف البنائيين ما بعد الحداثيين، الذين يرون أن مثل هذه التطورات في البنائية تجردها من مهمتها الحقيقية، والتي يجب ان تنصب على فهم ونقد بنيات السلطة المتحكمة في السياسة العالمية ، ومع ذلك تبقى إمكانية التوافق والتقارب بين العقلانية والبنائية ممكنة مع أنصار التواصل bridge builders .[4]

وهو نفس الرأي الذي تبناه "جوزيف جوبيل" وزملاؤه حين أقروا بحقيقة الإنقسام بين العقلانية والبنائية، إلا أنهم أكدوا على امكانية التغلب عليها The divide real but surmountable.[5]

---

[1] Andrew Bradley Phillips, op cit.,p.64
[2] Ipid.,p.65
[3] Ipid.,p.66
[4] Ipid
[5] Joseph Jupille,et al,"Integrating Institutions: Rationalism, Constructivism, and the Study of the European" ,**Comparative Political Studies** 36(1-2) 2003,p.16

وفي هذا الصدد يرى "الكسندر فاندت" Alexander Wendt "جيمس فيرون" James Fearon بأنه: [1]

> "على الرغم من أن هناك خلافات بين البنائية والعقلانية... إلا ان هناك مجالات كثيرة من الاتفاق [...] ونقترح أن ينظر إلى مسألة (العقلانية – البنائية) ليس "كنقاش" debate ولكن "كحوار" conversation [...] وبعيدا عن "حوار الطرشان" الذي يحاول فيه كل طرف تهميش الآخر باسم "المنهجية التأسيسية" methodological fundamentalism ، فإن التحدي الآن يكمن في تجاوز الحدود عبر الجمع بين مختلف الرؤى والتوليف synthesize بين مختلف الحجج بهدف الوصول إلى إجابات أكثر إقناعا وتقديم صورة أفضل عن الواقع ".[1]

وفي نفس السياق يرى "جيفري تشيكل" أن هذه الجهود التعددية والتوفيقية عرفت رواجا في الحقل خاصة بعد أن تبنتها مجلة "المنظمات الدولية" International Organization Journal وهي من أشهر المجلات المعروفة في حقل ، والتي خصصت عددا كاملا في الذكرى الخمسين لتأسيسها لتسليط الضوء على الإتجاه التعدّدي Pluralism .[2]

وفي نفس السياق حاول بعض الباحثين اقامة توافق بين العقلانية والبنائية بحجة أن البنائية منافس قابل للقياس مع التيار العقلاني، فتحولات ما بعد الحرب الباردة وتوسع الناتو شرقا سهلت من إمكانية تقبل العقلانيين لدور لأفكار في لعب دور مهم في السياسة العالمية.[3]

وفي هذا الصدد ترى "نينا تاننوالد" Nina Tannenwald أن الواقعيين اعتمدوا لمدة طويلة على مفاهيم مثل التنشئة الإجتماعية socialization والإدراكات perceiptions لرفع مستوى تفسيراتهم، وهي مفاهيم تلتقي مع البنائية، فالواقعية النيوكلاسيكية أكدت على الدور الذي تلعبه مؤسسات الدولة – داخليا– والأيديولوجيات ووجهات نظر النخب السياسية في تفسير سلوك الدولة، وهي افتراضات تبتعد عن تفسيرات الواقعية الكلاسيكية والنيوواقعية . أما الليبرالية فهي الأخرى اعتمدت على مفاهيم

[1] James Fearon and Alexander Wendt, "Rationalism v. Constructivism: A Skeptical View" in Walter Carlsnaes (ed.), **Handbook of International Relations** (London: SAGE Publications, 2002) p.67
[2] Jeffrey T. Checkel,"Theoretical Synthesis in IR: Possibilities and Limits"in , in Walter Carlsnaes ,**Handbook of International Relations**,2nd ed. (London: SAGE Publications, 2013) p.222
[3] Andrew Bradley Phillips, op cit.,p.67.see: Daniel L. Nielson et al, "Bridging the rationalist–constructivist divide: re-engineering the culture of the World Bank", **Journal of International Relations and Development**, 9(2) 2006,pp. 107–139

اجتماعية، فالبحث في السلام الديمقراطي مثلا أثر بشكل متزايد على دور الهويات المشتركة بين الديمقراطيات، وعلى المعايير الداخلية في تفسير قرار غياب الحرب بين الدول الديمقراطية. [1]

ففي كلتا الحالتين، كان التركيز البنائي على الدور الذي تلعبه العوامل المثالية في تفسير المعايير السلوكية في السياسة العالمية. هذا ما يدعم ادعاءات أولئك الذين يجادلون بانخفاض نسبة الانقسام والتباعد بين البنائية والعقلانية، خاصة مع استعداد الواقعيين والليبراليين لإدخال المحددات غير المادية للفعل الاجتماعي ضمن تحليلاتهم، لكن مع ذلك لا يزال الواقعيون متمسكون بموقفهم الرافض للبنائية لتركيزهم على متغيري "القوة" و"مصلحة البقاء" في تفسير سلوك الدول. [2]

فبينما حاول كل من الليبراليون والنيوليبراليون المؤسساتيين تفسير أشكال الاستمرارية في سياق الثمانينات، واستقرار الثنائية القطبية، واستقرار النظام الاقتصادي الدولي،[3] ركزت البنائية على الجوانب المثالية ودورها في تشكيل الهويات ومصالح وسلوك الدول. لذلك فإن التوافق بين العقلانية والبنائية يتوقف على ما اذا كانت المفاهيم المثالية قابلة للتحليلات العقلانية أو على الأقل مكملة لها.

يحتاج هذا المسعى تغيير طريقة التعامل مع المنجزات النظرية، وإلى اعادة النظر في طبيعة الإختيارات المنهجية عند التعامل مع العقلانية والبنائية، هذا ما سيحاول الفصل الثاني معالجته.

[1] Andrew Bradley Phillips, op cit.,p.68
[2] Ipid.,p.70
[3] Ipid

الفصل الثاني:

التعاون الدولي من منظور ما بعد براديغمي

سيتم في هذا الفصل التّطرق إلى حدود التصوّر البراديغمي، وكذا العقبات الإبستيمولوجية التي تطرحها "اللاّمقايسة" incommensurability ، والتي تحول دون التواصل بين النظريات. كما سيتناول الفصل أهم الحجج التي تُعارض "النّزعة البراديغمية" Paradigmatism.

وبهدف تجاوز منطق الإختزالية البراديغمية، والإنفتاح على المنطق التّعدّدي والحواري، سيعرض الفصل الخلفية الإبستيمولوجية التي سينطلق منها البحث. وعليه حاولت الدراسة الإستفادة من الإسهامات التي قدمها "لاري لودان" Larry Laudan حول منطق التّقدم العلمي.

فيما خصّص المبحث الثاني من الفصل لعرض المقاربة المنهجية، وذلك إنطلاقا من عرض جهود النزعة التّعددية التي أصبحت إتجاها بارزا في الحقل، وصولا إلى النزعة "البراغماتية" التي ستساعد في التعاطي مع المنجزات النظرية المتعدّدة، وذلك بالإبتعاد عن النقاشات "الميتانظرية". وعبر منهجية "إنتقائية" سيحاول البحث الإستفادة من التفسيرات والتأويلات التي يطرحها كل من التقليدين العقلاني والبنائي، من أجل فهم أفضل لظاهرة التعاون.

المبحث الأول: من الجزر البراديغمية إلى منطق التقاليد البحثية

يسعى هذا المبحث لتسليط الضوء على أهم الانتقادات التي طالت الطرح "الكوني" kuhnian، خاصة وأن تطور النقاشات النظرية عبر تاريخ الحقل يصعب تأطيرها في مفهوم البراديغم. كما سيتم من خلاله معالجة مشكلة رئيسية تتعلّق "باللاّمقايسة" incommensurability كونها تشكل عقبة ابستسمولوجية أساسية، وتمثل حاجزا أمام التواصل وقيام الحوار بين العقلانية والبنائية. وعليه يسعى هذا المبحث لتجاوز المنطق البراديغمي، ويقترح الإعتماد على منطق بديل يكون أقرب إلى واقع الممارسات العلمية التي شهدها الحقل، وعليه سيتم الإعتماد على مفهوم "التقليد البحثي" Research Traditions كما قدّمه "لاري لودان" Larry Laudan، وذلك لأسباب إبستيمولوجية تتعلق بالمرونة والتعدّدية التي يتميز بها، والتي ستساعد على المقارنة بين العقلانية والبنائية بهدف كشف جوانب القوة والقصور لكل منهما عند التعاطي مع ظواهر التّعاون الدولي.

المطلب الأول: النقاشات النظرية وحدود التصور البراديغمي

كثيرا ما تم عرض التّطور النّظري في حقل العلاقات الدولية في شكل نقاشات براديغمية، لكن من شأن هذا التّوجه أن يطرح مشكلتين على المستوى الإبستيمولوجي، ترتبط المشكلة الأولى بإشكالية "اللاّمقايسة" incommensurability التي تمثل عقبة أمام الباحثين الذين ينتمون إلى براديغمات مختلفة، كونها تمثل عقبة تعيق الحوار بين النظريات. [1] أما المشكلة الثانية فتتعلق بصعوبة التوفيق أو دمج النظريات أو حتى المقارنة بينها، ففي ظل تبني التصور البراديغمي فكل نظرية سترى عالما مختلفا.

[1] Jérémie Cornut , "Le pragmatisme et l'analyse des phénomènes complexes dans la théorie des relations internationales: le cas des excuses dans la diplomatie américaine"(PhD diss: Université du Québec,2012), p.05. Available at: http://www.archipel.uqam.ca/5014/1/D2325pdf. accessed (15.07.2014)

وفي هذا الصدد حذر "توماس والكر" Thomas Walkerمن مخاطر تبني التصور "الكوني" و"اللاكاتوشي" في الحقل كونهما يقدمان صورة مجتزأة ومعزولة، كما يقودان إلى "الإفراط في التخصص" hyper-specialization وتفتيت و"بلقنة" Balkanization حقل العلاقات الدولية .[1]

ومع أن الطرح الثوري "لتوماس كون" يرفض فكرة التقدم الموضوعي والمستمر للمعرفة العلمية، فان "امري لاكاتوش" Imre Lakatos أعطى مكانة للنظرة التّعددية لتعايش المجتمعات الأكاديمية. [2] لذا فإن الكثير من الباحثين في العلاقات الدولية اعتمدوا الطرح اللاّكاتوشي، واستعملوا مفهوم "البرنامج البحثي" Research Programme لوصف التّعدد النظري وتقييم إمكانية التّقدم في حقل العلاقات الدولية.[3]

ومهما كان من فوائد لإسهامات "توماس كون" و "امري لاكاتوش" في تتبع العلوم الطبيعية، فإنهما يواجهان حدودا عندما يتعلق الأمر بفهم النقاشات الجارية والتحولات المعرفية في العلاقات الدولية. فالإختلافات والإنقسامات حول المسلمات النظرية بين نظريات الحقل، يصعب تأطيرها في مفهوم "العلم العادي" normal science وتحت مظلّة براديغم مهيمن كما قدمه "كون".[4]

ومع أن "لاكاتوش" رأى امكانية تعايش البرامج البحثية، إلا أنه واجه انتقادات بسبب غياب الإجماع حول معايير تقييم "البرامج البحثية "، لأن كل برنامج بحثي يمكن أن يعتبر "تقدميا" progressive عند بعض الباحثين، فيما يعتبره آخرون "انتكاسيا" degenerative. وعليه ففي حين أكّد بعض الباحثين صعوبة تطبيق البرنامج البحثي في العلوم الاجتماعية، أقر آخرون باستخدامهم للمنهجية "اللاّكاتوشية" بطريقة انتقائية وغير صارمة، وفي هذا الصدد يقول "تاد هوف" Ted Hopf في سياق دراسته للبنائية في العلاقات الدولية: [5]

[1] Thomas C. Walker, "The Perils of Paradigm Mentalities: Revisiting Kuhn, Lakatos, and Popper" , **Perspectives on Politics** 8(2) 2010, p.445
[2] Jérémie Cornut, op cit.,p. 05
[3] Ipid
[4]. Ipid.,p.06

[5] Colin Elman and Meriam Fendius Elman,"Lessons from Lakatos", in Colin Elman and Meriam Fendius Elman (eds.), op.cit.,p.58

"عندما اعتمد المعايير 'اللاكاتوشية' حول ما يعتبر تحوّلا تقدميا أو انتكاسيا، فاني لا اعتمد معاييره التفنيدية standards of falsificationism المتعلقة بالأحزمة الواقية والفرضيات المساعدة "[1]

وعلاوة على ذلك يمكن أن يكون هناك خلاف حول الفرضيات التأسيسية بين أنصار البرنامج البحثي الواحد، وهذا الأمر يزيد من الإنقسام داخل البحث الذي يفترض أن يشتغل تحت "نواة صلبة" core hard "وأحزمة واقية" protective belt واحدة، كالذي يحدث في الأنواع المختلفة للبنائية في العلاقات الدولية.[2]

أما "كولين ايلمان" وزملاؤه فيعتقدون أن هناك مجموعة من المشكلات تتعلق بصعوبة تحديد النواة الصلبة وعناصر البرنامج البحثي الأخرى. كما أن هناك جدلا حول فشل المنهجية اللاّكاتوشية في كيفية معرفة معيار "التجدّد" novelty.[3] وعلى الرغم من أن البرامج البحثية ليست متقايسة، إلا أنه لا يمكن الفصل بين نظريات تنتمي إلى برنامجين بحثيين مختلفين من خلال مجموعة واضحة من التجارب.[4]

فضلا عن ذلك فإن الكثير من المواقف والمبادئ الانطولوجية يمكن أن تكون مشتركة بين نظريات تنتمي إلى براديغمات مختلفة، مثال ذلك أن بعض البنائيين يقبلون بالنظرة الواقعية حول "الدولة" وآخرون يشاركون الليبيراليين في مسألة التّعاون المؤسّسي ..الخ[5]. وباختصار، يمكن القول فإن البراديغم "الكوني" والبرامج البحثية "اللاّكاتوشية" يمكن أن تكون مساعدة في تتبع بعض الجوانب المهمة في النقاشات الأكاديمية، إلا أن الكثير من الباحثين يعتقدون أنها تعاني حدودا عند اسقاطها لفهم تاريخ حقل العلاقات الدولية عموما.[6]

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن البحوث البراديغمية قدّمت إسهامات مهمة ولا يمكن إنكارها بشكل عام، فهي توفر مفاهيم مشتركة، ومعايير إختبار مشتركة، وأساسا ميتا–نظريا واحدا. الأمر الذي يسمح بتركيز البحث الإمبريقي ويسهّل تشفيره ومقارنته وتفسيره .

---

[1] Ted Hopf, "The Promise of Constructivism in International Relations Theory", International **Security,** 23 (1) 1998 , p. 186.
[2] Ibid
[3] Colin Elman and Meriam Fendius Elman, op.cit.,p.61
[4] Patrick Thaddeus Jackson and Daniel H. Nexon,"Paradigmatic Faults in International-Relations Theory",**International Studies Quarterly**, 53 (4) 2009, pp. 312-313
[5] Jérémie Cornut, op cit.,p. 17
[6] Ipid.,p. 06

فالبراديغم النيوواقعي مثلا يوفر لغة نظرية مشتركة وإطار تحليلي لتركيز النقاش حول ظواهر الحرب، وأنماط التحالفات، ومنطق التهديد...الخ. وبالمثل فالمنظرون النيوليبراليون يستندون إلى مجموعة متميزة من الإفتراضات كنقطة إنطلاق في أدبياتهم من أجل تفسير آثار الإعتماد المتبادل على أنماط التّعاون المؤسسي ودور التجارة في تعزيز السّلام...الخ .

ومع ذلك ونظرا لتبنيهم "نزعة اختزالية" Reductionism فإن اتباع البراديغمات يميلون إلى التبسيط الذي يجعل من السهل "أشكلة" problemalized الظواهر الاجتماعية المعقدة بغية تطبيق الأدوات والمفاهيم التي يقدّمها البراديغم. لذا فالكثير من جوانب الواقع يتم استبعادها من الإطار التحليلي وتُعالج على أنها "خارج البراديغم". مثال ذلك أن الواقعيين لا يهتمون بالمتغيرات المتعلقة بالبيئة الداخلية أو النسق العقيدي لصناع القرار، بمعنى أنهم يركزون على متغيرات دون أخرى وعلى مستوى تحليلي دون آخر...الخ. وما يجعل من هذه الممارسة إشكالية، هو أن نفس الظاهرة يمكن تحليلها بطرق مختلفة، لا لسبب سوى لتطبيق الإفتراضات والمفاهيم والأساليب المرتبطة بمنظور "ميتا–نظري" معيّن، وفي هذا الصدد يقول "لان شابيرو" Lan Shapiro : [1]

> " اذا عرضت النظرية لإثبات وجهة نظر معينة بدلا من تسليط الضوء على المشكلات التي تم تحديدها بشكل مستقل، فانه من غير المرجح أن تعكس ما يحدث فعلا "

ويرجع ذلك إلى أن كل براديغم يطرح معايير مختلفة لتقييم النظريات التي تتولد عنه، و نظرا لعدم وجود معايير موحدة يمكن أن تستعمل لمقارنة جدوى النظريات في تحليل ظواهر العالم الواقعي، فليس من المستغرب أن يكون هناك إهتماما متزايدا بالنقاشات التي قدمت للدفاع عن المسلّمات الميتانظرية للبراديغمات والبرامج البحثية، وعليه فإن هذه المواقف تجعل من المجتمعات العلمية مجتمعات منغلقة ومكتفية بذاتها ويولّد لديها رؤية إحتكارية للعالم. [2]

وفي هذا الإطار قدم "جون واتكنز" John Watkins اعتراضه حول موقف"توماس كون" الذي يرى ان البراديغم ذو طبيعة إحتكارية أي أنه يحتكر التفكير حول العالم، ولا يتحمل أي منافسين .[2] حاجج " جون واتكنز" بأنه ولظهور براديغم جديد فان هذا يحتاج مدّة من الزمن، مما يدل على أن

[1] Rudra Sil and Peter J. Katzenstein**, Beyond Paradigms Analytic Eclecticism in the Study of World Politics** (New York: Palgrave Macmillan. 2010), p.09
[2] Ipid,p.08

بعض الأفكار كانت موجودة على الأقل في فترة هيمنة البراديغم القديم.[1] وعليه ليس صحيحا أن يهيمن براديغم هيمنة كاملة واحتكارية على عقول العلماء لدرجة عدم القدرة على انتقاده وعدم قبول بدائل له، وهذا يعني أن المجتمع العلمي ليس مجتمعا مغلقا صفته الرئيسية رفض المناقشات النقدية.[2]

وفي سياق نقده لتطبيق البراديغم "الكوني" والبرنامج البحثي "اللاكاتوشي" في حقل العلاقات الدّولية حاجج "دانييل هـ. نكسون" Daniel H. Nexon و"باتريك ثاديوس جكسون" Patrick Thaddeus Jackson بأنّ:[3]

- أغلب النّظريات الموضوعة في مفاهيم البرنامج البحثي قابلة للقياس وقابلة للمقارنة.
- النظريات الموضوعة في صيغة "ism" مثل "الواقعية" Realismو"الليبرالية" Liberalism...الخ. تشترك في الكثير من الإفتراضات كنموذج الفاعل العقلاني مثلا كما أنها قابلة للقياس وقابلة للمقارنة.[4] ونفس الشيء يمكن قوله عن أنواع من البنائية التي تقف على أرضية ابستيمولوجية واحدة مع العقلانية.
- اغلب الإتجاهات التي تقولب النظريات في مفهوم "اللاّمقايسة" ترتبط بالأسئلة الميتانظرية التي لها علاقة بالنزعة البراديغمية.

أما "لاري لودان" فيرى أن النموذج "الكوني" يعاني من العديد من الصعوبات المفاهيمة والامبريقة الحادة . ومع أن تاريخ العلم يخبر بأن الكثير من البراديغمات تعايشت تحت منبر العلم، فان "كون" لا يحدد بالضبط مفهوم "الأزمة" التي يتعرض لها البراديغم عندما يواجه حالات شاذة . ويقدم "لودان" مجموعة من الملاحظات حول النموذج "الكوني" يمكن تلخيصها في النقاط التالية : [5]

أولا: لم يعطي "كون" أهمية للمشكلات المفاهيمية داخل النقاشات العلمية ، فبالقدر الذي يذهب "كون" إلى أنه ليس هناك أي معيار عقلاني للإختيار بين الباراديغمات، وتقييم تقدّم وصعود

[1] جون واتكنز، "ضد العلم السوي" في ماهر عبد القاهر محمد علي محررا، **مقالات نقدية في تركيب الثورات العلمية** (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية،2000)، ص ص. 80-81

[2] المرجع نفسه، ص .82.

[3] Patrick Thaddeus Jackson and Daniel H. Nexon,op.cit.p.909

[4] Ipid

[5] Larry Laudan, **Progress and its problems: Toward a theory of scientific growth**, (Berkeley: University of California Press,1977), p. 73

براديغم ما، فإن مفهوم المشكلات المفاهيمية وعلاقته بالتقدم لم يحضى باهتمام جدّي في تحليلات "توماس كون".

ثانيا: يتميز البراديغم الكوني بالصّلابة التي تمنعه من التطور عبر الزمن، وتمنعه من الاستجابة للضعف وللحالات الشاذة التي قد ينتجها. وعلاوة على ذلك وبسبب وضع افتراضاته المركزية في وضع محصن من أي نقد، فلا توجد ايه علاقة تصحيحية بين البراديغم والمعلومات الجديدة. بالاضافة إلى صعوبة أن تتفق صلابة البراديغم "الكوني" مع الحقيقة التاريخية القائلة، إن الكثير من النظريات الكبرى قد تطورت عبر الزمن.[1]

ثالثا: البراديغم أو "القالب الانضباطي " disciplinary matrix كما يقدمة "كون" ليس واضحا وبيّنا بشكل كامل، ولأنه مضمر فمن الصعب فهم كيفية تفسيره للكثير من الخلافات النظرية التي حدثت في تاريخ العلم.

رابعا : ولما كان البراديغم ضمني ويمكن معرفته عبر "نموذجه" examplars، فإن "توماس كون" يذهب إلى أن من يتبع نفس النموذج فانه بطبيعة الحال سيتبع نفس البراديغم.[2]

لكن لا يبدو أن هذا صحيحا دائما، فيمكن لعلماء مختلفين إستعمال نفس النموذج مع اختلاف آرائهم الانطولوجية والمنهجية، فعلماء الميكانيك والطاقة مثلا يقبلون بقانون حفظ الطاقة، وعليه من غير المحتمل ان يعكس تحليل العلم من منظور براديغمي الشبكة الصلبة من الالتزامات المفاهيمية والنظرية والميتافيزيقية التي تمنى "كون" ان يضمّنها في نظريته حول البراديغم.[3]

وبالعودة إلى حقل العلاقات الدولية يلاحظ أن الكثير من النظريات تنتمي الى براديغمات مختلفة تشترك في الكثير من المواقف والمبادئ الأنطولوجية، مثال ذلك أن بعض البنائيين يقبلون بالنظرة الواقعية حول الدولة، وآخرون يشاركون الليبيراليين في مسألة التّعاون المؤسسي.[4] كما أن الواقعيون والليبراليون يقيمون انطولوجيتهم على نموذج "الخيار العقلاني" Rational choice.

---

[1] Larry Laudan, **Progress and its problems: Toward a theory of scientific growth**,op cit.,p.75
[2] Ibid.
[3] Ipid.,p.75
[4] Rudra Sil and Peter J. Katzenstein,,op.cit., p.06

وباختصار، يمكن أن يكون البراديغم "الكوني" مساعدا في تتبع جوانب مهمة في النقاشات الأكاديمية الجارية في حقل العلاقات الدولية، إلا أن تصوراته الصلبة تبقى غير متوافقة مع تاريخ العلم الاجتماعي المعقد بشكل عام، وحقل العلاقات الدولية بشكل خاص. وذلك نظرا لعديد العقبات التي تنجر عنه خاصة عقبة "اللاّمقايسة".

المطلب الثاني: تجاوز العقبة الإبستيمولوجية للاّمقايسة

تذهب الكثير من الأدبيات إلى أن "اللاّمقايسة" هي عدم قابلية البراديغمات للمقارنة باستعمال معايير ومقاييس مشتركة، ويلخص "توماس كون" وجهة نظره هذه بالقول ان أتباع البراديغمات المتنافسة يختلفون في الغالب بشأن قائمة المشكلات التي يتعين على أي بديل جديد للبراديغم أن يحلها، ذلك لأن معاييرهم وتعاريفهم للعلم ليست واحدة.[1]

ولما كان من نتائج الثورة العلمية هي ولادة براديغم جديد والذي يعني تغيرا في النظرة إلى العالم. فان هذا الوضع يجعل من العلاقة بين البراديغم القديم والجديد توصف بأنها في حالة "لامقايسة "، بمعنى تعذر وعدم قابلة النظريات العلمية للقياس المتكافئ للحكم عليها بالمعايير نفسها وتقييمها بالمعايير نفسها. تتبع هذه المشكلة من كون أن لكل نظرية إطارها ومفاهيمها وعالمها الخاص؛ وبعبارة أخرى، استحالة نشوء الحوار، فالعلاقة بين براديغمين متعاقبين تكون أشبه "بحوار الطرشان" dialogue de sourds. [2]

فاللاّمقايسة تعبر عن قطيعة وانفصالات في مسار التّقدم العلمي، وهي ضد المنطق التراكمي الذي تتبناه الوضعية المنطقية. [3] وعليه فالثورة حسب "كون" لها طبيعة "لا تراكمية"[4] non-cumulative ، هذا فضلا عن أن اللاّمقايسة تشير إلى أن لكل نظرية مقاييسها الخاصة في ضوء البراديغم الذي تعمل فيه.

---

[1] توماس كون، ترجمة : شوقي جلال، **بنية الثورات العلمية** (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب، سلسلة عالم المعرفة، 1992)،ص. 192

[2] يمنى طريف الخولي ، **فلسفة العلم في القرن العشرين : الأصول الحصاد الآفاق المستقبلية** (الكويت: عالم المعرفة،200) ،ص.402

[3] المكان نفسه

[4] Peter Godfrey-Smith, **An introduction to the philosophy of science: theoty and reality** (Chicago: Chicago University Press,2003),p.91

ومع أن البراديغمات الجديدة ترث الكثير من المفردات اللغوية والمفاهيم الإجرائية من البراديغمات القديمة المتولدة عنها، إلا أن وجه استخدامها يكون مختلفا عادة، فالمفاهيم والتجارب في إطار البراديغم الجديد تدخل في علاقات جديدة مع بعضها البعض. مما يكسبها مضامين مختلفة، يجعل من الصعوبة التفاهم بين مدرستين متنافستين.[1]

ولذلك فان إنصار البراديغمات يمارسون نشاطهم في عوالم مختلفة. بمعنى أنهم يرون اشياء مختلفة عندما ينظرون من نفس النقطة وفي نفس الإتجاه . ومع أن الواقع هو نفسه إلا أنهم يرون أشياء مختلفة في علاقات مختلفة مع بعضها البعض.[2]

يرى "توماس كون" أنه وفي ظل اللامقايسة فإن تفوق نظرية على أخرى يعد شيئا لا يمكن إثباته. ففي غياب معايير عقلانية للاختيار بين النظريات فان العوامل الاجتماعية هي التي توجه طبيعة الإختيار بين البراديغمات .

ويذهب "ميشال ديوا" إلى أن مفهوم اللامقايسة يعبر عن انقطاعات كلية أو جزئية بين براديغمات متنافسة ومتعاقبة، حيث تبدو كل جماعة علمية كجزيرة اخبارية، منهجية، مفاهيمية، انطولوجية :[3]

- **إخباريّة :** يكون براديغمين في حالة لا مقايسة عندما يكون تتابعهما ليس مبنيا على منطق من التراكم الإخباري البحت.
- **منهجيّة methodological incommensurability:** كل جماعتين علميتين يمتلك اعضاؤها معايير مختلفة لحل المشاكل وتقييم النظريات يكونان في حالة لامقايسة، أي صعوبة وجود معيار عقلاني للإختيار بين النظريتين. وبالنسبة "لتوماس كون" فان لاقياسية المعايير لا يمكن فصلها عن الأحكام القيمية التي يصدرها العلماء .
- **مفاهيميّة conceptual incommensurability:** يكون براديغمين في حالة لا مقايسة إذا أدى التحول من براديغم إلى آخر إلى تحوّل في "الشبكة المفهومية" أي تغيرا في معنى المفاهيم

[1] توماس كون، مرجع سابق،ص. 193
[2] المكان نفسه
[3] ميشيل ديوا، ترجمة: سعود المولى، **مدخل لعلم اجتماع العلوم** (بيروت:المنظمة العربية للترجمة 2008)، ص.155

meaning variance والنظريات التي تشكلها.[1] ومع أن الكثير من البراديغمات الجديدة ترث الكثير من المفاهيم البراديغمات القديمة إلا ان استخدامها يكون مختلفا ولا تحمل نفس المضامين. وعليه فاصحاب البراديغمات لا يستطيعون التفاهم لأنه لا توجد لغة حيادية يمكنها ترجمة مفاهيم براديغم ما بمفاهيم براديغم آخر.[2] لذا لا يمكن التعبير عن فيزياء أرسطو بمفاهيم الفيزياء النيوتونية.[3]

- **انطولوجية observational incommensurability :** يرى "توماس كون" أن انصار جماعتين علميتين يمارسون نشاطاتهم في عوالم مختلفة، ومع امكانية استخدامهم لمفاهيم متشابهة، إلا أنهم لا يحيلون إلى المرجع الواقعي نفسه لانهم يرون عوالم مختلفة، وعليه فمفهوم اللاّمقايسة أشبه "بالتحول الجشطالتي".[4]

تعرّض الطرح "الكوني" حول "اللامقايسة" الى العديد من الانتقادات وحاول "توماس كون" الرد عن هذه الانتقادات خاصة حين اعتبر ان غياب البرهان العقلاني في اختيار النظريات هو اختيار ذاتي شبيه بنوع من الحدس. [5] ويجادل "كون" بان هذه الحجة ناتجه عن سوء تأويل لما أورده في كتابه، ويوضح أنه لا يمكن أن يكون الاختيار بين النظريات ضربا من ضروب الاستدلال المنطقي، لأن المقدمات في البرهان المنطقي محددة منذ البداية، وعليه فاذا حدث خلاف في النتائج فيمكن العودة إلى المقدمات بغية التحقق من صحة النتائج، لذا يتساءل "كون" بأنه ماذا لو لم يكن هناك اتفاق حول معنى أو تطبيق القواعد المتفق بشأنها . ألا يشكل اتفاقهما السابق أساسا غير كاف لاقامة البرهان؟ بهذا المعنى يجري الحوار بين البراديغمات ويدور بشأن المقدمات.[6]

يرى نقّاد "كون" أن اللاّمقايسة تنتج آثارا سلبية لأنها تجعل من التواصل صعبا وتعيق المقارنة العقلانية. [7] إلا أن "كون" يرى أن اللامقايسة إيجابية لتطور المعرفة. فبإقامتها حدودا

[1] Patrick Thaddeus Jackson and Daniel H. Nexon,op.cit,p.10

[2] ميشيل ديوا، مرجع سابق، ص.156

[3] Patrick Thaddeus Jackson and Daniel H. Nexon,op.cit,p.10

[4] ميشيل ديوا، مرجع سابق، ص.156

[5] توماس كون، مرجع سابق،ص.247

[6] توماس كون، مرجع سابق،ص.248

[7] Xiang chen,"Tomas Kuhn's the latest notion of incommesurability" **Journal for General Philosophy of Science**, 28(2) 1997,p.266

للتواصل فإنها تعزّز تكاثر التخصصات. فحسب "كون" فاللامقايسة لا تساعد على المقارنة العقلانية وإنما تعزز نمو المعرفة.[1]

وبحسب "مارك انغينوت" Marc Angenot فإن حوار الطرشان بين البراديغمات يرجع الى العقائد الدوغمائية والاحكام المسبقة التي تدفع الأطراف للتمسك بمواقفها النظرية، لذلك سيكون من عديم الفائدة اقناع الطرف الآخر بالتنازل عن أطروحاته في ظل غياب أفق للتواصل، لذلك فالتنافس بين البرديغمات سيبقى قائما.

أما " صامويل م. هاينس " Samuel M. Hines فيرى أن هذا التنافس يرجع إلى محاولات الهيمنة وسعي الباحثين لفرض إطارهم الابستيمولوجي والأنطولوجي. وحسبه فإن اللاّمقايسة بين البراديغمات هي مشكلة سياسية أكثر منها مشكلة منطقية . فسعي الباحثين لفرض نماذجهم تدخل ضمن علاقات السلطة.[2] بهذا المعنى فإنها هيمنة إجتماعية تسعى مجموعة معينة الى فرض تصوّرها على مجموعة أخرى داخل المجتمع العلمي. أما "جيمس نوبل" James Noble فيرى أن مسألة اللاّمقايسة هي "مشكلة زائفة" pseudo-problème وأنها اسطورة منتشرة، تقوم على مغالطة منطقية وهي أن إختيار براديغم يكون بالضرورة على حساب آخر.[3]

أمّا "ميشال ديوا" فيميز بين نوعين من اللاّمقايسة الأول معتدل والثاني راديكالي. ففي النوع المعتدل فان براديغمين متعاقبين أو متنافسين، وبغض النظر عن اختلافهما، فإنهما يشتركان على الأقل في مجموعة من المسائل، ويتفقان حول مجموعة من المعايير والمعاني والإحالات المرجعية. وأما في النوع الراديكالي فإن أعضاء الجماعات العلمية المتنافسة ويعيشون في عوالم مختلفة. [4]

يصطدم المفهوم الراديكالي للاّمقايسة حسب "ميشال ديوا" بصعوبات عديدة .لذا يتساءل كيف تنجو بعض المسائل من ثورة علمية؟، وكيف يمكن تفسير وجود معايير مشتركة بين علماء ينتمون إلى براديغمات لاقياسية؟، وما الذي يجعل البراديغمات الجديدة تستعمل الكثير من مفاهيم

[1] Xiang chen ,op.cit.,p.267
[2] Sylvain Pâquet . "Paradigmes et pragmatisme en relations internationales"(Mémoire Maîtrise en science politique: Université du Québec ,2013), p.30. Available at: http://www.archipel.uqam.ca/5466/1/M12872pdf . accessed (15.05.2014)
[3] I bid
[4] ميشيل ديوا، مرجع سابق، ص.157

البراديغم التقليدي؟.[1] مثال ذلك أن العقلانيين والبنائيين يشتركون في الكثير من المفاهيم والمواقف الانطولوجية كأولوية الدولة كفاعل مركزي في العلاقات الدولية، اضافة إلى أن بعض البنائيين يتقاسمون مع العقلانية ايمانهم بالعلم الوضعي.

أما "نيوتن سميث " يرى أنه إذا كان هناك نظريتان في حالة لا مقايسة، فلماذا يجب الإختيار بينهما مادام يمكن تبنيهما معا وما دام توجد طريقة للمقارنة بينها؟، لإن فكرة وجود تنافس بين نظريتين تستوجب بحد ذاتها أن هذه النظريات تتشارك في حد أدنى من الأشياء على الأقل لتبرير " حكم التنافر" Judgment of incompatibility. [2]

وعلى هذا الأساس فلا يبدو أن الطرح البراديغمي يتناسب وإشكالية الدراسة كونه لا يوفّر الشروط اللاّزمة للإجراء المقارنة بين الإتجاه العقلاني والإتجاه البنائي بسبب الصعوبات التي يطرحها، خاصة عقبة "اللاّمقايسة". لذلك فإن الدّراسة ستتبنى موقفا ابستيمولوجيا معتدلا وتعدّديا يمكّن من تغيير النظرة إلى النظريات والعلاقات بين الجماعات العلمية المتنافسة أو المتعاقبة، ويساهم في تجاوز فكرة الإنفصال والقطيعة الحدّية. لذا سيحاول البحث الإستفادة من اسهامات "لاري لودان" Larry Laudan حول طبيعة التّقدم العلمي.

[1] ميشيل ديوا، مرجع سابق، ص.158
[2] المرجع نفسه،ص.157

المطلب الثالث: منطق التقاليد البحثية

من خلال الإنتقادات السّابقة لا يبدو أن الطرح البراديغمي يتوافق مع الهدف الذي تسعى إليه الدراسة وهو التوفيق بين العقلانية والبنائية، لذلك فإن هذا الأمر يتطلب الإستعانة بطرح بديل تكون له الكفاءة والقدرة على التّعاطي مع إشكالية الدّراسة ويساعد في الوصول إلى هذا الهدف. وعليه ستعتمد الدّراسة على الاسهامات التي قدّمها "لاري لودان" حول التقدم العلمي والتّعدد النظري، لذلك ستتخذ من مفهوم "التقليد البحثي" Research Tradition نقطة إنطلاق لها.

يرى "لاري لودان" أن الهدف الأساسي من التنظير هو حل المشكلات الإمبريقية. وإذا تم النظر الى النظريات من هذا المنظور فإنه يبدو من الواضح أن الاختبار المعرفي لأي نظرية ينطوي على تقييم كفاءتها كحل لبعض المشاكل الإمبريقية.

ويحاجج "لاري لودان" بأن مسألة تقييم النظريات هي **"قضية مقارنة بالأساس"**، فقيمة النّظرية مرتبطة بقدرتها على منافسة نظيراتها بمعنى أن المقارنة سوف تقود إلى معرفة أي هاته النّظريات أفضل من الأخرى.[1]

وخلافا للنظرة التقليدية للعلم يتناول "لاري لودان" العلم إنطلاقا من تعريف خاص وهو أنه "نشاط تقدّمي لحل المشكلات"، وليس لأنه أقرب إلى الصدق أو القابلية للتكذيب* ..الخ، وحسبه فلكي تثبت النظرية أنها أكثر تقدّما عليها أن تثبت أنها أكثر تمثلا وتمثيلا للعالم الواقعي، وأكثر فاعلية في التّعامل معه ومواجهة وقائعه التّجريبية.[2]

وفي سعيه للإجلاء اللبس حول مفهوم "النظرية" حاجج " لودان" بأنه جرى إستخدام "النظرية العلمية " إستخدامين مختلفين، يراد بالإستخدام الأول، مجموعة خاصة من "المذاهب" doctrine ذات الصلة بالفرضيات، البديهيات، والمبادئ التي تستخدم بهدف إجراء تنبؤات تجريبية أو شرح مفصّل

[1] larry laudan,**Progress and Its Problems: Towards a Theory of Scientific,** op cit., p.71

* في الاشارة إلى النزعة الوضعية التي تعتقد أن العلم هو مسعى للتطابق مع الحقيقة coherence و اشارة إلى العقلانية النقدية لكارل بوبر" التي تعتقد أن الاقرارات تكون علمية اذا كانت قابلة للتكذيب falsification

[2] يمنى طريف الخولي ، مرجع سابق ،ص.385

للمشاكل الطبيعية . كالنظرية الكهرومغناطيسية "لماكسويل" أو نظرية فائض القيمة "لماركس" أو الواقعية "لكنيث والتز".[1]

أما المعنى الثاني لمصطلح "نظرية" فيشير إلى معنى أكثر عمومية لمجموعة من الإعتقادات والفرضيات والتي لا يمكن إختبارها بسهولة ككلامنا عن "النظرية الذرية"، أو "نظرية التّطور"، أو "النظرية الحركية للغازات"، أو "نظرية الإختيار العقلاني"، فهي لا تشير فقط إلى نظرية خاصة وجزئية وإنما إلى عائلة من النظريات يجمعها مبدأ مشترك. كالنظرية الذرية التي تقوم على فرضية عدم فناء الطاقة.[2] أو العقلانية التي تقوم على فرضية الفاعل العقلاني.

وما دام لا يمكن التفريق بشكل واعي بين الإختلافات المعرفية وطرق التقييم للنوعين السابقين من النظرية، فإنه من الإستحالة بمكان تقديم نظرية للتّقدم المعرفي تكون صحيحة تاريخيا وصالحة ابستيمولوجيا.[3]

يعترف " لاري لودان" بالدور المركزي الذي تلعبه الالتزامات المعرفية التي تحكم نطاق ومضمون البحث العلمي في حقل معين، وفي سياق محاولة فهمه لتاريخ تطور الممارسات العلمية قدم " لودان" مفهوم "التقليد البحثي" Research Tradition والذي يعرفه: [4]

> "مجموعة من الإفتراضات العامة حول أنواع أساسية لكيانات entities موجودة في العالم ، كما أنها افتراضات عن المناهج المناسبة المستخدمة لبناء نظريات عن تلك الكيانات وطرق اختبارها"

وحسب "روردا سيل" Rudra Sil و"بيتر ج كتزنشتين" Peter J. Katzenstein فإن الإلتزامات التي تميّز التقاليد البحثية من خلال التعريف السابق يقوم كل منها على :[5]

1 – مجموعة من الإعتقادات حول أنواع الكيانات والعمليات التي تشكّل البحث العلمي.

---

[1] larry laudan,**Progress and Its Problems: Towards a Theory of Scientific Growth**,op.cit.,p.71
[2] Ipid.,p.72
[3] Ipid.,p.71
[4] Ipid.,p.81
[5] Laudan Laudan, **Beyond Positivism and Relativism : theory, method, and evidence** (Boulder, Colorado: Westview Press, 1996), p.83

2 – مجموعة من المعايير الابستيمولوجية والمنهجية حول كيفية البحث في المشكلات وكيفية اختبار النظريات، وكيفية جمع المعلومات في مجال البحث .

وخلافا "لكون" و"لاكاتوش" لا يقدم "لودان" نموذج في كيفية تعقب التقدم أو التراجع أو التنافس بين المقاربات، ويشير "لودان" إلى أن "التقاليد البحثية" لا تتعايش فقط ولكن كثيرا ما تتأثر ببعضها، كما ويرى أن "التقاليد البحثية" لا تستبعد بعضها البعض عندما يتعلق الامر بالوقائع الإمبريقية التي تفسرها.

وفي سياق دراسته لمختلف الجهود المعقدة للإنتاج المعرفة، انتبه "لودان" لإمكانية تداخل الإفتراضات وتقارب التّفسيرات عبر "التقاليد البحثية" .[1] ويبدو أن هذا الطرح أكثر واقعية عندما يتعلق الأمر برسم خريطة التيارات الفكرية المتنوعة التي ظهرت في حقل العلاقات الدّولية على مدى النصف الأخير من القرن الماضي.

لذا وحسب طرح " لودان" فإن العلوم الاجتماعية لا تحتاج إلى أن تكون متسلسلة في شكل تقدم براديغمي، ولا تحتاج أن تقحم في قالب البرنامج البحثي .[2] فالنظريات عبر مختلف "التقاليد البحثية" يمكن أن تلتقي في نتائجها وفي مخرجاتها.

ويذهب "لودان" بعيدا عندما يقر بإمكانية قيام باحث واحد العمل تحت تقاليد بحثية متعدّدة. وباعترافه بإمكانية عمل العلماء عبر تقاليد بحثية متنوعة يفتح "لودان" آليات أمام الدّمج amalgamation بين بناءات نظرية مأخوذة من "تقاليد بحثية" مختلفة.

وتستند حجج "لودان" التي استنتجها من دراسته لتاريخ العلم على النتائج التالية :[3]

- التحول النظري والتّقدم العلمي ليس تراكميا بشكل عام، وعليه فلا يمكن الاحتفاظ بالمحتوى المنطقي ولا الإمبريقي (ولا حتى النتائج المثبتة) لأي نظرية عندما تحل نظريات جديدة محل النظريات القديمة.

[1] Laudan Laudan, **Beyond Positivism and Relativism : theory, method, and evidence**.p.83
[2] Rudra Sil, and Peter J. Katzenstein**,**op cit.,p.07
[3] Larry Laudan,. "A Problem Solving Approach to Scientific Progress." **Scientific Revolutions**, in I. Hacking (ed.) (UK: Oxford UP, 1981) ,p.144

- لا تُرفض النظرية بشكل عام ببساطة لأن لها حالات "شاذة" anomalies ولا تقبل ببساطة لأنها مُؤيدة امبريقيا .[1]
- النقاش حول النظريات العلمية غالبا ما يدور حول القضايا المفاهيمية conceptual problems أكثر من المسائل المتعلقة بالتأييدات الإمبريقية.
- المبادئ الخاصة بالعقلانية العلمية التي يستخدمها العلماء في تقييم النظريات ليست ثابتة دائما ولكنها شهدت تغيرات كبيرة عبر تاريخ العلم.
- هناك مجموعة واسعة من المواقف المعرفية التي يتخذها العلماء تجاه النظريات ، تتضمن: قبولها ،رفضها ، متابعتها ، تثمينها...الخ. وأي نظرية للعقلانية تناقش فقط (القبول والرفض) لا تكون قادرة على معالجة نفسها في الغالبية العظمى من الحالات التي تواجه العلماء.
- هناك مجموعة من مستويات العمومية للنظريات العلمية تتراوح بين القوانين من جهة إلى الأطر المفاهيمية ، مبادئ الاختبار ،المقارنة، وتقييم النظريات والتي تبدو مختلفة جدا من مستوى إلى آخر.[2]
- نظرا للصعوبات المتعلقة بمفهوم " الحقيقة التقريبية" approximate truth على المستويين الدّلالي والابستيمولوجي، فإنه من غير المنطقي أن يوصف التقدم العلمي كتطور نحو مزيد من "التطابق مع الحقيقة" likness–Truth، وكهدف أساسي يسمح بالنظر إلى العلم كنشاط عقلاني.[3] فالنظريات يجب أن تكون ناجحة تجريبيا لأن مفهوم "اقرب الى الحقيقة" مفهوم غامض.[4]
- التعايش بين النظريات المتنافسة هو القاعدة وليس الإستثناء ، حيث إن تقييم نظرية هو في المقام الأول قضية نسبية.[5]

[1] Larry Laudan, "A Problem Solving Approach to Scientific Progress, op cit.,p.144
[2] Ipid
[3] Ibid
[4] Larry Laudan,"A Confutation of Convergent Realism",**Philosophy of Science**, . 48 (1). 1981 , p.47
[5] Larry Laudan, "A Problem Solving Approach to Scientific Progress, op cit.,p.145.

يضيف "لودان" بأنه وعبر تاريخ العلم فإن الكثير من الإتجاهات اعتبرت أن الهدف الأساسي للعلم هو مفهوم متعالي للحقيقة واليقين القاطع. فالعلم يظهر على أنه مسعى "غير تقدمي" non-progressivness ، لأنه ليس هناك طريقة لمعرفة مدى تطابق نظرية مع الحقيقة أكثر من الاخرى، فليس لدينا ميزات "دلالية" semantic كافية حول مفهوم "التطابق مع الحقيقة " يسمح لأي اعتبار ابستيمولوجي أن يكون مشروعا للحكم على نظرية على أنها أصح من الأخرى . [1]

حاول "لودان" من خلال تبني مفهوم جديد للتقدم العلمي أن يبيّن أن هناك الكثير من الأهداف "المحايثة" eminence وغير "المتعالية" transcendental للعلم، وعليه يمكن النظر إلى العلم على أنه مسعى نحو اختبار أحسن النظريات .

وبعامّة، يذهب موقف "لودان" أبعد من ذلك حين اعتبر أن هدف العلم هو ضمان نظريات لها كفاءة على "حل المشكلات" solving problem. وعليه فان التقدم العلمي يرتبط بقدرة النظريات على حل قدر أكبر من المشاكل من التي قبلها ولا ينطلق من ادعاء أو مسعى متعالي نحو "التطابق مع الحقيقة".[2] لذا "فالتقليد البحثي" حسب "لاري لودان" يؤدي مجموعة من الوظائف : [3]

أولا: يشير إلى ما هي الإفتراضات التي يمكن اعتبارها غير مثيرة للجدل كما يمثل "خلفية معرفية" لكل العلماء الذين يعملون ضمنه.

ثانيا : يساعد في معرفة جوانب النظرية الذي يعاني من صعوبة والذي يجب تعديله أو استبداله .

ثالثا : يقيم قواعد لجمع المعلومات واختبار النظريات .

رابعا: يطرح المشاكل المفاهيمية لكل نظرية من التقليد والتي تنتهك الإدعاءات الأنطولوجية والإبستيمولوجية للتقليد الأصلي .[4]

وعلى عكس التصور الثوري "لتوماس كون" فإن نموذج "حل المشكلات" يقدم صورة مختلفة للمشروع العلمي.[5] إذ يجادل بأن التعايش بين النظريات المتنافسة هو القاعدة وليس الإستثناء،

---

[1] Laudan Laudan, **Beyond Positivism and Relativism : theory, method, and evidence**, op.cit, p.78
[2] Larry Laudan, "A Problem Solving Approach to Scientific Progress."op cit,p.151
[3] Ibid.
[4] Ibid
[5] Ibid.,p.152

ويشدّد على مركزية النقاشات حول الأسس المفاهيمة ويجادل بأن إهمال القضايا المفاهيمية – الإهمال الذي يرى كون أنه أساسي في التقدم العادي للعلم– غير مرغوب فيه.

يضيف "لودان" أن التطور الحالي للعلم أقرب إلى صورة التّعايش الدائم بين النقاشات المفاهيمية المتنافسة والمنتشرة منه إلى صورة العلم "العادي". وهذا واضح، فمن الصّعب لو تم العودة إلى ثلاثمائة سنة من تاريخ أي علم أن تسود صورة "العلم العادي" normal science لفترة طويلة. لكن ما يلاحظ هو وجود عدة "تقاليد بحثية" متنافسة. لذا فالمواجهة الدياليكتية ضرورية لنمو وتطور المعرفة العلمية.[1]

وفي سياق العلاقات الدّولية إختار عدد من العلماء تجاوز الحروب البراديغمية والنقاشات الميتانظرية، واتجهوا بدلا من ذلك إلى معالجة المشكلات الواقعية عبر مجموعة من حجج تنتمي إلى نظريات وتقاليد بحثية مختلفة، وقد كانت هذه الأعمال في الواقع استجابة للفجوة الكبيرة بين النقاشات الأكاديمية المنغلقة على ذاتها، والمناقشات العملية؛ أي بين النظرية والممارسة. إن هذا التّوجه أعطى حيزا كبيرا للنظرة التعدّدية والتوجه إلى الحوار والإنفتاح على المنجزات النظرية في الحقل.

[1] Larry Laudan, "A Problem Solving Approach to Scientific Progress."op cit,p.153

المبحث الثاني: المقاربة التوفيقية: التعاون الدولي من منظور تعددي

يهدف هذا المبحث الى عرض المقاربة المنهجية التي ستعتمدها الدراسة في مقاربة ظاهرة التعاون الدولي، فبعد أن تم مناقشة أهم الحجج الرافضة لقولبة التقدم العلمي لنظريات الحقل وفق التصور البراديغمي، فإن هذا المبحث سيحاول أن يعرض الأساس المنهجي والابستيمولوجي للمقاربة التوفيقية والتي ستتخذ من مفهوم "التقليد البحثي" نقطة انطلاق لها. وإعتمادا على منهج براغماتي "إنتقائي" eclectic سيحاول المبحث أن يناقش الأساس التبريري للموقف "التوليفي"synthesis .

المطلب الأول: من النقاش إلى الحوار: منطق التّعدد النظري

يبدو أن النظرة الأحادية بالنسبة للكثير من علماء العلاقات الدولية قد ولت، فالحقل اليوم يبدو أكثر تنوعا وانقساما مما لو كان يقبع تحت هيمنة اتجاه نظري أحادي. وحسب "جيفري تشيكل" Jeffrey T. Checkel فانه طيلة القرن العشرين كان النقاش يدور حول من يهمين وأي هاته النظريات أصلح من الأخرى، لكن ومع بداية التسعينات بدأت النظرة الأحادية في التراجع لصالح الموقف التعددي .

ففي عام 1998 صرحت "مارغريت هيرمان" Margaret Hermann رئيسة "جمعية الدراسات الدولية" ISA في خطابها الافتتاحي ان هناك " حقل واحد، ومنظورات عديدة "[1] وهي نفس الفكرة عبر عنها "ستيفن والت" Stephen M. Walt في مقاله الشهير "العلاقات الدولية عالم واحد نظريات متعدّدة"[2]، أما "ستيف سميث" في خطابه الافتتاحي أمام ISA سنة 2003 فقد أعلن أنه "في العالم الاجتماعي دائما هناك أكثر من قصة لكي تروى ".ويعتقد "سميث" أن إنتشار النظريات ساعد في جعل الحقل اكثر صحة كما أن التعدد النظري في الحقل أمر محمود more is better .[3]

[1] Jérémie Cornut, "Le pragmatisme et l'analyse des phénomènes complexes dans la théorie des relations internationales: le cas des excuses dans la diplomatie américaine", op cit.,p. 05

[2] Stephen M. Walt , "International Relations: One World, Many Theories" **Foreign Policy**, 110 (Spring) 1998,pp.29-46

[3] Brian Schmidt, "International Relations Theory: Hegemony or Pluralism?" **Millennium - Journal of International Studies** 36 (02) 2008,p.296

ويرجع " تشيكل" Checkel انتشار النزعة التعددية إلى سببين، وهو الضرورة الملحة للفهم النظري "للتعقيد" complexity والثاني يرجع إلى الضجر الداخلي من الحروب البارادیغمية. إن هذه المساعي كان عليها ان تنتظر حتى انعقاد المؤتمر السنوي "لجمعية الدراسات الدولية" **ISA** عام 2008 والذي اتخذ عنوان Bridging Multiple Divides " تجاوز الإنقسامات المتعددة" شعارا له .

ومما يعكس انتشار النظرة التعددية داخل الحقل سبر الآراء الذي أجراه مشروع " تدريس وأبحاث السياسة الدولية " **TRIP** عام 2009 والمتعلق بمواقف الباحثين من التفسيرات المقترحة من قبل الإتجاه العقلاني والاتجاه البنائي، فكانت النتائج كما يلي: 16% من العلماء فقط يعتقدون أنه يجب اختبار كل من النهجين واحد مقابل الآخر. 44 % يعتقدون أنهما مكملان لبعضهما البعض ويجب أن يبقيا متمايزان ويشرحان جوانب مختلفة في العلاقات الدولية. 40% يؤيدون التوليف بين النظريتين من أجل خلق نظرية أكثر اكتمالا. وهذا يعني ان 84 % من العلماء من بين 2724 عالم من 11 دولة شملتها الدراسة تعتبر بطريقة أو بأخرى أنه لا يجب الاهتمام بالتنافس بين العقلانية والبنائية بقدر الإهتمام بالتكامل فيما بينهما.[1]

وفي نفس الاتجاه دافع "بيتر كتزنشتين" Peter J. Katzenstein و "رودرا سيل" Rudra Sil على إمكانية التوليف بين مجموعة من المقاربات النظرية في العلاقات الدولية باتباع منطق "إنتقائي" eclectic تتداخل فيه كل الميكانيزمات السببية.* أما "ميلخا كوركي" Milja Kurki فترى أن التحدي الذي يواجه العلاقات الدولية كحقل معرفي هو تطوير تحليلات حساسّة "للتعقيد" وهذا لا يكون حسبها إلا عبر تعددية ابستيمولوجية ومنهجية. ومنه فإن التّعدديون يذهبون الى ما ذهب اليه "سميث" بأن الحقل اليوم أكثر صحية بفضل التنوع النظري فالتعددية هي " فضيلة " vertu وليس "عيبا" vice . [2]

[1] Jérémie Cornut, "Le pragmatisme et l'analyse des phénomènes complexes dans la théorie des relations internationales: le cas des excuses dans la diplomatie américaine", op cit.,p. 07.

* كذلك فان الكثير من العلماء المشهورين على غرار (" ادلر" ، "تشيكل" ، "كووب"، "كتزنشتين"، "هارفي" ، "فيرون" ."هاس" "مورافتشيك"، "ليبد"، "كراتوشفيل"، "فاندت ، "سميث...الخ) يهتمون بشكل أو بآخر بالأسئلة التي تطرحها "النزعة التعددية" . Pluralism

[2] Jérémie Cornut, "Le pragmatisme et l'analyse des phénomènes complexes dans la théorie des relations internationales: le cas des excuses dans la diplomatie américaine", op cit.,p. 07.

وفي دراسة له بنعوان "مساعي التوليف النظري في العلاقات الدولية : حقيقة وليست ميتافيزيقا" جادل "اندرو مرافتشيك" andrew moravcsik بأن المسعى نحو التوليف ليس أمرا مرغوب فيه فحسب، بل هو مطلب ضروري لأي محاولة ترمي للفهم العميق للعلاقات الدولية كحقل إجتماعي تجريبي[1] .

ويعتقد "مورافتشيك" أن الحقل شهد الكثير من مساعي التوليف النظري في العقدين الماضيين، ويقدم في ذلك الكثير من الأبحاث التي يمكن تصنيفها كأعمال توليفية بداية بعمل "روبرت كيوهين" Robert Keohane الذي جمع بين" نظرية الاستقرار بالهيمنة " hegemonic stability و"نظريات الأنظمة" regime theories لتفسير التعاون ما بعد الحرب العالمية الثانية .[2] بالاضافة الى الجيل الأخير من المنظرين، بقيادة "ستيفن والت" Stephen Walt ، "جاك سنايدر" Jack Snyder ، "ستيفن فان ايفيرا" Stephen Van Evera، و"باري بوزان" Barry Buzan وزملاؤه الذين جمعوا بين مفهومي "القوة" و "النوايا" لشرح تشكيل التحالفات والامبريالية ،والحرب، والبنية العالمية يضاف اليهم كل من "بروس روسيت" Bruce Russett و"جون اونيل" John O'Nel اللذان ربطا العوامل الليبرالية و المؤسساتية لشرح السلام بين الدول الليبرالية . بالاضافة الى "كترين سكينك" Kathryn Sikkink و"مارثا فينيمور" Martha Finnemore اللتان جمعتا بين العقلانية و البنائية لشرح تطور المعايير الدولية لحقوق الإنسان.[3]

يعتقد "مورافتشيك" ان زيادة تعقيد الأحداث والظواهر في عالم السياسة العالمية يحول دون تفسيرات "أحادية السبب" unicausal . فاندلاع الحربين العالميتين، وظهور القانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية ، وتطور الإتحاد الأوروبي،...الخ، كلها أحداث هامة ومعقدة تكفي لتبرير الاتجاه نحو التوليف النظري والبحث عن تفسيرات متكاملة بدل الاستسلام "للإنكفاء النظري" theoretical parsimony الذي تفرضه النزعة البارادايغمية.

[1]Andrew Moravcsik," Theory Synthesis in International Relations: Real Not Metaphysical ", **International Studies Review** 5 (1) 2003, p. 131

[2] Ipid.,p. 132

[3] Ipid.,p. 131

وفي المقابل يرى "يوسف لبيد" Yocef Lapid أن " العودة للحوار" dialogical turn تمثل علاجا محتملا للكثير من المشاكل الابستيمولوجية في الحقل. فالدخول في مشروع حواري حسبه سيخدم التعددية النظرية ويعتبر مرحلة جديدة للتنظير في الحقل، لأنه سيمكّن من الإستفادة من فرص التواصل المثمر بين النظريات عبر تجاوز المشاكل الميتانظرية .[1] وفي هذا السياق تساءل "دونالد بوشاله" Donald Puchala بأنه "إذا كان الحوار مستمرا ومتواصلا وبديلا عن النقاشات الكبرى، وأصبح إتجاها فكريا في حقل للعلاقات الدولية ألا يدعوا هذا للتفاؤل بشأن الانفتاح والتعددية ؟ ".[2]

أما "فرديريك كراتوشفيل" فيرى أن أساس الحوار الناجح هو تغيير "الفكرة التنظيمية" regulative idea التي ميزت المشروع العلمي، والقائمة على ربط التقدم العلمي بمفهوم "الانكفاء على الذات" self-sustaining وعملية إستبعاد المستمر للأخطاء. فحسب "كراتوشفيل" فان النزعة الباراديغمية مبالغ فيها phantasmagoricalكما أنها تؤدي إلى الإنغلاق داخل السياجات الدوغمائية.[3] فالتعددية لا يمكن أن تكون نزعة فوضوية "كل شيء جائز" anything goes". فالبعكس من ذلك هي نوع من التسامح والتعايش، وهي الوجه الآخر لعدم الجمود الفكري، إنها ليست مسألة إختيار بين الأبيض والأسود بل هي مسعى لملئ الفجوة بين هاته المسافة من التباعد، وهي انفتاح على أفق من الممكنات الجديدة، هي منهجية تحريرية تسعى للاستفادة من كل التراث النظري من أجل فهم أفضل للظواهر الدولية. [4]

[1] Yocef Lapid, "Through Dialogue to Engaged Pluralism: The Unfinished Business of the Third Debate", **International Studies Review** 5 (1) 2003, p.128

[2] Ipid,p.129.

[3] Kratochwil, Friedrich, "The Monologue of "Science" ", **International Studies Review** 5 (1) 2003, p.125

[4] Kratochwil, Friedrich, "The Monologue of "Science" ",op cit,p.126

ويلخص "ستيف سميث" ميزات وإيجابيات الإتجاه التوليفي والحواري في الحقل في النقاط التالية: [1]

1- إن الحوار والتوليف dialogue and synthesis يشجّع على تطوير الأفكار لتصبح أكثر دقة بدلا الستاتيكية التي يقود اليها غياب التواصل والقولبة البارادیغمية "الكونية" Kuhnian.

2- إن الحوار والتوليف يساعد على منع هيمنة تصور أحادي على الحقل. فالإلتزام بالحوار يعني الإنفتاح على وجهات النظر الأخرى وهنا تكمن أهمية الحوار بين المواقف المختلفة.

3- إن الحوار والتوليف يقي من الوقوع في الرضا، الذي قد ينجر عن الانضباط البارادیغمي، وفي المقابل فالحوار يعني الاعتراف بأن كل نظرية لها أهمية محدودة وجزئية فقط ، كما أن وجهات النظر الأخرى جديرة بالإهتمام أيضا.[2]

4- وأخيرا، فإن فكرة الحوار والتوليف تعكس مبدأ متأصلا في العلم ، وهي أنه لا يمكن لأي مقاربة أو نظرية ان تهيمن بدون جدل . فالحوار هو الإجراء الضروري المستخدم في تقييم جدوى النظريات والمقاربات ؛ فهذا يعني ان الحوار متضمن منطقيا في مفهوم العلم .

[1] Steve Smith , "Dialogue and the Reinforcement of Orthodoxy in International Relations" **International Studies Review** 5 (1) 2003, p .141

[2] Ipid

المطلب الثاني: نحو منهج مقاد بالمشكلات : البراغماتية

يجادل "فردريك كراتوشفيل" Friedrich Kratochwil و"يورغ فريدركس" Jörg Friedrichs بأن القبول بعواقب فشل النقاشات الابستيمولوجية لا يعني وضع حد لجميع البحوث النقدية ، او الوقوع في حبائل "العدمية" nihilism، و"النسبوية" relativism، أو "الفوضى المنهجية" anything goes فإذا لم يكن هناك إتفاق حول أسس المعرفة العلمية بين انصار البارادیغمات، فان الاستراتيجية "البراغماتية" Pragmatism تقدم بديلا مهما في هذا السياق.[1] وهي وسيلة للمضي في البحث مع درجة ملائمة من الوعي الابستيمولوجي والمنهجي.[2]

وهذا هو سبب زيادة إهتمام المنظرين في الحقل بالبراغماتية حيث خصص محرّروا "مجلة الدّراسات الدولية: الألفية" Millenium ، سنة 2002 عددا خاصا مكرسا للبراغماتية ويهتم "بالنزعة التعدّدية" multi-perspectivism وفي سنة 2007 استضافت "مجلة العلاقات والتنمية الدولية" JIRD ندوة حول البراغماتية، واتبعتها "مجلة الدراسات الدولية" ISA عام 2009.[3]

واذا كانت البراغماتية جديدة على حقل العلاقات الدولية فهي تقليد قديم في الفلسفة وبالتالي فمن المهم الإشارة إلى الجيل الأول من البراغماتيين مثل "جون ديوي" John Dewey و"وليام جيمس" William James و"تشارلز ساندرس بيرس" Charles Sanders Peirce ، في حين أن البراغماتية المعاصرة ممثلة في كل من : "رتشارد رورتي" Richard Rorty ، "هيلاري بوتنام" Hilary Putnam و"رتشارد بوسنر" Richard Posner .[4]

والفكرة العامة هي ان البراغماتية تحاول الجمع بين التقاليد البحثية بطريقة خاصة وذلك بهدف تناول مشكلات الواقع بطريقة تمكّن من إعادة صياغتها في خصوصيتها المعقدة من اجل تفسيرها وفهمها[5]. فعكس النزعة البارادیغمية ترى البراغماتية ان تعدد النظريات أمر صحي وايجابي.

---

[1] Jörg Friedrichs and Friedrich Kratochwil "On Acting and Knowing: How Pragmatism Can Advance International Relations Research and Methodology" **International Organization** 63 (04) 2009,p.726

[2] Ipid.,p.707

[3] Ipid.

[4] Jérémie Cornut, " Contre le « paradigmatisme » : le pragmatisme problem-driven et la théorie des relations internationals" ,**Dynamiques Internationales,** .3 (02) 2010,p.03

[5] Jörg Friedrichs and Friedrich Kratochwil.op cit.,p708

لذلك يحاول البراغماتيون اعتماد التحليلات المقدمة من برامج بحثية مختلفة لفهم أفضل للظاهرة الاجتماعية قيد الدراسة.[1]

وفي هذا السياق يجادل "ديفيد غروندن" David Grondin بأن "تعدد المنظورات" multiperspectivisme ينطوي على مقاومة "للنظريات المهيمنة" ان هذا التغيير في المنظور هو ما تدعو اليه البراغماتية في العلاقات الدولية.

ويذهب "دان أوميرا" Dan O'Meara الى تعريف البراغماتية بأنها :

" الفلسفة التي تركز على التطبيق العملي للأفكار أكثر من تركيزها على المنطق والدقة التحليلية البراغماتية تفترض أن أفضل اختبار يمكن القيام به لقبول نظرية ما هو تقييم فائدتها العملية ".[2]

لذالك فإن البراغماتية والعقلانية تتعارضان بشأن معيار صحة المعرفة ، فالمعيار بالنسبة للبراغماتية هو النفعية أو "الإستعمالية" l'utilité بينما بالنسبة للعقلانية هو "الإتساق" coherence. وعليه فالبراغماتية تريد إعادة الاعتبار للتفكير العملي في مجال البحث العلمي. لذلك تذهب لرفض التجريد المنفصل عن الواقع . وتميل إلى المعرفة العملية التي لها علاقة بالمشكلات الواقعية.

والنتيجة المباشرة لتبني "الاستعمالية" كمعيار لصحة المعرفة هو إستخدام عدّة نظريات، فالبراغماتية هي نزعة "لا براديغمية" تعتقد أن التعدّد النظري مفيد لتفسير الظواهر.ومن هذا الأساس تستمد البراغماتية قيمتها المنهجية وهذا ما عبّر عنه "أوميرا" O'Meara بالقول:

" أفضل نظرية هي التي "تعمل" fonctionne على نحو أفضل فاذا كان دمج ومزجالنظريات، يقود الى تحسين النتائج العملية، فهذا مبرّر كاف للعمل في هذا الاتجاه ".

[1] Jérémie Cornut, " Contre le « paradigmatisme » : le pragmatisme problem-driven et la théorie des relations internationals", op cit.,p.03

[2] Ipid.,p.05

يسعى التحليل البراغماتي للتحرك في "ما وراء الحدود" البراديغمية وذلك باستخدام تقاليد بحثية مختلفة مصممة بكفاءة ومكملة لبعضها البعض . فالبراغماتية وسيلة للتعامل مع نظريات العلاقات الدولية، وهي نهج "مقاد بالمشكلات" problem-driven وليس "مقاد بالنظرية" theory-driven كما يجري الحال في البحوث البراديغمية. وعليه فإن البراغماتية لا تهتم باتّساق التحليل بقدر ما تهتم بفائدته العملية . والعبارة التي يستخدمها العديد من البراغماتيين للتعبير عن هذا التفاعل هي أن "المعتقدات قواعد للعمل" beliefs are rules for action.[1]

لا تتوقف البراغماتية عند الأسئلة الابستيمولوجية وإنما يمضي في دراسة مشاكل محددة دون البحث عن أجوبة للأسئلة التأسيسية ، وذلك اقتناعا منها بأنها غامضة وملتبسة، وهي بذلك تتبنى حولها موقفا "غنوصيا" (لا أدريّا) agnosticism .[2] وحسب " قانثر هلمان" Gunther Hellmann فتعود جاذبية البراغماتية في الحقل لنزعتها اللاّمذهبية، فهي لا تقدم نفسها في مفاهيم صلبة كالبراديغم.[3] وبعبارة "رتشارد رورتي" إنها تتحدى فكرة الكابح القبلي والترانسندنتالي.[4]

وفي نفس السياق يرى "كراتوشفيل" ، ان البراغماتية تبتعد عن "الوعود الزائفة" للتأسيسيين fondamentalist. فهي تتجه لدراسة الظواهر دون الحاجة إلى اليقين بشأن الأسس الابستيمولوجية، بسبب فشل المشروع الابستيمولوجي للتأسيسيين، والذي لم يحدد معايير الصواب والخطأ. فهي بذلك نزعة لا ماهوية Anti-essentialism ولا تأسيسية Anti-foundationalism وبالمثل، يتبنى "رودا سيل" Rudra Sil موقفا ضد "الوثوقية الابستيمولوجية" l'absolutisme épistémologique أما "هيلمان" فيدعو إلى نوع من التوليف البراغماتي، والذي لا يسعى إلى تحقيق توافق في الآراء، بالقدر الذي يوفر سبل "خلاقة" لفهم المشاكل الواقعية.

فاعتماد نظرية واحدة لا يساعد على تحليل الظواهر الدولية في تعقيدها لان "النظرية لا ترى سوى ما يمكنها رؤيته" Les théories ne voient que ce qu'elles peuvent voir أي أنها تقتصر

[1] Günther Hellmann," Beliefs as Rules for Action: Pragmatism as a Theory of Thought and Action ", **International Studies Review** 11(03) 2009, p.639

[2] Jérémie Cornut, " Contre le « paradigmatisme » : le pragmatisme problem-driven et la théorie des relations internationals", op cit.,p. 07

[3] Günther Hellmann, op cit.,p. 639

[4] رتشارد رورتي ، ترجمة: حيدر حاج إسماعيل، **الفلسفة ومرآة الطبيعة** (بيروت : المنظمة العربية للترجمة، 2009)، ص.58

على الجانب من الظواهر الذي ينسجم مع أنطولوجيتها وعّدتها المفاهيمية وميكانيزماتها السببية . فالنظريات تركز على متغيرات دون أخرى من أجل ان تضمن الإتساق الداخلي. هذا هو السبب الذي يجعل التحليلات "الأحاديةmono-théoriques " عاجزة عن الإحاطة بالواقع. وغير قادرة على التعاطي مع التعقيد الذي يميزه.[1]

فبالنظر الى ظاهرة التعاون الأوربي مثلا كما تناولتها نظريات الحقل، ستفضي التحليلات إلى مجموعة من التفسيرات المتعددة. يميل الواقعيون إلى التركيز على الطبيعة البنيوية للنسق الدولي وتوزيع القوى كمتغير مفسر للتّعاون. أما مخرجات التفسير الليبرالي فتعطي أهمية للمتغيرات المحلية ودور المؤسسات والإعتماد المتبادل والتفاعلات العبر وطنية، أما التحليل البنائي فيركزون على العوامل المثالية والتفاعلات البيذاتانية والأفكار في بناء الهويّة المشتركة.

وفي هذا الصدد قدم "ماكلود اوميرا" Macleod O'Meara مثالا جيدا بهدف توضيح فكرة التغيّر في المنظور من خلال إفتراضه زيارة مجموعة من المختصين لأحد الفصول الدراسية يقول:[2]

(لنفترض أن بيولوجيا، ومهندسا معماريا وعالم إجتماع تمت دعوتهم الى أحد الفصول الدراسية. بعد ذلك يطلب المحاضر من كل زائر أن يصف ما يرى. بداية؛ لاحظ البيولوجي وجود عدة أنواع من المتعضيات المرئية وغير المرئية، والتي تتفاعل معا لتؤثر على مستوى الرطوبة في بيئة الفصل. أما المهندس المعماري فقد قام بوصف الأبعاد المكانية، وترتيب الغرفة وبنية الفضاء المادي، مثل الجدران والأعمدة والسقف... الخ. فيما انتبه عام الإجتماع إلى تقسيم الأفراد الموجودين في القاعة وعلاقات السلطة غير المتكافئة بين الأستاذ والطلبة).

إن ما يمكن استنتاجه من هذا المثال العرضي بحسب "ماكلود اوميرا" هو أن كل واحد من المدعوين سيرى الأشياء من جانب زاوية تدريبه وخبرته، وبعبارة أدق بعدسات حقله المعرفي.

يتابع "ماكلود اوميرا" مثاله، يقول: (لنفترض الآن أننا دعونا ثلاث علماء إجتماع إلى نفس الصف الدّراسي بحيث يكون العالم الأول ماركسيا، والثاني نسويّا والثالث فيبريا . وجميعهم ينتمي

[1] Jérémie Cornut, " Contre le « paradigmatisme » : le pragmatisme problem-driven et la théorie des relations internationals",op cit.,p. 07

[2] Ipid.,p.08

إلى نفس مجال الإهتمام البحثي وليكن "اللاّمساواة وعلاقات السلطة". بداية سيركز الماركسي على الأصول الإجتماعية والعلاقات الطبقية؛ فيما ستسّلط العالمة النسوية الضوء على العلاقات "الجندرية "genre ؛ في حين أن "الفيبري" Weberian سيحاول فهم الإختلافات الثقافية بين أعضاء الصف الدّراسي). [1] وعليه نستنتج من هذا المثال أمرين :

أولا: يفكر المنظرون من داخل البراديغم الخاص بهم ، ومن خلال جهازه المفاهيمي ، فهم لا يرون غير ما يسمح به البراديغم أن يروه، وعليه فهم موجهون بالنظرية theory-driven.

ثانيا: يمكن تحليل ظاهرة إجتماعية وفقا لوجهات نظر عديدة ، لأنه وكما ورد في المثال فإن "كل المدعوون كانوا على حق" على الأقل من الزاوية التي ينظرون منها . وهذا يساعد على فهم الفرق بين "المنهج القائم على النظرية" و"المنهج القائم على المشكلات"، فالمنهج القائم على النظرية سوف يفضي إلى النتائج الجزئية التي توصل إليها المدعوون في المثال السابق ، أما المنهج المقاد بالمشكلات فيحاول أن يفهم المشكلة عن طريق دمج كل وجهات النظر السابقة حول المشكلة.

فإذا كانت التصورات الأحادية تسعى إلى بناء تفسير ملتزم براديغميا ويتميز بالإتساق الأنطولوجي والإبستيمولوجي. فإن تحليلا مقادا بالمشكلات هدفه تحليل الظواهر متجاوزا حدود النظرية . [2]وفي هذا السياق دعى "كراتوشفيل" إلى الاهتمام بالمشكلات بدل النظريات، أما "سيرل" Sirl فيرى أن تناول المشكلات بطريقة براغماتية حاجة ملحة بهدف القيام بتحليل عملي ومفيد utile.

وعلى هذا الأساس فان البراغماتية ليست مدرسة أو اتجاها في العلاقات الدولية، ولكنها منهجية مختلفة، لا تسعى لوضع برنامج بحثي من شأنه أن يخلق حواجزا وحدودا جديدة بين الباحثين. بدلا من ذلك، تنطلق البراغماتية من التعددية والانفتاح على المناهج المختلفة بدل التعصّب والإنغلاق الباراديغمي.

[1] Jérémie Cornut, " Contre le « paradigmatisme » : le pragmatisme problem-driven et la théorie des relations internationals" ,op cit.,p.09

[2]

وهي نفس الفكرة التي يراها "ديفيد اوين" David Owen الذي اعتبر أن المنهج البراغماتي هو مجرد "إعادة توجيه" لنظرية العلاقات الدولية وليس اقتراح نظرية جديدة .[1] وبعامة ، فإن البراغماتية نزعة "حوارية" dialogic أكثر منها نزعة "نقاشية" كما أن مسعاها "علاجي" Therapeutic وليس بنائي، وهذا هو المسعى وراء تتبع الدراسة لهذا الطريق.

المطلب الثالث : المقاربة المنهجية: الإنتقائية التحليلية

يبدو أن الإتجاه التعددي كما عرض سابقا يقوّض مشروع الأحادية البراديغمية، فهو يقدم الحقل في شكل تنافس نظري بدون أية هيمنة أو اجماع داخل المجتمع الأكاديمي، لأن الإختلافات حول المبادئ التأسيسية ستبقى عقبة أمام إقامة أرضية مشتركة بين مختلف النظريات.

كما أن مسعى "النظرية الكبرى" big theory الذي ارتبط بالنزعة البراديغمية ينطوي على تموقع أنطولوجي قائم بالأساس على انتقاء متغيرات دون أخرى بشكل لا يمكن تبريره، ممّا أفرز الكثير من النقاط العمياء blind spot، فجل النظريات الكبرى تحتوي في مقدماتها الإبستيمولوجية على عنصر غير قابل للإثبات، الأمر الذي يقوض إدعاءات العمومية التي تنطلق منها .[2]

فالتبسيط المعتمد على تصور نظري أحادي يمكن أن يغفل الكثير من جوانب الظاهرة موضوع الدراسة. وإذا لم يستدرك بجهد تكميلي وتعويضي "لإعادة تركيب" recomplixify مشكلات الواقع، فإن الخطاب الأكاديمي يخاطر ولا يعدو أن يكون مجموعة من الأنشطة تعالج مشكلات مصطنعة ومجزأة . واستجابة لهذه المشكلة حاول الإتجاه البراغماتي أن يقدم بديلا لتجاوز الإنقسامات بين المرجعيات الفكرية في نظريات الحقل بهدف الاستفادة من التّعدد النظري والتّعاطي الجيّد مع الظواهر الدّولية.

---

[1] Jérémie Cornut, " Contre le « paradigmatisme » : le pragmatisme problem-driven et la théorie des relations internationals" ,op cit.,p.13

[2] عادل زقاع ،مرجع سابق،ص.185

وفي هذا الصدد طوّر أنصار هذا التّوجه منهجية براغماتية تعرف "بالانتقائية التحليلية" Analytic eclecticism، كطريقة تساعد على التعامل مع الظواهر الاجتماعية المعقدة.[1] وهي المنهجية التي من خلالها تطمح الدراسة معالجة ظاهرة التعاون الدولي عبر حوار العقلاني–البنائي.

وفي سعيهما لتعريف الإنتقائية التحليلية ذهب "بيتر ج.كتزنشتين Peter J. Katzenstein و"رودرا سيل"Rudra Sil إلى أن "الانتقائية التحليلية" هي :

> "كل مقاربة تستخلص وتُترجم وتُدمج بشكل انتقائي عناصر تحليلية مختلفة– مفاهيم ،منطق، وميكانيزمات ، وتأويلات – لنظريات أو "سرديات" narratives تطورت ضمن برادايمات منفصلة، وهذه الممارسة ذات صلة بالمشكلات الموضوعية التي لها أهمية علمية وعملية على حد سواء".[2]

وعلى عكس البراديغم "الكوني" الذي يلزم العلماء عادة بالتركيز على المسائل التي تتوافق مع إفتراضاته الميتا–نظرية وجهازه المفاهيمي وأساليب التقييم والاختبار التي يطرحها، فإن "الانتقائية التحليلة" تأخذ المشكلات كما هي دون الإفراط في التبسيط، كالمشاكل التي تبسط لتتناسب مع الأعراف العلمية أو الحدود النظرية الموضوعة من قبل البراديغمات.[3]

فإذا كان البراديغم يفترض ويعطي أفضلية انطولوجية وسببية لأنواع معينة من الظواهر ، والميكانيزمات والعمليات ويتجاهل ويهمّش أخرى. فإن "الانتقائية التحليلية" تحاول أن تكشف كيف تتفاعل ميكانيزمات متنوعة من باراديغمات متنافسة . وتحاول أن تكشف كيف يمكن الجمع بينها ضمن شروط معينة للتأثير على المخرجات والنتائج التي تهم الباحثين والممارسين.[4]

يحاجج "بيتر ج.كتزنشتين" و"رودرا سيل" بأنه ما دام لا توجد مرجعية نهائية لمعرفة ما إذا كانت مجموعة من المبادئ الأولية التي تقوم عليها التقاليد البحثية أصح من الأخرى . فإن البراديغمات والتقاليد البحثية تمضي قدما على أساس مجموعة متميزة من المبادئ التأسيسية وتؤطر مشكلاتها تبعا لذلك. وهذا يعني أن الملاحظات التجريبية، وأنواع المنطق السببي التي يطرحها براديغم ما تقدّم عادة للدفاع عن الحجج النظرية التي تطورت ضمنه. ما يعني أنه لن يكون لها نفس

[1] Rudra Sil, and Peter J. Katzenstein,op cit.,p.09
[2] Ipid.,p.10
[3] Ipid
[4] Ibid

الأهمية بالنسبة لحجج نظرية أخرى وضعت إستنادا إلى مجموعة مختلفة من الإفتراضات التأسيسية.
[1]

هذا الموقف شبيه بالموقف الذي دافع عنه "ديفيد أ.لاك" David A. Lake الذي عارض النزعة المذهبية ''isms'' واعتبرها شر Evil [2]، لأنها وبسبب تقديمها للنظريات "كطوائف دينية" sects فإنها تنقلها من دائرة العلم الى دائرة اللاهوت. وما دام أن هدف العلم هو تحسين فهمنا للعالم فإن البديل هو الإنفتاح بين مختلف النظريات والجماعات العلمية . يقول "ديفيد أ.لاك" في سياق دعمه "للإنتقائية التحليلية ":[3]

> " وخوفا من البقاء في أبراج عاجية فإن الانتقائية التحليلية analytic eclecticism تمثل بديلا عن الوضع القائم [...] فلتحسين فهمنا، نحتاج للتواصل بين مختلف التقاليد النظرية، ومقارنة الافتراضات وتفسير مختلف نتائج البحث "

تؤكد "الانتقائية التحليلية" على أنه يمكن لباحث ينتمي إلى براديغم معين أن يبرر معقولية المسلمات التأسيسية في البراديغمات الأخرى المنافسة، ويمكنه أيضا أن يبرر بطريقة إنتقائية كل الإتصالات الخفية وأوجه التكامل بين النظريات المنتمية الى براديغمات متنوعة .هذا الموقف يماثل ما ذهب اليه "جون فاسكيز" John Vasquez في دفاعه عن الإستخدام المتعدد في فلسفة العلم : [4]

> " عندما يجد المرء جميع الفلسفات الموجودة تشوبها بعض العيوب وفي الوقت ذاته يجد ان هناك بعضا من العناصر جديرة بالإعتماد . هذا هو الوضع في كل العلوم الإجتماعية [...] ولأنه لا يوجد هناك اطار لا يعاني من نقائص فانه لا يوجد سبب منطقي يحظر استخدام الأطر الاخرى" .

أما السبب الآخر لتبرير "الانتقائية التحليلية" فيرتبط بفوائدها العملية، فالبحث الانتقائي يزيد من فرص الباحثين والممارسين لتقديم أبحاث تكون أكثر جدوى من الأفكار النظرية والتجريدية. "فالإنتقائية التحليلية" تتجاوز الإختزالية البراديغمية، لأن أنصار البراديغمات يقومون بعرض مشكلاتهم من خلال عدسات خاصة مصمّمة لتصفية بعض الحقائق "غير الملائمة" Inconvenient

---

[1] Rudra Sil, and Peter J. Katzenstein,op cit.,p.10
[2]David A. Lake,"Why ''isms'' Are Evil: Theory, Epistemology, and Academic Sects as Impediments to Understanding and Progress**",International Studies Quarterly** 55, (2011)p.465
[3]David A. Lake,op.,p.467
[4]Rudra Sil, and Peter J. Katzenstein,op cit.,p.11

ليتمكنوا من إجراء تحليل مركّز لمواضيع أبحاثهم . هذه المبررات تجعل "الإنتقائية التحليلية" تكتسي أهمية حيوية بحيث يمكن إعتبارها كتكملة للأبحاث البراديغمية. إنها تستغني عن التبسيط الذي تتطلبه الحدود البراديغمية، وتسمح بإجراء تقييم أكثر شمولية عن طريق إستثمار الميزات العملية والنسبية للنتائج المتوصل إليها ضمن مجموعة متعدّدة من البراديغمات. وعلى هذا الأساس "فالانتقائية التحليلية" تمثل طريقة للتجنب مخاطر الإعتماد على منظور تحليلي أحادي، وهذا الأمر يصبح أكثر إلحاحا عندما يتعلق الأمر بمحاولة فهم التقاطعات والعمليات الإجتماعية المتعددة في مجالات مختلفة من واقع العلاقات الدّولية.

فمن الملاحظ أن الأنطولوجيات التي توجّه دراسة السياسات تتميز بشكل متزايد بالإتساع والعمق والتعقيد، وتبعا لذلك ترفض "الإنتقائية التّحليلية" إستبعاد جوانب معينة من الظواهر الاجتماعية بغرض إستيفاء شروط التقاليد العلمية المرتبطة بالإلتزام البراديغمي. فهي بدلا من ذلك تنخرط في النظر إلى مختلف الإتصالات والتفاعلات بين مجموعة واسعة من القوى السّببية التي عادة ما تحلّل بمعزل عن بعضها البعض.[1]

وبعامة ، "فالانتقائية التحليلية" هي استجابة لما حاول أن يعبر عنه "شابيرو"Shapiro بعبارته الشهيرة Flight from reality. [2] فالبحث الانتقائي يهدف سد الفجوة المتزايدة بين النقاشات النظرية الأكاديمية والمقتضيات السياسية العملية. وليس المقصود ههنا أن يكون البحث الإنتقائي في خدمة صناع القرار، بل هو محاولة لتجنب مزالق حقيقية ناتجة بالأساس عن الإنغلاق الأكاديمي والحذر المضروب على مناقشة السياسة العامة التي تهم السياسيين والباحثين على حد سواء. "فالانتقائية التحليلية" هي جزء من جهد براغماتي أوسع يهدف إلى إستعادة وتحقيق التوازن بين "المشاركة " في المشكلات العامة وبين "الإنسحاب " والرهبنة داخل الممارسات التجريدية بحجة خطر التدنيس بالعالم الخارجي.[3]

---

[1] Rudra Sil, and Peter J. Katzenstein,op cit.,p.12

[2] لمزيد من التفصيل أنظر:

- Ian Shapiro, **The Flight from Reality in the Human Sciences** (New Jersey: Princeton University Press, 2005),pp.1-18

[3] Rudra Sil, and Peter J. Katzenstein,op cit.,p.13

بعد كل المبررات السابقة يبقى السؤال الأهم: ما هي الخطوات الإجرائية للقيام ببحث انتقائي بشكل عام، وبشكل أخص كيف يمكن الإستفادة من هذه المنهجية لمقاربة ظاهرة التعاون الدولي من منظور الحوار العقلاني–البنائي؟

يشير "بيتر ج.كتزنشتين" و"رودرا سيل" بأن تطبيق "الانتقائية التحليلية" يتراوح بين التفاوض على خطوط التحليل المتنافسة التي تقدمها البراديغمات، ويأخذ بعين الاعتبار التفاعل بين المبادئ النظرية لحقول معرفية متنوعة ذات صلة بالعلاقات الدولية مثل علم الاقتصاد وعلم الاجتماع...الخ

لذلك تتميز "الانتقائية التحليلية" عن البحوث التي يقودها براديغم أحادي على أساس ثلاث نقاط يمكن تلخيصها في النقاط التالية: [1]

- صياغة مشكلة مفتوحة تشمل الطابع المعقد للظواهر، لا تهدف إلى لسد الثغرات الموجودة في المعارف المتعلّقة ببراديغم معين.
- وسطية التّعليل السببي عن طريق دمج تفاعلات معقدة بين عدة ميكانييزمات وأنواع من المنطق مستمدة من أكثر من تقليد نظري.
- تنخرط الاستنتاجات والحجج بشكل براغماتي في النقاشات الأكاديمية والمعضلات العملية التي تهم الممارسين وصناع السياسة.

وبعامة، تسعى "الانتقائية التحليلية" إلى طرح أسئلة تعكس تعقيد وتعدد أبعاد الظواهر الإجتماعية بدل التبسيط الذي يميل اليه أنصار البراديغمات، لأن أسئلة البحث المرتبطة ببراديغم ما توضع عادة لاختبار النظريات المستمدة منه، او لسد الثغرات الموجودة بين النظريات التي شيدت داخله. ومع ذلك تظل حقيقة أن الأسئلة التي ترتبط ببراديغم معين تتحدد تبعا لمجموعة من البنى المعرفية والافتراضات تأسيسية والمفاهيم بغرض تحديد وتبسيط الظواهر الإجتماعية المعقدة، هذا التبسيط يكون مفروضا غالبا ولا مفر منه لأن العلماء دائما ما يختارون عينة أو جزء من الواقع كموضوع للبحث.

[1] Rudra Sil, and Peter J. Katzenstein,op cit.,p.19

إن القيمة المضافة "للانتقائية التحليلية" تتجسد في توسيع نطاق الأسئلة من أجل الإنفتاح على تحليلات أكثر شمولية عبر دمج رؤى متنوعة من براديغمات مختلفة وربطها بالواقع العملي. ومن السّمات المميزة "للإنتقائية التحليلية" هي الإنتباه الى "التعدد" multiplicity و"عدم التجانس" heterogeneity وتفاعل الميكانيزمات السّببية التي تولّد الظواهر.[1]

يرى "رودرا سيل" أن الميزة التي توفرها المنهجية الانتقائية هي التوفيق بين مختلف التحليلات والتفسيرات التي تطرحها مختلف النظريات عن طريق تعليق النقاشات الميتانظرية والسماح بتكامل التفسيرات. [2] وفي نفس الاتجاه جادل "قانثر هيلمان" Gunther Hellmann بأنه لا يجب النظر إلى التوليف النظري كمسعى نحو الأحادية، فالتوليف يبقى مسعى تعدّدي وحواري :[3]

" لا يعتبر التوليف synthesis والحوار dialogue متوافقين فقط بل أكثر من ذلك فهما يعززان بعضهما البعض mutually reinforcing "

ولما كانت ظاهرة التعاون الدولي تتميز بالتعقيد والتّعدد والتّشابك واجتنابا للقصور الذي قد يؤدي إليه تبني المدخل البراديغمي والذي يميل إلى الإختزال وإلى عزل متغيرات دون أخرى بشكل تحكّمي، فان الكثير من الباحثين توجهوا بدل السعي الى نظرية كبرى إلى البحث عن مخارج أخرى في ظل قصور المشروع البراديغمي. [4]

واستجابة لهذه المشكلة فإن مقاربة ظاهرة التّعاون الدّولي تتطلب مدخلا حسّاسا للتعقيد له كفاءة ليتعامل مع كل أبعادها ومستوياتها، لذا فإن "الانتقائية التحليلية" تبدو مؤهلة للإستجابة مع هذا التحدي.

وفي ظل المحاورة "العقلانية – البنائية" يمكن رصد مجموعة من الإنقسامات تتعلّق بالأولويات الانطولوجية خاصة ما تعلق بثنائية (الفاعل–البنية) و ثنائية (المادية–المثالية). ففي حين يعتمد العقلانيون منهجية "فردانية" individualistic يميل البنائيون إلى تبني منهجية "كليانية"

[1] Rudra Sil, and Peter J. Katzenstein, op cit., p.19

[2] Rudra Sil,"Problems chasing methods or methods chasing problems? Research communities, constrained pluralism, and the role of eclecticism", Ian Shapiro,et al (eds.), **Problems and Methods in the Study of Politics** (UK: Cambridge University Press 2004) p.

[3] Gunther Hellmann, "In Conclusion: Dialogue and Synthesis in Individual Scholarship and Collective" **International Studies Review,** 5 (1) 2003, p .147

[4] لمزيد من التفصيل انظر: عادل زقاع، المرجع السابق ، ص.184

holistic، وفي حين يعتبر التقليد العقلاني تقليدا ماديا تعطي البنائية أولوية أنطولوجية للعوامل المثالية. هذه الإنقسامات الحادة هي ما تحاول "الانتقائية التّحليلية" التعامل معها.[1]

وفي هذا الصدد أكد "بيتر ج.كتزنشتين" و "رودرا سيل" على ضرورة الإنتباه إلى جميع التفاعلات التي تتقاطع عبر مستويات مختلفة وإلى كيفية تجاوز الإنقسام بين العوامل المادية التي يمكن ملاحظتها وبين العوامل المثالية التي لا يمكن ملاحظتها .

فبالنسبة للثنائيات السابقة والمتعلقة بالأولوية الانطولوجية (للفاعل/البنية) أو مجال (المادية/المثالية) ترى "الإنتقائية التحليلية" أنه لا يجب تناولها في شكل أولوية سببية ، أي إما (فاعل وإما بينة) و (إما عوامل مادية وإما عوامل مثالية).

وعلى هذا الأساس تأخذ "الإنتقائية التّحليلية" في الإعتبار التأثيرات المختلفة لكل من العوامل الفردية والجماعية في تشكيل ظواهر التعاون الدّولي عن طريق أخذ كل العوامل المادية والمثالية داخل البيئة المعطاة بعين الإعتبار. كما تركز على الطريقة التي تؤثر بها البنية على الفاعلين والعكس، وكذا الكيفية التي يعرّف بها الفاعلون مصالحهم وقدراتهم والفرص والقيود المفروضة عليهم.[2] كما وتدخل "الإنتقائية التحليلية" في إعتبارها الحركيات السّببية المتداخلة لكل من العوامل السّابقة من أجل إعطاء تفسير شامل لمختلف جوانب الظاهرة عن طريق التّوسط في البنية السّببية.كما هو مبيّن في الشّكل (1):

[1] Rudra Sil, and Peter J. Katzenstein,op cit.,p.20
[2] Ipid .,p.21

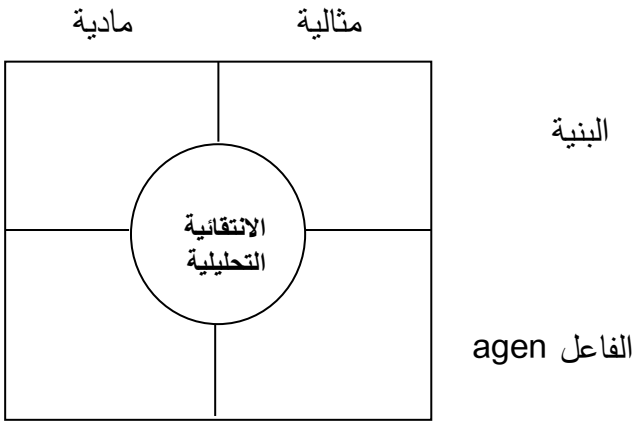

الشكل [1]: الانتقائية التحليلية والانقسامات : (الفاعل،البنية) و (المثالية،المادية).

وبعامة، لا يهدف البحث الانتقائي الى انتاج نظريات عامة ، ولكن يسعى بدلا من ذلك إلى بناء شيئ ما شبيه بما أشار اليه "روبرت مورتون" Robert Morton حول نظريات "المدى المتوسط" middle range ، هذه النظريات التي تصمّم خصيصا لتسليط الضوء على مجموعات محددة من الظواهر الاجتماعية. على هذا النحو لا تطمح "الانتقائية التحليلية" إلى تقديم نموذج عام أو نظرية عامة يمكن تكييفها لدراسة أنواع أخرى من الظواهر.

وفي الوقت نفسه اغلب التحليلات "نظريات المدى المتوسط" تختلف عن "السرد التاريخي" historical narrative التي تهدف الى تقديم قصة سببية تمثل مجموعة من النتائج عبر مجموعة محددة من السياقات والتي يمكن أن تتكرر من حيث المبدأ في السياقات التي تمتلك بعض الشروط والخصائص ذات الصلة بالمشكلة أو الظاهرة قيد البحث.[2]

في الاخير تشجع "الانتقائية التحليلة" بناء نظريات تولد المشاركة العملية بهدف تضيق الفجوة بين البحوث الاجتماعية وواقع السّياسة العالمية. إن "الانتقائية التحليلة" تحاول الإستجابة إلى هذا الانشغال عبر توجّه براغماتي، من أجل فهم أفضل لظواهر العالم الواقعي عبر التوسط في الاعتبارات السببية التي تستند إلى ميكانيزمات وعمليات عادة ما تحلل ضمن براديغمات معزولة .[3]

[1] . Rudra Sil, and Peter J. Katzenstein,op cit.,p.20
[2] Ipid.,p.22
[3] Ipid.,p.23

وأخيرا فإن تناول الموضوع وفق هذه الإختيارات المنهجية يعتبر ضرورة ملحة في ظل التغيرات والجهود النظرية الطارئة على الحقل، وفي ظل الحاجة إلى تحليل الظواهر الدولية المستجدة. وهذا يتوافق مع ما ذهب اليه "توماس والكر" Thomas C. Walker الذي قال بأن حقل العلاقات الدولية يحتاج إلى تعدّدية منهجية حتى يتجنب مخاطر "البلقنة" Balkanization والتّمترس وراء مواقف دوغمائية منفصلة.[1] لذا فإن التعدّدية النظرية مهمة في الحقل المعرفي للعلاقات الدولية إجتنابا للوقوع في ما سماه "كارل بوبر": "باسطورة الإطار" The myth of framework.

[1] Thomas C. Walker.,op.cit p.440

الفصل الثالث:

تحليل ظاهرة التعاون الدولي من منظور التقليدين العقلاني والبنائي

سيعرض هذا الفصل أهم التفسيرات التي يقدمها أنصار التقليد العقلاني وأنصار التقليد البنائي حول ظاهرة التعاون الدولي، بداية سيناقش المبحث الأول إشكالية الفوضى داخل البيت العقلاني (الواقعية والليبرالية)، ويبين كيف تم التعاطي معها بين نظرة ترى أن الفوضى تمثل قيودا قاسية على سلوك الدول وميلها للتعاون، ونظرة أكثر اعتدالا ترى أنه يمكن أن ينشأ التعاون تحت شروط الفوضى. وعكس الاتجاه العقلاني الذي يرى أن الفوضى حتمية بنيوية، يجادل البنائيون بأن الفوضى "هي ما تصنعه الدول"، وعلى هذا الأساس فإن هناك أكثر من منطق للفوضى يمكن أن يسود في النّسق الدولي ولكل نوع آثار مختلفة على سلوك الدّول وميلها إلى التعاون.

أما المبحث الثاني من الفصل فقد خصّص لعرض التفسيرات العقلانية لظاهرة التعاون، وبيّن كيف أن هذه التحليلات تقوم على نظرية الخيار العقلاني، لذلك فهي تهتم بالتفاعلات الاستراتيجية دون إضفاء أي طابع إشكالي على هوية الفواعل. كما ناقش الفصل الكيفية التي دعّم بها الواقعيون حججهم حول صعوبة قيام التعاون باستخدام نموذج مباراة "معضلة السجين ". كما ناقش المبحث أهمية المباريات التّكرارية ومبدأ "واحدة–بواحدة" TIT FOR TAT ودوره في تعزيز التعاون. بالمقابل تم التّعرض لمشاكل العمل الجماعي كالغش والركبة المجانية وجدلية المكاسب المطلقة والمكاسب النسبية. كما وقد تم تسليط الضوء على الإسهامات النيوليبرالية حول دور المؤسسات والأنظمة في تعزيز التعاون بين الدول.

وفي المبحث الثالث سيتم استعراض أهم الإستبصارات البنائية حول التعاون، بداية بمناقشة إشكالية (الفاعل–البنية) وكيف اعتمد البنائيون منهجية "كليانية" Holism تهتم بالتأثيرات المتبادلة بين "الفاعل" و"البنية" عكس المنهجية "الفردانية"Individualism التي يتبناها الإتجاه العقلاني. كما تناول المبحث أيضا كيفية تأثير الهويات على تشكيل المصالح. كما تناول الفصل دور دور المؤسسات والقواعد والمعايير في التأثير على سلوك الدول، وكيف أن التّصور البنائي يرى أن الفواعل تتبنى "منطق الملاءمة" عند عملية الإختيار عكس العقلانية التي ترى أن سلوك الدول يتحدد فقط عن طريق الحسابات العقلانية. وفي المبحث الأخير سيناقش الفصل دور الممارسات الخطابية في بناء الهويات التعاونية.

المبحث الأول: التعاون الدّولي في ظل الفوضى

تعتبر الفوضى حسب أنصار التقليد العقلاني مفهوما مركزيا يقع في صميم افتراضاتهم النظرية تجاه السياسة الدّولية، وتعترف كل من النيواقعية والنيوليبرالية بالقيود التي تفرضها الفوضى على سلوك الدول، ومع ذلك فإن المقاربتين لا تتفقان بشأن بعض القضايا المتعلقة بإمكانية تحقّق التعاون تحت شروط الفوضى. ففي حين يتبنى أنصار الطرح النيواقعي موقفا متشائما إزاء التعاون، يميل النيوليبراليون إلى التأكيد على أن التعاون في ظل الفوضى يمكن أن يتحقق إذا توفرت شروطه. وفي المقابل لا يتقاسم الإتجاه البنائي مع العقلانية موقفها اللاّتاريخي تجاه الفوضى ويرى أن هناك أكثر من منطق للفوضى قد يميّز النّسق الدّولي، ولكل منطق نتائج مختلفة على سلوك الدول وميلها إلى التّعاون. ونظرا لأهمية الفوضى كمفهوم مركزي وعلاقته بتفسير التعاون الدولي سيحاول هذا المبحث التفصيل في ثنايا هذه المسألة.

المطلب الأول: التعاون ومنطق الفوضى عند النيوواقعيين

تجادل "سينثيا فيبر" Cynthia Weber بأن الطرح الوالتزي حول الفوضى جاء استجابة لسؤال مركزي كان قد أقحم في خضم حركة التنظير في الحقل بعد الحرب العالمية الأولى وهو: لماذا تحدث الحرب ؟ وكانت حجة " كينيث والتز" التي قدّمها في التعاطي مع هذا التساؤل هي أن السبب الرئيسي للحرب هي "الفوضى".[1] وفي الحقيقة فإن إرجاع الحرب الى بنية النّسق الدولي تتحكم فيه دوافع ابستيمولوجية دفعت "والتز" لتقديم مشروع نظري أكثر علمية وذلك إستجابة للنتائج التي خلفتها الثورة السّلوكية وتأثرا بروح العصر الوضعية.

فقد حاول "والتز " تفسير علاقة القطبين المتنافسين في فترة الحرب الباردة، وكيف أنه وبالرغم من غياب حكومة عالمية فإن القطبين لم ينجرا إلى حرب شاملة. وبالرجوع إلى الأسس التي تقوم

[1] Cynthia Weber, **International relations theory: a critical introduction**, 3rd ed. (New York: Routledge; 2010), p.15

عليها الفوضى حسب "والتز" فان الحروب بين الدول قد تتوقف من فترة الى أخرى لكن لا يمكن تجاوزها نهائيا. [1]

وفي هذا السياق تتساءل "سينثيا فيبر" عن السبب الذي يجعل خطر الحرب حاضرا بقوة بين الدول . [2] يؤكد الواقعيون على أن الهدف الأسمى للدولة هو حماية مكاسب البقاء، وعلى هذا الأساس فان الطريقة المثلى للحفاظ على البقاء هي زيادة القوة، فالقوة تحمي الدول من بعضها البعض، لأن الدول الأقل قوة سوف تكون عرضة لهجوم الدول الأخرى .

السبب الآخر هو أن الواقعيون يتعاملون مع الفوضى كحقيقة موضوعية لا يمكن الإفلات منها. لذا فإن فكرة الحكومة العالمية التي دافع عنها المثاليون الطوباويون لا تبدو مجدية واقعيا، فالدول تتفاعل في جو من الريبة وانعدام الثّقة مما يجعل كل دولة تتمسك بقوتها.[3] وهذا هو منطق العمل ضمن نظام فوضوي.

ومع ما سجله "والتز" من اعتراض حول الإفتراض الواقعي التقليدي الذي يرجع أسباب الحرب إلى الطبيعة الشّريرة المتأصلة في الانسان، فإن "والتز" ابتعد عن هذا الخط التقليدي وذلك بالإهتمام – على خطى "جون جاك روسو" – بالعلاقات الإجتماعية. وحسبه فإنّ طريقة تنظيم العلاقات الإجتماعية هي العامل المحدّد والمفسّر للحرب وليس الطبيعة البشرية. ولكن كيف ينطبق هذا الموقف على العلاقات بين الدول ؟

يرى "والتز " أنّ الخير والشر صفتان غير جوهريتان في صميم الوجود الإنساني، وإنما يتوقفان على طبيعة الشروط الإجتماعية السائدة، وعلى المستوى الدولي فإن العلاقات الدّولية توجد في شروط إجتماعية سيئة يمكن وصفها بالفوضوية، وعليه فإن الفرق بين الواقعيين التقليديين والواقعيين الجدد حول مفهوم الفوضى، هو أن التقليديين يعتبرونها البيئة التي تتحرك فيها الدول، بينما الواقعيون الجدد يعتبرون الفوضى الدولية كوصف للعلاقات الإجتماعية السيّئة بين الدول ذات السيادة

[1] Cynthia Weber.op cit,p.15
[2] Ipid
[3] Ipid.,p.16

والتي تفسر سبب إندلاع الحروب. وفي كتابه "الإنسان، الدولة والحرب" يربط "والتز" بين الفوضى والنزاع :

"لا يوجد في الفوضى أي تناغم تلقائي [...] ستستخدم الدولة القوة العسكرية لتحقيق أهدافها عبر تقييم إحتمالات نجاحها في ذلك. فإذا كانت قيمة تلك الأهداف أعلى من قيمة متعة السلام ولأنه – لكل دولة الكلمة الأخيرة في هذا الشأن – فإنه بوسع أي دولة أن تستخدم القوة في أي وقت لتنفيذ سياساتها. ولأن أيه دولة يمكنها في أي وقت أن تستخدم القوة، فإنه ينبغي لكل دولة أن تكون مسؤولة دائما إما لمواجهة القوة العسكرية بالقوة العسكرية، أو أن تدفع ثمن ضعفها. فمتطلبات عمل الدولة ، وفق وجهة النظر هذه، تفرضها الظروف التي تتواجد فيها الدول كلها ". [1]

ففي حالة الفوضى الدولية ليس هناك سلطة عليا يمكنها فرض النظام، وعليه فإنه ليس هناك قوة يمكنها أن تمنع الدول من السعي إلى مصالحها عن طريق إستخدام القوة. وقد لخّص "والتز" حجتهبعبارته الشهيرة: [2] " wars occur because there is nothing to prevent them"

وعليه وحسب هذه المحاججة فإن الفوضى الدّولية تعمل على الحد من قابلية الدول للتّعاون مع بعضها. فبسبب غياب طرف أعلى يمكن أن يفرض التعاون فمن المرجّح أن تهتم الدول بمصالحها الخاصّة بدل مصالح الدول الأخرى في النّسق.

وقد حاول الواقعيون أن يعزّزوا هذه الحجة عبر العودة إلى التّاريخ وذلك بالإشارة الى أمثولة "صيد الغزال" The stag Hunt "لجان جاك روسو" والتي أوردها "والتز" في مؤلفه "الإنسان الدولة الحرب"، ومفادها أن مجموعة من الرجال اتفقوا على التّعاون فيما بينهم كي يصطادوا غزالا، ولكن حين ظهر أرنب قام أحدهم باصطياده، وبذلك أصبح في يده وسيلة يسد بها جوعه فكان انسحابه سببا في هروب الغزال. وعليه فقد طغت المصلحة الأنانية المباشرة لهذا المنشق على حساب مصالح رفاقه.

يشير "والتز" إلى أن الدّرس المستفاد من هذه الأمثولة لا يعطي تبريرا لإقامة الحكومة كمؤسسة من مؤسسات الدولة وحسب، بل أيضا قاعدة لفهم المشكلة المتمثلة في تنسيق مصالح الفرد

[1] كينيث والتز، مرجع سابق، ص ص.310-311.

[2] Kenneth Waltz, **Man, the State, and War** (New York: Columbia University Press,1959), p.232

بما يقابل المصالح الناتجة عن المصلحة العامة والمشتركة، ورسم الحدود بين المصالح القصيرة الأمد والمصالح البعيدة المدى.[1]

فالفوضى الدولية عند "والتز" لا تفسر سبب قيام الحروب وحسب، بل تفسّر لماذا لا يقوم التعاون بين الدول أيضا؟ لأنه وبدون قائد يعاقب الصيّاد، أي بدون وجود سلطة عليا تعاقب الدول المنشقّة، فإن احتمال قيام التعاون غير مضمون. وعليه يبقى النزاع السّمة الأساسية التي تميز طبيعة العلاقات بين الدول.[2]

وبعامة، فان سلوك الفواعل حسب "والتز " يتوقف على كيفية تنظيمها وموقعها في النسق. فكل دولة تسعى في ظل الفوضى لتحقيق مصلحتها الذاتية عبر تعظيم قوتها، لأن كل دولة لا تتوفر على القوة الكافية تبقى دولة هشّة، وبالمقابل سوف تعمل الدول على تعظيم قوتها مثل الدول الأخرى، فالتفاوت في القوة سوف يجعلها تشك في نوايا الآخرين وعرضة لهجومهم. إنّ هذا السّعي بين الأطراف للتّسلح يؤدي إلى ما يسميه "والتز" "بالمعضلة الأمنية" Security dilemma. وحسبه لا يقود السّباق نحو التسلح بالضرورة إلى الحرب، فإذا كان هناك توازن بين القوى في النسق قد يقود هذا إلى حالة من الإسقرار . [3]

وفي نفس السياق يرى "جون ميرشايمير" أن السياسة الدولية قد لا تتصف بالحروب المستمرة، ولكن مع ذلك قد يكون هناك تنافس أمني يكون فيه قيام الحرب أمرا محتملا بشكل دائم. ومع أن التّعاون بين الدّول يمكن أن يحدث، إلا أن هذا التعاون له حدود ، فهو مقيّد بمنطق التنافس الأمني الذي لا يلغيه التّعاون مهما كان حجمه.[4] وفي هذا الصدد تقدم نظرية "كينيث والتز" على الأقل أربع فرضيات وهي :

الفرضية الأولى : تميل الدول لإحداث التوازن بعضها ضد بعض. ففي ظل غياب سلطة عليا تستطيع الدول ان تعتمد عليها في توفير أمنها وفي ظل غياب ثقتها في الآخرين فانه تصبح الوسيلة الأفضل لضمان البقاء هي مواجهة العدوان بالحصول على قدرات عسكرية موازية لقدرات

[1] تيموثي دن ، "الواقعية"، في جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص. 248

[2] Cynthia Weber, op cit.,p.19

[3] Ipid.,p.22.

[4] جون بيليس، "الأمن الدولي في حقبة مابعد الحرب الباردة"، في جون بايلس وستيف سميث، مرجع سابق، ص.418

الخصم، وذلك عن طريق "التوازن الداخلي" أي بناء الدولة لقدراتها الذاتية، أو عن طريق "التوازن الخارجي" أي الدّخول في تحالفات. [1]

ووفقا للطرح الواقعي فإن إنخراط الدول في أشكال تعاونية كالتحالف الموجهة لمجابهة تهديد مشترك مثلا ينسجم ولا يتناقض مع مفهوم الفوضى، لأن منطق الإعتماد على الذات Self-help الذي تقوم عليه الدول، قد يجد السبيل للحصول على مكسب البقاء في التحالف مع الأطراف التي تشترك في تهديد مشترك. [2]

ولشرح وضع مثل أوروبا وحسب "والتز "فان العلاقات بين الدول الأوربية تغيرت بعد الحرب العالمية الثانية، بسبب تغير النظام الدولي من التعددية القطبية إلى الثنائية . وتحت شروط القطبية الثنائية إشتركت الدول الأوربية في خطر وتهديد واحد يتمثل في الإتحاد السوفياتي وشريك مشترك هو الولايات المتحدة .

وفي نفس الإتجاه حاجج "جون ميرشايمر" بأن التخفيف من آثار الفوضى وقيام التعاون بين الدول الديمقراطية الغربية، كان ثمرة لهذه هي الأسباب الغير إعتيادية التي سمحت للدول الأوربية بدفع التّعاون وإقامة مشاريع إقتصادية مشتركة، والتي كان من المستحيل أن تكون في ظل أقطاب أخرى. وعليه فبينما يؤخذ تطوّر التعاون المؤسساتي عند الواقعيين كنتيجة للظروف النّسقية ، فإن المؤسسات لا تؤخذ كمتغير تفسيري. ولذا فإن "ميرشايمر" يرى أن المؤسسات " لا تعدو أن تكون مجرد عامل متدخل في العملية " وأنها تعكس الى حد بعيد توزيع القوى في النسق.[3]

هذا يعني أنّ الاتجاه الواقعي يرى أن أشكال التعاون بين الدول الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية، يمكن ارجاعها حصرا إلى طبيعة الظروف الدولية السائدة. وهذا ما يضفي عنصر التشاؤم على القراءات الواقعية بشأن التعاون ومستقبله.

---

[1] الكسندر فاندت، مرجع سابق، ص.153

[2] Jennifer Sterling-Folker; **Theories of international cooperation and the primacy of anarchy : explaining U.S. international policy-making after Bretton Woods** (New York : State University of New York , 2002),p.68.

[3] Ipid

وهذا ما أكّده "سنايدر" بقوله: [1]

" تكون الشروط الداخلية حميدة بقدر ما حدث ثبات في نمط
القطبية الثنائية، غير ان أي تغير على المستوى الدولي قد يقوضها"

الفرضية الثانية: هناك قلق دائم للدول حول المكاسب النسبية أكثر من قلقها حول المكاسب المطلقة، [2] ولهذا سيكون من الصعب عليها الدخول في اتفاقيات تعاونية، فحتى في السياسة الداخلية سوف يكون العمل الجماعي صعبا في حالة غياب آلية القسر والإكراه وذلك بسبب مشاكل العمل الجماعي التي تنتج عن "الركبة المجانية" free riding. وعلى أي حال فإن الدول في ظل الفوضى ستكون في حالة قلق مستمر من إمكانية أن يحقق الآخرون مكاسب أكبر جراء التعاون، ومادامت هذه المكاسب النسبية يمكن تحويلها فيما بعد إلى مكاسب عسكرية، فإن الخوف من الخسارة النسبية مقارنة بمكاسب الآخرين قد يجعل من عدم التعاون أمرا مفضلا لبعض الدول.

الفرضية الثالثة: تميل الدول في النسق إلى التشابه الوظيفي،[3] ففي النسق الدولي تؤدي جميع الوحدات نفس الوظائف (النظام الداخلي، الدفاع الخارجي) وهي بذلك تعتبر وحدات متشابهة وظيفيا. وقد تختلف الدول في قدراتها وفي بعض الصّفات لكنها لا تختلف وظيفيا. لأنّ " الدول ستكون متجانسة وظيفيا، مادام النّسق ذو طبيعة فوضوية"[4]

الفرضة الرابعة: إن للأنظمة الثنائية القطبية أفضليّة على الأنظمة متعددة الأقطاب. ففي الأنظمة الثنائية القطبية تكون إحتمالات خطأ الدول في حساب قوتها النسبية ضئيلة بسبب ضآلة الشكوك التي تواجهها حول التهديدات المحتملة، وهذا يقلل من احتمال دخولها في حرب، كما أن الأقطاب أيضا تكون معتمدة على ذاتها، الأمر الذي يقلّل من تعرضها لضغوط الآخرين، ولذلك وفي ظل القطبية الثنائية يكون التعاون بين قوتين في إدارة المشاكل المشتركة أسهل مقارنة بنظام التعدّدة القطبية.

---

[1] Jennifer Sterling-Folker,op cit.,p.68

[2] الكسندر فاندت، مرجع سابق، ص.153
[3] لمكان نفسه
[4] المرجع نفسه، ص. 147

إنّ هذه المميزات لا تعني أن القطبية الثنائية ستحل محل القطبية المتعددة فتوزيع القوة له علاقة بالعوامل الموجودة على مستوى الوحدة وليس عل مستوى البنية الدولية.[1] فتأثير البنية على سلوك الدولة لدى الواقعيين أقرب إلى البيئة التي تحيط بالدول وتعمل كشروط مادية خارجية مؤثرة . وهذا ما أكّده "ديفيد دازلر" David Dessler " حين إعتبر أن البنية تعني "بيئة الفعل" فالدول توجد "في الفوضى " in anarchy و "تعيش في ظل الفوضى" live under anarchy [2].

وفي سياق نقده للفوضى الواقعية يجادل "ستيرلنغ فولكر" Sterling–Folkerبأن الإفتراض الواقعي بشأن الفوضى يخفي ضمنيا إفتراضات سيكولوجية تقوم على أساس حقيقة (وعي الموت) ، فحسب "والتز" فإن ما يدفع سلوك الدول هو "القلق"، يقول والتز " في أي نسق للإعتماد على الذات فإن الوحدات تكون قلقة بشان البقاء ". وما يدعم هذه الحجة رأي "ريزا بروكز" Risa brooks التي ترى أن الإفتراضات الواقعية تتأسس على درجة كبيرة من الخوف. فوعي الموت يولد آليا الخوف كعاطفة إنسانية.وعليه فالأفكار الهوبزية حاضرة بقوة لدى الواقعيين. [3]

فالطرح الهوبزي الذي طالما اعتبره الواقعيون مرجعا فلسفيا لنظريتهم، يعتبر أن الخوف من الموت هو الدّافع الأساسي للسلوك الانساني . فهوبز يعتبر أن الخوف المتبادل علّة للنزاع بين الأفراد.[4] وبذلك يرى "فرانك ويلمر" Franke Wilmer أن مشكلة الواقعية تكمن في أنها دعمت تفسيرا واحدا من الواقع وأقصت العديد من القراءات المحتملة الأخرى. فالنظرة الواقعية للموت هي نظرة لا تاريخية، إلا أن دروس التاريخ تخبر أن أسباب الموت كانت مختلفة بحسب الشروط الإجتماعية السائدة، لأنّ النظرة إلى الموت تغيرت عبر الزمن بشكل كبير.[5]

وفي هذا الصدد انتقد "الكسندر فاندت" طروحات "والتز" بسبب عدم تضمين نظريته بعض المسلّمات حول الدّوافع، لأنه وبدون هذه المسلمات لن يكون للفاعلين القدرة على التأثير، وبالتالي لن تكون هناك حركة ولا تفاعل في النسق. فبحسب التقليد الواقعي فان التفاعل التعاوني لا يمكن أن

[1] الكسندر فاندت، مرجع سابق، ص.154.

[2] Jennifer Sterling-Folker,op cit,p.70

[3] Ipid,p.71

[4] دايفيد باوتشر،ترجمة: رائد القاقون ،**النظريات السياسية في العلاقات الدولية** (بيروت: المنظمة العربية للترجمة،2013)،ص302

[5] Jennifer Sterling-Folker,op cit,p.72

يؤدي الى تحويل المعاني "البيذاتانية" intersubjective ولا يمكن ان يلغي مبدأ "الاعتماد على الذات" self-help.[1]

فالواقعيون يرون أن الدول ذات طبيعة أنانية ا تكترث إلا بذاتها وتسعى لتحقيق أمنها وتأمين بقائها، وعليه ففي الفوضى يصبح من الصعب على الدول أن تضمن أمنها إلا بالاعتماد على نفسها، الأمر الذي يجعل من النسق الدّولي نوع من نسق الاعتماد على الذات يميل إلى عدم التّعاون.[2]

المطلب الثاني: التعاون وتلطيف الفوضى عند النيوليبراليين

جاءت أفكار النيوليبراليين المؤسساتيين أمثال "روبرت اكسيلرود" Robert Axelrod و "روبرت كيوهين" Robert Keohane و "كينيث أوي" Kenneth Oye إستجابة إلى عمل "كينيث والتز" المتعلق بالواقعية الجديدة، والمعبر عنه في كتابه "نظرية السياسة الدولية". وبالنظر إلى التطورات الأخيرة، فإن الملاحظ أن أنصار المذهب الليبرالي باتوا أقرب إلى الواقعية منهم إلى الإهتمامات المعيارية التي دافع عنها الليبراليون الأرثوذكس.[3]

بداية يسلم النيوليبراليون بشكل عام بالوضع البنيوي للفوضى، مع ما يمكن أن تسببه الفوضى من صعوبات أمام قيام التعاون ،[4] لكن أنصار التقليد النيوليبرالي يرون أن الفوضى لا تعني أن التعاون بين الدول شيء متعذر.

فالمؤسسات الدولية دورا مهما في التلطيف من حدّة الفوضى، وذلك من خلال خفض تكاليف التّحقق من المعلومات وتفعيل مبدأ المعاملة بالمثل، كما تعتبر المؤسسات أداة مساعدة في معاقبة الأطراف المتنصلة من المعايير.

---

[1] Jennifer Sterling-Folker,op cit,p.68

[2] الكسندر فاندت، مرجع سابق، ص. 150

[3] تيموثي دن ، "الليبرالية"، في جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص.338

[4] Robert Jervis, "Realism, Neoliberalism, and Cooperation Understanding the Debate" in Colin Elman and Miriam Fendius Elman, (eds.), op.cit., p.280

وهذا ما عبر عنه "روبرت كيوهين" و"ليزا مارتن" بالقول: [1]

" بوسع المؤسسات توفير المعلومات وخفض تكاليف العمليات وجعل الإلتزامات أكثر موثوقية واقامة نقاط تركيز من اجل التنسيق، كما يمكنها على تسهيل اجراءات المعاملة بالمثل "

لكن هذا لا يعني أن المؤسسات تمنع حدوث الحروب، ومع ذلك فبوسعها التقليل من نسبة الشك التي تكتنف العقلات بين الدول والتي تنشأ في بعض الأحيان من المكاسب غير المتكافئة التي قد تنجر عن الاتفاقيات التعاونية، "كالركبة المجانية" free riding . [2]

وفي نفس السياق تعامل "روبرت جيرفس" Robert Jervis بحذر مع الحجة القائلة أن الواقعيين ينفون إمكانية قيام التّعاون، أو يرون إمكانية قيامه ضعيفة مقارنة بالنيوليبراليين المؤسساتيين. ويرى أنه من الضروري إعادة النظر في هذه الحجة بطريقة أكثر دقّة.[3]

يرى "جيرفس" أن التّقارب بين الواقعيين والليبراليين ليس السبب الوحيد لرفض هذا الإدعاء حول نظرة الطرفين للتّعاون. فلا يمكن قبول الحجة التي ترى أن التّعارض بين مصالح الدول تام وأن السياسة الدولية مؤطّرة في إطار لعبة صفرية، بحيث أن تحقيق دولة لمكسب ما يعني في المقابل خسارة الأطراف الأخرى. والحقيقة أن الليبراليون وحتى الواقعيون يرون أنّ السياسة الدولية تتميز بالمساومة المستمرة، كما أنّ هناك دائما خليطا بين المصالح المتضاربة والمصالح المشتركة، وهي لست من قبيل الألعاب ذات "المحصلة الصفرية" zero-sum game

ومع أن الواقعيين يدركون العلاقات الدولية كصراع مستمر من أجل البقاء والمصالح والهيمنة، فإن الليبراليين لا ينكرون وجود حالات من الصراع الشديد، ومع ذلك لا يرون أن هذه الصورة هي السّمة الكاملة للسياسة الدولية، ففي الكثير من الحالات وفي العديد من المجالات تكون الدول في وضعيات تسمح بالتعاون وتتيح إنتاج مكاسب متبادلة وتساعد على تجنب الأضرار المشتركة.[4]

[1] تيموثي دن ، مرجع سابق، ص.339
[2] جون بيليس، مرجع سابق، ص.427
[3] Robert Jervis, op cit,p. 282
[4] Ipid,p. 283

ولذا اعتبر " جيرفس" أن الإختلافات بين الواقعية والليبرالية ليس مبالغ فيها فحسب بل ربما أسيء فهمها، فالليبرالية ليست نزعة تعاونية أكثر من الواقعية، والأصح هو أن الليبراليين يرون أن التعاون أكثر احتمالا للتحقّق من الواقعية، وأن النزاعات ليست حتمية بل يمكن تجنبها.[1]

وما يدعم هذه الحجة الموقف الذي عبر عنه أحد الواقعيين وهو "ستيفن كرازنر" الذي جادل بأن السياسة هي " الحياة على حدود "باريتو" Pareto .* ومعناه أن الدّول يمكن أن تتعاون ويمكنها تحقيق مكاسب إيجابية إذا لم تؤدي عوائد التعاون إلى الاضرار بوضعية الدول الاخرى .[2]

لذا يرى النيوليبراليون أنه بدون المؤسسات الدولية فإن حركة الأطراف قد تتجاوز حد "باريتو"، وفي هذه الحالة ستكون العلاقة بين الدول أقرب الى "معضلة السجين"، والتي ستنتج نتائج دون المستوى الأمثل لجميع الأطراف.

وبشكل عام فان للواقعيين والليبراليين وجهات نظر مختلفة حول ما الذي يلزم أن يتغير لزيادة مستوى التعاون في أوضاع معينة. ويمكن فهم هذه الاختلافات بشكل أفضل اذا تم تطبيق تمييز "روبرت باول" Robert Powell بين "التفضيلات" preferences و"الاستراتجيات" strategies أو طرق الوصول الى الأهداف. وهنا يكون الليبراليون متفائلون لاعتقادهم بأنه اذا كان هناك تغيّر على مستوى التفضيلات أكثر من الاستراتيجيات، فهذا يمكن أن يؤدي إلى تحقيق منافع ومكاسب متبادلة . كما أن الكثير من هذه التغيرات يمكن أن تأتي عن طريق معلومات أفضل حول وضعية الطرف الآخر، أومعلومات حول ما الذي قام به، وما الذي يريد أن يفعله في المستقبل .

فالدول يمكن أن تتعاون عن طريق خفض تكاليف المعاملات – التكاليف المرتبطة بتحقيق وتنفيذ الاتفاقيات– لانّ النجاح في خفض هذه التكاليف يمكن أن يسهل التعاون بدوره، لذا تلعب المؤسسات دورا كبيرا في هذا الشأن.

---

[1] Robert Jervis, op cit,p. 283

* لتفصيل أكثر حول" حد باريتو" انظر (المبحث الثاني).

[2] Robert Jervis, op cit,p.287

وهذا ما يفسر سبب إستمرار التعاون المؤسسي في ظل الظروف غير الملائمة. ومع أن الليبراليين يرون أن المؤسسات يمكن أن تزيد من فرص التّعاون، إلا أن الواقعيين يرون أن الدول سوف تنشؤ المؤسسات إذا كانت تعتقد أن هذه المؤسسات ستساعدها على تحقيق مصالحها .[1]

وبالرغم من أن الليبراليين يرون أن الفوضى يمكن التغلب عليها وتلطيفها إلا أنهم يقرون بأنها تمثل عقبة أمام قيام التّعاون بين الدول، وفي مسعاهم لفهم السبب الذي يجعل البنية الفوضوية للنسق الدولي معرقلة للتّعاون استعان الليبراليون بالإقتصاد الجزئي ونظرية المباريات .

يفترض المختصون في الإقتصاد الجزئي أن الوحدات الإقتصادية في السّوق تعمل في ظروف المنافسة الكاملة، ويقيم الليبراليون المؤسساتيون تشبيها بين السوق والنسق الدولي، بسبب تشابههما في البنية الفوضوية، ولكن ما يمكن ملاحظته هو أنه بينما يشكل التركيب الفوضوي للنسق الدولي مشكلة مهمة بالنسبة للنيوليبراليين المؤسساتيين، فان غياب أي مفوض يصدر أوامر فوقيّة أهم ميزة للسوق. وذلك لأن الوحدات الاقتصادية تتسم بالعقلانية وتتبع مصلحتها الذاتية، لذا فإن قانون الأسعار واليد الخفية تضمن التوازن الداخلي للسّوق بدون أي تدخل خارجي، الأمر الذي يقود إلى تحقيق أفضل حصيلة ممكنة لكل الوحدات العاملة بالسوق. ومع أن السوق في حالاته العادية لا يقدّم أي إضافة تحليلية، إلا أن منطق الإقتصاد الجزئي يصبح مفيدا أكثر عندما يتعلّق الأمر بمفهوم "إنهيار السوق" market failure .[2]

ومع أن المختصين بالاقتصاد الجزئي يجادلون بأن السوق الحرة هي الآلية الأكثر فعالية لتوازن السّوق واستمراره، إلا ان فعالية السّوق تتقلّص عندما يتعلق الأمر "بالسلع العامة" public good، فقد تقود المنافسة غير المحدودة إلى كوارث عامة ومثال ذلك التلوث البيئي واستنزاف الموارد الطبيعية ...الخ. إن هذا التنافس غير المحدود سيؤدي إلى ما يسمى "بانهيار للسوق"، والحل حسب الإقتصاديين هو ضرورة البحث على آلية بديلة للسّوق تولد التعاون بدل التنافس،[3] لذا ينادي بعض الإقتصاديين إلى ضرورة تدخل الدولة في مثل هذه الوضعيات. فالدولة تستطيع التدخّل في السوق وتفرض على اللاعبين الاقتصاديين التعاون بدل التنافس .

---

[1] Robert Jervis, op cit,p.292

[2] رتشارد ليتل، "الأنظمة الدولية"، في جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص. 503

[3] المكان نفسه

ان ما يمكن استنتاجه عند اسقاط نماذج السوق على العلاقات الدولية هو انه وبسبب غياب سلطه عليا ترغم الدول على التعاون. فإن هذا يقود إلى انتشار المشاكل العالمية بسبب فشل الدول في التعاون وبسبب التنافس غير المحدود . لذ فإن مشكلات التلوث العالمي واستنزاف الموارد وسباقات التسلح كلها ناجمة عن "انهيار السّوق". ومع ذلك يرى الليبراليون أن وجود الأنظمة يمكن أن يساعد في تحقيق التعاون حتى ضمن الشروط الفوضوية، فالفوضى لا تعيق التعاون، بل إنها ببساطة تجعل من تحقيقه أمرا صعبا.[1]

ورغم أن "معضلة السجين" أشارت إلى أن حالات إنهيار السوق تحدث لأنه وفي ظل نظام فوضوي فإن هناك توقع بأن تتنافس الدول بدل من أن تتعاون، فعندما تبتعد الدول عن المحصلة الأدنى Nash equilibrium من المحصلة الفضلى Parito optimal فإن دوافع التنصل من الاستراتيجيات التعاونية المتبادلة سوف يزول.[2] ولذا فانه حتى في ظل غياب طرف مهيمن، فإن الليبراليين يجادلون بأن الأنظمة القائمة ستستمر.

ومع أن معضلة السجين تبالغ في صعوبة قيام التعاون في ظل الفوضى، لأنها تفترض أن المباراة تلعب لجولة واحدة، لكن الليبراليين يرون أنه من الأجدى واقعيا التفكير بأن المباراة تلعب لجولات عديدة ومتكررة، والتي من المرجح أن تسفر على نتائج مختلفة. فإذا أدرك اللاعبون أنهم سيلتقون في جولات لاحقة، فإن "ظل المستقبل" shadow of future سيؤثر في حساباتهم الاستراتيجية، بسبب أن القيود الناجمة عن توقعات الخسارة في الجولات المقبلة ستعمل على كبح حافز التنصل في المستقبل، لأنه اذا تنصلت دولة ما، فان الآخرين سيتبعونها عملا بمبدأ "واحدة بواحدة" TIT FOR TAT. [3]

وبالنتيجة فان الآلية الأهم لقيام التعاون ترجع إلى مبدأ المعاملة بالمثل وليست إلى وجود قوة مهيمنة. وعليه فإن دور المؤسسات والتفاعلات طويلة المدى ومبدأ العقاب المتبادل، كلها عوامل تقود إلى التخفيف من آثار الفوضى، وبالتالي زيادة احتمالية قيام التعاون.

---

[1] رتشارد ليتل، مرجع سابق، ص. 504

[2] المكان نفسه

[3] المرجع نفسه، ص.509

المطلب الثالث: التعاون والمنطق المتعدد للفوضى عند البنائيين

كثيرا ما تعارض البنائية الاجتماعية الافتراضات العقلانية التي تنظر إلى مصالح وهويات الدول كمعطى قبلي ومحدد خارجيا. كما وتنتقد إهمال التقليد العقلاني لدور العوامل المثالية كالأفكار.[1]

وبعامة، تنطلق البنائية من التركيز على العوامل المثالية في تشكيل المصلحة والهويات. وفي هذا الصدد يحاجج "الكسندر فاندت" بأن الافكار المشتركة تحدد بنية النسق الدولي كما أن هويات ومصالح الدول تتحدد ايضا تبعا لتلك الافكار المشتركة، مع أن هذا لا يلغي نهائيا دور العوامل المادية. وعليه فالنسق الدولي حسب البنائية يبنى إجتماعيا وهذا ما أكده "فاندت" حين اعتبر أن العوامل المادية تكسب قيمتها من المعاني التي يضفيها عليها الفاعلون. وبالنتيجة وحسب البنائية فإن الفوضى بناء اجتماعي وبعبارة "فاندت الشهيرة " الفوضى هي ما تصنعه الدول".

وفي سياق مناقشته لمفهوم الفوضى تساءل "فاندت" "هل حقيقة أن الفوضى تخلق نزعة محددة ووتتبع منطقا واحدا ؟ ". ففي حين يذهب الواقعيون إلى أن الفوضى تعتبر نظاما قائما على الإعتماد على الذات ويميل إلى أن ينتج التنافس والحرب فان "فاندت" يعارض الطرح الواقعي ويجادل بأن الفوضى يمكن أن تكون لها على الأقل ثلاث أنواع.[2] وذلك يتوقف على الأدوار التي تسيطر على النسق (عدو، منافس، صديق) ويرمز لها "فاندت" مجازا (هوبزية، لوكية، كانطية).

وفي مناقشته للأثر الذي تحدثه الفوضى يطرح "فاندت" السؤال التالي: "هل تؤثر أبنية الفوضى على هويات الدول أم ان تأثيرها يقصر فقط على السلوك؟".

تفترض النماذج العقلانية بأن بنية النسق الدولي تؤثر فقط في سلوك الدول وليس في هوياتها ومصالحها. غير أن هذا الافتراض لا يحضى بالقبول عند "فاندت" إذ يحاجج بأن بنية السياسة الدولية لها نتائج تكوينية على الدول. فبمجرد الإعتراف بأن الهويات والمصالح ليس معطى مسبق وأنها مشكّلة اجتماعيا فان هذا قد يظهر أنه يمكن أن تكون عرضة للتغيير ومع ذلك فإن "فاندت" يقر

[1] الكسندر فاندت، مرجع سابق، ص. 56
[2] المرجع نفسه، ص.344

بأن تلك التشكيلات أو الأبنية (الهوية،المصلحة) قد تتميز بالجمود والثبات إذا تم مأسستها بشكل قوي .[1] ويقدم "فاندت" ثلاث خصائص تميز النسق : [2]

1- الأجزاء ليست مستقلة عن تأثيرات البنية فالأبنية الفوضوية تشكل أجزاءها .

2- تتنوع تلك الأبنية على المستوى الكلي لذلك فإن لها أكثر من منطق.

3- الفوضى بحد ذاتها وعاء فارغ ليس له منطق فطري حقيقي.

تقدم البنائية الاجتماعية تصورا مختلفا عن التصوّر العقلاني الذي يدرك البنية بمفاهيم مادية، إلا ان الطرح البنائي يمضي إلى ما أبعد من التّصورات المادية ويقارب البنية مفاهيميا بلغة اجتماعية . ويرى "فاندت" أن " البنية اجتماعية"* تعني- على خطى ماكس فيبر- " أن الفاعلين يأخذون بعضهم بعضا بعين الإعتبار عند القيام بأفعالهم، فهذه العملية مؤسسة على "أفكار" الفاعلين حول طبيعة الذات والآخر وأدوارهما".

بهذا الشكل فإن البنى الإجتماعية هي "توزيع للأفكار" "ومخزون للمعرفة " فالأفكار المشتركة تشكّل القاعدة الدنيا للبنية الإجتماعية المعروفة "بالثقافة" وعليه فبنية النسق الدولي هي "ثقافته" وعليه فإن أبنية الفوضى ثقافات.[3]

ومع أن الواقعيين يختلفون حول مسألة ظهور افكار مشتركة تحت الفوضى ولكنهم يتفقون بأن الأفكار المشتركة تكون مصاحبة للتعاون، لذلك فالأفكار المشتركة تعتمد على العمل سويا تجاه غاية مشتركة . بمعنى أنه وفي حالة غياب التعاون فإن أي تنسيق يوجد في النسق الدولي يرجع إلى العوامل المادية وليس الثقافية. وبالتالي فأهمية المنهج المثالي تزيد كلما انتقلنا من الصراع إلى التعاون.[4]

يذهب كل من "باري بوزان" Barry Buzanو"تشارلز جونز"Charles Jones و"ريتشارد ليتل" Richard Little في مؤلفهم "منطق الفوضى" The Logic of Anarchy[5] إلى أنه يمكن

[1] الكسندر فاندت، مرجع سابق،ص.245

[2] المرجع نفسه، ص.346

* عندما يستخدم علماء العلاقات الدولية كلمة بنية فهم غالبا يعنون تعريف "كنيث والتز" المادي للبنية بانه توزيع للقدرات المادية في النسق.

[3] الكسندر فاندت، مرجع سابق، ص.347

[4] المرجع نفسه، ص. 352

[5] Barry Buzan et al, **The Logic of Anarchy: Neorealism to Structural Realism**,(Columbia University Press, 1993)

إعتبار الأفكار المشتركة بمثابة المجال الاجتماعي للنسق الدولي والذي يحكمه التعاون وبالتالي يلائمه التحليل المثالي، بينما المجالات الصراعية يناسبها التحليل وفقا للمنهج المادي. لكن "فاندت" اعترض على هذا التقسيم كون أن الافكار المشركة قد تحتوي على الصراع والتعاون. فالمعرفة المشتركة تعتبر محايدة تحليليا فيما يتعلق بمواضيع التعاون والصراع. [1] ويرى "فاندت" أن للفوضى أكثر من منطق يتراوح بين المنطق الصراعي إلى المنطق التعاوني كما في الشكل التالي:

درجات تدنيث الثقافة internalization	الدرجة الثالث			
	الدرجة الثانية			
	الدرجة الأولى			
		هوبزية	لوكية	كانطية
	درجة التعاون المجتمعي			

الشكل(02): المستويات المتعددة لتجسّد الثقافة الدولية[2]

[1] الكسندر فاندت، مرجع سابق، ص. 353

[2] Alexander wendt, **Social Theory of International Politics** (Cambridge University Press, 1999) p. 254

أولا: منطق الفوضى الهوبزية: أو ثقافة العداوة

يرى "فاندت" أن منطق الفوضى الهوبزية يقوم على مبدأ "حرب الكل ضد الكل" والذي يتصرف فيه الفاعلون على أساس مبدأ "اقتل أو ستقتل" هذا ما يمكن إعتباره منظومة الإعتماد على الذات فالبقاء يعتمد فقط على القوة ، فالأمن وفق هذا المنطق مؤطر في علاقة صفرية، وبالتالي فالمعضلة الأمنية تكون حادة، ليس بسبب طبيعة الأسلحة ولكن بسبب النوايا المنسوبة للآخرين." حتى ولو كان ما تريده الدول هو الأمن وليس القوة فان معتقداتهم وقناعاتهم الجماعية تجبرهم على التّصرف وكأنهم يبحثون عن القوة، " إنها حرب "تمثلات القوّة" كما يدعوها "ميشيل فوكو".[1]

ومادامت الدول تتمثّل بعضها بعبارات ولغة هوبزية فإن الحرب قد تحدث في أيه لحظة.[2]

يرى "فاندت" أن الدول في ظل الثقافة الهوبزية تكون لديها معرفة مشتركة بثلاثة أمور على الأقل :

- معرفة بأنها تتعامل مع دول أخرى مثلها.
- معرفة بأن تلك الدول أعداء لها وأنها تمثّل مصدر تهديد لبقائها.
- معرفة بكيفية التعامل مع الأعداء أي "كيف تصنع حربا،كيف توصل التهديدات ،كيف ترتب الإستسلام، كيف توازن القوة..الخ" وهكذا.

يرى "فاندت" أن الهويات والمصالح تعتمد مفاهيميا على الثقافة، لأنه بفضل من المعاني المشتركة يصبح من الممكن للفاعل أن يفكر في هويته (من يكون؟) وفي مصلحته (ماذا يريد؟). ولذلك يرى "فاندت " أن استيعاب دولة معينة للثقافة الهوبزية وتذييتها :[3]

" لا يعني القول أن شيئا خارجيا أثر فيها بطريقة آلية ولكن القول أنها تحمل تلك الثقافة في ذهنها عارفة ومحددة من تكون وماذا تريد وكيف تفكر".

[1] ميشيل فوكو ، مرجع سابق، ص. 106
[2] الكسندر فاندت، مرجع سابق، ص.367
[3] المرجع نفسه، ص.379

وهذا ما يقود الدول لتمثّل وضعها الجماعي كحالة هوبزية وبذلك تتحدد هوياتهم ومصالحهم تبعا لاستيعاب تلك الثقافة . ولذا يرى "فاندت" أنه "يمكن للواقعية فقط أن تبرز كخطاب حول السياسة الدولية في ظل الثقافة الهوبزية " .[1]

ثانيا: منطق الفوضى اللوكية : أو ثقافة التنافس

يشير السجل الإمبريقي حسب "فاندت" إلى أنه في القرون القليلة الماضية كانت هناك تغيرات بنيوية كمية في السياسة الدولية. فمنطق حالة الطبيعة الهوبزية " أقتل او سوف تقتل" تم الإنتقال إلى منطق مجتمع لوك الفوضوي " عش واسمح للآخرين بالعيش".[2]

يختلف منطق الثقافة اللوكية عن منطق الثقافة الهوبزية ، كونها تقوم على " بنية دور" مختلفة .تتمثل بنية الدور هذه في ثقافة التنافس وليس في ثقافة العداوة .فمثل الأعداء نجد أن المتنافسين مشكلون بواسطة تمثلات وتصورات عن الذات وعن الآخر، ولكن هذه التمثلات والتصوّرات تكون أقل تهديدا من تمثلات الأعداء وتصوراتهم. فالمتنافسون في ظل الثقافة "اللوكية" يتوقعون من بعضهم التصرف على أساس من الإعتراف المتبادل بالسيادة والحياة والحرية كحق، ولذلك فهم لا يسعون إلى إخضاع بعضهم البعض.[3]

يتأسس دور التنافس وفق الثقافة "اللوكية" على الحق في السيادة. فامتلاك أحدهم حقا يعتمد على كبح الآخرين لأنفسهم. [4] "أي أن ذلك الآخر يعامل على أنه غاية بذاته وليس موضوعا فقط يمكن إزالته حسب الظروف".[5]

[1] الكسندرفاندت، ص.371
[2] المرجع نفسه، ص.385
[3] المرجع نفسه، ص.386
[4] المكان نفسه.
[5] المرجع نفسه،ص.387

وعلى هذا الأساس يمكن الكلام عن السيادة ليس كخاصية أو ملكية لدول بعينها وإنما كمؤسسة مشتركة بين كثير من الدول. وجوهر تلك المؤسسة هو التّوقع المشترك بأن الدّول لن تحاول أن تصادر حياة أو حريات بعضها البعض.

ففي منظومة وستفاليا يعترف القانون الدولي بهذا الحق، فالقانون الدولي حسب "فاندت" ليس ظاهرة ثانوية وإنما هو جزء جوهري من البنية العميقة للسياسة الدولية المعاصرة. فالتنافس اليوم بين الدول مقيد ببنية حقوق السيادة المعترف بها من قبل القانون الدولي، وعليه فالتنافس محكوم بالقانون حتى مع غياب سلطة مركزية قادرة على فرضه.[1]

وحسب "فاندت" لا تعني البنية اللوكية غياب استعمال للعنف، فالمتنافسون في ظل الثقافة اللوكية يتوقعون أن يستخدم الآخرون العنف أحيانا لحل المنازعات، ولكنهم يفعلون ذلك، انطلاقا من مبدأ "حق الجميع في الحياة".[2]

إن ما تفعله الثقافة "اللوكية" المستوعبة بشكل كامل حسب "فاندت" هو أنها تمنح لأعضائها معنى موسعا للذات يمتد ليشمل الجماعة، فوعي الجماعة بدورها يخلق رغبة في مساعدة بعضهم ليس بالمعنى السلبي المتمثل في تقييد الذات أو كبحها ولكن بالمعنى الفعال، أي الرغبة في المساعدة الفعلية لبعضهم البعض. ومع ذلك فإن هذه الرغبة تبقى مقيدة بسبب المعايير المحدودة للثقافة "اللوكية". فالدول داخل الثقافة "اللوكية" تشعر بنوع من الواجب تجاه المجموعة التي يعرّفون أنفسهم في إطارها، فالانتماء إلى هوية جمعيّة يسهل العمل الجماعي ضد الخارجيين (غير الاعضاء). أي أنه وعند ظهور أي تهديد فان أعضاء الجماعة سينظرون إلى أنفسهم على أنهم "نحن". إنه فقط عندما يكون بقاء الأعضاء مهددا بواسطة غير الاعضاء –بواسطة الدول المارقة مثلا– عندها فقط تظهر الهوية الجماعية للدول داخل الثقافة "اللوكية"، ولكن عندما تحدث الحروب داخل الجماعة، فالدول حينئذ تكون متمسكة بهويتها ومصالحها الذاتية.[3]

[1] الكسندر فاندت، مرجع سابق،ص.387
[2] المرجع نفسه، ص. 388
[3] المرجع نفسه، ص. 404

ثالثا: منطق الفوضى الكانطية : أو ثقافة الصداقة

يربط "الكسندر فاندت" مفهوم الصداقة بمفهوم "المجموعات الأمنية المتعددة" أين تكون بين أعضاء المجموعة ضمانة حل نزاعاتها بالطرق السلمية بدل اللجوء إلى إستعمال القوة، لكن من أين تاتي هذه الضمانة في ظل غياب السلطة المركزية؟ يقول "فاندت" "إن الضمانة تأتي من المعرفة المشتركة لنوايا وسلوكات بعضهم البعض".[1] ففي المجموعة الأمنية لا ينظر للحروب على أنها الطريقة المثلى لحل النزاعات بل يتجه أعضاء المجموعة الأمنية إلى الطرق الدبلوماسية والسلمية، فحتى وإن كان ميزان القوى في صالح أحد الأطراف المتصارعة أو تكلفة الحرب منخفضة فإنهم لا يلجؤون لخيار الحرب. فبالرغم من أن هناك نزاعات بين الولايات المتحدة وكندا حول الكثير من القضايا، إلا أنه من غير المتوقع أن تلجأ الولايات المتحدة إلى القوة العسكرية لتسوية تلك الخلافات. هذا هو المنطق الذي يسود بين مجتمع الأصدقاء، فالمعرفة المشتركة تقود إلى تغيير دلالة القوة العسكرية لتتحول من دلالتها العسكرية لصالح أنواع أخرى من القوة (خطابية، مؤسساتية ،اقتصادية)[2]

تفرض الثقافة "الكانطية" على الدول – حسب "فاندت" – مجموعة من القيود والمطالب المشروعة، وجوهر المشروعية يكمن في أن الدول ترى أن أمن الجماعة ليس وسيلة لتحقيق أمنها الفردي بل يمثل غاية أمنها الذاتي، بمعنى آخر أن الدول تتماثل بعضها مع بعض وهذا ما يسميه "فاندت" مستوى الدرجة الثالثة من التذييت، حين تشكل (الذات) و(الآخر) "منطقة إدراكية واحدة"، أين ينصهر الحاجز بين (الذات) و(الآخر)، أي أن الأعضاء يشكلون هوية عليا مشتركة تتجاوز الهويات الفردية، هذه الهوية المشتركة هي التي تملي مصالح الجماعة الكانطية.[3] .

إن منطق الثقافة "الكانطية" يقود إلى التفكير في أن الدول تدرك ذاتها كآخر، وبذلك فإن الدّول تسعى لمساعدة بعضها في إطار الهوية العليا والمشتركة. فمساعدة الآخر ههنا لا تتقيد بحدود المصلحة الذاتيه والأنانية فقط، لكن مستوى التذييت العالي يجعل من إدراك مطالب الآخر تدفع إلى القيام بسلوك يكون أقرب إلى مفهوم التضحية لأجله.

[1] الكسندر فاندت،مرجع سابق، ص.411
[2] المرجع نفسه، ص. 412
[3] المرجع نفسه، ص.419

قد يعترض العقلانيون بشكل حاد على هذا التخريج، فمع أنه يبدو منطقيا إلى حد ما، إلا أن هذا النوع من المجتمعات لا يمكن يخيله واقعيا. ومع أن دروس التاريخ لا تشير إلى هذا النمط من المجتمعات فإن المنطق "الكانطي" قد ينهار إذا كان هناك بعض الدّول القليلة التي تفكر بمنطق المصلحة الذاتيه، هذا الوضع سيجعل من مشكلة الركبة المجانية حاضرة وبقوة ويشجع بعض الاستغلاليين على الاستفادة من فوائد العمل الجماعي على حساب مصالح الآخرين. كما أنه ليس هناك أي معيار لقياس هذا المستوى من التذييت أين تعرف الدول أنها وصلت إلى مستوى شامل من الهوية المشتركة لتعمل وفقه، لأن منطق إعادة إنتاج الشك الذي يخلقه غياب السلطة العليا سوف يكون عائقا أمام بناء معرفة مشتركة لنوايا وسلوكات الدول بعضها ببعض.

المبحث الثاني: التعاون من منظور التقليد العقلاني

يحاول هذا المبحث أن يعرض أهم التفسيرات العقلانية لظاهرة التعاون الدولي، وذلك بإستعراض الكيفية التي حاول بها أنصار هذا التقليد الدفاع وتبرير حججهم وذلك عبر تناول أهم النقاط المشتركة. وبعد ذلك سيتم تسليط الضوء على أهم الإختلافات بين التصور الواقعي والليبرالي في مواضيع عديدة تتعلق بتفسير التعاون، كجدلية المكاسب المطلقة والنسبية، ودور المؤسسات، والتبادلية، ودور التفاعلات طويلة المدى في التعاون. كما سيحاول هذا المبحث التطرق إلى نقاط الإتفاق المرتبطة بطريقة تحليل التّعاون المستند إلى نظرية الخيار العقلاني، وكذا المقارنة بين مخرجات المدرستين بين نزعة متشائمة يمثلها الواقعيون ونزعة متفائلة يمثلها الإتجاه الليبرالي.

المطلب الأول: العلاقات الدولية كمباراة لا تعاونية

تقوم الإفتراضات العقلانية – كما تم مناقشته سابقا – على أولوية الفوضى كمتغير رئيسي، فغياب سلطة عليا تلزم الأطراف بالإتفاقيات من المرجّح أن يجعل الدول في سياق من الريبة والخوف من أن تكون عرضة للإستغلال و"الغش" Cheating، وحتى تتجنب الدول الوضع السيء الناجم عن التعاون، فإنها ستميل إلى اختيار تفضيلات لا تعاونية لحماية نفسها من الإستغلال، وهذا ما يجعل البيئة التي تعمل فيها الدول بيئة صراعية.[1]

فكثيرا ما فسّر أنصار التقليد العقلاني هذه الحالة بحالة "إنهيار السّوق" market failure كما ذكر في المبحث الأول أين تقود تحركات الفواعل إلى محصلات دون المستوى الأمثل، وتجد هذه الأمثولة تعبيرها العقلاني في مباراة "معضلة السجين" Prisoner's Dilemma التي كثيرا ما استرشد بها العقلانيون لتفسير صعوبة التّعاون ضمن نسق فوضوي بحيث تكون الإستراتيجيات اللاّتعاونية هي الطاغية.[2]

---

[1] Marc L. Busch and Eric Reinhardt," Nice Strategies in a World of Relative Gains the problem of cooperation under anarchy", **Journal of Conflict Resolution** 37 (3) 1993, p.427

[2] Marc L. Busch and Eric Reinhardt, op cit.,p.427.

وفي هذا الصدد يقول "هارسون فاغنر" Harrison Wagne . :[1]

" إن التعاون صعب التحقق بين الدول عكس النزاع ، ليس
لأن الدول ذات نوايا عدائية، ولكن بسبب الوضع الفوضوي، فحتى
وإن كانت الدول ذات نزعة دفاعية فمن الصعب تفادي النزاع "

وتقدم نظرية المباريات نموذجا عقلانيا لتفسير "التفضيلات"preferences المختلفة، عبر منطق استنباطي من خلال تقييم شامل لإستراتيجيات اللاّعبين في مقابل لاعبين آخرين، ولقد طوّر منظروا المباريات مجموعة متنوعة من النماذج، لدعم هذه النتيجة مثل مباراة "معضلة السجين"، "مباراة الجبان" مباراة "صيد الغزال" والتي استفاد منها العقلانيون في تبرير افتراضاتهم.

فالواقعيون يرون أن عواقب التّعاون مع الآخرين قد تعود بنتائج كارثية، خاصة وأنه ليس هناك ضمانة بأن يتبع الفواعل استراتيجيات تعاونية، وذلك بحكم البنية الفوضوية للنسق وما ينجر عنها من شكوك حول نوايا الآخرين. إن هذا الوضع يقود إلى المعضلة الأمنية حيث تؤدي الإجراءات المتخذة من قبل دولة ما لزيادة قوتها بتهديد أمن الآخرين، وبالتالي فإن الدّول الأخرى سترد بنفس السّياسة. وتترجم هذه التحركات معضلة السجين المشهورة ، حيث تكون الاستراتيجية المهيمنة لكل طرف هي عدم التّعاون أو "الغدر" Defection ، مع أنها نتيجة أسوأ ممّا لو الجميع "تعاون" Cooperate.[2]

ويمكن تلخيص مباراة "معضلة السجين"[3] في أن متهمين اثنين يوجدان في قبضة رجال الأمن للإشتباه في ارتكابهم جريمة، وأمام المتهمين إستراتيجيتين فقط إما "الصمت" (ت) أو "الإعتراف" (غ). ونظرا لأنهما في مكانين منفصلين فإنه ليس بإمكانهما التواصل إلا عبر الحسابات العقلانية للخروج بالنتيجة الأمثل. فاذا صمتا (ت ت) أي تعاونا فانهما سيأخذان العقوبة الأقل. أما إذا صمت أحد السجينين واعترف الآخر (ت غ) فإن الخائن سوف يطلق سراحه والمغدور سوف يأخذ عقوبة صغيرة. لكن إذا اعترف الإثنان (غ غ) سيأخذان عقوبة متوسطة. وهكذا سيكون ترتيب الأفضليات بالنسبة

[1] R. Harrison Wagner, "The Theory of Games and the Problem of International Cooperation" **The American Political Science Review** 77 (2) 1983, p330.
[2] Ipid
[3] Kenneth A. Oye, "Explaining Cooperation under Anarchy: Hypotheses and Strategies", **World Politics**, 38 (1) 1985, p.07.

لكل لاعب كما يلي: غ ت > ت ت >غ غ > ت غ. إذا توقّع السجينان أنهما سيلعبان لجولة واحدة فإن كل لاعب سيفضّل الصمت بدل الإعتراف. وعليه فان الخوف من ناتج عوائد الحد الأدنى الناجم عن الخوف من عدم تعاون السجين الآخر سوف يقود السجينين إلى اختيار الصمت.[1]

وبالانتقال إلى عالم العلاقات الدولية فأن نظرية المباريات تساعد – كما ذكر سالفا – في وصف وتحديد دوافع واستراتيجيات الأطراف المختلفة. ولشرح تطبيق مباراة "معضلة السجين"[2] على التفاعلات الدولية، سيم افتراض أن تحقق دولتان مكاسب إيجابية بتعاونهما معا، ولكن كل دولة ترى أنها تستطيع أن تحقق مكاسب أكثر من ذلك إذا تعاونت الدولة الأخرى (ت) ونقضت هي عهدها أي اختارت عدم التعاون (غ)، ونظرا لأنه ليس ثمة طريقة لإلزام الدول بأن تعمل بموجب الإتفاقيات التي تم إبرامها بسبر غياب سلطة عليا تجبر الأطراف على التعاون والالتزام بالاتفاقيات، فإن ذلك سيغري دولا من بين اللاّعبين على مسرح العلاقات الدولية بأن تستفيد من تعاون الدول الأخرى. فإذا تقاعس كلا الطرفين (غ) (غ) وهو أمر طبيعي، فسيكونان أسوأ حالا مما لو تعاونا معا (ت) (ت) ، ويلاحظ أنّ مثل هذه الحوافز تظهر في المفاوضات التجارية خاصة، إذ يحقق الطرفان معا نتائج جيّدة من خلال التجارة الحرة كخفض الرسوم الجمركية، أين يكون التعاون مفيدا للطرفين، ومع ذلك يستطيع أحد الأطراف أن يزيد من مكاسبه ويحسّن من معدلات تبادله التجاري إذا استمر في فرض رسوم جمركية بينما يقوم الطرف الآخر بإزالتها.[3]

وفي نفس السياق حاول "اناتول رابوبورت" Anatol Rapoport تطبيق "معضلة السجين" على دولتين منخرطين في سباق تسلح وأمامهما بديلان إما النزع الشامل للأسلحة أو سباق التسلح. ففي ظل هذا الوضع ستسعى كل دولة إلى موازنة القوى بهدف منع الدولة الأخرى من مهاجمتها وهذا ما قد ينجر عنه تكلفة إقتصادية باهضة، لكن بالمقابل فإن النزع المتبادل للسلاح سوف يكون مطمئنا ويوفر فوائد إقتصادية للدولتين ، لكن المشكلة تنبع من أن أية دولة إذا فكّرت في نزع سلاحها، فهي لا تملك ضمانة أن الدولة الأخرى ستتبع السياسة نفسها، وهذا ما يمكن أن يجعلها في وضع سيئ وعرضة لهجوم الدولة الاخرى.

---

[1] Kenneth Oye,op cit.,p.07.

[2] رتشارد روزكرانس، **توسع بلا غزو: دور الدولة الافتراضية في التوسع الى الخارج** (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر،2001) ص.216.

[3] المكان نفسه.

وعليه فإن كل دولة ستختار سباق التسلح كبديل تمليه المصلحة الذاتية، ومع أن التّعاون أفضل لكليهما فإنه لا أحد يمكنه المراهنة على أن الآخر سيتبع السلوك ذاته، وبالتالي ستطغى المصلحة الأنانية على حساب المصلحة الجماعية، وعليه سيكون البديل الأمثل هو عدم التعاون من الجانبين أي الاستمرار في سباق التسلح .[1] فبعد تقييم البدائل تصل اللعبة الى ما يسمى "توازن ناش" Nash equilibrium حيث لا يكون عند اللاّعب حافزا للإنتقال إلى إستراتيجية أخرى بشكل منفرد في الوقت الذي يحافظ فيه الآخر على إستراتيجيته، وبذلك يكون التوازن هو الرّد الأمثل على خيار اللاّعب الآخر. كما يوضحها الشكل التالي:

		الدولة (ب)	
		تسلح	نزع السّلاح
الدولة (أ)	تسلح	(5،5)	(4،0)
	نزع السلاح	(0،4)	*(2،2)

[(x,y) عوائد payoff الدولة أ والدولة ب. * = توازن "ناش" Nash equilibrium]

الشكل(03): مباراة سباق التسلح (معضلة السجين)[2]

وحسب الواقعيين تزيد الفوضى من المنافسة و الصراع بين الدول، الأمر الذي يعيق استعدادهم للتعاون حتى في ظل وجود مصالح مشتركة.[3] وهذا ما وضحته معضلة السجين. فاللاعبان سيختاران الإستراتيجية التي تمنع الوصول إلى أفضل نتيجة لهما وهي (ت ت) من أجل تجنب أسوأ نتيجة لكل على حدى أي (ت غ) أو(غ ت).

[1] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** (الكويتز كاظمة للنشر والترجمة،1995)، ص- ص346-347.

[2] Frank C. Zagare, "Game Theory", in Paul D. Williams (ed), **Security Studies: an Introduction** (New York: Routledge,2008),p.47

[3] Joseph M. Grieco, "Anarchy and the Limits of Cooperation: A Realist Critique of the Newest Liberal Institutionalism", **International Organization** 42 (3) 1988, p. 485

وتستند الواقعية على افتراض أن الدول في الفوضى تسعى لتحقيق بقاءها عن طريق الإعتماد على الذات، وهذا يعني أن البقاء أولوية تمليها الشروط النسقية . فحسب الواقعيين فإن فالتعاون الذي يحقق مكاسب نسبية لدولة على حساب أخرى، يمكن أن ينتج عدوا محتملا في المستقبل. لأن الدول تقلق بشأن تقسيم العوائد في المباريات والتي قد تصب في مصلحة الآخرين.

وعلاوة على ذلك، فإن الدول تقلق أيضا من أن تصبح معتمدة على الدول الأخرى من خلال الجهود التعاونية. ولذا يرتبط فهم الواقعيون للتّعاون بين الدول إرتباطا وثيقا بمفهوم بنية النّسق الدولي. وعليه فإن هناك علاقة وثيقة بين السّلوك وطبيعة البنية ، فالبنية الفوضوية عادة ما تنج سلوكا لا تعاونيا. ووفقا "لكينيث والتز" فبنية النسق الدولي تقيّد من ميل الدول الى التّعاون.

وفي المقابل فقد اعتمد الليبراليين الجدد أيضا في كثير من الأحيان على نماذج المباريات لتفسير التعاون، وكان نهجهم يميل إلى التأكيد على إمكانية تحقيق مكاسب مشتركة من خلال التّعاون بالرغم من أن الدول قد تتعرض للغش الذي ينتج عن غياب سلطة مركزية تراقب الإلتزام بالإتفاقيات.

يحاجج الليبراليون بأنه يمكن التغلب على الفوضى أو التخفيف من آثارها على الأقل، فالنسق الدّولي رغم فوضويته يوفر فرصة لإقامة التّعاون، لأن الدول تسعى لتحقيق مكاسب مطلقة بدل المكاسب النسبية. لذلك فهي لا تقلق كثيرا بشأن تقسيم "العوائد" payoff ما دام أن التعاون سيحقق الحد الأعلى للمكاسب لجميع الأطراف بغض النّظر عن ما يكسبه الآخرون. كما أنه يمكن للمؤسسات والأنظمة الدولية أن تسهل عقد الاتفاقيات وتقلل من تكاليف نقل المعلومات وأن تعمل كآلية لمعاقبة الغش والتنصل من الإلتزامات.

وبالرغم من أن أغلب المهتمّين بنظرية المباريات يؤكدون على أن السياسة الدولية يجب أن توضع في إطار مفاهيم المباراة غير الصفرية والمتعدّدة الأطراف خلافا لمعضلة السجين التقليدية التي تلعب "لطلقة واحدة" Single-Shot Game، فإن أغلب المباريات واقعيا تلعب بطلقات متكرّرة، والتي من المرجح أن تسفر عن نتائج مختلفة جدا، لأن مبدأ العقاب المتبادل وفق منطق "واحدة بواحدة" Tit-For-Tat الناجم عن "المباريات التكرارية" Iterated games سوف يقيّد السلوك غير

التعاوني. بالإضافة إلى أن تقييم العوائد بالنظر إلى الفوائد المستقبلية يجعل الدول أميل إلى تبني خيارات تعاونية .

إن المنطق الليبرالي يميل إلى تقييد الفوضى وهو ما يجعل من السياسة الدولية أقرب الى مباراة مبارة "صيد الغزال"Stag Hunt منه إلى لعبة "معضلة السجين" أين يكون التعاون متوازن مع اللاّتعاون.

تفترض "مبارة صيد الغزال" أن مجموعة من الصيادين يقررون التّعاون لصيد غزال بحيث انهم اذا تعانوا فإن كل منهم سوف يحقق نصيبه من الغذاء (ت ت) لكن إذا قرر أحد الصيادين الإنشقاق عن الجماعة ومطاردة أرنب، فإنه سيسمح للغزال بالهرب وعليه فإن المنشق سوف يضمن وجبته (غ ت)، وسوف لن يسمح للآخرين بالأكل على الإطلاق (ت غ). ولكن إذا اختار كل واحد إصطياد أرنب فسوف تكون النتيجة حصول كل واحد على وجبته عبر الإنشقاق الجماعي (غ غ) وعليه ستكون تفضيلات كل صياد كالتالي: (ت ت) > (غ ت) > (غ غ) > (ت غ) .[1]

فالمصالح المتبادلة لأكل غزال (ت ت) تتوقف على مدى إخلاص الآخرين. مع أن صيد أرنب قد يكون أكثر إغراء، وفق منطق أرنب في اليد (غ ت) أفضل من غزال في الغابة (ت غ). لذا فإن التّعاون يحدث فقط إذا اعتقد كل صياد أن زملاءه سوف يتعاونون. ففي لعبة صيد الغزال لجولة واحدة فان إغراء الإنشقاق ومطاردة الأرنب جراء عدم الثقة في إخلاص الآخرين، متوازن مع تفضيل التعاون لصيد غزال.

وفي سياق العلاقات الدولية قام "روبرت جيرفس" بتوظيف أمثولة analogy "صيد الغزال" في دراسة له بعنوان "التّعاون في ظل المعضلة الأمنية "[2] من أجل أن يفسر سباق التسلح وجاء ترتيب الأفضليات لكل الأطراف كما يلي : [3]

1- التعاون وصيد الغزال (نزع السلاح من كل الأطراف)

[1]Kenneth Oye,op cit.,p.08
[2] Robert Jervis, "Cooperation Under the Security Dilemma", **World Politics** 30 (2) 1978, p. 167
[3] Ipid.

2- ملاحقة الأرنب في حين يترصد الآخرون الغزال(المحافظة على مستوى عالي من التّسلح في حين يخفض الآخرون درجة التسلح)

3- الكل يصطاد أرانب (سباق تسلح مع حضور خطر الحرب)

4- البقاء في الوضع الأول(ترصد الغزال) بينما يصطاد الآخرون الأرنب (نزع السلاح في حين يحافظ الآخرين على مستوى عالي من التسلح).

يجادل "تشارلز قرازر" Charles L. Glaser بأنه إذا فضلت دولة ما إتفاقية الحد من التسلح "من جانب واحد" one-step lead بدل سباق التسلح، وإذا كان الخصم لديه نفس ترتيب الأفضليات (ت ت) > (غ ت) ، فسيكونان أمام لعبة صيد الغزال. وعلى عكس معضلة السجين، ففي لعبة صيد الغزال يمكن أن تقود العقلانية الفردية للدولتين إلى التعاون.[1]

ومع ذلك، فالتعاون ليس مضمونا دائما في مباراة "صيد الغزال"، خاصة عندما تكون الدول غير متأكدة من ترتيب أفضليات بعضها البعض. وعلى سبيل المثال، إذا كانت دولة ما لديها تفضيلات "صيد الغزال"، وتعتقد أنها تواجه دولة مع تفضيلات "معضلة السجين"، فمن المرجح أنها ستختار الإنشقاق بدل التعاون. لأن الدولة غير متأكدة من تفضيلات خصمها، بمعنى أنها ليست متأكدة حول ما إذا كان الخصم سيلتزم باتفاق الحد من التسلح أم لا. لأن كل دولة ستقوم بمقارنة العوائد الناجمة عن إلتزامها من جهة، مع إمكانية إنشقاق الخصم من جهة أخرى. وهذا هو الخطر الذي ينجم عن الغش .[2]

ويعتقد الليبراليون بأن التعاون قد يكون ممكنا حتى مع "معضلة السجين" ، نظرا لأن هناك استراتيجيات مختلفة للتعامل مع الانشقاق ، وذلك عبر تحويل مباراة "معضلة السجين" إلى مباراة "صيد الغزال" وبعبارة أخرى، فإن مطاردة الغزال يمكن أن تتولّد عن طريق معضلة السجين التكرارية إذا لعبت في ظل ظروف معينة.[3] (كما ستناقش في المطلب الثاني)

[1] Charles L. Glaser, **Rational Theory of International Politics The Logic of Competition and Cooperation** (New Jersey : Princeton University Press ,2010), p.130

[2] Charles L. Glaser,op cit.,p.130

[3] Charles L. Glaser,op.cit .,p.131

		الصياد (ب)	
		غزال	أرنب
الصياد(أ)	غزال	*(8،8)	(4،0)
	ارنب	(0،4)	*(4،4)

[(x,y): عوائد payoff الصياد أ والصياد ب. * = توازن "ناش" Nash equilibrium]

الشكل(04) : مباراة صيد الغزال

يلاحظ من خلال الشكل أن مباراة صيد الغزال هي مباراة مع توازنين؛ واحد إستراتيجية (غزال، غزال)، وهو العائد الأعلى المسيطر لكلا اللاّعبين مقارنة بالإستراتيجية (أرنب، أرنب) . ومن ناحية أخرى فإن استراتيجية (أرنب، أرنب) ستهيمن في حالة وجود عدم اليقين بشأن إجراءات اللاّعب الآخر، أين يوفر الجميع عائدا أعلى من المتوقع. وتختلف مباراة "صيد الغزال" عن "معضلة السجين" في أن هناك "توازنين لناش" الأول عندما يتعاون كلا اللاّعبين (ت ت) و الثّاني عندما لا يتعاون كلاهما (غ غ). أما في "معضلة السجين "، فتوازن "ناش" الوحيد يكون عندما يختار كلا اللاّعبين عدم التعاون(غ غ).

ولكن، إذا اختار كلا اللاعبين في "معضلة السجين" استراتيجيات تعاونية (ت ت) فإن المباراة ستصل إلى ما يعرف ب:"امثلية باريتو" Pareto optimal.*

يشير علماء العلاقات الدولية أن الكثير من حالات التعاون تحدث في أنواع من التفاعلات الدّولية المصاحبة للأزمات الكبرى بين القوى العظمى، حين يكون خطر الحرب الشاملة مهددا لكل العوائد المتوخاة، ويلخص هذا التنافس الأمني الشديد "مباراة الجبان"Chiken game المشهورة.

وتلخص هذه المباراة في أن سائقين متنافسين يسيران باتجاهين متعاكسين في طريق يسمح بمرور سائق واحد فقط. وأمام كل لاعب إستراتيجيتين إما الإنحراف عن الطريق (ت) او مواصلة السير (غ) فاذا انحرف الأول و لم ينحرف الثاني سيعاني الأول من عار وصفه بالجبان (ت غ)

* "توازن ناش" يكون عندما لا يستطيع أي لاعب أن يزيد من عائده عن طريق تغيير إستراتيجيته من جانب واحد. أما "امثليه باريتو" تكون عندما لا تستطيع لاعب أن يعظم من مكاسبه بدون ايذاء أوالتقليل من عوائد اللاّعب الآخر .

وسيفتخر الثاني بكونه بطلا (غ ت). أما إذا لم ينحرف أيا منهما عن الطريق فسيقودهما هذا القرار الى التصادم (غ غ). وأما إذا انحرفا الاثنين(ت ت) فسيحافظان على حياتهما بتجنب الاصطدام ،وعليه سيكون ترتيب الأفضليات لكل سائق على النحو التالي :غ ت> ت ت> ت غ > غ غ. فاذا إعتقد كل سائق أن الآخر سينحرف عن الطريق، سيفضل أن يعيش بطلا على أن يعيش جبانا، لكن قد تؤدي المجازفة من الطرفين إلى نتيجة مأساوية لكليهما. وعليه ففي مباراة الجبان لجولة واحدة فإن الإنحراف من جانب واحد متوازن مع الإنحراف المتبادل. كما أن ترتيب الأفضليات لا يمكن نظريا أن يؤثر في الميل الى التعاون.[1]

		السائق (ب)	
		إنحراف	عدم إنحراف
السائق(أ)	إنحراف	(-2،-2)	(+5،-5)
	عدم إنحراف	(-5،+5)	(20 -،20 -)

[(x,y): عوائد payoff السائق (أ) والسائق (ب)]

الشكل (05): مباراة الجبان[2]

قد تكون "مباراة الجبان" صفرية أو غير صفرية وهذا الأمر يعتمد على النتيجة، لذلك فإن هذه اللعبة تدخل ضمن نطاق الألعاب غير العقلانية ولا تصبح عقلانية إلا إذا غير أحدهما موقفه خلال السّباق أو الاثنين معا من أجل إنقاذ حياتهما. [3] إن استراتيجية التعاون تتجسد في الاجتناب عن الطريق، مما يقود إلى الخسارة، لكن هذه الخسارة أقل من الاستمرار في القيادة والتصادم، وعلى هذا

[1] Kenneth Oye,op cit.,p.08

[2] جيمس دورتي وروبرت بلستغراف، مرجع سابق، ص، 340

[3] المكان نفسه

الأساس فإن الحركة العقلانية لا بد وأن تقود إلى التعاون باجتناب الطريق. ويأتي الخطر في "المباراة الجبان" حين يفترض كل لاعب أن اللاّعب الآخر عقلاني وسينحرف عن الطريق أيضاً .

ويشير "توماس شيلنغ" Thomas Schellingإلى أنه وفي سياق العلاقات الدولية دائما ما يوجد مزيج من المصالح المتعارضة والمصالح المشتركة والإعتماد المتبادل .أما النزاع الشامل الذي توجد فيه مصالح الخصمين متعارضة تماما فلا يمكن أن يكون إلا في حالة حرب تهدف إلى التدمير الشامل، وحتى هذا لا يمكن أن يكون واقعيا، وبتعبير توماس "شيلينغ" فإن أغلب حالات النزاع هي حالات "مساومة" أي الألعاب ذات النتائج المتغيرة وليست الثابتة.[1] أين تكون هناك مصلحة قوية ومشتركة في الوصول إلى نتيجة لا تكون واسعة التدمير لكلا الجانبين بالرغم من وجود التعارض .[2]

وفي هذا الصدد تعتبر أزمة "الصواريخ الكوبية" عام 1962 مثالا مناسبا لتسليط الضوء على طبيعة المصالح ذات التعارض الحاد. فمن خلال تلك الأزمة يبدو جليا أن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية قد وصلوا إلى نقطة "التسوية" compromise لحل الأزمة الحادة بعد التواصل عبر الطرق الدبلوماسية، بحيث وافق الإتحاد السوفييتي على إزالة الصواريخ من كوبا في مقابل عدم غزوها من طرف الولايات المتحدة [3]. فمن الواضح أن الطرفين حاولا الإبتعاد عن العائد السالب الذي يعني حربا نووية والتي قد تكون نتيجتها مدمّرة لكليهما.[4]

فعلى عكس "معضلة السجين" فإن فشل التعاون في "مباراة الجبان" مكلف جدا. ويوضح الشكل التالي طريق التسوية والتفاوض على "حدود باريتو" الذي يفرضة خطر العائد السيء للطرفين في إطار "مباراة الجبان" كما هو مبين في الشكل (06): [5]

[1] توماس شيلنغ، ترجمة: نزهة طيب وأكرم حمدان، **إستراتيجية النزاع** (بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون،2010)، ص.13
[2] المرجع نفسه، ص.14
[3] Joshua S. Goldstein, "Chicken dilemmas: crossing the road to cooperation", William Zartman and Saadia Touval (eds.), op cit., p.141
[4] Ipid.,p.135
[5] Joshua S. Goldstein,op cit.,p.138

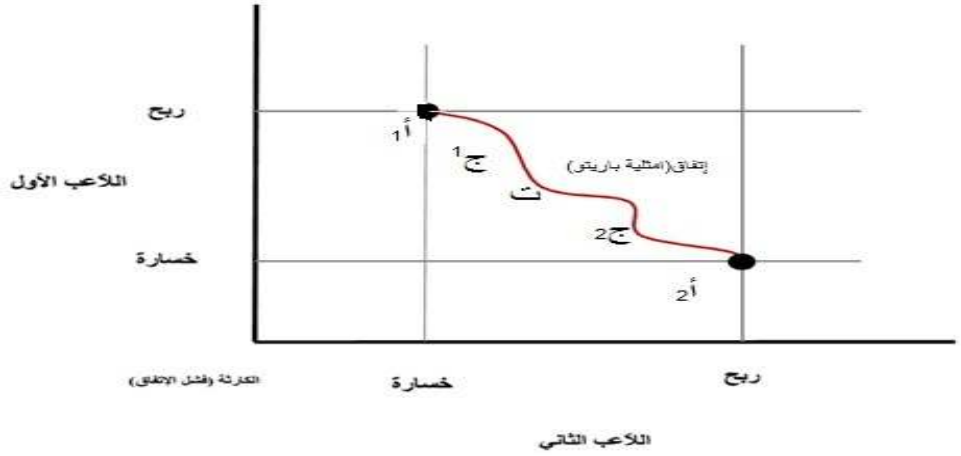

الشكل (06): المساومة في مباراة الجبان[1]

يتضح من الشكل أن محصلة التسوية ستكون عن طريق سد الفجوة بين العائد الأمثل لكلا اللاّعبين أي عن طريق الإبتعاد عن النقطتين أ1،أ2 فالتفاوض حول نقطة التسوية سيكون بين نقطتي "الربح" Win و"الخسارة"Lose أي التفاوض على حدود "باريتو". وذلك عن طريق تقديم تنازلات توصل إلى النقطين :ج1،ج2 أين يمكن أن تعقد الصفقة والوصول الى نقطة التسوية "ت".[2]

ومع أن النقطة التسوية "ت" ليست حلا للتوازن، وليست مستقرة في المفاوضات لأن كل طرف يفكر بعقلانية سيحاول أن ينقل هذه النقطة إلى محصلتها المثلى أ . لكن خطر "الكارثة" disaster وحده هو الذي بإمكانه أن يخلق مصلحة مشتركة في التّعاون ، لأنه وبدون التفاوض حول نقطة التسوية بين "الفوز" و "الخسارة" ستكون المباراة ذات محصلة صفريةzero– sum.[3]

[1] Joshua S. Goldstein,op cit.,p.142
[2] Ipid,p 143
[3] Ipid.

المطلب الثاني : المباريات التكرارية وتطور التعاون تحت ظلال المستقبل

يرى العقلانيون أن الإهتمام بالمستقبل في مباراة معضلة السجين يساعد على تعزيز التعاون. لأنه من المرجح أن تكون قيمة العوائد المستقبلية أكثر أهمية من قيمة العوائد الآنيّة، فينخفض تبعا لذلك حافز الغدر، كون أن اللاعب الذي تعرّض للغدر في الجولة الأولى ستكون أمامه الفرصة للإنتقام في الجولة الثانية ومعاقبة اللاّعب الآخر.

وفي هذا السياق جادل "روبرت كيوهين" و"روبرت أكسيلرود" بأن "ظل المستقبل" Shadaw of Future يمكن أن يقود إلى التعاون ويمكن أن يكون متغيرا فعّالا خاصة إذا توفرت مجموعة من العوامل أهمها:[1]

ا. آفاق زمنية طويلة. 2. إنتظام المخاطر. 3. موثوقية المعلومات حول تصرفات الآخرين. 4. ردود فعل سريعة حول أي تغير في تصرفات الآخرين.

تشكل هذه العوامل مجموعة الشروط التي تجعل من ظل المستقبل يعمل بفاعلية، لكن وفي ظل توافر هذه العوامل كيف يؤثر ظل المستقبل على احتمالية نشوء التعاون؟

من المعلوم أنه في حالة اللّعب لجولة واحدة وفي ظل غياب سلطة عليا، فإن الانضمام إلى إتفاق تعاوني سيكون غير عقلاني في كثير من الأحيان. لأنه في مباراة "معضلة السجين" التي تلعب لجولة واحدة فإن كل لاعب سيكون أفضل حالا لو اختار الغدر بغض النظر عن إستراتيجية الطرف الآخر أغدرَ أم تعاون.[2]

ففي غياب التفاعل المستمر، فإن الغدر يظهر وكأنه الإستراتيجية المهيمنة والأكثر عقلانية. لأن السجينين لا يخضعان إلى سلطة مركزية لإنفاذ إتفاق التّعاون، ولا يعتمدان على حساب الإنتقام لردع الغدر الحالي، وبذلك سيكون التعاون غير محبذ في ظل التفاعل لجولة واحدة.

---

[1] Robert Axelrod and Robert O. Keohane, "Achieving Cooperation under Anarchy: Strategies and Institutions", **World Politics**, 38 (1) 1985,p.232

[2] Kenneth Oye ,op cit.,p.13

لكن إذا توقع السجينان أنهما سيتواجهان مستقبلا في حالات مماثلة، فإن آفاق التعاون ستتحسن. وتشير الأدلة التجريبية إلى أنه تحت "معضلة السجين" التكرارية فإن حدوث تعاون يرتفع بشكل كبير. وحتى في ظل غياب سلطة مركزية فكثيرا ما تم التوصل إلى اتفاقات تعاونية والحفاظ عليها في "معضلة السجين" التكرارية، وذلك من خلال "التقييد المتبادل" mutual stonewalling ، لأن اللاّعب الذي سيغدر سوف يقارن ما بين ربح فوري ناجم من الغدر مع ما يمكن أن يخسره في المستقبل جراء الغدر.[1]

أما في مباراة "صيد الغزال" "لجولة واحدة" single-play فإن كل صياد يميل لأن يغدر من أجل الدفاع عن نفسه ضد احتمال أي غدر من قبل الآخرين. فسمعة الموثوقية، ومقاومة الإغراء، تقلل من إحتمال الغدر. إذ أن الصيادين مجموعة دائمة، ويتوقعون مطاردة الغزال معا مرة أخرى، فالمكاسب الفورية من الغدر الإنفرادي بالنسبة إلى التّعاون بدون مقابل يجب أن تكون متوازنة مع تكلفة تقلص التّعاون في المستقبل. فبالنسبة لمأزق السجين ولعبة صيد الغزال فإن الغدر في الحاضر يقلّل من احتمال التّعاون في المستقبل. وعليه فإن تكرار المباريات لجولات عديدة يحسّن من آفاق التعاون.[2]

أما في مباراة الجبان فالأمر يختلف، فقد تقلل اللعبة التّكرارية من آفاق التعاون. ففي شروط اللعب لجولة واحدة، فإن إغراء الغدر من جانب واحد متوازن مع الخوف من الإصطدام الناجم عن الغدر المتبادل. فكيف يؤثر التكرار إذا على هذا التوازن؟

إذا تم تكرار المباراة إلى أجل غير مسمى، قد يمتنع كل سائق من الإجتناب في الوقت الحاضر لإجبار السائق الآخر على الاجتناب في المستقبل. يجوز لكل سائق يسعى إلى اكتساب سمعة، ألا يبتعد عن الطريق حتى يدفع السائق الآخر إلى الإنحراف ليجعله يقتنع أن منافسه غير عقلاني .وعليه ففي "مباراة الجبان" التّكرارية، فإن غدر أي سائق في الوقت الحاضر قد يقلل من إحتمال غدر السائق الآخر في المستقبل.[3]

---

[1] Kenneth Oye,op cit.,p.13
[2] Ipid.,p.08
[3] Ipid.,p.13

يرى "روبرت أكسيلرود" أن استراتيجية المعاملة بالمثل لديها تأثير على تعزيز التعاون من خلال إقامة اتصال مباشر بين السلوك الحالي للفاعل والفوائد المستقبلية المتوقعة. فانتقامية مبدأ "واحدة–بواحدة" TIT for TAT أو التعاون المشروط، يمكن أن تزيد من احتمال التعاون المشترك من خلال تشكيل العواقب المستقبلية للتعاون أو الغدر.[1]

إن ما يجعل التعاون ممكن الحدوث هو أن اللاعبين قد يلتقون مجددا، وتعني هذه الإمكانية أن الخيارات التي تتخذ اليوم لا تحدد النّتيجة المتوخاة من هذه النقلة فحسب، بل إنها يمكن أن تؤثر على الخيارات المقبلة بالنسبة للاعبين، لذا فإن المستقبل يمكن أن يلقي بظلاله على الحاضر وبهذا يؤثر على الموقف الإستراتيجي الراهن.

ولكن المستقبل أقل أهمية من الحاضر، وذلك لسببين، الأول هو أن اللاعبين يميلون لتقييم العائدات تقييما أقل عندما ينحصر زمن الحصول عليها نحو المستقبل، أما السبب الثاني فإنّ هناك دائما فرصة بأن لا يلتقي اللاّعبون مرة ثانية.

ولهذين السببين فإن العائدات الناجمة عن النقلة التالية لا تغري أكثر من عائدات النقلة الحالية ويقدم "روبرت اكسيلرود" شرحا رياضيا لحساب تراكم العائدات المستقبلية، بحيث يفترض أن "عائد" payoff "الحركة" move المستقبلية يساوي جزءا أقل من عائد الحركة الحالية. وستسمى العلاقة بين قيمة الحركة المستقبلية بالنسبة للحركة الحالية (w)، وهي تمثل درجة الخصم والإقتطاع من عائدات كل حركة بالنسبة للحركة السابقة، لذلك تعتبر بمثابة "مقياس الخصم" Discount parameter.[2]

يرى "روبرت إكسيلرود" بأنه يمكن إستخدام "مقياس الخصم" لتحديد العائد من السلسلة برمته، ويقدم مثالا بسيطا لتوضيح هذه النقطة: (إذا افترضنا أن كل حركة هي بنصف أهمية الحركة التي تسبقها مما يجعل . $w = \frac{1}{2}$ لذا فإن سلسلة الغدر المتبادل الذي يساوي نقطة واحدة لكل حركة، سيساوي1 في النقلة الأولى و $\frac{1}{2}$ في الثانية و $\frac{1}{4}$ في النقلة الثالثة وهكذا دواليك ستكون القيمة التراكمية الإجمالية للسلسلة هي: . . . $\frac{1}{8} + \frac{1}{4} + \frac{1}{2} + 1$ مما سيجعل القيمة الإجمالية 2 تماما.

[1] Kenneth Oye,op cit.,p.14

[2] روبرت اكسيلرود، مرجع سابق، ص. 30

وعلى العموم فان الحصول على نقطة واحدة في كل حركة سيساوي: [1]

$$1 + w + w^2 + w^3 + \ldots..$$

كما أن مجموع هذه السلسلة اللامتناهية لأي w هي أكبر من الصفر وأقل من 1 لتكون ببساطة: $\frac{1}{(1-w)}$.

أما إذا كانت قيمة كل حركة تساوي 90 بالمائة مثلا من قيمة الحركة السابقة ، فإن سلسلة النقلات بقيمة 1 لكل منها سيساوي عشرة نقاط فقط لأن:

$$\frac{1}{(1-w)} = \frac{1}{(1-9)} = \frac{1}{1} = 10$$

، وعلى نفس الغرار عندما تكون قيمة w= 9 فان سلسلة مكونة من 3 نقاط من المكافآت المتبادلة ستساوي ثلاثة أضعاف هذا ، أي 30 نقطة).[2]

يضيف "روبرت اكسيلرود" مثالا آخر يتعلق بلاعبين يتفاعلان مع بعضهما .ويفترض ان كل لاعب يتبع سياسة الغدر الدائم (الكل غ) (All D) أما الاعب اللاخر فيتبع سياسة " الواحدة بواحدة " TIT FOR TAT ، والتي تعني التعاون في الجولة الأولى ثم القيام بمثل ما فعل اللاّعب الآخر في الجولة السابقة . وعندما يستخدم اللاّعب الآخر سياسة الواحدة بواحدة، فإن اللاّعب الذي يغدر دائما الأول سيحصل على T في النقلة الأولى ، وP في جميع النقلات التالية. أما القيمة التي يحصل عليها الذي يستخدم طريقة الغدر الدائم (All D) عندما يلعب مع شخص يستخدم طريقة TIT FOR TAT فستكون مجموعة قيمة T للنقلة الأولى وwP للثانية و w^2P للثالثة وهكذا .[3]

إن طريقتي الغدر الدائم والواحدة بواحدة هما استراتيجيتان، والاستراتيجية بصورة عامة هي عبارة عن تحديد ما الذي يجب فعله في أي موقف قد يحدث. ويعتمد الموقف نفسه على التاريخ الماضي للمباراة .

[1] روبرت اكسيلرود، مرجع سابق، ص.31
[2] المكان نفسه
[3] المكان نفسه

يرى "روبرت اكسيلرود" أنه في "معضلة السجين" فإن المصالح ليست متعادية تماما كما في لعبة الشطرنج . فمصالح اللاعبين ليست في صراع تام .فيمكن لكلا اللاعبين أن يقوما بعمل جيد بالحصول على المكافئة R بالتعاون المتبادل أو يستطيعان القيام بعمل ضعيف من خلال الحصول على العقوبة P للغدر المتبادل .[1]

في "معضلة السجين" تعتمد الاستراتيجية الأكثر نجاحا على الإستراتيجية التي يعتمدها اللاّعب الآخر، وبشكل مباشر وعلى وجه الخصوص، على ما إذا كانت هذه الإستراتيجية تترك مجالا لتنمية تهاون متبادل أم لا. يعتمد هذا المبدأ على قيمة النقلة التالية وما إذا كانت مناسبة بما فيه الكفاية لتجعل المستقبل مهما.

تبين النتائج المستقاة من الالعاب انه في ظل الظروف المناسبة يمكن للتعاون أن ينشأ فعلا في عالم من الأنانية وفي ظل غياب سلطة مركزية . يقول "اكسيلرود" تتطلب نشأة التّعاون أن يتمتع الأفراد بفرص واسعة وكافية للقاء مرة أخرى لكي يتكون لديهم إهتمام بتعاملاتهم المستقبلية إن كان ذلك صحيحا فإن التعاون يمكن أن يتطور حسب "روبرت اكسيلرود" على ثلاث مراحل :[2]

1 . يمكن للتعاون أن يبدا في عالم من الغدر غير المشروط

2. الإستراتيجية المبنية على التبادل يمكن أن تنتعش في عالم يتم فيه تجريب العديد من الأنواع الاستراتيجة المختلفة.

3. إن التعاون بمجرد تأسيسه على التبادل، يمكن أن يحمي نفسه ضد الاستراتيجيات الأقل تعاونا.

ومع ذلك فان "كينيث اوي" يرى بأن احتمالات التعاون بين الدول ضعيفة في حالات "معضلة السجين" Prisoners' Dilemma ولكن هذا الأمر يختلف إذا انتقلنا الى مباريات أخرى، كمبارات

[1] روبرت اكسيلرود، مرجع سابق، ص.32
[2] المرجع نفسه، ص. 38

"صيد الغزال" Stag Huntو"مباراة الجبان" Chicken ، وهذا يتوقف على بنية العوائد التي تؤثر في ميل الدول إلى التعاون.[1]

يتحدد ميل الدول للتعاون بمتغير آخر أيضا وهو بنية "العوائد" payoff وتعود هذه الفكرة إلى "روبرت اكسيلرود" الذي وضع مقياسا لتضارب المصالح لألعاب محددة، بما في ذلك "معظلة السجين". وقد أثبتت الأدلة التجريبية أنه كلما كان هناك تضارب كبير في المصالح بين اللاّعبين كلما كان هناك إحتمال أن يختار اللاعبون عدم التّعاون أو "الغدر" defect.

إن بنية العوائد تعتمد على الأحداث التي تجري خارج سيطرة الفواعل . فالكساد الاقتصادي بين عامي 1873-1896 والأزمة الإقتصادية عام 1929 مثلا حفزت النزعة الحمائية لدى الشركات والأفراد المعرضين للخطر، وبذلك قللت من حوافز الحكومات للتعاون مع بعضها البعض.

وتجدر الإشارة إلى أن بنية العوائد التي تحدد المصالح المتبادلة لا تقوم على عوامل موضوعية فحسب . بل تقوم على كذلك على إدراك الفواعل لمصالحهم الخاصة ، فالإدراكات أيضا لها دور في تعريف المصالح . ولذلك ولفهم درجة المصالح المتبادلة يجب فهم العملية التي بمقتضاها تدرك المصالح وتتحدد الأفضليات .

و لفهم العملية التي تنطوي على تغير في بنية "العوائد" payoffs والتي تؤثر في الميل إلى التعاون ، نأخذ مثال تغير العوائد في مباراة "معضلة السجين" . ففي "معضلة السجين" يكون ترتيب الأفضليات لكلا اللاعبين كالتالي: غ ت> ت ت> غ غ> ت غ .فاذا كان هناك تحوّل على مستوى التفضيلات بين اللاّعبين بحث يكون التّعاون المتبادل مفضل على الغدر من جانب واحد، فإن هذا سيجعل ترتيب الأفضليات على هذا النحو: ت ت >غ ت> غ غ> ت غ ، وبالتالي الإنتقال إلى مباراة أقل صراعية أي الانتقال من مباراة "معضلة السجين" إلى مباراة "صيد الغزال" Stag Hunt.[2]

والمثال الذي يقدمه "روبرت جيرفس" في هذا الصدد هو التّحول من منظومة توزان القوى إلى الإنسجام. بحيث أنه وبعد الحروب العالمية فإن مصفوفة العوائد للمنتصرين يمكن أن تكون واحدة من

[1] Kenneth A. Oye, , op cit., p.07.
[2] Robert Koehane and Robert Axelrod,op cit.,p.229

مصفوفات "صيد الغزال" مؤقتا، لأن القتال معا في المدى القصير يؤدي إلى تفضيل البقاء معا بعد الحرب، وذلك بسبب أن القوى المنتصرة غالبا ما ترى مصلحة متبادلة في مواصلة العمل معا من أجل ضمان ألا تصعد القوى المنهزمة مرة أخرى. حيث يتولد فيما بينهم شعور بالتعاطف، كما وتكون لهم مصلحة في رعاية بعضهم البعض. ومع ذلك فان هذا التعاون يبقى معرضا لخطر الانتكاس.[1] لأن عائدات التعافي من الحرب لأحد أو لكلا الطرفين قد تزيد أو تقلل من الميل للتعاون، وذلك نظرا للمكاسب النسبية .فاذا ما اعتقد طرف أن نظيره يفضل ألا يتعاون فان تفضيله سيتحول إلى اللاّتعاون حتى يتجنب أسوء مكافئة (ت غ).[2]

وقد يتحرك اللاعبان من "مباراة السجين" إلى مباراة أكثر صراعية، إذا اعتقد اللاّعبان أن التعاون المتبادل سيكون أسوء من اللاّتعاون المتبادل، وستصبح المباراة جامدة عندما يكون للطرفان تفضيلات كالتالي: غ ت> غ غ> ت ت> ت غ وتصل المباراة إلى "طريق مسدود" Deadlock.[3]

ونظرا لأن الإستراتيجية المهيمنة لكلا اللاّعبين هي اللاّتعاون بغض عن ما يفعله الطّرف الآخر، فإن النتيجة المحتملة هي الغدر المتبادل (غ غ)، وبذلك يصل اللاّعبان إلى الطريق المسدود. على عكس "معضلة السجين" فلن يستفاد من الألعاب المتكررة، لأن التّعاون لن يكون مفضلا على الغدر المتبادل. وقد جادل George Downs. David Rocke, Randolph Siverson بأن سباق التسلح غالبا ما يكون لعبة الطريق المسدود أكثر من لعبة معضلة السجين[4] ،مما يجعلها أكثر صعوبة للحل.*

يبدو أنّ الإتجاه العقلاني تعامل بنوع من الإهمال مع بنية العوائد خاصة تلك المرتبطة بإدراكات الفواعل، ومع أن فريقا من الباحثين مثل "كنيث اوي" تكلم عن بعض العوامل "الإدراكية" cognitive المؤثرة في بنية العوائد.[5] إلا أنه لم يعتبرها كمتغير مستقل، له تأثير على هويات اللاعبين، لأن التصورات العقلانية تفترض أن الهويات محددة سلفا وأن العوامل السالفة لا تعدو أن

---

[1] Robert Koehane and Robert Axelrod,op cit.,p.229
[2] Ipid.
[3] Ipid.,p.230
[4] Ipid.

* لمزيد من التفصيل انظر:
- George w. Downs et al," Arms Race and Cooperation", in Keneeth Oye (ed.), **Cooperation Under Anarchy** (Princeton University Press,1986), p.118-146

[5] Kenneth A. Oye, op cit.,p.11

تكون مجرد متغيرات متدخلة في العملية. وبذلك فإن التحليل العقلاني يقوم على تحليل التفاعلات الإستراتيجية دون الإهتمام بهويات الفواعل. إن هذا التهميش للعوامل المثالية سيواجه إعتراضا من التقليد البنائي، الذي يرى أن الإفتراضات العقلانية لا تعطي أهمية لدور التأثيرات الإدراكية والثقافية التي يحملها الفاعلون حول بعضهم البعض في سياقات التفاعل المختلفة، وترى ضرورة الإعتماد على منهج مغاير في التنظير للسياسة العالمية، يأخذ العوامل المثالية بعين الإعتبار.

المطلب الثالث: التعاون المتعدد الأطراف ومشكلة الرّكبة المجانية

تناولت الدراسة في الأجزاء السابقة تأثير بنية العوائد وظلال المستقبل على آفاق التّعاون في حالة لاعبين إثنين فقط، لكن السؤال الذي يطرح ههنا هو ماذا يحدث لآفاق التعاون إذا زاد عدد اللاّعبين ؟ وكيف يؤثر عدد اللاّعبين على الميل إلى التعاون ؟

تعتبر هذه الحالة مشكلة رئيسة عند منظري العلاقات الدولية وعند منظري المباريات على حد سواء ، وفي هذا الصدد يجادل "كينيث اوي" بأن هناك على الأقل ثلاث مستويات من التأثير ترتبط بهذه المشكلة:[1]

أولا، يتطلب التعاون تحديد المصالح المتبادلة، فضلا عن تنسيق السياسات بين الأطراف. لكن زيادة عدد من اللاّعبين يزيد من التكاليف المتبادلة وتكاليف المعلومات. أي إن تعقيد الأوضاع في المباريات المتعددة الأطراف N-person game سيعمل ضد تحديد وتحقيق المصلحة المشتركة . فقد أدى التعاون بين الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة أثناء أزمة الصواريخ الكوبية إلى تجنب حرب نووية. ويرجع ذلك إلى أن تكاليف المعاملات والمعلومات في تلك الأزمة الحادة لم يمنع من التعاون على حل الأزمة.

وبالعكس فقد كان تحديد اللاعبين الأساسيين وتعريف المصالح، والتفاوض أصعب بكثير في سياسة التحالفات قبل الحرب العالمية الأولى 1914 مما أدى إلى نشوب الحرب. لأن التكاليف

[1] Kenneth A. Oye, op cit.,p.19

المرتبطة بتحقيق نتائج التعاون في حالات تعدّد الأطراف تقود إلى تآكل الفرق بين (ت ت) و(غ غ)، وتزيد من صعوبة توقع سلوك اللاّعبين الآخرين.[1]

يعتبر حل المباراة متعددة الأطراف معقد حتى بالمعنى الإستنباطي النظري البحت، وهذا التعقيد يكون أكبر في المواقف الواقعية،. فمع زيادة اللاّعبين تواجه النظرية وضعا أكثر صعوبة ، الأمر الذي يؤدي إلى فشل التعاون المتعدد الأطراف، ومن هنا ليس ثمة نظرية تمت صياغتها لمواجهة هذا الوضع .[2] ففي المباراة التي يكون فيها أكثر من لاعبين فإنه من الطبيعي أن يتحالف البعض ضد الآخر، بهدف ضمان الأمن وتحقيق الحد الأقصى من المكاسب. أما إذا قاد التّحالف إلى تشكيل قطبين فإن هذا يقود إلى الوضع الأول (مباراة ثنائية الأطراف).[3]

ثانيا، عندما يزيد عدد اللاّعبين ، فإن احتمال الغدر من جانب واحد ومشاكل الإعتراف والرقابة تزيد. فالسلوك التعاوني يعتمد على العمليات الحسابية للمنفعة المتوقعة، فطريقة الحساب من المرجح أن تختلف باختلاف أطراف اللّعبة ، كما أن آفاق التعاون المتبادل قد تنخفض مع زيادة عدد اللاّعبين، ومع عدم التجانس المحتمل بين أطراف المباراة. [4]

ثالثا ، كلما زاد عدد اللاّعبين كلما قلّل ذلك من جدوى معاقبة المنشقين، فإستراتيجية "المعاملة بالمثل" reciprocity تصبح أكثر صعوبة في التنفيذ بدون أن تسبب في انهيار التعاون.[5] ففي المباريات ذات اللاّعبين two-person games فان استراتيجية " واحدة بواحدة" TIT-FOR-TATتعمل بشكل جيّد، لأن تكاليف فض الغدر يتحملها طرف واحد في اللعبة لا غير . أما في المباريات متعددة الأطراف N-person game فإنه يتم تقويض قوة إستراتيجية المعاملة بالمثل .

إن عدم الجدوى من معاقبة المنشقين يخلق ما يسمى "بالركبة المجانية" free-riding. حيث يقود العمل الجماعي إلى دفع بعض الأطراف إلى التملص والإستغلال من أجل تحقيق مكاسب نسبية على حساب باقي الأطراف المتعاونة، ومثال ذلك هو أن تقوم مجموعة من الدول برفع الحواجز الجمركية، فيما تفرض أحد الدول قيودا وحواجز على تحرير تجارتها، هذا الوضع سيجعلها في وضع

---

[1] Keneeth Oye, op cit.p.19
[2] Ibid
[3] جيمس دورتي وروبرت بلستغراف، مرجع سابق،ص 349
[4] Keneeth Oye, op cit.p.19
[5] Ibid.,p.20

أحسن من بقية الأطراف . أو أن تراعي مجموعة من الدول حصتها من صيد الأسماك في البحار مثلا فيما تنتهك دول أخرى اتفاقية الصيد الجائر أو أن تقوم دولة صناعية باتباع سياسات ملوثة للبئية أو تستمر ببيع الأسلحة لأنظمة غير مرغوب فيها..الخ. فهذه كلها تمثل إستراتيجيات تنافسية لأن الدول تتوقع أن الدول الأخرى لن تتعاون أو أنها إذا تعاونت في ظل نظام فوضي قد تتعرض للغدر.[1] ونتيجة لذلك فان الحسابات العقلانية للدول سوف تقودها إلى محصلة دون المحصلة المثلى، وتتجنب بذلك "أمثلية باريتو".[2]

وفي هذا السياق يتساءل "كينيث أوي" ماذا يحدث إذا زاد عدد اللاّعبين في معضلة السجين من لاعبين إلى عشرين لاعبا؟

وبالعودة إلى "معضلة السجين" فإن إعتراف أي واحد من أطراف اللعبة يمكن أن يؤدي إلى إدانة الجميع، مما فرض تكاليف على جميع السجناء وبالتالي، فان التهديد بالرد على الغدر في الوقت الحاضر بالغدر في المستقبل سوف يفرض تكاليف على جميع السجناء، ويمكن أن يؤدي إلى غدر الجميع في الجولات اللاّحقة. ففي نسق التحالفات 1914 مثلا، كان الإعتداء على أحد أطراف الحلف يعادل الإعتداء على جميع الأطراف. ففي المبارات المتعددة الأطراف N-person game فإن إستراتيجية الغدر المشروط يمكن أن يكون لها أثر إنتشار الغدر بدل من أن يكون غدرا محصورا.

فزيادة عدد اللاّعبين تجعل من تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل صعبا أو غير ممكن خاصة عندما ينخرط اللاّعبون في قضايا مرتبطة "بالسلع العامة" Public Good كالصيد والبيئة. والذي ينشأ عن مثل هذا الوضع هو "الركبة المجانية" أي وجود لاعبين يستفيدون من التّعاون بدون أن يدفعوا تكاليف ارسائه.

وعليه فمن المرجح أن يؤدي هذا الوضع إلى انهيار التعاون، خاصة إذا شعرت أن هناك أطرافا مستفيدة من التعاون وتتبع سياسيات لا تعاونية. ومع عدم وجود إمكانية لمعاقبة اللاّمتعاونين،

[1] رتشارد ليتل، مرجع سابق،ص.505
[2] المرجع نفسه،ص.506

فإنه من المرجح أن تتراجع الدول عن التعاون، ومع أنّ عدم تعاون الجميع يؤدي لنتائج سلبية لجميع الأطراف أيضا، فإن هذا يمثل أحد مشاكل العمل الجماعي.[1]

وبعامّة، ففي الألعاب ثنائية الأطراف فان عقوبة المنشق بيد اللاّعب الآخر وفق مبدأ " واحدة بواحدة "، غير أن هذا غير متاح في حالات تعدّد الأطراف، لأنه إذا غدر الجميع من أجل معاقبة المنشق فسينهار التّعاون ويكون الجميع في وضع سيء. والحل الذي يقترحه أنصار الإتجاه العقلاني هو إنشاء المؤسسات والتي من شأنها أن تضع معايير تدفع الدّول إلى التعاون وتضع آليات تقصي وتعاقب غير المتعاونين.

المطلب الرابع : التعاون الدولي بين المكاسب المطلقة والمكاسب النسبية

تعتبر مسألة المكاسب المطلقة والمكاسب النسبية من بين نقاط الخلاف المركزية داخل البيت العقلاني. ويدور السؤال في سياق الحوار الواقعي الليبرالي حول: هل تهتم الدول بتحقيق مكاسب مطلقة أم مكاسب نسبية؟ وكيف ينعكس قلق الدّول حول طبيعة المكاسب على آفاق التعاون؟

يرى النيوواقعيون أن الدول تخشى من أنه حتى لو حققت كل الدّول كسبا من التعاون أي زيادة في المكاسب المطلقة فإن بعضها سيكون قد استفاد أكثر من غيره، وبذلك سيكون في وضع أفضل نسبيا من الآخرين. وعليه فإن تركيز الدّول سينصب في المقام الأول على كيفية توزيع المكاسب الناتجة من التعاون أي المكاسب النسبية. [2] أما النيوليبراليون، فيعتبرون هذا أقل أهمية في مقابل خشيتهم من أن بعض الدول قد تنحرف أو تتخلى عن اتفاقيات تعاونية بغية الحفاظ على مصالحها الخاصة، بغض النظر عن مسألة توزيع المكاسب الناتجة من التعاون. [3]

---

[1] Robert O Koehane,"Reciprocity in International Relations ". **International Organization**, 40 (01) 1986, p. 12

[2] مارتن غريفيتش و تيري أوكالاهان، ترجمة:مركز الخليج للأبحاث، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** (دبي: مركز الخليج للأبحاث،2008)،ص.394

[3] المكان نفسه

ان مشكلة المكاسب المطلقة والمكاسب النسبية قسّمت التقلدين النيوواقعي والنيوليرالي . فالنيوليبراليون يفترضون أن الدولة تسعى الى تحقيق مكاسب مطلقة دون الإهتمام بما تكسبه الأطراف الأخرى، أي أنها تهتم بتعظيم الحد الأقصى للمكاسب لجميع الاطراف بالدرجة الأولى، فنتائج التعاون النسبية غير مهمة طالما أنه سيجلب مكاسب مطلقة على المدى البعيد.[1]

أما النيوواقعيون فانهم يهتمون بالمكاسب النسبية بدل المكاسب المطلقة، وفي هذا الشأن يرى "كينيث والتز" بأنه وفي محيط فوضي سوف تهتم الدولة بمن يحقق مكاسب أكبر. هذا الاختلاف في الافتراضات حول أولويات المكاسب والأفضليات سوف يلقي بظلاله على الكيفية التي يفسر بها كل تقليد بحثي آفاق النزاع والتعاون.[2]

فحسب اللنيوليبراليين تسعى الدول إلى الحفاظ على مستوى مطلق من الرفاهية الإقتصادية، لذلك ستعتني بالمكاسب المطلقة. ولكن الدول تحاول تحقيق أقصى قدر من الرفاهية الإقتصادية في إطار قيود النسق الفوضوي، والذي يفرض إستخدام القوة حول بعض القضايا. وعليه فعندما تكون تكلفة إستخدام القوة منخفضة كفاية، فإنه ليس هناك ما يمنع الدول من أن تتجه لاستخدام القوة. إن هذا العجز على التعاون يتفق مع التوقعات النيوواقعية. [3] أما اذا كانت تكلفة إستخدام القوة مرتفعة، فإن الدول ستميل للخيار الذي يحقق التوازن بين طبيعة الهدف والغاية. وعليه فإن النتائج ستكون أكثر اتفاقا مع افتراضات النيوليبرالية.[4]

وفي هذا الصدد يرى "روبرت باول " Robert Powell أن الإتفاقيات التي تنتج مكاسب مطلقة لا يمكن أن تستمر لأنها لا تحمي التوزان. كون أن الدول التي تعتمد سياسة الغش والتملص سوف تحقق نتائج نسبية كبيرة. أما الصعوبة الثانية فهي مرتبطة بالقيود التي تفرضها الفوضى. ففي حين يرى "والتز" أن الفوضى ستدفع الدول إلى الإهتمام بالمكاسب النسبية مما يقلل فرص التعاون

[1] مارتن غريفيتش و تيري أوكالاهان، مرجع سابق،ص.394

[2] Robert Powell, "Absolute and Relative Gains in International Relations Theory", **The American Political Science Review** 85 (4) 1991,p.1303

[3] Ipid.,p.1304

[4] Ipid

فيما بينها، فإن "روبرت كيوهين" "وروبرت اكسلرود" يعترضون على هذه الحجة ويعتقدون أن غياب حكومة عالمية لا يعني غياب التعاون.[1]

فحسب الإتجاه الواقعي فان ما تهتم به الدول في ظل نسق فوضوي هو تحقيق الأمن والبقاء. لذا يدور اهتمام الدول حول تحسين موقعها ضمن هذا النسق والحفاظ على مكانتها النسبية داخله.من هذا المنطلق يعتقد النيوواقعيون أن التعاون الدولي يصعب تحقيقه لأن هذه الدول سوف لن تنخرط في أي تعاون من شأنه أن يجعل دولا أخرى في وضع أفضل نسبيا منها.[2]

ويعتقد النيوليبراليون بأن التعاون ممكن بين الدول حتى في ظل الوضع الفوضوي، لأن الأنظمة والمؤسسات الدولية تلعب دورا مهما في بناء التعاون كونها تمثل عاملا مهما في التخفيف من الفوضى.[3] كما أن الدول حسب التقليد النيوليبرالي لا تأخذ بالحسبان المكاسب التي تحققها الدول الأخرى التي قد تنجم عن أي اتفاق تعاوني، فما يهم الدول هو زيادة مكاسبها بغض النظر عما تكسبه الدول الأخرى.

من الواضح، أن أنصار المكاسب النسبية والمكاسب المطلقة ينطلقون في تحليلاتهم على حد سواء من سياق الفوضى الدولية، أين تملك كل الدول الدافع للغش والخوف من التعرض للخداع. وكلاهما يتفق على أهمية وضرورة التعاون الدولي. ومع ذلك، فالواقعيون متشائمون بشأن تحقق التعاون والحفاظ عليه عكس الليبراليين.

---

[1] Robert Powell,op.cit.,p.1303

[2] مارتن غريفيتش و تيري أوكالاهان، مرجع سابق،ص.395

[3] المكان نفسه.

المطلب الخامس : دور المؤسسات والأنظمة الدولية في تسهيل التعاون

ظهر الاهتمام النظري "بالأنظمة"regimes الدولية بشكل خاص في فترة السّبعينات، ويجادل "رتشارد ليتل" Richard Little بأن هذا الاهتمام يرجع بالأساس الى دخول العالم في عصر "ما بعد الهيمنة"، فقد لعبت الولايات المتحدة دور القوة الهيمنة بعد الحرب العالمية ، وكانت قادرة على إقامة سلسلة معقدة من الأنظمة الدولية وحمايتها بفضل مركزها القوي. لكن بحلول السبعينات وصعود قوى أخرى كأوربا واليابان وتعدد القوى الدولية أثيرت التساؤلات حول وظيفة الإستقرار بالهيمنة، وهل يمكن أن تبقى الأنظمة وتستمر في مرحلة ما بعد الهيمنة وتعدد القوى؟. [1]

ومع أن القليل يشككون في أن الأنظمة الدولية من السّمات الأساسية للنظام الدولي إلا أن هناك انقساما بين علماء العلاقات الدولية حول كيفية تشكّل الأنظمة واستمرارها. [2] فالنيوليبراليون يركزون على الطريقة التي تتغلب بها الأنظمة على معوقات التعاون التي تفرضها قيود البنية الفوضوية للنظام الدولي. أما الواقعيين فإنهم يهتمون بالطريقة التي تستخدم بها الدول قوتها في الأوضاع التي تتطلب تنسيقا للتأثير على طبيعة الأنظمة وعلى الطريقة التي يتم بها تقاسم الأعباء والتكاليف والفوائد الناجمة عن تشكيل الأنظمة.[3] ويعرف "ستيفن كرازنر" Stephen D. Krasner الأنظمة الدولية بأنها: [4]

> "مجموعة من المبادئ والأعراف والقواعد، وإجراءات اتخاذ القرارات الضمنية والصريحة، التي تتجمع حولها توقعات الفواعل في مجال معين من العلاقات الدولية
> "

ينطلق النيوليبراليون والنيواقعيون في محاولة فهمهم للأنظمة من فرض مشترك مفاده أن النظام regime هو استجابة اللاعبين العقلانيين المشتغلين ضمن التركيب الفوضوي للنظام الدولي. غير أن نقطة الإتفاق هذه تقودهم إلى نتيجتين متباينتين . [5]

---

[1] رتشارد ليتل ،مرجع سابق، ص.492
[2] المرجع نفسه، ص.490
[3] المكان نفسه.
[4].Jean Barrea,**Theories Des Relations Internationales** (Belgique:Editions Erasme,2002),p.157.
[5] رتشارد ليتل ،مرجع سابق،ص.503

يجادل "روبرت كيوهين" في كتابه "ما بعد الهيمنة" بأن التعاون في ظل الهيمنة يحتاج إلى إعادة نظر كون أن الولايات المتحدة لم تعد لديها قدرات للهيمنة على السياسة الدولية، لذلك فتفسير التعاون في عصر "ما بعد الهيمنة" أمر بالغ الأهمية ويحتاج الى تطوير شرح نظري له.

يجادل "روبرت كيوهين" بأنه وفي ظل إقتصاد عالمي قائم على الإعتماد المتبادل فإن تنسيق السياسات الدولية أمر مهم، رغم أن التعاون يبقى أمرا صعبا، ومع ذلك، يرى "كيوهين" أن التعاون ممكن بعد الهيمنة، ليس بسبب المصالح المشتركة التي يمكن أن تؤدي إلى خلق الأنظمة فقط، ولكن أيضا لأن شروط صيانة وحماية الأنظمة القائمة هي أقل تكلفة من متطلبات إقامتها وإنشائها. [1]

وفي سياق تحليله للأنظمة الدولية يميّز "روبرت كيوهين" بين مفهومين أساسين وهما "الإنسجام" و"التعاون". فالإنسجام يحدث عندما يحقق الأطراف أهدافهم عن طريق إتباعهم لمصالحهم الذاتية؛ بمعنى أنه إذا ساد الإنسجام فإن التّعاون يكون غير ضروري، لأنه إذا اتبع الفواعل سياسات متطابقة بسبب التفضيلات المتناغمة فيما بينهم، فإن تنسيق السياسات يصبح تحصيل حاصل. أما التعاون فيحدث عندما يكون هناك مزيجا من المصالح المشتركة والمتضاربة. وحسب "كيوهين" يحدث التعاون عندما: [2]

> "يضبط الفواعل لسلوكهم بما يتوافق مع التفضيلات الفعلية أو المتوقعة للآخرين من خلال سياسة التنسيق. يحدث هذا عندما تعتبر سياسات حكومة ما من طرف شركائها كتسهيل لتحقيق الأهداف خاصة بهم، كنتيجة لعملية من تنسيق السياسات".

وهكذا فإن "كيوهين" بتعريفه للتعاون على هذا النحو لا يريد نزع التعاون من العالم القائم على العلاقات بين متساوين في القوة، فغياب التعاون لا يعني وجود النزاع، ففي كثير من الأحيان، فإن تنسيق السياسات يتم من خلال الحوافز السلبية كالتهديدات والعقوبات، كما في نموذج "روبرت

[1] Robert O. Keohane, **After Hegemony**, op cit.,p.50
[2] Ipid.

أكسلرود" Tit for Tit. فالتعاون ممكن فقط في الحالات التي تكون فيها سياسات الفواعل واقعيا أو احتماليا في تعارض ونزاع.. [1]

وتجدر الإشارة إلى أن النيوليبراليين والنيوواقعيين يتفقون على أن مبادئ وقواعد النظم الدولية ضعيفة مقارنة بالمجتمع المحلي. فالأنظمة الدولية تتميز بالهشاشة، لأنها تتعارض مع مفهوم السيادة الوطنية. ومع ذلك، فمن المهم عدم تقديم الأنظمة الدولية كتجاوز جذري للدولة القومية، فالأنظمة الدولية تبقى مدفوعة بالمصلحة الذاتية الوطنية، وتوجد في العالم مبدؤه الأساس يقوم على مفهوم السيادة .[2]

في هذا السياق يطرح "روبرت كيوهين" سؤالا آخر مهما وهو: لماذا يقيم الفاعلون ذوي المصلحة الذاتية self-interested الأنظمة الدولية من خلال الاتفاق المتبادل؟ [3] يقدّم "روبرت كيوهين" مجموعة من الحجج الوظيفية في سياق تعامله مع هذا السؤال، فإلى جانب أنّ المؤسسات الدولية تعمل على:

> "خفض تكاليف العمليات وجعل الالتزامات أكثر موثوقية وإقامة نقاط تركيز من اجل التنسيق، وتعمل بصفة عامة على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل " [4]

بمعنى أن الأنظمة الدولية مثل العقود التي تُسهل صنع إتفاقات بين الدول مع أهداف طويلة الأجل، من خلال توفير القواعد والمعايير والمبادئ والإجراءات التي تساعد الدول على التغلب على العوائق التي تحول دون الاتفاق وتحقيق مصالحهم بشكل جماعي.

ويعتقد النيوليبراليون أن المشاكل المرتبطة "بالسلع العامة" Public goods ستؤدي إلى زيادة الطلب على الأنظمة الدولية، والتي يمكن أن تقلل من مشاكل تكاليف المعاملات والمعلومات الخاطئة، فالطلب على الأنظمة الدولية دلالة على فعالية الأنظمة في تحقيق مستوى عام من الإلتزام وتوفير معلومات عالية الجودة لصناع القرار. فبالرغم من التغيرات البنيوية في النسق الدولي وتراجع

---

[1] Robert O. Keohane, **After Hegemony**, op cit.,p.55
[2] Ipid.,p.63
[3] Robert O. Keohane, "The Demand of International Regimes", **International Organieations** 36 (02) 1982, p.325
[4] جون بيليس، ،مرجع سابق،ص.427.

قوى وصعود أخرى، إلا أن الأنظمة بقيت مستمرة وكانت قادرة على تعويض غياب الهيمنة. ومع ذلك فليس شرطا أن تكون الأنظمة الدولية مستقرة بالضرورة، وفي كل الحالات لا تضمن النظم الدولية مستوى مطلق من الرفاهية، وعليه سيكون نشوب نزاع أمرا محتملا باستمرار.[1]

وفي سياق سعيه لأثبات أن الافتراضات الواقعية حول السياسة العالمية تتسق مع تشكيل الأنظمة والترويج للتعاون استخدم "روبرت كيوهين" نظرية المباريات في تحليله للعمل الجماعي ووصل إلى نتيجة مفادها أن الأفراد العقلانيون يمكنهم إقامة التعاون والاستفادة منه. ويهدف "كيوهين" بحجته هذه إلى رفض حتمية النزاع الذي تسببه مصالح الدول المتضاربة. وجادل بأن التشاؤم الواقعي لا يستتبع بالضرورة عدم النظام. [2]

ومع ذلك، يقول "كيوهين" أن هذا التحليل الذي تقدمه نظرية الاختيار العقلاني مفيد، ولكن يحتاج إلى أن يدعم ببعض الإفتراضات حول المعايير التي تؤثر على كيفية تحديد المصالح. لإن نموذج المباريات وبدون هذه الإفتراضات سيكون منطقا " فارغ تجريبيا" لأنه نموذج رياضي بدون أي محتوى امبريقي.[3]

وبعد أن ناقش "كيوهين" التعاون من منظور الاختيار العقلاني. وصل الى نتيجة مفادها أن التعاون بين البلدان المتقدمة ممكن لأنه يشمل سوى عدد قليل من الدول. واكد على أن "التفاعل المكثف" الذي يكون بين عدد قليل من اللاعبين يساعد أن يكون بديلا للهيمنة، وبالتالي يمكن التحول تدريجيا من الهيمنة إلى عالم ما بعد الهيمنة. ويخلص "روبرت كيوهين" مجموعة من العوامل التي تسهل إنشاء النظم دولية:[4]

- أن يكون هناك عدد محدود من الأطراف.
- درجة عالية من الثقة المتبادلة.
- أن تكون هناك مصالح مشتركة قوية: إذ من المرجح أن تنشأ العديد من الأنظمة عندما تكون القضايا مرتبطة ارتباطا وثيقا بمصالح الدول.

---

[1] Robert O. Keohane, "The Demand of International Regimes",pp.354-355
[2] Robert O. Keohane, **After Hegemony**, op cit.,p.67
[3] Ipid.,p.75
[4] Ipid.,p.79

ويدعم " كيوهين" تحليله العقلاني السابق بتحليل وظيفي، حيث يشير إلى أن تفسيرات الخيار العقلاني تقود إلى "حجة وظيفية" مفادها أن الأنظمة موجودة لأنها من المتوقع أن تزيد من رفاهية من أنشؤوها، أي أن الوظائف التي تؤديها المؤسسة تفسر السبب الذي أنشئت من أجله.[1] والتي لخصها "جون جاك روش" Jean Jaque Roches في الوظائف التالية: [2]

- تخفيض عقد الصفقات لصالح عقد اتفاقيات وضمان احترامها.
- تخفيض نسبة اللاّيقينية عن طريق إرساء الشفافية.
- تزود أعضائها بأدوات مفيدة لفض الخلافات.
- توفير المساعدة والدعم التقني لأجهزة اتخاذ القرار.

ومع أن الواقعيين يعترضون على الحجج الليبرالية نظرا لتأكيدهم على الطبيعة الصراعية والفوضوية للنظام والتي لن تجعل من إقامة الأنظمة شيئا سهلا. فالواقعيون يرون أن أشكال الأنظمة التي يمكن أن تظهر في ظل غياب المهيمن، تكون فقط في الحالات التي تستطيع فيها الإستراتيجيات غير التنافسية أن تتفاعل لتنتج محصلات أقل من المثلى. [3]

أي أن الواقعيين يربطون ظهور الأنظمة بأوضاع توجد فيها رغبة في التّعاون. ومع أن مشكلة التنسيق قد تقف عائقا أمام التعاون، إلا أن الواقعيون يفترضون أنه ليس هناك حافز للتملص حالما يقع التنسيق.[4] وما عدى ذلك فإن غياب القوة المهيمنة سوف يؤدي على الأرجح إلى إعادة تغيير شكل توزيع القوى، مما يؤدي إلى تغيير المبادئ التي قامت عليها الأنظمة وفق المنطق الجديد لتوزيع القوة.[5]

---

[1] Robert O. Keohane, **After Hegemony**, op cit.,p.80

[2] Jean Jaque Roches, **Theorie des relations Internationales**, 5eme ed (Paris :Editions Montchrestien, 2004),pp.93-94.

[3] رتشارد ليتل، مرجع سابق ،ص.510

[4] المرجع نفسه، ص.516

[5] المرجع نفسه، ص.510

المبحث الثاني : التعاون الدولي من منظور بنائي

سعت البنائية الإجتماعية في العلاقات الدولية لتقديم رؤية مغايرة لفهم التحولات المعيارية والمؤسساتية في السياسة العالمية، وذلك عبر اهتمامها بالبنيات الإجتماعية وأثر الهوية في تحديد سلوك "الفاعلين"agents. فالنهاية السلمية للحرب الباردة، وبروز الأحادية القطبية عززت من الظهور القوي للبنائية كمقاربة منافسة للنظريات العقلانية القائمة على منهجية مادية . في المقابل أكدت البنائية على ضرورة الإعتماد على أكثر من منهج واحد في التنظير، وعليه فقد دعت إلى ضرورة تعديل إفتراضات العقلانيين حول السّياسة الدولية وإعطاء أهمية أكبر للمتغيرات المثالية .

ينظر البنائيون إلى السياسة العالمية من خلال تركيزهم على دور الهوية والمصلحة والمعايير والأفكار والمؤسسات في تشكيل البنية الدولية وتوجيه سلوك الفواعل. ولقد حاول البنائيون الحداثيون أمثال "الكسندر فاندت" بداية التسعينات تقديم حلول "للألغاز الإمبريقية" empirical puzzels في العلاقات الدولية والتي كثيرا ما شغلت أنصار التقليد العقلاني.[1]

إن إدخال البنائيين للمتغيرات المثالية في مقاربة ظاهرة التعاون فتح أفقا جديدا لفهم أعمق للتفاعلات الإجتماعية بين الفاعلين، والتأثيرات التي تتركها على هوياتهم وعلى سلوكهم. لذا سيحاول هذا المبحث عرض أهم التصورات البنائية والكيفية التي تعاطى بها البنائيون مع ظاهرة التّعاون الدّولي، وسيبيّن كيف أن تحليلا يعتمد على المتغيرات المثالية يزيد من تعميق الفهم حول محددات العمل الجماعي.

سينصب تركيز المبحث بداية على الدور الذي تلعبه الهوية والمعايير في تحديد مصلحة وسلوك الدول، هذا التركيز الذي أهمله التقليد العقلاني الذي يرى أن المصلحة معطى مسبق وأن سلوك الدول يتحدد فقط بالإعتبارات المادية والحسابات العقلانية. كما سيتم تسليط الضوء على دور المؤسسات والقواعد والمعايير وعمليات التنشئة الإجتماعة وعلاقاتها بتشكيل الهويات التعاونية. وفي الأخير سيم التّعرض إلى دور الممارسات الخطابية والتواصلية في الوصول إلى تفاهمات مابيذاتانية حول الهوية.

[1] Matin Griffiths, **International Relations Theory For The Twenty First Century** (New York : Routledge , 2007), p. 63

المطلب الأول : العمل الجماعي وإشكالية (الفاعل – البنية) (agent - structure)

ينسحب مفهوم الفاعل أو "الوكيل" agent عند البنائية إلى الدول التي تعتبر الوحدات الأساسية المكونة للنظام الدولي، مع ذلك فإن البنائية لا تلغي دور وأهمية أفكار ومعتقدات صناع القرار في صياغة السياسة الداخلية والخارجية ودور الفواعل من غير الدول في التأثير على سلوكات الدول تجاه بعضها البعض، بذلك فقد استطاعت البنائية تفكيك كرة البلياردو الواقعية بالغوص أكثر في معطيات البيئة الداخلية، والاهتمام مبسألة الهوية وتأثير العوامل الإجتماعية في توجيه سلوك الفواعل. أما مفهوم البنية المرتبط بالعلاقات الاجتماعية والتفاعلات البيذاتانية فيتشكل حسب "فاندت" من العناصر التالية:

- المصادر والموارد المادية التي تبرز من خلال تأويلات الفواعل لها والتي تنعكس على سلوكاتهم.
- المعاني والمعارف والتأويلات المشتركة المنبثقة عن التفاعل بين الوحدات في السياسة العالمية، فسياسات القوة وحدها لا تكفي لتفسير أو فهم سلوك الدول، فالدول تتأثر بأفكار أخرى مثل المؤسسات.
- ممارسات الفواعل في النظام الدولي.[1]

حاول "فاندت" معالجة إشكالية العلاقة بين (الفاعل – البنية).[2] في مقالة له بعنوان :"مشكلة (الفاعل– البنية) في نظرية العلاقات الدولية".[3] فبعكس النيوواقعيين الذين يفصلون بين الفاعل والبنية بتبينهم منهجا "فردانيا"Individualistic مؤسسا على أن الوكلاء أو الفواعل يوجدون بشكل مستقل عن بعضهم البعض، بحيث ينطلقون من كون البنية أمرا ماديا مستقلا عن الفواعل وتصرفاتهم.[4] فإن البنائيين ينظرون إلى الفاعل والبنية كعنصران متلازمان لا يمكن الفصل بينهما وذلك في إطار علاقة " التكوين المتبادل" Mutual Constituted، بحيث لا توجد الفواعل بمعزل عن البنى المحيطة بها، وفي نفس الوقت لا توجد بنى بمعزل عن إنتاجها من قبل الفواعل.

---

[1] جون بايليس ، مرجع سابق، ص. 434

[2] لمزيد من التفصيل أنظر:

- Alexander E. Wendt, "The Agent-Structure Problem in International Relations Theory" **International Organization**, 41(3) , 1987 , pp. 335-370

[3] - مارتن غريفش، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، **خمسون مفكرا في العلاقات الدولية** (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص 349.

[4] الكسندر مرجع سابق، ص245،212.

لذلك فإن البنائيين يعتمدون منهجا "كليانيا" Holisticيقوم على الإهتمام بالنتائج والآثار التكوينية والسببية للفاعل والبنية على حد سواء، لإثبات أن الفاعلين يتم تشكيلهم اجتماعيا،[1] وفي هذا الصدد يقول "فاندت":[2]

> " إن للبنى الاجتماعية بعدا منطقيا كامنا، بمعنى أنها لا تنفصل عن السبب والفهوم البيذاتانية التي تضفيها العناصر العناصر الفواعل على أفعالها، هذه الصفة المنطقية لا تعني أن البنى الاجتماعية يمكن ردها إلى ما تعتقد العناصر بما تفعله، ذلك أن الفواعل قد لا تفهم السوابق البنيوية أو تداعيات أفعالها، لكن لا يعني بالفعل أن وجود وعمل البنى الاجتماعية يعتمدان على التفاهمات البيذاتية" .

ويؤكد "فاندت" على أن الفواعل تتصرف اعتمادا على معتقداتها وقناعتها حول بيئتها وحول الآخرين أي عبر الفهوم البيذاتانية :[3]

> "فالفواعل تكتسب هويتها المستقرة نسبيا من خلال الدور الأساسي الذي تلعبه المعاني والتوقعات بالنسبة للأنا من خلال الممارسات المشكلة لها".

كما ينظر البنائيون للبنية كمسار أو عملية أكثر منها سبب، فالبنى الدولية كالفوضى ليست معطى موضوعي مسبق pre-given، أو سبب في انتهاج الدول لسلوكات معينة كالصراع، والإعتماد على الذات.[4] بل هي نتيجة مشكّلة في ظل التفاعلات الإجتماعية للفواعل، فهي ليس لها وجود بمعزل عن الأفكار المتبناة من طرف الفواعل وإدراكاتهم لقضايا السياسة العالمية، فالفوضى بحسب "فاندت" هي نتيجة لأفعال الدّول: [5]

> "لا يوجد منطق للفوضى بمعزل عن الممارسات التي تنتج بنية معينة دون أخرى من الهويات والمصالح، فليس للبنية وجود أو تأثير سببي خارج العملية، حتى أن

---

[1] الكسندر فاندت، ص 237.
[2] مارتن غريفش، مرجع سابق، ص ص 349- 350.
[3] الكسندر فاندت، مرجع سابق، ص 161

[4] Centhia Weber , op cit.,p. 63
[5] Alexender Wend, "Anarchy Is What States Make Of It : The Social Construction Of Power Politics" op.cit., p p394-395

الاعتماد على الذات وسياسة القوة هما مؤسستان أكثر منهما سمتان للفوضى، فالفوضى هي ما تصنعه الدول"

فالنظام الدولي حسب البنائيين إذن ليس مجرد ميدان استراتيجي – كما يرى العقلانيون– بل يتعداه نحو الخصائص المبنية إجتماعيا لمصالح وهويات الفاعلين وبنيات المعنى التي قد تتكون من خلالها هذه المصالح. هذا الموقف يتعارض مع العقلانية التي ترى أن الفاعلين منفصلين تحليليا عن البنية .[1]

ويحاجج "جيفري ت.تشيكل" Jeffrey T. Checkel في سياق دراسته للمؤسسات الأوربية، بأن دراسة التّكامل الأوربي يجب أن تتجاوز التحليل القائم على التفاعل الإستراتيجي العقلاني القائم على منهجية فردانية أين تكون هويات الفواعل ومصالحهم ثابتة. ويؤكد على ضرورة إستكمال التحليلات المستندة على نموذج الخيار العقلاني بتحليل سوسيولوجي للمؤسسات التي لها دور في تشكيل المصالح والهويات. [2]

فالبنائيون يرون أن أشكال التفاعل التّعاونية ليست مجرد مجموعة من الإختيارات الفردية للفاعلين قائمة على الحسابات العقلانية، فبحسب التصور البنائي فإن المصالح يتم تشكيلها إجتماعيا تبعا لهوية الأطراف، لذلك فالمتعاونون يكسبون هويّة جديدة على المدى البعيد بحيث يمتلكون أفكارا حول ذاتهم كمتعاونيين. وعن طريق عملية "التعليم الاجتماعي" تتعلم الأطراف التوفيق بين السلوك والتوقعات الإجتماعية، وعليه فإن الهويات ليست ثابتة، كما أن العلاقة بين المتعاونين ليست تفاعلا إستراتيجيا فحسب بل هي علاقة تكوين متبادل.

إن ما يطرحه البنائيون حول دور الأفكار يرتبط بالنتائج التشكيلية التي تؤثر على هويات الفواعل، فالأطراف المتعاونة على المدى الطويل قد تتكون لديهم هويات صداقة عن طريق "التعلّم"، فالأصدقاء مثلا تكون لهم مصلحه في التّعاون لأنهم يدركون أنفسهم كأصدقاء. إن هذه الثقافة المشكّلة من الأفكار المتبادلة تعزّز من قيام سلوكات إيجابية تتلاءم مع الأفكار التي يحملها الفاعلون

[1] Matin Griffiths,op. cit , pp. 62,63.
[2] Jeffrey T. Checkel, "Social Construction and European Integration", in Thomas Christiansen et al (eds.), **Social Construction of Europe** (London SAGE Publications 2001) p. 50

مع هوياتهم، عكس التصور العقلاني الذي يرى أن السلوك خاضع فقط للحسابات، وأن المصالح والهويات معطاة "خارجيا" exogenously .

ومع أن العقلانيين تكلموا على بعض الإعتبارات المثالية في إطار تحليليهم للتّعاون، إلا أن تقليدهم البحثي لم يعطيها الإهتمام اللاّزم، "فروبرت اكسيلرود" في نموذج "واحدة بواحدة" TIT FOR TAT أعطى أهمية لدور المعلومات المستقبلية في التأثير على سلوك الأطراف في المباريات التكرارية،[1] إلا أنه حصر تأثيرها على السّلوك الإستراتيجي فقط، بمعنى أدق كان لهذه المعرفة المستقبلية نتائج سببية وليست تكوينية على هويات الفواعل.

المطلب الثاني :التصور البنائي للمصلحة والهويات التعاونية

يعد مفهومي المصلحة والهوية من بين أهم أدوات التحليل عند البنائية والتي تعالج دائما في إطار اجتماعي، على اعتبار أن الهوية مشكّلة اجتماعيا عبر المعاني، القيم، الأفكار والمؤسسات داخل البيئة التي تتفاعل فيها الدول. فالمصالح تقتضي وجدود الهويات، لأن الفاعل لا يمكنه أن يحدد مصلحته من دون أن يعرف من هو أولا، فالمصالح الوطنية تبقى تابعة لتكوين هوية الذات مقارنة بهوية الآخرين، وتتغير تبعا لتغير الهويات.[2]

فالمصالح الوطنية لا تقوم على قاعدة مادية فقط بحكم تجذرها في الطبيعة البشرية والفوضى كما يراها العقلانيون، بل تقوم على عوامل إجتماعية مثل الأفكار والمؤسسات لذلك يرى "فاندت" أن "الهويات هي أساس المصالح، فالفواعل لا تمتلك حقيبة للمصالح مستقلة عن السياق الاجتماعي".[3]

فالمصالح الوطنية تتعدد بين الموضوعية والذاتية، فهناك المصالح الجوهرية المرتبطة بالسيادة ، الأمن، الاستقلال و الإنتعاش الاقتصادي. أما المصالح الذاتية فترتبط بقناعات الفواعل

[1] الكسندر فاندت،مرجع سابق،ص. 241

[2] Alex Maclecod, "Identité national,securité et la théorie des relations internationales", **revue études internationales** 35 (1) 2004, p p. 5-15

[3] Alexender Wend, "Anarchy Is What States Make Of It : The Social Construction Of Power Politics", op.cit, p. 398

حول كيفية تلبية حاجيات هوياتهم. فالسلوك لا يتحقق من خلال ما يريده الفاعل فقط، ولكن أيضا بواسطة ما يعتقد الفاعل أنه قابل التحقّق. فتصبح بذلك المصلحة الذاتية قناعة عن كيفية تحقيق المصالح والأهداف، وفي مقدمتها الهوية وطريقة تفعيلها في علاقتها بالآخر.[1]

تنتج الهوية بحسب التقليد البنائي ميولات سلوكية ودوافعية معينة، مرتبطة بفهم الذات للآخر وإدراك مكانته وهذا أمر ضروري لاستيعاب التهديدات والمخاطر والفرص، فالدول لا تنتهج سلوكات متشابهة اتجاه الأعداء واتجاه الأصدقاء،[2] "فالسلاح في يد العدو ليس هو نفسه في يد الصديق". فالولايات المتحدة الأمريكية لها مصلحة في مقاومة الملف النووي الكوري الشمالي بسبب أن الولايات المتحدة تدرك النظام الكوري الشمالي كعدو وتهديد، بينما هو العكس بالنسبة لعلاقة الولايات المتحدة وإسرائيل أو الولايات المتحدة وبريطانيا .[3]

يرى "الكسندر فاندت" أن الهوية "خاصية ذاتية متجذره في فهم الفاعل لذاته".[4] وعلى هذا الأساس فإن مفهوم الهوية عند البنائية الإجتماعية مفهوم بالغ الأهمية ليس فقط لشرح المصالح الوطنية. بدلا من ذلك، فان للهويات أهمية في حد ذاتها في صنع السياسات. بسبب أن الفاعل وفقا للبنائية الاجتماعية يتبع "منطق الملاءمة" فالهوية توجه الفاعل للتصرف بطريقة متناسبة مع هويه الدور.[5]

وقد أظهرت عديد الدراسات أن التّعاون الأوربي بعد الحرب العالمية الثانية كان نتيجة لإعادة تعريف ألمانيا لذاتها كدولة أوربية، هذا ما جعل سياساتها مختلفة مع البريطانيون الذين يعرّفون أنفسهم كأطلسيين، أو تعريف الدانيماركيين أنفسهم كديمقراطيين اجتماعيين. [6]

ولما كان للهوية هذه المكانة عند البنائية، فقد اهتمت بشرح كيفية تشكّلها وكيفية تغيّرها. فبحسب البنائيين ما بعد الحداثيين، تشير الهوية إلى عمليات التمييز بين "الأنا" و"الآخر" "othering"، بمعنى أن يكون لأعضائها خطاب مشترك بصفتهم يشكلون هوية متمايزة عن الآخرين.

---

[1] الكسندر فاندت،مرجع سابق ، ص.324

[2] Anne-Maris Slaughter, **International Relations ,Principal Theories** (Oxford University press, 2011) , p. 5

[3] Jeffrey .T.CheckeL ,"The Constructivist Turn In International Relations Theory", **World Politics**, 50 (2) 1998 , p. 336

[4] الكسندر فاندت، مرجع سابق،ص.313

[5] Jill Steans,et al, op cit.,p. 196

[6] Ipid.op.cit.,p.197

لكن البنائية لا تستمد هذه الحجة من الفلسفة اللّغوية مثل الاتجاه ما بعد الحداثي، ولكن تستمدها من علم النفس الإجتماعي الذي يرى أن الجماعات تميل إلى التمييز بين الداخليين والخارجيين. وهناك الكثير من الأمثلة في العلاقات الدولية يمكن ضربها كالغرب مقابل الإسلام، الولايات المتحدة مقابل الإرهاب، الهوية البريطانية مقابل الهوية الأوروبيانية والتي أدت إلى تغذية السياسات الإنفصالية عن الإتحاد الأوربي. [1]

فالهوية بحسب البنائية الاجتماعية عمليّة تكوين مستمرّة، لذلك فهي خاضعة للتغيّر عبر مختلف السياقات التاريخية والإجتماعية،. ويرى "فاندت" بأنه إذا ما تم المماثله في الهوية بين الذات والآخر نصبح بصدد هوية جماعية، والتي تعتمد على آلية دمج الآخر في صيغة "أنا" المشكلة إجتماعيا والتي ستولّد "الشعور بنحن". وبذالك تكون الهويات الفردية مدمجة في هوية واحدة، ويدرك الفاعلون بذلك رفاه الآخرين كرفاه للذات، وتصبح المصالح الفردية نفسها مصلحة الجماعة وليس الذات.[2]

وبالنظر إلى الدور الذي تلعبه الهوية عند التقليد البنائي فقد اهتمت بفهم كيفية تغيّرها وتحولها أيضا. يرى البنائيون أنه من شأن التّفاعلات الإجتماعية بين الدول أن تؤثر على هوياتها ومع ذلك تفترض البنائية أن الهويات "لزجة" ولا تتغير بسهولة.[3] وقد أثبتت الدّراسات الأوروبية أن الهويات في سياق التكامل الأوربي عنيدة ومقاومة للتغيير، وأن التنشئة الاجتماعية بحد ذاتها عملية طويلة وشاقة .

حاول "الكسندر فاندت " مناقشة الكيفية التي يتم من خلالها تشكّل الهويات التّعاونية في نموذج المبارايات ، وحاجج بأن التفاعل ضمن نموذج "واحدة بواحدة" قد ينتج آثارا إجتماعية، وذلك لمجموعة من الأسباب، أهمها أن الفاعلين ضمن نموذج المباريات بشر وليسوا إستراتيجيات كما قدمها "روبرت اكسيلرود" ، بمعنى أنهم يمتلكون لغة تواصلية، وبالتالي فإن اللاعبين يمكن أن يتعلموا التّعاون عن طريق التفاهمات المتبادلة. فالهويات الأنانية لست خاصية فطرية وإنما يتم إنتاجها إجتماعيا. فعندما يختار اللاّعبون عدم التعاون فهم بذلك يعيدون إنتاج الهويات الأنانية والعكس،

[1] Jill Steans,et al, op cit.,p.197

[2] الكسندر فاندت، مرجع سابق، ص 320

[3] Jill Steans,et al, op cit.,p.198

فعندما يختار اللاعبون التّعاون فهم بذلك يتخذون هوية تعاونية ومع مرور الوقت يتم إستيعاب الهوية الجماعية وتذييتها من الجانبين.[1]

المطلب الثالث: مأسسة التفاعلات الدولية من منظور بنائي.

بحسب البنائية الإجتماعية فإن "المأسسة" Institutionalization هي عملية استيعاب مصالح وهويات جديدة، وهي بالأساس كيانات إدراكية لا توجد منعزلة عن أفكار الفواعل وإدراكهم لكيفية سير وعمل النسق الدولي.[2] فإذا كانت المؤسسات بحسب التقليد الواقعي تعتبر" انسجاما طويل المدى من المصالح " كما يرى "روبرت غيلبن" فهي وفق التقليد البنائي " مجموعة مستقرة نسبيا من الهويات والمصالح"[3] وليست معطى مسبق يقع خارج التفاعلات الإجتماعية بين الهويات.[4]

لقد أكدت البنائية على الدور الذي تلعبه المؤسسات سواء كانت دولية أو داخلية وكذا الأيديولوجيات ووجهات نظر النخب السياسية في تفسير سلوك الدول، فالمؤسسات في الواقع عبارة عن أنماط محددة من التركيبات الاجتماعية تتكون من الأفكار.

وعليه فنزعة التنافس ونظام الإعتماد على الذات لا يعني بالضرورة أن الدول دائما في حرب، لأن للبنى الإجتماعية دورا مهما في تطوير سياسات وعمليات من شأنها أن تفضي إلى التّعاون بدل الصراع.

ورغم أن البنائيين شأنهم شأن الواقعيين لا يهملون منطق الفوضى والإعتماد على الذات، إلا أن "فاندت" يقدم ثلاث بدائل للإعتماد على الذات من بينها تطوير التّعاون، والرفع من نسبة المأسسة في النظام الدولي.[5]،

---

[1] الكسندر فاندت، مرجع سابق، ص 469

[2] Alexender Wend, "Anarchy Is What States Make Of It : The Social Construction Of Power Politics",op cit, p. 399

[3] Ipid.

[4] Centhia Weber, op cit, p. 65

[5] Alexender Wend, "Anarchy Is What States Make Of It : The Social Construction Of Power Politics", op cit.,p. 398

وفي سياق مناقشهم لظاهرة التّعاون يعالج البنائيون هذه المسألة في النقاط التالية:

- التركيز على الثقافة والفهومات المشتركة في تعزيز الثقة بين الدول، بحيث يجب أن يكون هناك تعريف ثقافي مشترك للحالة التي توجد عليها الفواعل (صراع أو تعاون) بحيث تعكس قناعاتهم حول من هم في تلك الحالات وقناعاتهم حول هوياتهم ومصالحهم. هذا الذي يؤدي إلى عدم تفاجؤ الفواعل بسلوك بعضها البعضّ، فللمعرفة المشتركة دور مهم في جعل التّفاعل ممكن التوقع نسبيا عبر الوقت، محدثا بذلك توازنات من شأنها المحافظة على إستقرار النّسق الإجتماعي.[1]

- كما ويطرح "فاندت" مفهوم الجماعة الأمنية التي هي بنية إجتماعية تتألف من معرفة مشتركة تثق فيها الدول ببعضها البعض، وتحل فيها النزاعات بالطرق السلمية دون اللجوء إلى الحرب.[2] هذا المنطق مصاغ من الثقافة الكانطية االمؤسسة على دور الصداقة Friendship ، والذي تتوقع الدول من خلاله سلوكات بعضها البعض كحل النزاعات بدون اللجوء للحرب أو التهديد بها، ومواجهة التهديد الخارجي ككتلة واحدة. فهذه الجماعات الأمنية قد توفر الضمانة الحقيقية بأن أعضاءها لن تحارب بعضها، ولكن بدلا من ذلك سيسعون إلى تغيير دلالة القوة من القوة العسكرية إلى القوة الخطابية والمؤسساتية.[3]

- منطق المعاملة بالمثل الذي يعني أن الدول تحصل على معرفة مشتركة بشأن معنى القوة، وتتصرف بناء على ذلك، لأن بوسع سياسات الطمأنة أن تساعد على تحقيق بنية للمعرفة تستطيع أن توجه الدول نحو تكوين جماعة أمنية تتمتع بدرجة من السلم.[4]

---

[1] ألكسندر واندت، مرجع سابق، ص 265
[2] جون بيليس، مرجع سابق، ص 434
[3] الكسندر واندت، مرجع سابق، ص ص 410 - 412
[4] - جون بيليس ، مرجع سابق، ص ص434-435

يجادل "جيفري تشيكل" بأن المؤسسات لها دور في تشيكل هوية الفواعل ومصالحهم ويحدث هذا من خلال عمليات التفاعل والتكوين المتبادل بين الفاعل والبنية، وبالتالي فإن آثار المؤسسات عميقة ولها نتائج تكوينية؛ ولا ينحصر دورها فقط في مجرد تقييد السلوك كما يرى العقلانيون . فالمؤسسات تمثل عوامل مؤثرة وقوية ومتغيرات مستقلة بذاتها.[1]

وفي سياق تحليله للتكامل الأوربي يرى "جيفري تشيكل" أن الفواعل تتصرف وفق "منطق النتائج" أين تكون حسابات المصلحة خاضعة للمنطق العقلاني. فالكثير من التفاعلات التي تتم في اجتماعات "المجلس الأوربي European Council أو المفاوضات بين الدول يمكن وضعها تحت ضمن التفاعلات الدولاتية الحكوماتية intergovernmentalist . [2]

ومع ذلك ترى البنائية الإجتماعية أن الكثير من التفاعلات داخل المؤسسات الأوربية تنطوي على ديناميكية "التعليم" learning والتنشئة الاجتماعية socialization، أين يكون سلوك الدول والأفراد محكوم "بمنطق الملاءمة" كالاتصالات غير الرسمية بين لجان العمل ، والشبكات السياسية على المستوى الأوربي ...الخ .[3]

وفي هذا السياق ينتقد البنائيون المقاربة العقلانية حول دور المؤسسات كونها تتميّز بالإختزالية لأن العقلانيين لا يرون إرادة للمؤسسات مستقلة عن إرادة الدّول التي أنشأتها، وهي بذلك لا تمثل متغيرا مستقلا بل هي مجرد متغير ثانوي، وأن وظيفتها لا تتعدى كونها تمثل قيودا على سلوك الدول، وتعمل على توفير المعلومات، وتقلل من تكاليف المعاملات، وتعزز من مبدأ المعاملة بالمثل. وبذلك فإن دورها يبقى سببيا وليس تكوينيا. فالعقلانيون لا يؤشكلون الأثر الذي تحدثه عمليات الإتصال والتفاعلات الإجتماعية بين أعضاء المؤسسة على هوية أعضائها .

وخلافا للعقلانيين ينبه البنائيون إلى الدور الذي تلعبه الإلتزمات المعيارية بين أعضاء المؤسسات والتي تولد الشعور "بنحن" وإلى الدور التكويني الذي تلعبه المؤسسات في تشكيل الهويات ومصالح أعضائها.[4] فعملية التّعليم الإجتماعي التي تتم عن طريق التفاعلات بين الأعضاء في

[1] Jeffrey T. Checkel, "Social Construction and European Integration",op cit, p.52
[2] Ipid
[3] Ipid
[4] Ipid

السياقات المؤسساتية – عبر المعايير والممارسات الخطابية – تُكسب الأطراف مصالح وتفضيلات مختلفة. إن هذا الموقف البنائي يستند إلى منهجية كليانية بحيث إن خصائص الأفراد تتأثر بخصائص الجماعة، عكس التصور العقلاني الذي يرى أن الهويات ثابته وأن التفاعل بين الأطراف لا يعدو أن تكون تفاعلا إستراتيجيا قائما على منهجية فردانية لا تعطي أي أهمية لتأثير البنية على الفواعل. [1]

وفي سياق التجربة الأوربية شدّد البنائيون على الدور الذي تلعبه الإلتزامات المعيارية داخل سياق التفاعل المؤسساتي الأوربي، فهو الذي جعل الألمان يعرفون أنفسهم كأصدقاء للفرنسيين. إن هذا التّحول الهوياتي من ثقافة العداوة التي سيطرت إبان الحرب العالمية الثانية، إلى ثقافة صديقة والذي نمت عن طريق التفاهمات المشتركة والعمليات الإدراكية التي تمت عبر عمليات معقدة من التّعليم الإجتماعي هو الذي أفرز هذه الهوية الجديدة، فهناك عنصر تضامن من النّوع الإجتماعي يعرّف فيه الألمان والفرنسيون أنفسهم كأوربيون يسمح لهم بالعمل المشترك تحت مظلة الإتحاد الأوربي وتحت سقف الهويّة الأوروبيانية.

[1] Jeffrey T. Checkel, "Social Construction and European Integration", op cit, p.52

المطلب الرابع: تأثير القواعد(Rules) والمعايير(Norms) على السلوك التعاوني

ترى البنائية خلافا للعقلانية أن المعايير هي معاني إجتماعية لها نتائج وتأثيرات عميقة على سلوك الفواعل، لأنها تقوم بتشكيل هوياتهم ومصالحهم. كما أنها تؤثر على طبيعة السلوك وتحدد ما يجب فعله في مقابل أوضاع معينة. [1]

كما تمارس القواعد تأثيرا عميقا على سلوك الدول.[2] لأن "منطق الفعل" logic of action حسب البنائية يتحدد "بمنطق الملاءمة" مع القواعد وهذا ما عبر عنه "مارتش" و "اولسون" : [3]

> " يتصور الفواعل انهم يتبعون القواعد التي ترتبط بهويات معينة وبحالات معينة، ويتم الفعل من خلال تقييم أوجه التشابه بين الهويات الحالية والاختيارات المتاحة. وعبر مفاهيم أكثر عمومية عن الذات وعن الوضع"

بمعنى أن السلوك الموجهة بقاعدة Rule-guided behaviour يختلف عن السلوك الاستراتيجي والذرائعي، ففي السلوك الموجه بقاعدة تحاول الفواعل "فعل الشيء الصحيح" بدلا من محاولة تعظيم أو تحسين التفضيلات فقط. إن منطق الملاءمة يكون في الوضعيات التي تتبع فيها الفواعل سلوكات تتلاءم مع القواعد في وضع اجتماعي معين. هذا يرتبط بما يسميه البنائيون الآثار التشكيلية أو التكوينية constitutive effects للمعايير الإجتماعية والمؤسسات.[4]

إن هذا الموقف يتعارض مع العقلانية التي ترى أن سلوكات الدول محكومة "بمنطق النتائج" logic of consequences الذي تكون فيه الأفعال مختارة بطريقة عقلانية بدل "منطق الملاءمة" logic of appropriateness الذي تكون فيه الأفعال متلازمة مع المعايير الإجتماعية، لذلك فإن حالتي النزاع والتعاون تتحددان بحضور أو غياب القواعد التي تسهل أو تقيّد سلوكاتها وتساعدها على إدراك مصالحها ومصالح الدول الأخرى. [5]

---

[1] Jeffrey T. Checkel,"The Constructivist Turn In International Relations Theory", op cit , p. 328
[2] Matin Griffiths,op cit , p. 63
[3] Thomas Risse, "social constructivism and european integration", in Thomas Diez and Antje Wiener, **European integration theory,** 2ed (UK: Oxford University Press, 2009),p.148
[4] Thomas Risse,op cit, p 148
[5] Anne-Maris Slaughter, op cit ,p p 5-6

فالمعايير العالمية كالمساواة، إحترام السيادة، حقوق الإنسان..الخ من شأنها أن تعيد تعريف مصالح الدول وهوياتها، ومثال ذلك هو أن عدد كبير من المنظمات والدول اعتمدت عقوبات ضد التمييز العنصري في جنوب افريقيا على الرغم من أن لها مصالح استراتيجية واقتصادية وعلاقات قوية مع دولة جنوب افريقيا، فظهور المعيار العالمي للمساواة العرقية يفسّر إعادة الدول تعريف المصالح، وهذا يدل على الدّور التأسيسي للقواعد والمعايير.[1]

وفي سياق التجربة الأوربية يجادل "توماس كريستيانسن" Thomas Christiansen وزملاؤه بأن التكامل الأوربي هو "تكامل من خلال القانون" integration through law، لذا شدّد الكثر من البنائيين على دور القواعد والمعايير، فمن دون القواعد ومن دون التّقيد بها لم يكن الإتحاد الأوربي ليصل إلى ما وصل اليه.

وفي نفس السياق ذهب " جيفري تشيكل" إلى أن القواعد والمعايير في الإتحاد الأوروبي لا تتعلّق بالمعاهدات والتشريعات الثانوية والأحكام القضائية "لمحكمة العدل الأوروبية" ECJ فقط، وإنما تشمل الإجراءات الإدارية غير المكتوبة في العمليات السياسية داخل الإتحاد أيضا. فضلا عن العديد من التفاهمات المشتركة بين المؤسسات وأشكال السلوك غير الرسمي التي يتم إعادة إنتاجها كل يوم عبر الممارسات السّياسية والإدارية في الإتحاد الأوربي.[2]

فالكثير من المعايير الإجتماعية لا تنظم السلوك فقط، أنما تشكل هوية الفاعلين أيضا بمعنى تحدّد من "نحن" كأعضاء في جماعة إجتماعية. وعلى سبيل المثال فمعيار السيادة، لا ينظم التفاعلات بين الدول في الشؤون الدولية فقط، بل يقوم أيضا بتعريف "ما هي الدولة" في المقام الأول. فالبنائية تركز على الهويات الاجتماعية للفواعل من أجل تحديد مصالحهم.

لذلك وفقا لهذا المنطق فالبنائية لا تنظر إلى دول الإتحاد الأوربي كمجموعه من الدول اجتمعت وفقا لمجموعة من التفضيلات والخيارات الاستراتيجية فحسب، ولكن تركز على الكيفية التي تتحدد بها هويات ومصالح هذه الدول كأعضاء في الإتحاد الأوربي، كما تركز على الطريقة نفسها التي يرى بها الفاعلون أنفسهم وتتم رؤيتهم بها من قبل الآخرين ككائنات اجتماعية. فألمانيا، وفرنسا،

[1] Jeffrey .T.CheckeL, ,"The Constructivist Turn In International Relations Theory", op cit, p. 336
[2] Thomas Christiansen et al, **social construction of europe**, op cit.,p. 13

وإيطاليا، وهولندا لم تعد دولا أوروبية فحسب، بل دول الإتحاد الأوروبي، بمعنى أن دولهم تُعرف على نحو متزايد من قبل عضويتها في الإتحاد الأوروبي.[1]

فعضوية الإتحاد الأوروبي تعني القبول الطوعي بشرعية نظام سياسي معين. وهذا يستتبع الإعتراف بمجموعة من القواعد والإلتزامات الملزمة. وهكذا، فالبنائية تؤكد على تأثير الإتحاد الأوروبي على الممارسات الخطابية والسلوكية، إلى الدرجة التي يصبح فيها جزءا من "النسيج الاجتماعي".[2]

ومع ذلك فتركيز البنائية على السلوك الموجه بالمعايير norm-guided والقواعد التكوينية، لا يعني أن القواعد لا يتم انتهاكها أبدا. فالدراسات تؤكد أن معدلات الإمتثال تتفاوت تفاوتا كبيرا بين الدول الأعضاء، وحول بعض القضايا وفي عديد المجالات.

فالقبول بشرعية النظام السياسي والإجتماعي يزيد من معدّلات الإمتثال بالقانون. ومع ذلك يبقى السؤال هل إن انتهاك القواعد يعني عدم قبول الأطراف بشرعيتها؟ إن الإجابة لن تكون نعم بالضرورة. فقد يتم القبول بشرعية قاعدة ولكن وفي حالات معينة لا يتم الإمتثال بها .[3] فالدول يمكن أن تقبل معايير حقوق الإنسان مثلا لكن قد تنتهكها من فترة إلى أخرى.

وقد أثارت أزمة اللاّجئين عقب الأزمة السّورية مؤخرا الكثير من ردود الفعل الرسمية وغير الرسمية جراء الإنتهاكات التي عرفتها الكثير من دول أوربا، إذ لم تكن مستويات الإلتزام بالمعايير متساوية بين ألمانيا مثلا وهنغاريا مع أنهما عضوان في الإتحاد الأوربي وملتزمان معا باتفاقيات ومعايير حقوق الانسان .*

وبعامة فان "السّلوك الملائم" هو محصلة للشرعية التي تُحدَّد من خلال القواعد والمعايير المشتركة، وعليه فإن المعايير لا تحدد المصالح فقط بل تشكل الهويات أيضا، فالذي يجعل معايير حقوق الإنسان مقيدة للسلوك ليست القوة، وإنما يعود إلى أن لمعايير حقوق الإنسان خاصية تكوينية تنتقل من المستوى الخاص إلى المستوى الكوني لتصبح أساس التفاعل الشرعي الذي يشمل كل

[1] Thomas Risse, "social constructivism and european integration",op cit.,p.148
[2] Ipid
[3] Ipid.,p.149

* لمزيد من التفصيل انظر: المبحث الثاني في الفصل الرابع.

الدّول.[1] لذلك فإن للقواعد والمعايير التي يتم استيعابها وتذييتها أهمية في فهم السلوك التعاوني وفهم مستويات التزام الأطراف بسلوكات تتلاءم مع هوياتهم .

المطلب الرابع : دور الممارسات الخطابية في تشكيل السّلوك التعاوني

يركز البنائيون على دور اللغة والخطاب في فهم سلوكات الوحدات الدّولية في النسق الدولي، وذلك بإيلاء أهمية للخطاب باعتباره بنية إجتماعية تعكس تصورات، معتقدات، مصالح وهويات "الفاعلين" agents وقد تأثرت البنائية بنظرية "الفعل التواصلي" ليورغن لهابرماس ونظرية "أفعال الكلام" "للودفيغ فيدغنشتاين". [2]

لذا تمثل الممارسات التواصلية والخطابية سمة من سمات المقاربة البنائية الإجتماعية. وفي هذا الصدد يقول "توماس رايس"، "إذا أردنا أن نفهم ونفسّر السلوكات الاجتماعية، فنحن بحاجة إلى أخذ الكلمات واللغة والمنطوقات التواصلية بعين الإعتبار". وهذا من خلال الممارسات الخطابية التي يقوم بها الفاعلون agents لفهم العالم ولإعطاء معنى للأفعالهم .

لذا فإن التركيز على الأفعال التواصلية في سياق التجربة الأوربية يتيح دراسة المؤسسات الأوربية كخطاب بدلا من التعاطي معها كفضاء للمساومة تقود المفاوضات فيه لوضع حلول للمشاكل المشتركة بين الأعضاء.[3]

وفي هذا الصدد إستعمل "كريستيان جورجس" CHRISTIAN JOERGES و "يورغن ناير" JÜRGEN NEYER مفهوم الأفعال التواصلية لدراسة عملية تعديل القوانين في الإتحاد الأوربي EU comitology . كما أكد "تشيكل" على أهمية "الإقناع" و"التعلّم الاجتماعي" في كثير من جوانب التفاعلات داخل الإتحاد الأوربي وبعض المؤسسات الأوربية الأخرى.

كما اهتم دارسوا التجربة الأوربية بالممارسات الخطابية العبر قومية والتي تخص الفضاء العمومي الأوربي والمتعلق بالنقاشات العامة، وذلك بالتركيز على المعاني التي يشكلها الرأي العام

[1] كارين فريك ، "البنائية" ، في تيم دان وآخرون،مرجع سابق، ص 438

[2] Thomas Christiansen et al, op cit p 15

[3] Thomas Risse,"social constructivism and european integration",op cit.,p.150

حول الكثير من القضايا الأوربية ذات الإهتمام المشترك، والتي خلقت مجتمعا تواصليا عبر قومي.[1]

إن الفعل التواصلي المؤسس على مبدأ "البيذاتانية" Intersubjectivity والذي تعد اللّغة أحد مكوناته الأساسية، حيث يستطيع الفاعلون الإجتماعيون من خلاله تحقيق التفاهم عبر الخطاب أصبح أداة تحليلية مركزية في مقاربة البنائيين لظاهرة التعاون.

وعلى هذا الأساس يسعى أعضاء الجماعة التواصلية للإتفاق حول المعايير التي تخدم مصالحهم المشتركة، كما ويحتاجون لتبرير شرعيتها. وعليه وبحسب الطرح البنائي يكون التّعاون بين الدول فعلا تواصليا حول القضايا المشتركة، تتداخل فيه اللغة والقيم والمعتقدات وتعيد إنتاج الفاعلين وتصوراتهم ومصالحهم وهوياتهم عن طريق الفعل التواصلي الذي يؤدي للوصول إلى تفاهمات بيذاتانية.

أما الطريقة الثانية التي تم فيها دراسة الممارسات الخطابية في الإتحاد الأوروبي لا تهتم كثيرا بالمحاججة وإعطاء الأسباب ، وإنما بالتركيز على الخطاب كعملية لبناء المعاني تعطي قيمة لتأويلات بينما تقوم بإقصاء أخرى . وبعبارة أخرى، يركز هذا العمل على الممارسات الخطابية كوسيلة تؤسس لعلاقات السلطة وتحافظ عليها .عن طريق تفحص جملة من الأسئلة، مثل لمن يسمح بالكلام في الساحة الخطابية؟، ما الذي يعتبر اقتراحا معقولا؟، وما هي بنيات المعنى المهيمنة والتي يتم تداولها كمسلمات؟.[2]

بمعنى أن دراسة فالممارسات الخطابية التي تؤسّس وتؤطر علاقات السلطة اتجعلنا نفهم بعض المشاكل بطرق مختلفة، فبالرغم من أن "نحن" هي التي تعطي المعنى، لكن لا تتصرف " النحن" كموضوع مستقل ولكن بحسب السّياق الخطابي الذي تتموضوع فيه كما يرى "ميشيل فوكو".[3]

وحسب البنائيين ما بعد الحداثيين فعلاقات السلطة تبنى اجتماعيا عن طريق إستخدام نظام اللغة، لذلك يجب أن تتمركز وظيفة نظرية العلاقات الدولية على نقد بنيات القوى القائمة ودرجة تأثيرها والبحث في إمكانية تطوير بدائل أكثر تحررية وانعتاقية من السلطة الممارسة، خاصة وأن هذه

[1] Thomas Risse,"social constructivism and european integration",op cit.,p.150
[2] Ipid.
[3] Ipid.op.cit.,p.149

العلاقات ملازمة لتأثير بنيات المعنى التي تتكون من خلالها هذه الهويات والمصالح في السياسة العالمية.[1]

ويبدو أن البنائيين ما بعد الحداثيين تأثروا بدراسات "ميشال فوكو" الجنيالوجية[2*] حول علاقة السلطة بالمعرفة. خاصة وأن السلطة منتشرة في كافة بنيات الجسد الإجتماعي ومرتبطة بالثقافة التي يولدها المجتمع والمعرفة التي تسعى لتكوينها لدى الفرد، ولا يمكن حصرها في جهاز أو شخص أو اتجاه واحد، فهي منبثقة من الأسفل (المجتمع) وليس فقط من الأعلى (الدولة).

وحسب "فوكو" فالخطاب إذن ليس بالضرورة بنية لغوية بل هو ممارسة خاضعة لجملة من الشروط الخارجية: السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية [3] تنتج جملة من السلوكات متؤثرة بعلاقات القوى القائمة، فللخطابات أهداف ومعاني مرتبطة بالسياق الخارجي الذي نشأت وتطورت فيه والمتمثل في السياق السلطوي المنتج لها، والذي يعمل على تشكيل بنية فكرية تقدم للمجتمع على أنها الحقيقة غير القابلة للتكذيب.

وفي هذا الصدد يرى "دافيد كامبل" أن الولايات المتحدة الأمريكية كثيرا ما اعتمدت خطاب "الخطر" الذي تخترع فيه الدولة التهديدات وتبالغ فيها من أجل إنتاج " الأنا" وتحافظ عليها مقابل "الآخر"، فهذا الخطاب إذن يستخدم المعرفة والمؤسسات التي بموجبها تصرف الحكومات نظر المعارضة الداخلية واهتماماتها بالدخول في عدوان خارجي.[4] لان الخطابات تنتج بالاساس عن بنية اجتماعية غير مستقلة عن الهيمنة السلطوية للدول. فالخطاب الأمريكي الرسمي حول حماية حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية يفسر حرفيا للدلالة على الإلتزام بالمبادئ الأخلاقية، بالتالي القدرة على إنتاج واقع يقدم هدف تحقيق الأغراض الإنسانية كحقيقة مطلقة لا جدال فيها، فيما يؤدي وظيفة أخرى وهي حجب المصالح الحقيقية، التي تمثل رهانات سلطوية أساسية تحظى بالأولوية الأمريكية من خلال العديد من التدخلات "الإنسانية".

---

[1] Matin Griffiths,op cit- ,pp 63,64.

* يشير مفهوم الجنيالوجيا في فكر ميشال فوكو إلى البحث في الأصول، المبادئ والمنطلقات التي تشكل الخطابات بإدراك معانيها، وظائفها، أهدافها ومعانيها من خلال الربط بين ثنائية السلطة/المعرفة؛ هذه العلاقة صاغها فوكو في شكل تساؤل بحثي دار حول: من يملك الخطاب، من يستفيد منه ولأي هدف وغاية يستخدمه؟ للمزيد أكثر أنظر ميشال فوكو، ترجمه: محمد سبيلا، **نظام الخطاب** (بدون بلد النشر، دار التنوير، ط1، 1984)، ص59.

[3] دومنيك مانغونو، ترجمة: محمد يحياتن، **المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب** (لبنان:الدار العربية للعلوم ناشرون،2008)، ص103.

[4] ألكسندر واندت، مرجع سابق، ص. 380.

الفصل الرابع:

نحو منطق تعددي: التعاون الدولي من منظور توليفي

بعد أن تم مناقشة مخرجات تحليل كل من العقلانية والبنائية لظاهرة للتعاون الدولي، فإن هذا الفصل سيحاول البحث في مدى إمكانية تجاوز التحليل الأحادي، وإمكانية إقامة الحوار ومد جسور التواصل بين التقليدين البحثيين عبر منهجية براغماتية تسعى للتعاطي مع ظاهرة التعاون الدّولي في أفق تعدّدي، بعيدا عن منطق الاختزال البراديغمي.

وعليه ستدافع الدراسة عن فكرة أساسية مفادها أن التعارض التام الذي طالما ضخم من قبل أنصار الطرح البراديغمي مبالغ فيه، ويصعب تبريره واقعيا. فالبنائية لا تلغي الإستبصارات التي يقدمها التقليد العقلاني بصفة تامة ولا العقلانية كذلك. وعليه فإن هذه الإختلافات لا يمكن الحكم عنها من منظور الصّحة المنطقية ولا الصّدق التجريبي، كونها لا تقع في مستوى واحد، لأن كلا من العقلانية والبنائية تسألان أسئلة مختلفة في تعاطيها مع ظاهرة التّعاون، لذلك فان مخرجات التحليل تقدم تفسيرات تستهدف مستويات انطولوجية مختلفة.

أي أن لكل منها "مجالها التفسيري" domaine explicative. فهي بذلك ليست متعارضة كما تم قولبتها براديغميا إلى درجة استحالة التواصل بينها. فالعقلانية مثلا تتعاطى مع الفواعل كهويات ثابته وتسعى لتفسير التفاعل الإستراتيجي بينها، أما البنائية فتتعامل مع هويات الفواعل كمعطى تاريخي يتم بناؤه سوسيولوجيا وتحاول معرفة نتائج التفاعلات الإجتماعية للهويات وتأثيرات المتبادلة ضمن مختلف السياقات.

يحاول هذا الفصل الكشف عن نقاط التقاطع والإتصال بين التقليدين، وسيحاول جسر الهوة والتوفيق بين مختلف جوانب الإنقسام على جميع المستويات، الابستيمولوجية والانطولوجية والمنهجية، بين الثنائيات التي طالما اعتبرت محور الانقسام بين العقلانية والبنائية وهي : (المنهجية المادية – المنهجية المثالية) ، (منطق النتائج – منطق الملاءمة) (التفسير– الفهم) ، (المنهجية الفردانية – المنهجية الكليانية).

المبحث الأول : مساعي التوفيق بين المادية العقلانية والمثالية البنائية

يرى "الكسندر فاندت" أنه وأمام صعوبة رؤية الدولة أو النسق أو الفوضى بالعين المجرّدة كونها مجرد أبنية ذهنية، وليست من قبيل القضايا التي يمكن إعمال الحواس فيها، فإنه ليس بوسع الباحثين سوى تقديم افتراضات حول ماهيتها. لذلك فان محور الصراع بين النظريات يدور حول ما يراه المنظّر وليس ما أمكن ملاحظته حسيا. وعليه فلا توجد مرجعية نهائية للحكم على أي هاته المسلمات أصح من الأخرى. ففي حين يتجه العقلانيون إلى تأسيس أنطولوجيتهم على أساس مادي كتوزيع القدرات "المادية"، يحاجج البنائيون بأن بنية النّسق الدولي تتشكل من توزيع "الأفكار" بين الفاعلين. وعلى هذا الأساس فإنهم يقيمون انطولوجيتهم على قاعدة "مثالية" عكس الإتجاه الأول.[1]

ومع أن الكثير من العلماء يعترفون بأن النقاش والجدل الدائر حول الأهمية النسبية لكل من العوامل المادية والمثالية، ودورها في الحياة الإجتماعية نقاشا قديما في العلاقات الدولية.[2] إلا أنّهم يقرّون بأن الإشكالية مازالت تلقي بظلالها على النقاشات الدائرة في كل الحقول الاجتماعية خاصة في حقل العلاقات الدّولية.

وعموما لا يزال الإنقسام واضحا بين النظريات الإجتماعية في إجابتها على مسألة الأولوية الانطولوجية؛ هل تعطى للعوامل المادية كما يرى العقلانيون؟ أم للشروط المثالية كما يرى البنائيون ؟ إن هذا التساؤل سيقسم العلماء الى وجهتي نظر مختلفتين؛ وجهة نظر أو منهج مادي وآخر مثالي .[3] سيحاول هذا المبحث أن يعرض وجهتي النظر المختلفين، وعن طريق المنهج إنتقائي سيدافع عن وجهة النظر التوفيقية بغية تحديد الإطار التحليلي للتعاون الدولي من منظور تعدّدي.

[1] الكسندر فاندت، مرجع سابق، ص.07.
[2] المرجع نفسه، ص.36
[3] المرجع نفسه، ص.37

المطلب الأول : الأسس المادية للتقليد العقلاني

يؤمن أصحاب المنهج المادي بأن الحقيقة الأساسية والجوهرية في المجتمع هي طبيعة وكيفية توزيع القوى المادية فيه ؛ وتستند النزعة المادية إلى زعمين رئيسيين :

أولا: هناك "وقائع" facts موضوعية موجودة بشكل مستقل عن "الإدراك"cognition ؛ بمعنى أنها موجودة بغض النظر عن موقفنا منها أو إعتقادنا حولها.

ثانيا: "الوقائع الإجتماعية" social facts التي تتطلب شروطا مثالية لا يمكن أن توجد بدون بعض الشروط المادية. بعبارة اخرى؛ إنّ القوى المثالية تعمل دائما في إطار القوى المادية وداخل القيود التي تفرضها؛ وهي بذلك تعطي للقوى المادية أولوية انطولوجية على القوى المثالية. ويسوق أصحاب المنهج المادي من أجل تدعيم موقفهم مجموعة من الحجج :

1- إنّ القوى المادية توجد بشكل مستقل عن القوى "المثالية" [*] Ideational ، في حين أن القوى المثالية لا يمكن أن توجد بشكل مستقل. والحجة التي يعرضها الإتجاه المادي هي أنه وقبل ظهور "الإنسان العاقل" Homo Sapiens لم تكن هناك أيّ قوى مثالية في العالم، وكل شيء كان ماديا.

2- بعد أن اخترع الإنسان الأفكار والثقافة والمعايير والمؤسسات لم يفلت من قبضة العالم المادي، فهو يعيش في محيط مادي وتتحكم فيه حتميات بيولوجية.[1]

أما من الناحية الإبستيمولوجية فتعتنق النزعة المادية مبدأين أولها صريح والآخر ضمني:

أولا : القوى المادية يجب أن تكون دائما جزءا من إطار التفسير والفهم.

---

[*] بعض الباحثين يفضلون استعمال كلمة Ideational للاشارة الى المثالية الانطولوجية حتى يميزوها عن المثالية Idealism كنظرية في العلاقات الدولية ، التي ترى بامكانية تغيير العالم عن طريق الافكار الحميدة good idea

[1] Shiping Tang, "Foundational Paradigms of Social Sciences" **,Philosophy of the Social Sciences** 41(2) 2011 , p.218

ثانيا: تفسّر الأحداث الإجتماعية إستنادا إلى القوى المادية، كما يجب إختزال التفسيرات المثالية إلى التفسيرات المادية كلما كان ذلك ممكنا، أو أن تدعّم التفسيرات المثالية بتفسيرات مادية.

وحسب التقليد العقلاني تسعى الدول بشكل أساسي إلى تحقيق القوة والثروة. وبالرغم من أن التصورات العقلانية تقوم على أسس مادي وتعتبر القوى المادية العامل الحاسم في السياسة العالمية . إلا أن تفحّص أهم المفاهيم التي يقوم عليها التقليد العقلاني كمفهوم القوة مثلا، يظهر أن العقلانيين لم يلغوا دور الأفكار بشكل كامل وإن كانت إهتمامهم بها هامشيا. [1]

وفي هذا السياق يمكن استعراض الكيفية التي تعاطى بها أنصار الإتجاه الواقعي مع القوة؛ "فهانس مورغنتو" مثلا يرى أن عناصر القوة تشمل كلا من الجغرافيا، والموارد الطبيعية (الزراعة، المواد الأولية)، القدرات الصناعية، الإستعدادات العسكرية (التكنولوجيا، القيادة، كمية ونوعية القوات العسكرية) السّكان ، السمعة الوطنية ، المعنويات الوطنية ونوعية الدبلوماسية . فيما ذهب "كينيث والتز" إلى أن القدرات تضم: حجم السكان، الإقليم، الموارد الطبيعية، القدرات الإقتصادية، القوة العسكرية، الإستقرار السياسي، الكفاءة. في حين ذهب "روبرت غلبن" إلى أن القوة تتلخص في ثلاث عناصر وهي : القوة العسكرية، القوة الإقتصادية ، القدرات التكنولوجية . كما أشار "غلبن" إلى أن هناك عوامل أخرى يمكن أن تدخل ضمن عناصر القوة أيضا إلا أنه يصعب قياسها، سماها "بالهيبة" prestigeكنوعية القيادة والمعنويات العامة. [2]

مما سبق يلاحظ أن أنصار التقليد العقلاني يعترفون ببعض الخصائص غير المادية من قبيل العوامل الإدراكية والنفسية والأفكار. وعلى سبيل المثال فقد اعطى "جون ميرشايمر" أهمية لعناصر غير مادية مثل دور "النوايا" intentionsالتي تجعل الدول تدرك خطر وتهديد الدول الأخرى. [3]

وهو نفس النهج الذي اتبعه الليبرالون "فجوزيف ناي" مثلا أعطى دورا لأهمية الأفكار حين ميّز بين القوة الصلبة والقوة الناعمة. كما تكلّم "روبرت كيوهين" عن الدور السببي للأفكار في إطار

---

[1] Shiping Tang, op.cit, p 218.
[2] Ipid
[3] Rainer Baumann et al , "Neorealist foreign policy theory" in Volker Rittberger (ed.)**, German Foreign Policy Since Unification: Theories and Case Studies** (UK: Manchester University press,2001),p.44.

التعاون المؤسسي، يضاف إليهم "روبرت اكسيلرود" الذي أعطى أهمية لدور التوقعات والمعلومات المستقبلية في تحديد ميل اللاعبين للتعاون في نظرية المباريات.

وعليه فإن المنهجية المادية لا تلغي الأفكار بشكل تام، وإنما تعتبر دورها ثانويا وربما ضئيلا جدا مقابل الاعتبارت المادية. فالإتجاه العقلاني الذي حاول دائما التقيّد بالروح العلمية الوضعية لم يدخل العوامل المثالية في إطار التفسير؛ لأنه حاول أن يعبر على نفسه في عبارات علمية قابلة للإختبار، خاصة وأن أغلب المفاهيم المثالية غير قابلة للقياس، لذلك فقد كان تفسيره لظاهرة للتعاون ينطلق من قاعدة ماديّة.

ومع أن الواقعية والليبرالية تتبنيان منهجا ماديا، إلا أنهما يقدمان تفسيرات مختلفة بشأن التعاون، فالواقعيون ينطلقون من قاعدة مادية ويعتقدون أن المعضلة الأمنية الناتجة عن الفوضى وغياب الثقة تقوّض من العمل الجماعي في قضايا الأمن والتجارة . وفي هذا الصدد جادل "ميرشايمر" أن الدولة توجد في نسق فوضوي حيث لا يوجد حارس ليل ليوقضها عندما تتعرض إلى هجوم، لذلك فان نوايا الآخرين تبقى محل تهديد للبقاء .[1] وعليه يصعب تحقيق التعاون والحفاظ عليه بسبب المكاسب النسبية والغش الذي قد تتعرض له الدول. فالدول سوف تسعى دائما إلى الحفاظ على توازن القوى، فحتى التحالفات التي تحدث فهي تراعي مبدأ توزيع المكاسب، وبالتالي فإن هذه التحالفات لا يمكن تفسيرها إلا في إطار التوازن ضد التهديد الخارجي .[2]

وحسب "ميرشايمر" فإن ظهور الإتحاد الأوربي لا يمكن تفسيره إلا انطلاقا من بنية النسق الدولي، فوحدها ظروف الثنائية القطبية سمحت للدول الأوربية أن تتوحد ضد تهديد مشترك وهو الإتحاد السوفياتي، وحليف مشترك وهو الولايات المتحدة، وهذا ما يفسر قيام التعاون بين الدول الأوربية.

ومع أن الليبراليون ينطلقون من قاعدة مادية كالواقعيون، إلا أنهم يرون أن التكامل الأوربي عبارة عن سيرورة اجتماعية تدفعها حركيات اقتصادية وفواعل تحت قومية، هو نتيجة للمسارات الوظيفية والمؤسساتية ذات الطابع الإقتصادي والسياسي، الهادفة إلى تعظيم المكاسب المطلقة عن

[1] John Mearsheimer, "anarchy and the struggle for power", in Robert Jervis and Robert J. Art(eds.), **international politics enduring concepts and contemporary issues**, 8th.ed (New York : Pearson Longman, 2007), p.57
[2] Ipid, p.59.

طريق العمل المشترك والجماعي. وقد كان لهذه المسارات المؤسساتية دور في التخفيف من القيود النسقية ودفع التعاون في شتى المجالات. ومع أن الأدبيات الليبرالية خاصة الوظيفية الجديدة هيمنت على مجال التنظير في التكامل الأوربي، إلا أنه ومع حدة الأزمات التي عرفتها التجربة الأوربية، أعيد الإعتبار للتفسيرات الواقعية، لتتقاسم العمل مع التصورات الليبرالية تحت عنوان " مابين الحكوماتية الليبرالية " Liberal Intergovernmentalism كما طورها "اندرو مورافتشيك" Andrew Moravcsik[1].

وبالنتيجة فإن التقليد العقلاني يرى أن المصالح ذات قاعدة مادية وهي متجذرة في مفاهيم البنية الفوضية وتوزيع القدرات. ومع أن هناك الكثير من مظاهر التعاون التي لا تستطيع القاعدة المادية للقوة والمصلحة شرحه، مثل المعايير والمؤسسات الهويات التعاونية، فإن البنائية تقّدم تحليلات وإستبصارت مهمة للجوانب المثالية للتعاون الدولي التي أهملها العقلانيون.[2]

المطلب الثاني : الأسس المثالية للتقليد البنائي

يؤمن أصحاب المنهج المثالي بأن الحقيقة الأساسية في المجتمع لا تمكن في العوامل المادية بل تكمن في طبيعة الوعي الإجتماعي وبنيته، وهو ما يسميه "الكسندر فاندت" "توزيع الأفكار أو المعرفة". عكس توزيع القدرات المادية بالنسبة للعقلانيين.

وتكتسي البنية الإجتماعية أهميتها لدورها في تكوين الهويات والمصالح، وفي مساعدة الفاعلين في حل مشاكلهم وفي تحديد أنماط السلوك المتوقعة، وكذا في تحديد أنواع التهديدات والمخاوف...الخ.

ومع أن أنصار الإتجاه المثالي لا يلغون دور القوى المادية تماما، لكنهم يقرّون بأنه دور ثانوي في مقابل بالدور الذي تضطلع به الأفكار في السياسة العالمية. فالقوى المادية لا تكتسي أهمية في ذاتها، بل يكمن دورها وأهميتها في الدلائل والمعاني التي يحملها الفاعلون حولها.

---

[1] Andrew Moravcsik and Frank Schimmelfennig, "Liberal Intergovernmentalism" in Antje Wiener and Thomas Diez (eds.), **European Integration Theory** (UK: Oxford University Press, 2009),pp.67-68

[2] الكسندر فاندت، مرجع سابق.ص.169

فمثلا، إن سعي دولة ما لزيادة التسلح وتدعيم قدراتها المادية أمام جاراتها مهم، ولكن تتوقف هذه الأهمية – إلى حد كبير– على ما إذا كانت هاته الدول تعرّف نفسها في مفهوم الصداقة أو العداوة، الأمر الذي يعتبر نتيجة للأفكار المشتركة فيما بين هاته الدول، وليس نتيجة لتوزيع القوى المادية فقط. فعلى عكس المنهج المادي الذي يعامل القوى المادية بصفتها مسببات رئيسية ، يميل أصحاب المنهج المثالي إلى التأكيد على النتائج أو الآثار التكوينية للأفكار .[1] ويستند الزعم المثالي على مبدئين اثنين:[2]

1- إن الصيغة القوية للنزعة المثالية ترى أن للقوى المثالية أولوية على حساب القوى المادية، أما الصيغة الأضعف من هذا الإتجاه فتذهب إلى أن العوامل المثالية تمتلك نفس القدر من الأولوية مع القوى المادية .

2- ولما كانت القوى المثالية هي التي تشكل السلوك غالبا وبشكل مستقل عن القوى المادية. فإن القوى المثالية هي التي تحدّد النتائج الإجتماعية بشكل كامل. وعليه فإن أهم قوى في العالم هي القوى المثالية وليست المادية.[3]

أما من الناحية الإبستيمولوجية فيتبنى أنصار المنهج المثالي مبدئين:

أولا : القوى المثالية هي التي تشكل السّلوك ونتائجه الإجتماعية لذا يجب أن تشكل أساسا للتفسير.

ثانيا: لا يجب أن تُختزل التفسيرات المثالية إلى التفسيرات المادية. ولا يجب أن نتساءل من أين تأتي الأفكار بحجة أن العقل "المادي" هو من يخترع وينتج الأفكار. ومع الإقرار بصعوبة الدفاع عن النزعة المثالية في شكلها المتطرف والتي تلغي كل دور للعوامل المادية.

ويميل أنصار النزعة المثالية عادة الى أن يكونوا حذرين للحفاظ على زعمهم:

[1] الكسندر فاندت، مرجع سابق، ص.38.

[2] Shiping Tang, op cit, p.218

[3] Ipid.

1: عند القول أن "الفوضى هي ما تصنعه الدول" فهذا يعني أنها ليست معطى ماديا فحسب، بمعنى أنها لا يوجد خارج إدراك الفاعلين، ما يذكر بعبارة "جاك دريدا" الشهيرة "لا شيء خارج النص" There is nothing outside of text . [1]

2: تجادل البنائية الإجتماعية بأن القوى المادية ليس لديها أولوية انطولوجية على القوى المثالية، ذلك لأن القوى المثالية تشّكل القوى المادية أو أن القوى المادية والمثالية تشكلان بعضهما co-constitute.[2] فالقوى المادية لا تكتسب أهميتها إلا من خلال المعاني والدلالات التي يعطيها لها الفاعلون الإجتماعيون، ومع ذلك "فنيكولاس اونوف" Nicholas Onuf يقر بأن: [3]

"هناك حقيقة مادية وبيولوجية للأفراد لا يجب إخراجها من حيز التفكير الإجتماعي".

وعليه فالنزعة المثالية ترى أن الأفكار هي المتغيّر التفسيري، وأن الأولوية الأنطولوجية يجب أن تعطى للعوامل المثالية، وهذا ما لاحظه "ماكس فيبر" مثلا حول دور الأخلاق البروتستانتية في تكوين الرأسمالية الجديدة في أوربا. وحديثا حاجج "ألكسندر فاندت" بأن التّحول من نمط من الفوضى إلى نوع آخر يتطلب تعبيرات فكرية وثقافية، أي تغيرا في نظام الأفكار وفي أنماط الثقافة التي يتبناها الفواعل. [4]

مما سبق يلاحظ أن الحدود الفاصلة بين "العقلانيين" أصحاب المنهج المادي و"البنائيون" أصحاب المنهج المثالي متباينة، ويبدو أن كلا منهما يؤسس نظرته لظاهرة التعاون الدولي على أنطولوجية مختلفة، أو يمكن القول إنهما يشاهدان عالمين مختلفتين، أو يلبسان نظارتين مختلفتين باستعارة تعبير "ستيف سميث"؛ ففي حين يعطي أصحاب الاتجاه العقلاني وزنا أكبر للقوى المادية، فإن التقليد البحثي البنائي يعطي دورا أكبر لقوى الأفكار والثقافة والتفاعلات الإجتماعية. وهذا ما انعكس على طبيعة المخرجات التحليلية لكل تقليد بحثي حول ظاهرة التعاون الدولي.

ولما كان هذا المسعى البحثي يهدف إلى محاولة التوفيق أو البحث عن صياغة أوسع بين التقليدين، فإنه من الملح التّساؤل حول ما إذا كانت الإختيارات الأنطولوجية للموقفين متناقضة إلى

---

[1] Shiping Tang, op cit, p.219
[2] Ipid.
[3] Nicholas G.Onuf, **World of Our Making** (USA: University of South Carolina Press, 1989),p.40
[4] Shiping Tang, op.cit, p. 219.

الحد الذي لا يمكن إيجاد أرضية مشتركة بينها ؟ أم أن هناك إمكانيات أخرى تسمح بتجاوز هذا الإختلاف ؟

حسب رأي "فاندت" فإن كل من المادية والمثالية يمكن أن يعترف أحدهما بالآخر لكن ضمن شروطهما الخاصة، فمثلا يسلّم بعض أصحاب الإتجاه المادي بأن القناعات المشتركة تؤثر في السلوك، [1] في المقابل يسلّم بعض المثاليين بأن القوى المادية تؤثر في النتائج الإجتماعية، الأمر الذي من شأنه ان يقرّب ما بين النهجين .

مع ذلك فان "فاندت" يبقى متشائما حول إقامة رأي توليفي بين التقليدين بسبب أن الماديين والمثاليين سوف يعترضون دائما حول ما يمكن أن يعتبر أساسيا وما يمكن أن يؤخذ كشيء ثانوي. ومن ثم فإن النتيجة هي العودة إلى التقسيم الثنائي الحاد بين المادية والمثالية.[2]

ومع ذلك فإن تناول الموضوع من مدخل براغماتي سيعيد توجيه منطق التعامل مع الثنائية (المادية، المثالية)، وذلك لأن البراغماتية نزعه "لا تأسيسية" تتجنب النقاشات الميتا–نظرية، لأنها تعتقد بأنه ليس هناك ميزات ابستيمولوجية كافية لاختبار المعايير التي تنطلق منها تلك المسلمات. وعليه فهي ترى أن ترجيح العوامل المادية على العوامل المثالية أو العكس هو ترجيح من غير مُرجّح.

إن القيمة الابستيمولوجية التي تضيفها البراغماتية هي أنها ليست منهجية موجهة بالنظرية وإنما موجهة بالمشكلات، أي أن طبيعة الأسئلة التي تطرحها البراغماتية تفترض تقديم إجابات مركبة تراعي تعقيد الظاهرة، وتتميز بالإنتقائية التي تتوافق مع طبيعة الوقائع الامبريقية. لذلك فهي لا تلغي تفسيرا على حساب آخر، وتقدم شبكة معقدة من العوامل والميكانيزمات تشمل كلا من المتغيرات المادية والمثالية. لذا فهي تتعاطي مع النظريات كأدوات تحليلية بدل معاملتها كمواقف ميتافيزيقية حول طبيعة الوجود هل هو مادي أم مثالي.

[1] الكسندر فاندت، مرجع سابق، ص. 41
[2] المرجع نفسه، ص. 47

المطلب الثالث : تقريب التباعد بين المادية والمثالية

يرى "جيمس فيرون" و"الكسندر فاندت" أن التقسيم بين العقلانية والبنائية الذي يأخذ الأولى كنزعة مادية والثانية كنزعة مثالية ليس دقيقا، إلا من قبيل نزعة إختزالية تحاول أن تقولب النظريات في شكل تثائيات متضاربة. ومع أن العقلانيون يؤمنون بأن الأفراد يتصرفون فقط لأجل مصلحتهم الخاصة المادية، فإنّ البنائيين يؤمنون بأن الأفراد يتصرفون على أساس القواعد والمعايير. ومهما كانت العلاقة بينهما فيمكن اعتبار أن وضع العقلانية المادية مقابل البنائية المثالية بهذا الشكل ليس مفيد تحليليا، ويجب النظر إلى المسألة من وجهة نظر مختلفة.

فإذا كانت البنائية تعارض النزعة المادية فان هذه المعارضة نابعة من طريقة فهمها للمادية. ومع ذلك لا تتبنى البنائيون مثالية متطرفة ولا يرفضون دور العوامل المادية بشكل مطلق فالعوامل المادية مع أهميتها فإنها تعتمد على الأفكار وهي بشكل ما تتبنى الموقف الذي عبر عنه "جون سيرل" بأنه:[1]

"من المنطقي أن تسبق الحقائق العارية (المادية) أو الوقائع
الصريحة الوقائع التي ترتبط بالمؤسسة (الثقافة) "

لكن يبدو أن الصورة معقدة أكثر من الجانب العقلاني.[2] ففي مناقشتهم لدور الأفكار في السياسة الخارجية جادل "جوديث فولدستان" و"روبرت كيوهين" بأن التفسيرات التي تعطي أهمية للأفكار تعتبر منافسة للتفسيرات العقلانية التي تعطي أهمية "للتفضيلات"preferencies إنّ هذا التنافس يفترض بأن التفضيلات أو المصالح ليست أفكار بحد ذاتها وبالتّالي فهي مادية.

يجادل "جيمس فيرون" و"الكسندر فاندت" بأنه ولفهم الروابط بين العقلانية والمادية من المهم الرجوع لسوسيولوجيا المعرفة لفهم كيفية دخول نظرية الخيار العقلاني إلى حقل العلاقات الدولية. ففي سياق الوضع الدولي في الستينات كانت النظرية تبدو مفيدة خاصة في الأبحاث المتعلقة بالردع النووي والإستراتيجية العسكرية بشكل عام.[3] ثم تأثرت هذه النظرية بالواقعية السياسية بعد أن أعطى الاتجاه الواقعي مكانا للقوة المادية في السياسات الدّولية، لذا فإنه كان من

[1] جون سيرل، ترجمة:حسنة عبد السميع، **بناء الواقع الاجتماعي: من الطبيعة إلى المؤسسة** (القاهرة::الهيئة المصرية العامة للكتاب،2012)،ص.68

[2] James Fearon and Alexander Wendt, op cit,p.77

[3] Ipid.,p.78

الطبيعي أن تكتسب العقلانية المضمون المادي، خاصة وأن هذه الفكرة تعززت بمؤلف "كينيث والتز" الشهير "نظرية السياسة الدولية" نهاية السبعينات.

جمعت العقلانية بين تعريف مادي لبنية النظام الدّولي، مع محاكاة لنماذج الإقتصاد الجزئي المعتمد على منطق السوق بهدف تفسير منطق الفوضى. لذا فإن الدّور التفسيري للأفكار قد تم تجاهله من طرف العقلانيين الذين تأثروا ا بالأفكار المادية.

وفي الثمانينيات والتسعينات حاول البنائيون إعادة الاعتبار للتفسيرات المثالية في تحد واضح للهيمنة الحقلية للعقلانيين. ويرى "جيمس فيرون" و"الكسندر فاندت" فإنه ومن خلال مراجعة الإلتزامات العقلانية يمكن إكتشاف أهمية الأفكار نظرا لعدة إعتبارات:[1]

أولا: إن التفسيرات العقلانية هي نوع من التفسير القصدي قاعدته الأساسية (الرغبة+ التصور= الفعل)، وهذا يعني أنه في صميم مستوى الإختيار الفردي فإن الأفكار مهمّة وليست فقط عنصر ثانوي في التفسير العقلاني.

ثانيا: على مستوى التفاعلات الإجتماعية فإن نظرية المباريات تفسّر النتائج الإجمالية بالعودة إلى مفهوم "التوازن" equiliberia ، والذي يتكون من بنية التصورات التي تستجيب لمختلف خصائص الإستقرار.

ثالثا: ليس واضحا كيف تكون الرغبات مادية بالضرورة، فبعض الرغبات تكون مادية لامتلاكها أساس بيولوجي مثل الرغبة في الأكل أو النوم. ومع ذلك فقد تمتلك الرغبة أساس غير مادي، فالواقع عندما يحصل سائق سيارة الإسعاف على حق الأولوية في الطريق مثلا، فإن هذا يبدو كواقع للأفكار أكثر مما هو واقع ماديّا.[2]

إن هناك دائما أساسا ماديا للرغبة، فالإنسان مخلوق فيزيائي لكن في أغلب الحالات يكون هذا الأساس بلا هدف. فمع غياب الأفكار التي تعطيه محتوى فإن هذا يضعف النموذج (الرغبة + التصور)، لعدم وجود شيء في النموذج يبيّن كيف أن الرغبة مادة ، فمن الممكن أن تكون الرغبة مؤسسة على قاعدة مادية ومن الممكن لا.

[1]James Fearon and Alexander Wendt, op cit,p.77
[2]Ipid,p.78

ويرى "جيمس فيرون" و"الكسندر فاندت" بإن نظرية "الخيارالعقلاني" Rational chioce تتكلم بشكل "لا أدري" agnostic حول هذا المسألة . وعليه تقود هذه المناقشة إلى استخلاص ما يلي :

أولا: هناك إختلاف بسيط بين العقلانية والبنائية حول مسألة أهمية الافكار. فقد ينتقد البنائيون الطريقة التي يدرس بها العقلانيون الأفكار مثلا بكتابة شعور الفاعلين على أساس نظرية استنباطية . أما العقلانيون فينتقدون البنائيين على الفشل في توضيح كيف أن مجموعة من الأفعال ونظم التصورات تدعم بعضها البعض بشكل متبادل.

ثانيا: ليس بالضرورة أن ترتبط المادية بالعقلانية إرتباطا عضويا، إن فك الإرتباط بين "النموذج الرقيق" thin modelالذي يقوم على منطق التفسير "القصدي" intentional والذي لا يقول شيئا فيما يتعلق بمحتوى الرغبات أو التصورات. وبين "النموذج السميك thick model الذي يضيف إفتراضات حول محتوى الرّغبات والتّصورات. يقود إلى القول أن هناك عقلانيون ماديون وعقلانيون مثاليون .[1]

يسعى العقلانيون لرسم تفريق واضح بين (الأفكار /التصورات) و(الرغبات /التفضيلات)، وعليه فالأفكار هي ميكانيزم سببي causal mechanism مستقل يقوم بتفسير بعض الأجزاء من التّغيرات في سلوك الفواعل. فيما يسعى البنائيون من جهة أخرى إلى تسليط الضوء على الدور التكويني للأفكار، وذلك بإعطاء أهمية لبنيات المعنى كمحدد تفسيري للسلوك . قد يكون هذا الإختلاف مهم لكنه إختلاف ضمن اتفاق واسع ومتقاسم بأن الافكار تحتل مكانة مهمّة.[2]

وبعامة، ومما سبق يمكن القول أن السياسة الدولية تتكون من القوى المادية والقوى المثالية ويجب على أي مقاربة توليفية لظاهرة التعاون الدولي ان يتستند لكلا المنهجين. فالمقاربة المادية الصرفة لا يمكن الدفاع عنها، كون أن النسق الدولي لا يتحدد بتوزيع القدرات المادية فحسب كما يرى العقلانيون، بل يتحدد بتوزيع الأفكار أيضا، فالدول بحسب التقليد البنائي كائنات إجتماعية، تؤثر الأفكار بشكل كبير في سلوكها . أما المقاربة المثالية الصّرفة التي ترى بأهمية الأفكار

[1] James Fearon and Alexander Wendt,op cit.,p.79
[2] Ipid

وتصر على أولويتها، فإنها تحتاج إلى تفسير كيف وجدت هذه الأفكار واكتسبت أهميتها، وهذا يدخل في سلسلة غير منتهية وحلقه مفرغه.

إن المقاربة التوفيقية لا تسعى إلى إقصاء تفسير على حساب آخر، لأنها تعتقد أنه ليس هناك معيار عقلاني يمكن أن يُحتكم إليه لترجيح موقف على آخر، لذلك وبدون أن تدخل في أي جدال ميتا–نظري تختار المضي قدما على خطى الإنتقائية التحليلة لصياغة أسئله مركبة تستهدف مستويات أنطولوجية متنوعه، كما تدمج كل الميكانيزمات السببية التي تساعد على تفسير ظاهرة التعاون الدولي.

إن القيمة البراغماتية لهذا التّوجه تمكّن من التعامل مع طبيعة الواقع بأكفأ وسيلة دون ضرورة العبور على النقاشات حول المسلمات التأسيسية التي يقوم عليها التقليدين . فالأسئلة التي تطرحها المقاربة التوفيقية ذات طبيعة منفتحة وليست مقيدة براديغميا. فإذا كان سلوك الفواعل يستند على متغيرات مادية فحسب فكيف تكتسب الأطراف بعدا إجتماعيا من خلال التفاعلات المستمرة تؤثر في هويتها ومصالحها ؟ وإذا كانت مصالح الدول معطى مسبق وهي مقيدة باعتبارات عقلانية وقيود مادية، ألا يتوافق هذا مع المستوى الأول من الثقافة الهوبزية التي عبرت عنه البنائية الإجتماعية ؟ وإذا كان إعتماد العقلانيين في تحليلاتهم على نماذج نظرية المباريات واعتبار الدول كاستراتيجيات بدون أي تأثيرات إجتماعية، فكيف نفسّر تأثير المعلومات المستقبلية التي يطرحها نموذج "واحدة بواحدة" TIT FOR TAT على ميل الدول إلى التعاون ؟

إن ما يلاحظ أن التقليدين يتقاطعان في مواضيع عديدة إذا تم الانطلاق من المشكلات الواقعية، وصياغة أسئله مركّبة، دون أي إقصاء لجوانب من الواقع على حساب أخرى، لذلك فان التحليلات التي تقدمها المقاربة التوفيقية لظاهرة التعاون الدولي تستهدف مستويات أنطولوجية مختلفة، ولكل تقليد مجاله التفسيري الذي لا يلغيه أي تفسير آخر مهما كانت قدرته التفسيرية، وعليه فهي متكاملة وليست متناقضة.

المبحث الثاني : حوار "الإنسان الإقتصادي" و "الإنسان الإجتماعي"

يرتبط مستوى آخر من الحوار بين العقلانية والبنائية بالمقارنة بين منطق "الإنسان الاقتصادي" homo economicus وبين منطق "الإنسان الاجتماعي" homo sociologicus. فالأول آلة حاسبة تقيّم الأفعال المختلفة عن طريق الاختيار الذي يحقق اقصى الأهداف بأكثر الطرق فعالية. أما الثاني فهو "متّبع للقاعدة" rule follower ، بحيث يقرر ما العمل؟ عبر طرحه للسؤال التالي: كيف يفترض بشخص ما أن يفعل في هذا الظرف لو كان في مكاني أو لديه نفس هويتي ؟ [1]

وحسب " جيمس ج مارتش" James G. March فان "الإنسان الاقتصادي" يتبع "منطق النتائج" logic of consequences في عملية إتخاذ القرار، بينما يتبع نظيره الإجتماعي "منطق الملاءمة" logic of appropriateness.

المطلب الأول : العقلانية ومنطق النتائج

بداية تجدر الإشارة إلى أن "منطق النتائج" يحيل إلى العقلانية، والمقصود بالعقلانية ههنا ليس ذلك المذهب الفلسفي الذي يعتقد بوجود المعرفة القبلية، والذي يعتقد بقدرة العقل على فهم العالم بشكل مستقل عن الظواهر الملاحظة، فهذه العقلانية تقوم على مبادئ منطقية صورية وتجريدية معيارية، وقضاياها من قبيل "تحصيل حاصل" Tautological .[2] هذه يمكن أن تسمى العقلانية الإبستيمولوجية ، أما العقلانية مدار البحث ههنا، فهي عقلانية تقوم على فرض مفاده أن الإنسان كائن عقلاني السلوك، بعبارة أخرى هي عقلانية أنطولوجية .

---

[1] James Fearon and Alexander Wendt,op cit.,pp.79-80

[2] شاقا فرانفورت وديفيد ناشمياز، ترجمة: ليلى الطويل، **طرائق البحث في العلوم الاجتماعية** (عمان: بترا للنشر والتوزيع،2004) ، ص.17

وبحسب السوسيولوجيا الفيبرية فإن استقرار العلاقات الإجتماعية يرجع إلى أن البشر يتصرفون بعقلانية.[1] ويرجع الفضل في تطوير هذا التصور إلى أعمال الإقتصاديين النيوكلاسيك خاصة فكرة "السوق الكاملة"، وإلى مطوري نظرية المباريات .[2]

تقوم فرضية السّوق الكاملة أو فكرة المنافسة الحرة التامة التي طورها الإقتصاديون، على أن الإستقرار في السوق ناتج عن التوازن بين العرض والطلب والذي يحدده الفاعلون الإقتصاديون (الباعة والمشترون). فالأسعار تتحدد عن طريق الاختيار العقلاني الحر بين البدائل . وهكذا فإن الطابع النسقي للمجتمع هو نتيجة لما يدعوه "آدم سمث" "باليد الخفية"، أو ما تدعوه كتب علم الاجتماع "بالنتائج الغير مقصودة".

ولعل أسهل طريقة لإيضاح الخصائص المميزة لنظرية الاختيار العقلاني هي أن الفواعل تستطيع ترتيب البدائل بحسب الأفضلية .فالمنفعة هي المصلحة، والبديل الأمثل هو الذي يجلب أكبر درجة من الإشباع. أي انه يهتم بالنتائج التي تنتج عن الإختيار الذي يسعى لتحقيق أقصى منفعة عبر الحسابات العقلانية.[3]

تفترض نظرية الإختيار العقلاني أن رغبات الفرد ومعتقداته هي أسباب للفعل. والتفسير الذي تقدمه يعتمد على القصد. وعليه فإن نظرية الاختيار العقلاني نظرية معيارية كما يقدمها "جون إلستر" Jon Elster حيث تشير النظرية إلى أكفأ وسيلة للوصول إلى هدف معين في موقف معين.[4]

ويمكن وصف العقلانية كمنهج أو كوصفة لكيفية تفسير الأفعال – خاصة الأفعال التي تجري في سياق إستراتيجي ومتعدد الفواعل– ولقد لخصها "والتر كرلسنيس" Walter Carlsnaes وزملاؤه في النقاط التالية: الفعل (ظاهرة مراد تفسيرها)، (الفواعل)، (بنية التفاعل،) (نمط التفضيلات والنتائج المتوقعة) .[5]

---

[1] إيان كريب، ترجمة: محمد حسين غلوم، **النظرية الاجتماعية: من بارسونز إلى هابرماس** (الكويت:عالم المعرفة، 1999)، ص.100

[2] المكان نفسه

[3] Tim dunne et al, op cit.,p.190

[4] إيان كريب، مرجع سابق، ص.102

[5] المرجع نفسه.

وفي نفس السياق لخص "ستيفن والت" الإفتراضات التي تقوم عليها نظرية "الإختيار العقلاني" في النقاط التالية : [1]

1. تقوم نظرية الإختيار العقلاني على نزعة "فردانية" individualistic ؛ فهي تنظر إلى النتائج الاجتماعية والسياسية على أنها منتج جماعي من الخيارات الفردية (أو بوصفها نتاجا لإختيارات الفواعل الوحدوية).
2. تفترض نظرية الإختيار العقلاني أن كل طرف يسعى إلى تحقيق أقصى قدر له من "المنفعة الذاتية المتوقعة " subjective expected utility. ونظرا لوجود مجموعة معينة من الأفضليات ومجموعة ثابتة من الخيارات الممكنة ، فالفواعل ستختار النتيجة التي تجلب أعظم الفوائد المتوقعة.
3. إن تفضيلات الفاعل تخضع لمجموعة من القيود : (أ) يجب أن تكون تفضيلات الفاعل كاملة (وهذا يعني أنه يمكن ترتيب أفضلياته بالنسبة لنتائج مختلفة)؛ و (ب) يجب أن تكون التفضيلات متعدية (إذا أ فضل ب و ب فضل ج، فإن أ سيفضل ج).
4. يتطلب بناء نظرية صورية تحديد بنية المباراة. وهذا يعني عادة تحديد مجموعة اللاّعبين، وتحديد احتمالات نمط الأفضليات وتحديد معلومات كل لاعب في كل نقطة اختيار، وكيف يقيمون تحركاتهم في علاقتها بالنتائج الممكنة.

5. يتم تحديد اللعبة بشكل تام مرة واحدة، فالمحلل يهتم عادة إلى التوازن. فالتوازن هو هدف استراتيجيات اللاعبين، بحيث أن استراتيجية كل لاعب تعظّم من الفوائد المتوقعة، وبالتالي التوازن هو استراتيجية الفاعل العقلاني . وبذلك يكون التوازن ضمن نموذج الاختيار العقلاني الصوري هو "التنبؤ". فإذا كانت بنية اللعبة تجسيد دقيق للظاهرة ، وإذا لم يكن هناك أي أخطاء حسابية، فان توازنات اللعبة ستحدد النتائج الوحيدة والممكنة منطقيا. وتشكل هذه التوازنات الأساس لأي اختبار تجريبي لاحقا.[2]

---

[1]Stephen M. Walt, "Rigor or Rigor Mortis ? Rational Choice and Security Studies", in Michael brown et al (eds.), **Rational Choice and Security Studies: Stephen Walt and His Critics** (Massachusetts: MIT press 2000) ,p.06

[2] Stephen M. Walt, "Rigor or Rigor Mortis ? Rational Choice and Security Studies", op cit, p. 07

إن التحليلات العقلانية في العلاقات الدولية إستفادت ولازالت تستفيد من نتائج البرنامج التطوري لنظرية الإقتصاد الجزئي، ومع ذلك فقد كانت هناك جهود من طرف علماء الاجتماع وعلماء النفس وعلماء السياسة لمناقشة حدود العقلانية .

وفي هذا الصدد وفي أواخر الخمسينات أثار "هربرت سيمون" Herbert Simon نقطة مهمة تتعلق بالقيود المفروضة على العقلانية والمرتبطة بضعف القدرة على معالجة المعلومات . هذه القيود تقود الفواعل الى الإعتماد على الخبرة rules of thumb ، والتي ستفضي كما يرى "سيمون" إلى عقلانية "تقريبية" بدل العقلانية المطلقة. هذه العقلانية هدفها تحقيق الرضا satisfice بدلا من "تعظيم" maximize المنفعة المتوقعة. [1]

حاول العلماء أن يستجيبوا لهذه المشكلة خاصة ما عرف بالمعلومات "اللاتماثلية" asymmetrical ، ففي الثمانينيات طورت نظرية الإقتصاد الجزئي مجموعة من الأدوات القوية، لتفسير الأفعال في السياقات التي يفتقد الناس فيها للمعلومات حول بعض الجوانب المهمة في الحالات التي يواجهونها .

وفي هذه النقطة يمكن ذكر عمل الرائد "لجورج أكرلوف" George Akerlof المعروف " بمشكلة الليمونة" Lemon Problem .* وصولا إلى "نظرية المباريات ذات المعلومات غير الكاملة" incomplete information game theory .

إن هذه التطورات ساعدت على توضيح أن المعلومات الغير المثالية لا تستلزم أن تكون العقلانية محدودة bounded rationality كما افترض "سيمون"، ولكن بالمقابل فإن هذه العقلانية يجب أن تعترف بقدرة غير مثالية للقيام بالحسابات عند تعاطي الدول مع شؤونها.

---

[1] Annette Freyberg-Inan, **What moves man : the realist theory of international relations and its judgment of human nature** (York Press, State University of New York Press, Albany 2004), p.81

* (مشكلة الليمونة) Lemon Problem مصطلح ظهر مع الاقتصادي الامريكي الحائز على جائزة نوبل جورج اكلروف George Akerlof لوصف حالة عدم التاكد من جودة السلعة في وجود تباين في المعلومات بين البائع والمشتري نَشَر **جورج أكرلوف** بحثاً شهيراً تحت عنوان "سوق الليمون".1970 ولقد اتخذ من سوق السيارات المستعملة مثالاً رئيسياً له في ذلك البحث. في تلك السوق لا يعرف المشتري إذا كان ما يُعرَض عليه سيارة جيدة أو "ليمونة حامضة" (رديئة). وعلى هذا فإن أفضل تخمين يستطيع أن يخرج به هو أنها سيارة ذات جودة متوسطة، ولهذا فسوف يدفع في مقابلها سعراً متوسطاً. ولأن المالك لن يستطيع الحصول على سعر جيد لسيارة جيدة في سوق كهذه فلن يعرض فيها سيارة جيدة. وعلى هذا فإن متوسط جودة السيارات المستعملة المعروضة للبيع لابد وأن يهبط. وبالتالي يرغم الليمون (السلعة متدنية الجودة باللهجة العامية الامريكية) البرتقال (السلعة الجيدة) على الخروج من السوق (أول ليمونة انظر :
George A. Akerlof, "The Market for "Lemons": Quality Uncertainty and the Market Mechanism". **The Quarterly Journal of Economics** 84 (3) 1970,pp.489-500

وفي سياق دفاعه عن إستعمال نظرية الخيار العقلاني استند "كيوهين" لتدعيم حجته برأي عالم الإجتماع الألماني "ماكس فيبر" في مقاربته حول "التحليل المنطقي للتاريخ" عندما حاجج بأنه "من أجل الدخول في العلاقات السببية في" الواقع" real، يجب بناء نموذج "غير واقعي" unreal. أو ما أسماه "الأنماط المثالية" ideal types.[1]

إلا أن "كيوهين" يسوق مجموعة من المحاذير يجدر الإنتباه إليها عند تطبيق نظرية الخيار العقلاني، فبسبب مثالية الافتراضات التي بنيت عليها فإن فرضها على الواقع سيحتاج إلى عنف ما، وبذلك يمكن أن تكون النتائج المتوصل إليها مشوهة ومضللة إلى حد كبير. ويلخص "كيوهين " هذه المحاذير في النقاط التالية:[2]

أولا: يمكن وبسهولة إفتراض أن قرارات الفواعل في بعض معانيها طوعية، وبالتالي فهي تتجاهل عدم التّساوي في القوة بين الفواعل .(فالقوة يمكن أن تؤثر في طبيعه الأفكار وبالتالي في السلوك).

ثانيا: تتعلق المعضلة الأخرى بفرضية التّساوي في الأنانية إضافة إلى إفتراض "تذريري" atomic لدور الأفراد في المجتمع.

ثالثا: ضرورة التفريق وعدم الخلط بين العقلانية وبين الأنانية. وعليه فإن كل من هذه المحاذير المحتملة تستوجب الحذر في تطبيق نظرية الاختيار العقلاني في العلاقات الدولية.

كما ينبه "روبرت كيوهين" إلى مشكلة أخرى ترتبط بنظرية الخيار العقلاني تتعلق بطبيعة المعلومات التي يمتلكها الأطراف، فبعض الأطراف قد تكون لهم معلومات أكثر من غيرهم. مما يقود إلى توقع أن تكون الصفقات الناتجة غير عادلة، فالأطراف "غير المطلعة " outsiders بشكل كافي على المعلومات ستكون مترددة في إبرام إتفاقات مع "الأطراف المطلعة"insiders .[3] فالوعي بأن الآخرين لديهم معلومات أكبر ، يشكل حاجزا أمام عقد اتفاقيات. و عائقا أمام تحسين الرفاه من خلال التعاون.[4]

---

[1] Robert O Keohane, **After hegemony**.,op cit.,p.70
[2] Ibid.,p. 67
[3] Ibid.,p.93
[4] Ipid

ولأهمية المعلومات غير المتماثلة "وعدم التيقن من الجودة" quality uncertainty في نظريات "إنهيار السوق"، يجدر الإنتباه إلى دور العوامل الأخرى المتدخلة في العملية؛ كسمعة الحكومة التي قد تكون رصيدا هاما في إقناع الآخرين للدخول في إتفاقات .[1] أي إن ما يحمله الفاعلين الآخرون من أفكار ومعرفة حول السلوكات السّابقة للدول، يجعل من الخبرة والإدراك عاملا حاسما في تحديد طبيعة السلوك .

وحسب أنصار التقليد العقلاني، فإن للأنظمة الدولية أهمية حيوية للدول فهي تقلل من تكاليف المعاملات وتكاليف التحقق من المعلومات، كما أنها تقلل من عدم اليقين في البيئة الخارجية. كما أن كل حكومة تكون أقدر على التكهن بأن نظرائها سيتبعون سياسات تعاونية في ظل الأنظمة القائمة .[2] فإذا ما تم المقارنة بين قواعد الخبرة أحادية الجانب، وبين قواعد الأنظمة، ستبدوا قواعد الأنظمة أكثر تحبيذا من قبل الحكومات لتجنب التكلفة العالية.

ولما كانت عملية جمع المعلومات مكلفة، فإن قواعد ومبادئ الأنظمة الدّولية مفيدة، فالتكاليف المرتبطة بإتخاذ القرار يمكن تجنبها عن طريق الطاعة التلقائية لقواعد النظام، بدلا من حساب تكاليف وفوائد الإلتزام لكل حالة على حدة.[3] وعليه فقد تقود العقلانية إلى اتباع القواعد أيضا وهنا تتقاطع العقلانية مع البنائية في هذه النقطة.

وبعكس البنائيين تفترض نظرية الإختيار العقلاني أن رغبات الفرد هي أسباب للفعل. والتفسير الذي تقدمه يعتمد على القصد. لذلك فهذه المسلمة التي ترى أن الرغبة /المصلحة desire/interest "تسبب" أن تتصرف الدول بطرق معيّنة. [4] يرجع إلى أن منظري الخيار العقلاني يتبنون موقفا "خارجيا" فيما يتعلق بالرغبة، فهم يتعاملون مع الرغبة "كتفضيلات تم الكشف عنها " revealed preference بدل من معاملتها كسبب "لقناعات" لا يمكن ملاحظتها كما يرى البنائيون. إن هذا الموقف يشجع على النظر إلى نظرية الخيار العقلاني كنظرية مادية كما يرى"الكسندر فاندت".

---

[1] Robert O Keohane, **After hegemony**.,op cit.,p.93
[2] Ipid.,p. 114-115
[3] Ipid.,p. 110
[4] الكسندر فاندت، مرجع سابق، ص.174

وبحسب العقلانية فان ما يفسّر النتائج هو القيود البنيوية في النسق، بغض النظر عن الدوافع الفردية. وبهذا تكون النتيجة هي تصور نفعي للعقلانية والتي لا تقدم أي مسلمات حول الوضع الانطولوجي لكل من "الرغبة/القناعة" desire/belief.[1]

إلا أن كثيرا من مستخدمي المناهج العقلانية تبنوا موقفا براغماتيا، لاعتقادهم بأنه لا توجد فائدة من إدعاءات ميتافيزيقية حول هذه النظرية (افتراضات لا يمكن ملاحظتها حول الرغبة). وإنما انصبت جهودهم على تفحص آثارها في التفسيرات الإجتماعية فقط. لذلك فإن إضفاء الطابع الانطولوجي ontologizing لعقلانية ضمنية قد أقلق الكثير من البنائيين مثل "فاندت" ويؤكد هذا القلق بعض إنتقاداته لبرنامج البحث العقلاني.[2]

لكن "لديبرا ستاز" Debra Satz "وجون فيريون" John Ferejohn رأي آخر حول هذه المسألة وهو موقف يستند إلى "الذرائعية" instrumentalism التي ترى أن هدف العلم هو" الحفاظ على المظاهر" save the appearances لذلك لا يجب الإنشغال بحقيقة المسلمات.[3]

وبالعودة إلى موضوع التعاون يجادل "روبرت كيوهين" أن السياسة الدولية كثيرا ما شبهت بمباراة معضلة السجين لجولة واحدة Single-play Prisoners' Dilemma. وهو ما يظهر هيمنة النزاع discord على العلاقات الدولية .[4] وهي الحجة التي كثيرا ما روجت بأن المؤسسات الدولية محكوم عليها بعدم الجدوى. [5] وأن التعاون في ظل القيود البنيوية لا يبدو عقلانيا، فالتوازن يتحقق في نظرية المباريات عندما تتبع الأطراف استراتيجيات لا تعاونية من الجانبين.

[1] الكسندر فاندت، مرجع سابق، ص.178

[2] James Fearon and Alexander Wendt,op cit.,p.73

[3] الكسندر فاندت، مرجع سابق، ص.179

[4] Robert O Keohane, **After hegemony**.,op cit.,p.69

[5] Ibid.,p.67

المطلب الثاني : البنائية ومنطق الملاءمة

تمت الإشارة في المطلب السابق إلى التمييز بين فعل يقوم على النتائج وفعل يستند إلى قاعدة rule-based، فمنطق النتائج يرى أن الأفعال تقوم على الحسابات العقلانية للفاعل عن طريق ترتيب أفضلياته ومصالحه، في مقابل أن الفاعل الآخر يتحرك بنفس المنطق. بعبارة أخرى، إن حركة الفاعل (فرد، مؤسسة، دولة) تقوم على حساب النتائج المتعلقة بالأفضليات، لكن ما يغيب في منطق النتائج هو الإهتمام بكيفة تأثير المعايير والقواعد والهويات في سلوك الفاعل على عكس منطق الملائمة .

يفترض منطق الملائمة أن الفواعل تتبع المعايير والقواعد التي ترتبط بهوية ما في وضعية معينة. بطريقة أخرى، الفعل يتحدد أكثر بالهويات التي تم تشكيلها بالمعايير والقواعد أكثر من الفهم الضيق "للمصلحة الذاتية" Self-interest .[1] وهذا ما عبّر عنه "ماترش" March و"اولسن" Olsen: بأن " الفعل الملائم هو فعل يقوم على تصور خاص عن الذات".[2]

يفسّر التّعاون الدولي وفق هذا المنطق كتطبيق لقواعد ترتبط بهويات معينة في مواقف معينة، بعبارة أخرى، يرى المنظور الهوياتي أن الفواعل تتحرك تبعا للقواعد والمعايير المبنية إجتماعيا .فالعلاقات الّدولية عبارة عن مجتمع community من متتبعي القواعد المرتبطين أحدهم بالآخر عبر الفهوم البيذاتانية" Intersubjectivityوروابط سوسيوثقافية ومشاعر الإنتماء. وعلى الرغم من أن العوامل المادية تلعب دورا من وجهة نظرهم ،إلا أنه ووفق هذا التصور فان البنية لا تشكل قيودا فقط على الفاعلين بل تشكل هوياتهم.

تسترشد البنائية "بمنطق الملاءمة"، فترى أن كل ما هو عقلاني هو وظيفة مشروعة محددة بالقيم المشتركة والمعايير داخل البنى الاجتماعية. أكثر من كونه مبني على حسابات فردية بحتة للمصالح. وعلى هذا الأساس فإن الدول وفق هذا المنطق تصبح إجتماعية من خلال توفرها على هوية مؤسساتية، وعليه فالمعايير لا تقيد السلوك فقط بل تبني وتشكّل الهويات.[3]

---

[1] Paul R. Viotti and Mark V. Kauppi, op cit.,p.287
[2] Ipid.
[3] Tim Dunne et et al, op cit.,p.190

وحسب "مارتش" و "أولسن" فإن الفكرة وراء هذا النهج هو الإعتقاد بأن "السّلوك ينطوي على استحضار لهوية أو دور، ومطابقة إلتزامات تلك الهوية أو الدور مع حالة معينة. فالدول، على هذا الرأي، تقوم بتقييم السلوكيات الممكنة وفقا لمعايير محددة من قبل "الهويات والأدوار، والمؤسسات " التي تم "استبطانها إجتماعيا" socialized ، وليس وفقا "للعوائد المفيدة" instrumental payoffs. وعليه فالتفكير في المصالح يتم استبداله بالتفكير فيما يتلاءم مع هوية دور الفاعل في وضع معين.

وقدم "ايكو تيلمان" Eiko Thielemann مثالا في دراسته المعنونه ب:" بين المصالح والمعايير :تفسير تقاسم عبء اللاّجئين في الإتحاد الأوربي". [1] وقد خلص إلى نتيجة مفادها أن الدولة ستقبل القاعدة التي تعطيها حصّة أكبر من "التكاليف" costs إذا كان لديها إلتزام أكبر "بمعايير" norms معينة. وبالتالي فإن فرضية الإرتباط الإجتماعي "بالقاعدة" rule يأخذ مكان الإعتبارات المرتبطة بالمصلحة.

وعليه فإن الأساس التّصوري لمنطق الملاءمة هو إلتزام مفاده أن بعض سلوكات الدول تحكمها المعتقدات حول ما هو مناسب، بدلا من النتائج المتوقعة لمصلحة الفاعل. [2] كما يشتمل منطق الملاءمة على مجموعة من المكونات الإدراكيةcognitiveوالمعيارية normative. فالفاعلون يتبعون القواعد للاعتقادهم بأنها "طبيعية" natural و"صحيحة" rightful و"متوقعه"expecte و"شرعية" legitimate.[3]

يرى "مارتش" و"أولسن" أن الحديث عن منطق الملاءمة وعلاقته بالفعل والسلوك يمكن إرجاعه إلى القديم وفي هذا السّياق يمكن الإشارة إلى ما كتبه الاغريقي "سوفوكليس" Sophocles في مسرحية "انتيغون" Antigone في موقف "أنتيغو"ن ضد الملك "كريون" Creon. أو الموقف الشهير "لمارتن لوثر" Martin Luther امام قضاة مجلس "ورمز" Diet of Worms عام 1521. *

---

[1] Eiko Thielemann,"Between norms and interest :explaining burden-sharing in the EU", **Journal of refugee studies** l16 (03) 2003,pp.253-273

[2] Ian Hurd**, After anarchy : legitimacy and power in the United Nations Security** (New Jersey Princeton University Press, 2007),p.74

[3] James g. March and Johan p. Olsen ," logic of appropriateness", in Michael Moran et al (eds.) **Public Policy** (New York: Oxford University Press, 2006),p.690

* بالرغم من ان الملك "كريون" امر بعدم دفن جثة عدوه "إتيوكليسالا" فان "انتيجون" قامت بدفنه فيما اعتبرته مبدأ اخلاقيا معرضة حياتها لعقوبة الطاغية "كريون".وهي الموت. أي اهتمت بما يتناسب مع بالمبدأ ولم تهتم بعواقب الفعل. عندما طلب من لوثر في مجلس

مما سبق يبدو أن الميل إلى وضع القواعد والقوانين، والمبادئ لتبرير السلوك أكثر من الحساب العقلاني للنتائج المتوقعة ليس جديدا. فوجهات النظر القديمة وجدت أصداء في العديد من المناقشات الحديثة عن أهمية القواعد والهويات في توجيه سلوك الإنسان.

إن اتباع قواعد دور أو هوية هي عملية ذهنية معقدة نسبيا تنطوي على التفكير، والسلوك . لكن عمليات التفكير هذه غير متصلة بحساب النتائج في المستقبل، كما هي الحال في معظم المفاهيم المعاصرة للعقلانية. وعليه فإن التصرف بشكل ملائم هو المضي قدما وفقا لممارسات ممأسسة جماعيا ، وعلى أساس متبادل، و في كثير من الأحيان تفاهمات ضمنية حول ما هو صحيح ومعقول، وطبيعي، وحق، وخير.

يثير "مارتش" و"أولسن" نقطة مهمة، وهي أن الحديث عن القواعد في منطق الملاءمة قد يجر معه إيحاءات أخلاقية، لكن ينبهان إلى أن القواعد ليس بالضرورة أخلاقية، بل يكفي أن يعتنقها الفاعلون. فأعمال الفضائع الإنسانية، مثل التطهير العرقي والنزاعات الدّموية، وكذلك "البطولات الأخلاقية" moral heroism تكمن وراء تلاؤم الأفعال مع فهم معين للذات والآخر. فاتباع القواعد لا يضمن الكفاءة الأخلاقية.[1]

وقد تكون مطابقة الهويات والقواعد السلوكية مبنية على التجربة والخبرة والمعرفة، والحدس، وفي هذه الحالة غالبا ما يطلق عليها "الإعتراف" recognition للتأكيد على العملية الذهنية من إقتران العمل على حل المشكلة بالضبط مع سياق المشكلة.

فإذا كان الفاعل وفق منطق النتائج في "اتصال بواقعه"in touch with reality أي أنه يراعي الإنسجام بين السلوك وحساب النتائج الواقعية . فإن منطق التلاؤم تكون فيه "الإعتقادات كأفعال" حيث يكون الفاعل في "اتصال بهويته" in touch with identity أي يراعي الإنسجام بين السلوك وإدراك الذات والدور الاجتماعي. [2]

"ورمز" الارتداد عما اعتبر هرطقة حينها قال "ان ضميري اسير لكلمة الله" وأنه لا يجوز أن أعتقد ما هو ضد ضميري وقال عبارته الشهيره ''Here I stand, I can do no otherwise.''

[1] James g. March and Johan p. Olsen, ," logic of appropriateness", op cit., p.690

[2]James G. March and Johan P. Olsen**, Rediscovering Institutions: The Organizational Basis of Politics** (New York: Free Press, 1989),p.160

فالقول أن فعل ما يتبع منطق الملاءمة لا يعني أنه فعل "لا عقلاني" irrational فالقواعد والمعايير يمكن أن تتبع بحذر لأسباب معينة. لكن يجد مسوّغه النهائي في القبول بمبدأ أعلى أو قاعدة اجتماعية وفهم خاص عن الذات والآخر . فمنطق الملاءمة يستعمل التفكير بالتمثيل analogy والإستعارة metaphor بدل التفكير في الغاية والوسيلة وذلك بالتساؤل: ما هو الموقف الذي أنا فيه ؟ وماذا يفترض بي أن افعل ؟ بدل ماذا أفعل لأحصل على ما اريد ؟ [1]

وفي هذا السياق يجادل "الكسندر فاندت" بأن سلوك الفاعلين لا يتحدد وفق المصلحة كما يرى العقلانيون، فإذا كانت المصلحة عند العقلانيون معطى يجب إكتشافه، فإن الطرح البنائي يؤشكل المصلحة ويحاول فتح الصندوق الأسود، ويعتبرها مشكلّة إجتماعيا وتاريخيا عن طريق الهويات والمعايير. [2] لذلك وفي تناولهم للمصلحة يذهب البنائيون أبعد من النموذج العقلاني في الكيفية التي تتشكل بها التفضيلات . فلا يمكن بناء التفضيلات عن الرغبة فقط لأن هذه الرغبات محكومة بقناعات معينة لذلك فهي مدركات ذهنية وأفكار، وهذا يمثل تحديا لوجهة النظر المادية للمصلحة.

يعتمد "فاندت" منهجا داخيا في تناول الفعل فهي إدراكات ذهنية لما يجب القيام به. وفي هذا الصدد يضرب " فاندت" مثالا لتوضيح هذه المسألة بحريق الفندق فالنزلاء سوف يهربون رغبة في النجاة، وقناعة بأنهم يمكن أن يلقوا حتفهم لو لم يهربوا، فحسب "فاندت" "فالقناعة هي مخطط ذهني وفكرة حول موضوع ما" .[3] وفي سياق المثال الذي تم إستعراضه سابقا حول اللاّجئين، فإن خطاب المستشارة الألمانية "انجيلا ميركل" أمام الشعب الألماني المرحب باستقبال اللاّجئين،[4] حاول أن يعرّف المصالح في ضوء الإعتقاد/القناعة بأن الألمان هو ذلك النّوع من الشعب الذي "يقوم بالواجب، أو يفعل ما هو حق". [5]

---

[1] Martha Finnemore, **National Interests in International Society** (New York: Cornelh University Press),p.29

[2] الكسندر فاندت ،مرجع سابق،ص.177

[3] المكان نفسه

[4] Tony Paterson, "Angela Merkel: 'It's our damned duty to help refugees'", url: http://www.independent.co.uk/news/world/europe/angela-merkel-its-our-damned-duty-to-help-refugees-a6686631.html. accessed:(10.12.2015)

[5] الكسندر فاندت ،مرجع سابق،ص.183

المطلب الثالث : تجاوز الإنقسام بين منطق النتائج ومنطق الملاءمة

إن التمييز بين منطق "الإنسان الإقتصادي" ومنطق "الإنسان الإجتماعي" ظاهرة مثيرة للإهتمام امبريقيا. والمشكل ينبع من التساؤل حول هل يتبع الفواعل منطق النتائج القائم على المصلحة الذاتية، أم أن سلوك الفواعل ومصلحتهم مرتبط بشبكة من المعايير والأدوار والهويات أي أن الفواعل يتبعون منطق الملاءمة.

إن السعي لفهم هذا الإختلاف يستلزم بالدرجة الأولى إختبار الإدعاءات المتعارضة، وليس تقدير إمكانية أنّ سلوكا ما يعود إلى منطق ما، حتى وإن كان يقبل التبرير على أساس موقف نظري واحد. بالإضافة إلى أن هناك أسبابا وجيهة للإعتقاد بأن التحليلات العقلانية والبنائية قد تكون لديهما فائدة نسبية في تحليل طرق إتخاذ الفواعل لقراراتهم .[1]

فمن المعلوم أن القرارات ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة للسياسات الدّولية عادة ما تتبع من تفسيرات – الشخص أو المجموعة – للبنية الدّاخلية للأيديولوجيات المعقدة أو نسق العقائد. وعليه فإن المناهج العقلانية في شكلها الحالي لا تبدو مناسبة لتقديم تحليلات عميقة للمنطق المثالي المتعلق بكل نسق عقيدي وعواقبها على النتائج والأفعال، هذا من جهة . من جهة أخرى طوّر العقلانيون مجموعة من الأدوات الفعالة للتفكير حول أدوات الإختيار لنتائج متنوعة في "وضعيات متعددة الفواعل" multi –actor setting . وعليه فليس هناك أي دافع لِاستبعاد إمكانية أن تقدم التّحليلات العقلانية والبنائية معارف قيّمة تنطبق على المجال الذي يغلب عليه منطق الملاءمة أو منطق النتائج.[2]

تفترض بعض أشكال السلوك المتكررة أنّ الأشخاص أو الدول لا يتصرفون على أساس القواعد أو التعوّد أو كلاهما. فالتحليلات التي تفترض بأن الفاعلين يتصرفون مثل آلة حاسبة قد لا تكون مفيدة للكشف كيف أن الأنماط الإجتماعية الملاحظة قد تكون ثابته عبر الزمن، وحتى تكون ثابته تحتاج الأنماط الاجتماعية للأفعال المعتادة. إن نموذج المباريات مناسب لتحليل هذا النوع

[1] James Fearon and Alexander Wendt,op cit.,p.80
[2] Ipid.

من الثبات والإستقرار في الوضعيات الإجتماعية . كما أن الإتجاه الذي يؤشكل منطق النتائج عن طريق التفكير في تحدي عموميتها الإمبريقية وضرورتها النظرية قد يسفر أيضا عن أفكارا قيّمة.[1]

ترى البنية المترابطة للعقلانية مقابل البنائية أن المقاربتين مختلفتين في فهمهما للمعايير الإجتماعية والدوافع المتوقعة لتفسير الإمتثال للمعايير . والمسألة هنا ليست هل يتبع الناس منطق النتائج أو منطق الملاءمة في تصرفاتهم؟ بل هي لماذا يتبع الناس القواعد؟ ما الذي يحفزهم لفعل ذلك؟ البعض يرى بأن العقلانيين يجادلون بأن الناس يتبعون المعايير لأنه من المفيد فعل هذا (من منطق المصلحة)، بينما يرى البنائيون أن الناس قد يكون لديهم حافز لاتباع المعايير فقط عندما يرون بأن هذا هو الشيء الصحيح أو المشروع الذي يجب فعله .

إن تفسير المعايير كتفضيلات ربما يقدم أول خطوة حاول بها العقلانيون تصور المعايير، وقد لاحظ البنائيون أن فكرة "المعايير كتفضيلات" يمكن أن تشير ببساطة إلى "الذوق"، وعلى هذا النحو لا يولي العقلانيون إهتماما بأي نظرة معيارية أو قوة إلزامية للمعايير.

لكن القدرة المنطقية للعقلانية لملائمة التفضيلات لاتباع القاعدة تبدو وكأنها تضخم المشكلة "العقلانية مقابل البنائية". ولمناقشة هذه المسألة من الضروري تحييد موقف العقلانية أين لا يكون للفاعلين تفضيلات جوهرية لاتباع القواعد. هذا الموقف يحصر دور القواعد في جانب القناعات belief sid بدلا من السّماح لهذه القواعد بالظهور كحجج لصالح أدوار الفاعلين.[2]

يرى "جيمس فيرون" و"الكسندر فاندت" أن موقف البنائيين معادل للنظرية السميكة المتعلقة بالتفضيلات، أين يكون للفاعلين رغبة جوهرية لاتباع معايير متأصلة في الاعتقاد بأن هذا هو الشيء الصحيح أو الواجب فعله، والذي يعطي هوية معينة .هذا قد يعني بأن الفاعين يملكون مصالح مشتركة حول المعايير أي يمتلكون مصالح غير أنانية أو جماعية تجاه المعايير، وهو ما يعني أنهم يتعاطفون معها لذا يجعلون المعايير جزء من تصورهم للذات. وهذا ما يجعل من مصلحة المجموعة والترويج للمعايير نوع من تحقيق مصلحتهم الفردية الخاصة. هنا تفهم المعايير كحجج في الأدوار ذات المنفعة للفاعلين وليست محصورة فقط في تصوراتهم حول البيئة.[3]

---

[1] James Fearon and Alexander Wendt,op cit.,p.81
[2] Ipid.
[3] James Fearon and Alexander Wendt,op cit.,p.81

وعلى هذا الأساس يمكن استنتاج أن العقلانيين والبنائيين بينهما إختلاف امبريقي. حول دوافع الفاعل، وأيضا حول مدى إستيعاب الفاعل للمعايير . فالقول أن المعايير أصبحت رغبات مع إدراك قوتها الإلزامية يعني استيعابها وتذييتها internalization. هذا أعمق من القول أن المعايير هي معتقدات حول البيئة التي تتعلق بها فقط. قد يكون هناك ميزات مشتركة بأن الدور التفسيري للمعايير عند العقلانية هو" تنظيمي" regulative لسلوك الفاعلين على المستوى الخارجي exogenously بينما المعايير البنائية فدورها تشكيلي constitive لهويات ومصالح الفاعلين .[1]

يرى "جيمس فيرون" و"الكسندر فاندت" أن هذه الإختلافات تفهم من جانبين، فمن الجانب المعنوي قد يبرر الفاعلون أفعالهم بشكل مختلف تحت ظرفين الأول يحتكم إلى اعتبارات "ذرائعية" instrumental والثاني يحتكم إلى اعتبارات معيارية. مثلا، هل القاعدة في التبادل التجاري أو في المفاوضات الدولية تقوم على مبادئ معيارية أم على وسائل ذرائعية لتحقيق أهداف محددة ؟. فالفاعلون يستطيعون التّكلم علنا على دوافع وشروط معيارية، على الرغم من أنهم قد يكونون محفزين مبدئيا باعتبارات ذرائعية أنانية . من الجانب العملي. قد يكون هناك إختلافات واضحة على المستوى الفردي والجماعي في معدلات توافق المعايير، فإذا كان الفاعلون محفزون لإتباع المعايير بسبب مصالحهم فيجب أن يكونوا أكثر ميولا لهذه المصالح.[2]

وفي الأخير، يرى "جيمس فيرون" و"الكسندر فاندت بأنه يصعب نظريا وامبريقيا التفريق بين المحفزين لتوافق المعايير. يرجع جوهر هذه الصعوبة إلى أن العقلانيين لا يرغبون في تمييز المعايير عن الرغبات . لذا يرى "فيرون" و"فاندت" أن هناك ثلاث دوافع على الأقل لعدم معالجة هذه الخصومة بين الموقفين: [3]

أولا : السلوك البشري حول المعايير إما يكون مصلحة ذاتية بشكل دائم أو وظيفة شرعية مدركة بشكل دائم. فالتحدي النظري يكمن في تحديد الظروف التي تحتملها كل فرضية، وليس مسألة أن إحداها صحيح والآخر خاطئ فقد تكون كلتا الفرضيتين صحيحتين.

---

[1] Ipid.,p.82
[2] Ipid
[3] Ipid

وعلى سبيل المثال لماذا لم يقبل طلب تركيا بالإنظمام إلى الإتحاد الأوربي، قد يكون بسبب الإعتقاد بعض الدول الاوربية بأن أوربا يجب أن تبقى نادي مسيحي، وقد يكون بسبب أنه ليس من المصلحة وليس من المفيد قبول طلبها. قد يكون التفسيران معقولان، لكن لماذا أعاد الأوربيون فتح المفاوضات بشأن إنضمام تركيا إلى الإتحاد الاوربي بعد أزمة اللاجئين؟ هنا يمكن أن تكون للتفسيرات العقلانية أهمية نسبية . لأن الأوربيون رأوا أنه من المصلحة العقلانية التعاون مع تركيا لأنها ستساهم في التخفيف من أعباء إستقبال اللاّجئين إليها وأنه من مقتضيات المصلحة الإستجابة للطلب التركي بشأن التفاوض حول الإنضمام للإتحاد الأوربي.

ثانيا: ليس من الممكن امبريقيا التفريق بين الوجهتين النظريتين خاصة وأن كلاهما يتكهن نفس النتيجة. فما الذي يمنع شخصا من القول بأنه يطيع القاعدة لكلا المبررين، إحداهما ظاهرا والآخر خفيا. [1]

وأخيرا، هناك مشكلة أن المدفوعين للإمتثال للمعايير بالخوف من العواقب السيئة أو الرغبة في احقاق الحق قد تتفاعل مع بعضها البعض مع مرور الوقت، في كلا الإتجاهين. فإذا قام طرف ثالث بإنفاذ (عقاب من قبل المجتمع أو الدولة) بشكل ثابت بما فيه الكفاية فإن الفواعل ستمتثل للقاعدة، ثم مع مرور الوقت يتم استيعاب ذلك إلى درجة تفضيل الإمتثال من أجل القيام بما هو حق أو التصرف بما هو مناسب. وهذا يبدو وصفا لعملية للتنشئة الإجتماعية.[2]

لكن من جهة أخرى فإن الرغبة في التصرف الجيد قد تختفي مع الوقت إن لم يكن هناك عقاب ضد منتهكي القاعدة. وتبرز هذه المشكلة في حالات العمل الجماعي المتعلقة بالسّلع العامة . فمثلا اذا لتزمت دولة ما باتفاق يتعلق باحترام قواعد حماية البيئة مع دول أخرى. فلو تزايد عدد منتهكي الإتفاق مع مرور الوقت، فقد تتساءل هذه الدولة، لماذا يجب أن أتبع القواعد في الوقت الذي لا أحد يتبعها ؟

هذه التفاعلات الكامنة تقترح تقسيم تطوري للعمل عندما تكون القواعد جديدة يكون الخوف من سيطرة النتائج السيئة الناجمة عن الإنتهاك لكن إذا تم استيعاب القواعد مع الوقت فمن المتوقع

[1] James Fearon and Alexander Wendt,op cit.,p.82
[2] Ipid

أن يسيطر منطق الملائمة . ولكن هذا يعتمد جزئيا على المؤسسات القانونية أو الاجتماعية التي تهدد بالعقوبات لمنع دخول "الإستغلاليين" free riders.

يرى "الكسندر فاندت" بأنه ما دام العقلانيون يسلمون بأن للافكار دورا أكبر في شرح الفعل الإجتماعي أكثر مما يشرح نموذج "الرغبة+القناعة". وما دامت العقلانية لا تقول شيئا حول ماهية التفضيلات، فإن نظرية الإختيار العقلاني يمكن أقلمتها لتناسب إما أنطولوجيا مثالية أو أنطولوجيا مادية.[1]

ولتبرير صحة الموقفين وعم تناقضهما يقدم "الكسندر فاندت" المثال التالي: ما الذي يمنعك من قيادة سيارة جارك التي نسيها مفتوحة أمام باب منزلك للتنزه، هل الحسابات العقلانية أم القواعد. يمكن لأي منطق أن يكون مناسبا فوفق المنطق الأول فإن سياقة سيارة جارك ستجلب لك منفعة بأن تذهب لقضاء بعض الوقت مع الأصدقاء لكن هذا لا يقدر بثمن خسارتك لجارك إجتماعيا وقانونيا. ويمكن أن يكون منطق الملاءمة صحيح أيضا فأنت لا تأخذ سيارة جارك لأن هذا يتنافى مع قاعدة الخصوصية فأنت ستتبع القاعدة. لكن لنبقى في نفس المثال ولنفترض أن لديك شخصا في بيتك تعرّض لحادث خطير وقمت بأخذ سيارة جارك، فإن المنطق الأول يبقى صحيحا لأن حسابات النتائج أصبحت في صالح الحالة الجديدة وهي ضرورة أخذ المريض بالسيارة لأن التفكير العقلاني يقول ذلك، والمنطق الثاني يبقى صحيحا أيضا لأنك لن تخسر جارك بسبب أنه سيتبع القاعدة وهي ضرورة حماية حياة إنسان في حالة خطر.

وبعامة، وعلى الرغم من أن هناك بعض الإختلافات بين التفسيرات العقلانية والبنائية لكيفية إتباع القواعد فإن هناك أيضا مبررات منطقية تسمح بأخذهما معا بعين الاعتبار. فالتفسيران متكاملان بصورة متبادلة أكثر مما هما متنافران، وبالتالي فمن الصعب التفريق بينهما بشكل إمبريقي وفي بعض الأحيان ليس من المستطاع التفريق بين الإدعائين.

[1] الكسندر فاندت، مرجع سابق،ص.184

المبحث الثالث: جدلية التفسير والفهم في الحوار العقلاني البنائي

تطورت العلاقات الدولية تحت تأثير تقليدين فكريين يمثل الاتجاه الأول العقلانيون، أو ما يسمى بالاتجاه الوضعي وهؤلاء هم أنصار "التفسير" Explaining، أما الإتجاه الثاني فيسعى إلى "الفهم" Understanding وتمثّله البنائية . يحاول هذا المبحث النظر في هذه المهمة الإبستيمولوجية التي تقسم أنصار التفسير وأنصار الفهم، وتناقش مدى إمكانية البحث عن أرضية توافقية بينهما.

المطلب الأول : مساعي التفسير عند العقلانية

يرى "مارتن هوليس" و "ستيف سميث" في كتابهما المشترك "تفسير وفهم العلاقات الدولية" أن هناك روايتين في العلاقات الدولية، ترتبط الرواية الأولى بالإتجاه الخارجي الذي يدرس العلاقات الدولية في ضوء المنهج الطبيعي، ويعتبر العالم الاجتماعي جزء من العالم الطبيعي. وترتبط الرواية الثانية بالاتجاه الداخلي، الذي يسعى إلى اقامة "فهم" حول معنى الأحداث، بعيدا عن أي معنى مقام على القوانين الطبيعية، فالتفسير هو الكلمة المفتاح للإتجاه الأول، والفهم هو الكلمة المفتاح للإتجاه الثاني.[1]

يرى "آلان فيرقنيو" Alain Vergnioux بأنه لا يمكن الإجابة عن السؤال "ما هو التفسير ؟ "[*] Qu'est-ce que l'explication كجوابنا على السؤال ما هي القنبلة النووية أو ما هي الحرب، فالتفسير حسبه ليس " شيئا " chose يمكن ممارسة التفكير حوله، لأنه "هو التفكير بحد ذاته" في أحد أشكال إشتغاله .[2]

وبعامة، يصنف الإتجاه العقلاني الذي تأسّس على نزعة وضعية ومسعى تطوير نظريات علمية لها سند امبريقي ضمن هذا الاتجاه ، فيما تصنف البنائية ضمن الإتجاه الثاني.

---

[1] Martin Hollis and Steve Smith ,**Explaining and Understanding International Relations** (Oxford: Clarendon Press,1990). p1

[*] يرجع مصطلح التفسير الى الاصل اللاتيني "explicato" أي عرض بوضوح ثم بعد ذلك شهد تطورا سيمانطيقيا ليقصد به عملية تبرير سلوك أو فعل .

[2] Alain Vergnioux, **L'explication dans les sciences** (Bruxelles: DeBook, 2003), p.13

فالإتجاه التفسيري يدرس الظواهر الدوليّة على ضوء مناهج العلوم الطبيعية عن طريق البحث عن الأسباب causes ، وعليه فتفسير ظاهرة ما هو إيجاد العلاقات السببية بين المتغيرات التفسيرية المتحكمة فيها. بمعنى أكثر عمومية هو ربط ظاهرة يراد تفسيرها بظاهرة أخرى عبر قوانين عامة General Law .[1]

وبعامة تعني السببية أن الأحداث تحدث بنفس الطريقة تحت نفس الشروط. وبالتالي يمكن بناء تعميمات كلية انطلاقا من وقائع امبريقية ثم إن تفسير الأحداث الجزئية يكون عن طريق الإستنباط من تلك النظرية العامة.[2] هذا الموقف الإبستيميولوجي مثله الإتجاه الوضعي.

والحقيقة فقد كانت الغاية الإبستيمولوجية للنزعة الوضعية في العلاقات الدولية هي التنبؤ السببي بالظواهر، عن طريق الكشف الإنتظامات الإحصائية الموجودة بين المعطيات القابلة للملاحظة.[3] وفي هذه الحالة فان الأسباب التي يجري البحث عنها تمثل المتغيرات الأساسية والكافية لإنتاج الظواهر الملاحظة بشكل منتظم.[4] عرف هذا التوجه أوجه مع الموجة السلوكية التي يرجع لها الفضل في تكريس النزعة الوضعية في حقل العلاقات الدولية.

يرى الواقعيون أن السلوك يولّد ويحدّد عن طريق نسق القوة أو البنية، لذلك فلا يمكن إرجاع أو إختزال العلاقات الأمريكية السوفياتية إلى الشخصيات الفردية "كورباتشوف" و"بوش"، فهما لا يمثلان إلا عرضا للقوى التي تقود إلى الفعل.[5] كما أن العلاقة بين "ريغان" و"تاتشر" لا تعكس فقط توافق الرؤى والايديولوجيات بالقدر الذي تعبر فيه عن انسجام للمصالح في نسق واسع للقوة. وباختصار، إن تفسير حدث ما هو إيجاد أسبابه.[6]

فحتى يكون المتغير **س** (البنية الفوضوية للنسق الدولي مثلا) مسؤولا عن إحداث التغيير **ص** (النزاع مثلا)، فإنه لا بد من توفر ثلاث عناصر أساسية؛ وهي الانفصال والتتابع والتلازم. [7] فعندما نقول أن **س** يسبب **ص**، هذا يعني أن **س** منفصل عن **ص**، ثم إن **ص** يحدث بعد **س** من

---

[1] شاقا فرانفورت، و ديفيد ناشمياز، ،مرجع سابق،،ص.20

[2] Martin Hollis and Steve Smith.,op cit.,p.03

[3] جان هرمان، ترجمة: العياشي عنصر، **خطابات علم الإجتماع في النظرية الإجتماعية** (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع) ،ص.35

[4] المرجع نفسه،ص.36

[5] Martin Hollis and Steve Smith.,p.03

[6] Ipid.,p.04

[7] الكسندر فاندت، مرجع سابق، ص.120

حيث التتابع الزمني، وثالثا إن **ص** يستلزم **س** لأنه لا يحدث بدونه. يمكن القول أن منطق التفسير السببي يقوم على مجموعة من الشروط يمكن تفصيلها كالتالي:[1]

1. (الإنفصال) يكون **س** منفصلا تماما عن **ص** (بحيث لا تحدد البنية الفوضوية للنسق الدولي بعامل النزاع) النزاع هنا كأثر ونتيجة فالبنية منفصلة وهي معطى موضوعي وحادثة انطولوجية مستقلة وسابقة .
2. (التلازم) يكون كل من **س** و**ص** متلازمين بانتظام (لا يمكن حدوث **ص** بدون **س**)
3. (التتابع) يكون **س** سابقا على **ص** (من ناحية التتابع الزمني)مثال : فوضى – نزاع)
4. (قوة التأثير) يكون رد الفعل من **ص** على **س** ضعيفا (لا يمنح النزاع **ص** بنية فوضوية **س**)
5. (القصدية) ليس هناك اثر عفوي في النسق (**س** > **ص**) بمعنى عدم إمكانية ظهور النزاع **ص** بشكل عفوي خارج عن **س** أي خارج سياق الفوضى.
6. (الاكتفاء) يرتبط كل من **س** و**ص** بعلاقة حصرية (الفوضى **س** تقابلها النزاع **ص** لا غير)

ومع أن هذا المخطط للتفسير السببي على درجة عالية من التحديد إلا أنه لا يكشف عن الروابط الخفية الموجودة بين المتغيرات والتي يمكن أن ينتج آثارا أخرى . لذلك فالعلماء العلاقات الدولية يتعاطون مع هذه المبادئ كأفكار موجهة، عندما يتعلق الأمر بموضوعاتهم، آخذين بالحسبان تعدد الأسباب والنتائج مع التركيز على مبدأ الإختزال والطبيعة الإحتمالية للإنتظامات التي تحدث على المستوى الدولي والآثار غير المتوقعة التي قد تقوض أي مبدأ تعميمي .

إن صعوبة الوصول إلى هذه الانواع من التفسيرات العامة مردة الى طبيعة الظاهرة الدولية كظاهر اجتماعية، لأن هناك الكثير من الظواهر غير المتجانسة التي لا يمكن أن يكون لها ترتيب موحد. لذلك تعتبر الحتمية في صيغتها الوضعية ذات طابع خاص أكثر من كونها شاملة، إذ إنها

[1] جان هرمان،مرجع سابق،ص.37

تهدف إلى تفسير أنواع محددة من الظواهر(مثلا :الحرب) بواسطة عوامل عامة محددة بدقة (مثل توزيع القدرات المادية في النّسق).

وبالعودة إلى مقولة "والتز" الشهيرة "الحرب تقع لأنه لا يوجد ما يمنعها" فإن البحث عن سبب الحرب (المتغير التابع) يرجع إلى البنية الفوضوية للنسق الدولي (المتغير المستقل). وعلى هذا الأساس فإن "والتز" يعتقد أن خطر قيام الحرب يجب توقعه في أية لحظة ما دام لا يمكن القضاء على سببها (الفوضى).

وفي هذا السياق ميّز "كارل هامبل" بين نوعين من التفسير، "تفسيرات استنباطية" Deductive و"تفسيرات إحتمالية" Probabilistic تفسر الظاهرة وفق للمنطق الإستنباطي عن طريق استنباطها من قانون عام، و يعتبر نموذج التفسير الاقوى لأن المقدمات الصحيحة تقود إلى أن تكون النتائج صحيحة . [1]

ونظرا لصعوبة وجود نظرية شاملة في العلاقات الدولية، يلجأ العلماء عادة الى التفسيرات الإحتمالية .وهي المعرفة التي دأب التقليد العقلاني الى اعتبارها المعرفة الوحيدة المشروعة. ولما كان العقلانيون يعتبرون أن وظيفتهم كمسعي للتفسير فكثيرا ما يطلق عليهم الإتجاه التفسيري. ومع ذلك فهذا الموقف الابستيمولوجي لا يحظى بالإجماع من قبل التيار البنائي الذي ينتقد مشروع التنظير السببي وينخرط في تنظير تكويني ويعتبر وظيفته كمسعى للفهم.

[1] شاقا فرانفورت، و ديفيد ناشمياز ،مرجع سابق،ص.21

المطلب الثاني : الفهم ومشكلة المعنى عند البنائيين

يعرف الحوار بين العقلانية والبنائية نقاشا حول وظيفي "التفسير" و"الفهم" والتي تعود جذورها إلى التقليد الألماني وبالضبط إلى "ماكس فيبر" الذي ميّز بين "التفسير" Erklaren و"الفهم" Verstehen ، والتي اشتهرت بعد ذلك في الحقل أواخر التسعينات مع "ستيف سميث" و"مارتن هوليس" .*

هذا التمييز في الحقيقة هو تمييز بين المقاربة العلمية والمقاربة التأويلية والهرمينوطيقية، فالعماء الذين يسعون إلى التفسير يحاولون التّشبه بعلماء الطبيعة وذلك باتباعهم مناهج علمية للوصول إلى تعميمات سببية، بينما العلماء الذين يسعون إلى الفهم فهدفهم إكتشاف المعنى الداخلي، الدوافع، معتقدات الفواعل.[1]

فإذا كان الإتجاه التفسيري يبحث عن العلاقة بين المتغيرات عن طريق البحث في الإرتباطات بين الظواهر وما يقبل القياس والملاحظة من الخارج.[2] فإن "اتجاه الفهم" verstehen tradition يغوص عادة في البعد الذاتي للتجربة الإنسانية، ويرى أن العلوم الاجتماعية تختلف عن العلوم الطبيعية بسبب إختلاف في طبيعة مواضيع البحث.[3]

وحسب "فيرقينيو" فالفهم "هو: "تمثّل لموضوع ما، أو هو اعادة بناء داخلية لعملية خارجية" . بعبارة أخرى؛ هو "اندماج في رؤية العالم" Weltanschauung وبحث في "الطبيعة الجوهرية " للظواهر. [4]

يحاجج أنصار "الفهم" بأن المعاني الإجتماعية واللّغة والمعتقدات تشكل أهم جانب انطولوجي من جوانب الحياة الاجتماعية. أما أنصار التفسير فيجادلون بأن المعرفة العلمية تتطلب تبريرا امبريقيا، فصحة أي قضية حسب هذا الموقف يتوقف على مدى تحققها تجريبيا، أي أن أنصار التفسير يختزلون الجانب الأنطولوجي المعقد للظواهر الإجتماعية إلى الجوانب التي يمكن

* يتضح هذا من كتابهما المشترك الذي جاء تحت عنوان (تفسير وفهم العلاقات الدولية).

[1] Tim Dunne et all op cit.,p.20

[2] ابراهيم عبد الرحمن رجب، **مناهج البحث في العلوم الاجتماعية** (المملكة العربية السعودية: دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع،2003)،ص.223

[3] شاقا فرانفورت، و ديفيد ناشمياز ،مرجع سابق ،ص.22

[4] Alain Vergnioux,op cit.,p.13

ملاحضتها وقياسها،* وهذا الأمر غير ممكن بالنسبة للأفكار والمعتقدات واللغة، كون أنها ليس لها قابلية الإختبار التجريبي، فبدون تحقق تجريبي فلا تعدو ان تكون هذه المعرفة مجرد تأملات. وعليه يميل أنصار هذا الإتجاه إلى التكيميم. أما أنصار الفهم فيتبعون منهجا تأوليا (كيفي، خطابي، تاريخي). [1]

يركز انصار الفهم على "البعد الذاتي" للتجربة الإنسانية المعاشة والتي لا يمكن دراستها بمفاهيم الوضعية كالحتمية والقياس والموضوعية...الخ ، كما لا يمكن قبولها دون إخضاعها للتفسير السببي. فالفهم يسعى إلى استخراج "المعاني الذاتية" Subjective meaning من مواضيع بحثه. وعلى هذا الأساس فإن هدف إتجاه الفهم هو "المعنى".[2]

ولما كان الفهم يسعى إلى دراسة معنى الفعل الإنساني في سياقاته الإجتماعية ، واستكشاف الدلالات والمعاني التي يضفيها الفاعلون على سلوكاتهم، ضمن سياقات أوسع من المعاني والرموز التي قد تحملها ثقافة معينة، أو سياق بعينه، والتي تفهم على نحو خاص من قبل الفاعلين وتحدد مقاصد أفعالهم. فلهذا السبب لا يستبعد أنصار الفهم الذات العارفة من عملية التأويل، كون الفهم فعل لا يقوم على مبدأ الحيادية والموضوعية الوضعية. فهو فعل داخلي ووجداني. وهذا ما عبر عنه ماكس فيبر: .[3]

" إذا أراد العلماء أن يفهموا سلوك الأفراد والجماعات فإن عليهم أن يضعوا أنفسهم في موضع الأشخاص الذين يقومون بدراستهم، وأن يتفهموا رؤية المبحوث للواقع وأن يتعرفوا على الرموز التي يستخدمها المبحوثون وعلى القيم والإتجاهات التي يتبنونها"

---

* ويرجع هذا التمييز بين الاتجاهين حسب "بتلهايم جولدنر "إلى التقليد الألماني الذي ميّز بين هذين النوعين من انواع العلوم Wissenschaften يسمى النوع الأول "العلوم الطبيعية" Naturwissenshaften اما النوع الثاني فيعرف "بعلوم الروح" Geisteswissenschaften ، ويوضح "بتلهايم" أن هذين النوعين من العلوم يمثلان اتجاهين مختلفين تماما في فهم العالم أحدهما وضعي براغماتي والآخر تأويلي–روحي. ومن هنا يتضح أن الفكر الألماني يميز بين ما هو طبيعي وما هو إنساني من حيث طريقة الدراسة والمنهج الملائم لكل منهما. انظر: ابراهيم عبد الرحمن رجب، مرجع سابق،ص.224

[1] Tim Dunne et al,op cit,p.21

[2] ابراهيم عبد الرحمن رجب، مرجع سابق،ص.224

[3] المكان نفسه

يرى البنائيون أن الطبيعة المميزة للعلاقات الدولية بما هي حقل إجتماعي تفرض التعامل مع ظواهره من خلال أنماط مثالية، بعيدا عن أي تفسير مقام على أسس تجريبية واستقرائية. ومن ثم يتحول الفعل الابستيمولوجي إلى مسعى للفهم.

وعلى هذا الأساس ونظرا للاختلاف بين مهمة العقلانيين الذين يسعون إلى التفسير ومهمة البنائيين الذين يسعون الى الفهم فهل يمكن التوفيق بين المهمتين ؟

المطلب الثالث: التوفيق بين مساعي التفسير والفهم

إن التوجه الذي أصبح يتبناه الكثيرين من المشتغلين بحقل الإبستيمولوجيا، يقوم على إدراك القصور الجوهري للنزعة الوضعية الامبريقية، هذا التوجه أعطى مشروعية لدراسة الإنسان كسبب "فاعل بذاته" Active agent منشئ للسلوك على مستواه الذاتي. وفي هذا الصدد يقول "دونالد فورد": " إن الناس عناصر فاعلة محدثة للافعالها" People are active agent of their actions،[1] ومن هنا "فإنه لفهم السلوك الإنساني لا بد من أخذ الأسباب التي يسوقها الناس بأنفسهم لتبرير أفعالهم بعين الإعتبار أي لا بد من أخذ نياتهم في الإعتبار". [2]

ولما كان هذا يتنافي مع الإتجاهات الاختزالية Reductionist فقد اقتضى الأمر إعادة نظر في مناهج البحث التقليدية. لذا ينتقد بعض أنصار الفهم أصحاب النزعة الإمبريقية ويتهمونهم بتبني قيم ميكانيكية، وينادون بإحداث قطيعة ابستيمولوجية مع النزعة الوضعية، عبر تبني مداخل "فينومينولوجية" Phenomenological و"تأويلية" Hermeneutical والتي يرون أنها الأنسب للعلوم الاجتماعية والانسانية وتتناسب مع البحث في آثار المعنى ودلالة الفعل الإنساني وأهدافه. [3]

أما أنصار الموقف الأكثر إعتدالا فيرون أنه لم يعد مقنعا دراسة الظواهر الاجتماعية بطريقة علوم الطبيعة، عن طريق اتباع مناهج تجريبية واستقرائية فقط، وذلك لخصوصية الظواهر

[1] ابراهيم عبد الرحمن رجب،مرجع سابق،ص.229
[2] المكان نفسه
[3] المكان نفسه

الإجتماعية التي لا تتحدد بالسياقات المادية فحسب، فعالم العلاقات الدولية هو عالم من اللغة والخطاب والاستعارات والرموز والبيذاتانية، والتي لا يمكن تفسيرها انطلاقا من منهج واحد، وعلى هذا الأساس يرى أنصار الفهم (البنائيون) أن هناك مسائل التي تتصل بالبعد الانساني كالثقافة والمعايير الإجتماعية والتي تحتاج الى ما ابعد من النموذج التفسيري الوضعي الذي يتبناه أنصار الطرح العقلاني.

إن المعادل المناسب للتفسير هو أن الطبيعة مفهومة على أنها الأفق المشترك للوقائع والقوانين والنظريات والفرضيات وعمليات التحقق والإستنتاجات. في المقابل يجد الفهم ميدان تطبيقه الأصيل في العلوم الانسانية أو "علوم الروح" geisteswissenschaften حيث للعلم علاقة بالفهوم البيذاتانية.

وفي هذا الصدد يرى "بول ريكور" بأننا نبسط في التفسير و"نعرض في الخارج" explicate لمجموعة من القضايا والمعاني، في حين أننا في الفهم نلم ونستوعب ككل سلسلة من المعاني الجزئية في فعل من أفعال التوليف sythesis. وكلا المهمتين تمثلان نمطا متميزا من المعقولية وغير قابل للإختزال[1].

يجد التفسير ميدان تطبيقه في العلوم الطبيعية. أين تكون هناك وقائع خارجية ينبغي ملاحظتها وتقديم الفروض حولها وعرضها على التحقق التجريبي للوصول إلى التعميمات .[2] هكذا يميل الفهم والتفسير إلى التداخل ويغذي كل منها الآخر. هذا يعني أن ليس هناك أي تعارض بين منهج الفهم ومنهج التفسير. [3]

وفي سياق دراسة العلاقة بين مساعي التفسير ومساعي الفهم في حقل العلاقات الدولية. يجادل "الكسندر فاندت" بأنه لا يجب النظر الى العلاقة بين الأسئلة السببية والإسئلة البنائية وكأنها علاقة صفرية من الناحية الإبستيمولوجية وذلك لثلاثة أسباب:

---

[1] بول ريكور، ترجمة: سعيد الغانمي : **نظرية التأويل-الخطاب وفائض المعنى**.ط.2 (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2006)، ص.118.

[2] المرجع نفسه،ص.119

[3] المرجع نفسه،ص.234

أولا: إن الإجابة على السؤال لماذا تتطلب إجابة على أسئلة كيف ؟ وماذا؟ في ذات الوقت، وبذلك فإنه حتى الوضعيين يجب أن ينشغلو ولو ضمنيا بتحليل تكويني، كما أن نظرية الخيار العقلاني يمكن إعتبارها نظرية تكوينية بالقدر الذي تجيب فيه على سؤال كيف تَشكل الفعل العقلاني. فالبنى الطبيعية قابلة للتحليل التكويني بنفس درجة قبول البنى الإجتماعية.[1]

ثانيا: يمكن ان تكون الأفكار والبنى الإجتماعية نتائج سببية، وبهذا الشّكل فإن ملاءمة التنظير السببي أو إمكانيته ليست مقصورة على العلوم الطبيعية.قد تمتد إلى العلوم الإجتماعية.

ثالثا: يجب اختبار النظريات التكوينية ضد شواهد امبريقية مثل النظريات السببية تماما. فليست كل التفسيرات صحيحة بشكل متساو، ولذلك فإن البحث التكويني يواجه ذات المشكلة الإبستيمولوجية التي يواجهها البحث السببي، وهي كيف نبرّر حجة لا يمكن ملاحظتها (سواء ميكانيزمات سببية أو قواعد تكوينية) بالإعتماد على ما يمكن رؤيته؟ لذلك وحسب "فاندت" لا يوجد فرق جوهري بين التفسير والفهم.[2] وهذا ما اقره أيضا "كينغ فيربا" king verba و"روبرت كيوهين" Robert Koehane.

وبعامة، يمكن أن نستنتج بحسب رأي "فاندت" هناك نوعين من التنظير الأول سببي يهدف إلى التفسير كالعقلانية، والثاني تكويني يسعى إلى الفهم كالبنائية، وكلا النوعين ليس في علاقة متضادة، بسبب أن كل من العقلانية والبنائية يسألان أسئلة مختلفة. فالإتجاه الوضعي ينطلق من السؤال "لماذا؟" في حين أن التقليد البنائي يسأل "كيف ؟" و"ماذا؟"[3]

يجادل" فاندت " بأن الوصول إلى مدخل توليفي مبني على الأسئلة (اي منهج تحدده اسئلة) بين العقلانية والبنائية سيؤدي إلى تحويل المشكلات الإبستيولوجية بين العقلانيين والبنائيين إلى خلافات منهجية أكثر اعتدالا. [4] فكل نظرية لديها حيز ومجال تفسيري وتجيب على نوع من الأسئلة، بما يساعد على الدوران على كل جوانب الظاهرة وفهمها بشكل أعمق.

---

[1] الكسندر فاندت، مرجع سابق،ص.129
[2] المرجع نفسه، ص.130
[3] المرجع نفسه، ص،118
[4] المكان نفسه، ص.119

المبحث الرابع : المنهجية الفردانية مقابل المنهجية الكليانية

يدور مستوى آخر من النقاش بين العقلانية والبنائية حول الاختلافات المنهجية، ففي حين يتبنى أنصار التقليد العقلاني منهجية "فردانية" Individualistic ،يتبنى أنصار التقليد البنائي منهجية " كليانية " Holistic. وسيحاول هذا المبحث أن يناقش طبيعة هذه الإختلافات وامكانيات التوفيق بين المنهجيتين .

المطلب الاول : المنهجية الفردانية عند التقليد العقلاني

تقليديا كان التفريق بين النظريات الإجتماعية يتم على أساس تقسيمها بين النظريات "الكليانية " والنظريات "الفردانية" .[1] الأولى ترى أن المجتمع أكبر من مجموع المكونين له ، وعلى هذا فأفعال الأفراد حسب هذا الرأي يحددها المجتمع.[2] أما الإتجاه الفرداني فيبدأ بالأفراد ويرى أن المجتمع هو نتيجة للأفعال الفردية، فيما يرى آخرون أن العمليتين تجريان سويّة أي أن الأفراد يخلقون المجتمعات والعكس صحيح.[3]

يرى "جيمس فيرون" و"الكسندر فاندت" أنه من أهم الطرق لتفحص العقلانية مقابل البنائية في العلاقات الدولية هي الرجوع إلى التقسيم بين "المنهجية الفردانية" و"المنهجية الكلانية" . وفي هذا الصدد تعتبر العقلانية كنظرية فردانية، بمعنى أنها تحاول شرح ظواهر المستوى الكلي (كتوازن القوى مثلا) بالرجوع إلى ظواهر المستوى الجزئي(كقدرات الدولة ودوافعها). [4]

---

[1] هناك من يقسّم بين نظريات "البنية" structure في مقابل نظريات "الفعل" action وآخرين بين " الكلي" macro و"الجزئي" mirco

[2] إيان كريب، مرجع سابق، ص.39

[3] المرجع نفسه،ص.40

[4] James Fearon and Alexander Wendt,op cit.,p.88

وتقوم "المنهجية الفردانية" على مجموعة من الإفتراضات الرئيسية: [1]

أولا : الأفراد يشكلون الجماعة.

ثانيا: خصائص المجموعة ليس فيها خصائص خاصة، عدا مجموع خصائص الأفراد داخلها.

ثالثا: إذا كان للجماعة بعض الخصائص الخاصة فإن لها تأثيرا محدودا على سلوك الأفراد، وبالتالي على النتائج الإجتماعية social outcome.

أما من الناحية الإبستيمولوجية فتؤكد النزعة الفردانية بأنه لفهم المجتمع البشري فإن من الضرورة فهم الأفراد وسلوكاتهم. لأن خصائص الجماعة إذا كانت موجودة فإن لها تأثيرا محدودا على سلوك الأفراد وعلى النتائج الإجتماعية.

فالنزعة الفردانية ترى أن الفرد هو الكيان الوحيد الذي له وجود ملموس، قابل للتجريب أما المجتمع فهو بناء مجرد لا واقع موضوعي له، فالظواهر الإجتماعية هي ببساطة أنماط من العلاقة بين الأفراد.[2]

وتفترض النزعة الفردانية في صيغتها المتطرفة أن الجماعات ليس لها هويات، وترى أنها غير ذات صلة لفهم المجتمعات، فليس من المستغرب أن تعتمد الفردانية منهجية إختزالية reductionism وتختزل الجماعات للأفراد إما بشكل صريح او ضمني. [3] وتعتبر مقاربة الإقتصاد النيوكلاسيكي أكثر من مثّل النزعة الفردانية والتي تقوم على نظرة "ذرية للأفراد" atomic individuals وتفترض بأن سلوكهم عقلاني Rational.

[1] المذهب الفردي يسمى احيانا بالذرية atomism بينما الكلانية holism تسمى ب: collectivism او: organism ومن الخطا اعتبار الكلانية مرادف للبنيوية (مثال ذلك ان الواقعية البنيوية تتبنى منهجية فردية)

[2] Jean-Louis Loubet del Bayle,**Initiation aux méthodes des sciences sociales** (Paris - Montréal : L'Harmattan 2000),p.18

[3] Shiping Tang, op cit.,p. 221

لقد كان تأثير المنهجية الفردانية كبيرا على النيواقعية والنيوليبرالية وهذا ما يعكسه قيام افتراضاتهم على نظرية الإختيار العقلاني. كما أن أغلب تفسيراتهم لظواهر التعاون تستلهم من محاكاتهم لنظرية المباريات ونماذج الإقتصاد الجزئي.

وفي هذا السياق يمكن أن نعرض الكيفية التي تعاطى بها العقلانيون مع سلوك الفواعل، فحسب التقليد العقلاني فالمصالح تتحدد خارجيا عن طريق الحسابات العقلانية ، والتي تقود الفاعل في سياق التفاعل الإستراتيجي إلى تعظيم مكاسبه الفردية قدر المستطاع. كما تفترض العقلانية أن الفواعل أنانية بطبعها فالمصالح تدفعها الأنانية الفردية بدون أي تأثير للسّياق أو آثار لنتائج البنية الكلية على سلوكهم. لذا فالنتائج الكلية تحددها السلوكات الفردية للفواعل.

إن محاكات الإتجاه العقلاني لنماذج الإقتصاد الجزئي قاد إلى تشبيه حالة الفوضى على مستوى النّسق الدولي بحالة "إنهيار السّوق"Market failed .وهي الطريقة التي حاول بها العقلانيون شرح مشاكل العمل الجماعي كالغش والركبة المجانية وجدلية المكاسب ، ودور المؤسسات....الخ. غير أن هذا الموقف الذي يستند إليه العقلانيون سيجد إعتراضا من البنائية الإجتماعية أو أنصار المنهجية "الكلانية" Holistic.

المطلب الثاني : المنهجية الكليانية عند التقليد البنائي

ترى النزعة الكليانية عكس النزعة الفردانية أن للمجتمع واقعا موضوعيا غير قابل للاختزال. ويؤكّد هذا الاتجاه على أن الأفرد ليس لهم وجود خاص خارج من الوجود الواقعي في المجتمع الذي ينتمون إليه. فبالنسبة للنزعة الكليانية فإنّ للمجتمع واقعا أخلاقيا متميزا بشكل نوعي عن الأفراد الذين يكونونه، فهو كائن حي له مصالحه وأفكاره وإرادته المستقلة.[1] وتفترض النزعة الكلانية على خلاف المنهجية الفردانية أنّ :[2]

[1] Jean-Louis Loubet del Bayle,op.cit.,p.18

[2]Joseph Agassi,"Methodological Individualism",**The British Journal of Sociology**, 11 (3) 1960,p.244

أولا : الجماعة لها خصائص مختلفة عن خصائص الأفراد المكونين لها، وعلى الرغم من أن الجماعة مكوّنة من أفراد، إلا أن المجتمع أكبر من جميع أجزائه. فالبنية الإجتماعية غائبة بين الأفراد المستقلين[1]. كما لا يمكن إختزال الجماعة إلى الأفراد المكوّنين لها فالجماعة لها هوّية واقعية مستقلة.

ثانيا: بالرغم من أن الأفراد يكونون خصائص الجماعة، إلا أن خصائص الجماعة تشكّل وتسيطر على ذهنيات الأفراد وسلوكهم وعلى المخرجات الإجتماعية. أما من الناحية الابستيمولوجية تعتنق النزعة الكليانية مبدئين :[2]

1- لفهم المجتمع يجب فهم الخصائص الجماعية مثل هويات الجماعة الأبنية الثقافية، المعايير وكيف تؤثر هذه الخصائص وتشكّل النتائج الإجتماعية .

2- لفهم سلوك الأفراد يجب أن نفهم كيف تؤثر الخصائص الجماعية، وكيف تملي سلوكيات الأفراد.

ترفض النزعة الكلانية الموقف الإختزالي للفردانية والذي مفاده إختزال الجماعة إلى الأفراد، فالنزعة الكليانية تتعاطى مع الجماعة ككائن حي organism ، ويمثل هذا الإتجاه الكثير علماء الإجتماع،* "فدوركهايم" مثلا يرى أن المجتمع كائن الحي يمتلك "روحا" ethos و"هدفا" Telos.

وفي سياق إعتراضه على المنهجية الفردانية يعتقد " ألكسندر فاندت" أن الفردانية وبسبب التزامها بالمستوى الجزئي تواجه مجموعة من الصعوبات :[3]

" فبينما يمثل الإهتمام الفردي بالأساسيات الجزئية امرا ذاتيا

فإنه قد يقود الى فشل في شرح الاشياء المهمة التي لا يمكن

اختزالها الى المستوى الجزئي أو رؤيتها "

---

[1] Shiping Tang, op.cit,p.221

[2] Ipid.

* مثل: Comt, spencer, Durkheim, ,Parson, Merton

[3] الكسندر فاندت،مرجع سابق،ص.220

ويرى "فاندت" أن التركيز على المستوى الجزئي يعد مشكلة ويرجع ذلك لسببين:[1]

- إذا قادت توليفات المستوى الجزئي إلى أن تنتج ذات الحالة الكلية، فإن معلومات المستوى الجزئي تصبح غير مهمة. بسبب تحقق النتيجة ذاتها بطرق متعددة.
- أما السبب الثاني فهو أن بعض الآليات السببية لا تظهر على المستوى الجزئي وانما تظهر فقط على المستوى الكلي.

لذلك يدعو" فرانك جاكسون" Frank Jackson و "فيليب بتي" Philip Pettit إلى ضرورة اتباع منهج براغماتي عن طريق ربط التفسيرات بطبيعة الأسئلة المطروحة.[2] وهذا هو ما يميز المنهج المقادة بالمشكلات عن المنهج المقاد بالنظرية . لأن اتباع منهج مقيد قبليا بالتزامات نظرية وتعميمه على كل الحالات، من المرجح أن يشوه الواقع في الحالات التي لا يمكن للتفسيرات الجزئية أن تكون مفيدة، إذ من المتوقع أن لا تعكس ما يحدث واقعيا.

وعلى هذا الأساس يجادل "فاندت" بأنه من المفيد التفكير في أرضية وسطية، وفي حل معتدل للوصول الى صيغة توليفية بين المنهجية الفردانية والمنهجية الكليانية، ويرى أن ذلك ممكن إذا تم الإبتعاد عن المواقف المتطرفة وتبني مواقف معتدلة: [3]

" لا تعتبر الصيغ المعتدلة للفردانية والكلانية غير منسجمة مع بعضها بعض،

كونهما يلفتان الإنتباه إلى تلك الخصائص التشكيلية للفردانية وبالتالي

يسألان أسئلة مختلفة. إن المشكلة تنبع من الصيغ المتطرفة لكل منهما"

إن هذا الموقف المعتدل الذي تدافع عنه الدراسة يمكن أن يؤسس لحوار مثمر ويساعد على تجسير الهوة بين المنهجية الفردانية والمنهجية الكلانية.

[1] الكسندر فاندت،مرجع سابق،ص.222
[2] الكسندر فاندت، مرجع سابق.ص.223
[3] المرجع نفسه،ص.261

المطلب الثالث: تجسير الهوة بين المنهج الفرداني والمنهج الكلياني

تشير الحقائق إلى أن الأفراد لديهم أولوية أنطولوجية على الجماعات، ونظرا لأن الأفراد ليس لديهم القدرة على العيش لمدة طويلة بمفردهم فإنهم يعيشون في مجموعات. لذلك تؤثر خصائص الجماعة، الهوية، والمعايير على سيكولوجية الأفراد وسلوكهم بشكل كبير. هذا يعني أنه لا يجب وضع النزعة الفردانية في مواجهه النزعة الكليانية. ومع أن الأفراد لديهم أولوية انطولوجية على الجماعة، إلا أن الكليانية لا يمكن أن تعمل بدون بعض المدخلات الفردانية.

فمثلا تفترض البنائية الوظيفية أن الأفراد لا يسعون إلى المصلحة الذاتية وإنما يعملون معا لجعل المجتمع يعمل "ككائن حي" Organism. كما ويمكن لأفراد إستيعاب القواعد والمعايير التي يوفرها المجتمع. وبالمثل فإن النّظرية الماركسية للثورة الإجتماعية القائمة على الطبقة تفترض ضمنا أن العمل الجماعي بين أعضاء الطبقة class يميل إلى أن يكون "لا إشكاليا" unproblematic بسبب حضور الوعي فيما بين أفراد الطبقة.

كما أن أية نظرية فردانية ما لم تكن محصورة في المستوى البيولوجي، تفترض بعضا من المدخلات الإجتماعية . فالمقاربة الفردانية "للإنسان الإقتصادي" homo economicus التي بشّر بها الإقتصاد النيوكلاسيكي والتي قام عليها التقليد العقلاني تفترض صراحة أو ضمنا بعض الأنواع من البنية الإجتماعية، والتي تمكّن من إجراء الحسابات، مع أن النزعة الفردانية يمكن أن تعمل بدون نزعة كليانية في بعض الشروط والظروف المحدودة جدا. [1]

ويذهب "باسكرز" إلى أن التقسيمات الحادة بين الفردانية والكليانية خاطئة، لأنها تعتبر المجتمعات والأفراد أو "الفاعلين" agent كائنات من نفس النوع، وبالتالي فان الواحد منهم يستطيع أن يكون شرطا للآخر، أو أن هناك عملية تكوين متبادلة.[2] لكن المجتمعات والفاعلين كائنات من نوع مختلف جذريا لأن خصائصها مختلفة. وعليه فهذه التقسيمات تشير إلى مأزق، فالبنى والفاعلون شكلان مختلفان من أشكال الوجود يحتاجان إلى شكلين متباينين

[1] إيان كريب، مرجع سابق،ص.41.
[2] المكان نفسه

من أشكال التفسير أو الفهم، غير أنه لفهم الواقع الإجتماعي فلا بد من فهم كليها، فالمجتمعات لا يمكن أن تستمر دون الفاعلين والعكس بالعكس. [1]

وفي سياق العلاقات الدولية أبدى أنصار الكليانية شكوكا جدية حول ما إذا كانت المعالم الأساسية المتعددة للسياسة الدولية تفهم بشكل كاف أو لا تفهم مطلقا عند تحويلها وارجاعها إلى أجزائها المكونة لها. عمليا، يقدم البنائيون في العلاقات الدولية طريقة لفهم أجزاء مثل الدول بطريقة كليانية من خلال البنية الدّولية أو الأفكار السائدة.

في المقابل حاولت العقلانية أن تفسّر "الكلي" wholes عن طريق الأجزاء وتفاعلاتهم، وعلى عكس الفكرة الشائعة في العلاقات الدولية، بأن العقلانيين ليس لديهم معرفة حول كيفية تأثير الظواهر على المستوى الكلي مثل "البنيات الاجتماعية" على الفواعل الفرديين.[2]

ولشرح هذه المسألة قدّم "الكسندر فاندت" و"جيمس فيرون" مثالا مهما ليوضح تكامل التفسيرات الفردانية والتفسيرات الكلانية عبر طرحه للسؤال التالي: لماذا يقود الناس سياراتهم على الجهة اليمنى في الطريق المزدوجة؟

بداية، يمكن تصوّر أن الفاعلين هم مجموعة كبيرة من الأفراد الذين يجب ان يختاروا – في آن واحد– القيادة على الجهة اليسرى أو في الوسط أو على الجهة اليمنى من الطريق، لنفترض أن الأفراد يرغبون في الوصول إلى وجهتهم بسرعة، ولكن بدون أي أضرار قد تنتج جرّاء الإصطدام. وهنا نكون بصدد مشكلة "تنسيق" coordination، أي أن اختيار كل سائق يعتمد على كيفية اختيار الآخرين، بحيث أن بعض أشكال الاختيار تكون جيدة للبعض على حساب البعض الآخر.

ما يلاحظ أن كل السائقين يقودون على الجهة اليمنى من الطريق تقريبا، ما يفسّر على أنه نمط توازن من الخيارات المثلى. بمعنى أن كل واحد يتوقع أن يقود اللآخرون على اليمين؛ إذن القيادة على اليمين هي وسيلة فعالة للوصول لوجهة السفر بسرعة وبدون ضرر. تظهر في هذه القصة نوعان من البنية احداها خارجية والأخرى باطنية. يواجه الأفراد في النموذج بنية خارجية

[1] إيان كريب، مرجع سابق،ص.41.

[2]James Fearon and Alexander Wendt,op cit.,p.89

بمعنى تقييدات جسدية، فالإبتعاد عن الطريق قد يقود إلى الإصطدام، مما يعني عدم وصول السائق إلى المكان الذي يريد. [1]

وفي نفس الوقت يواجه الأفراد أيضا تقييد بنيوي إجتماعي، مستمد من الواقع بأن كل واحد يتوقع من الآخر أن يقود على اليمين. هذه البنية الداخلية مبنية بشكل متبادل بالتصورات والأفعال المصاحبة لكل الأفراد في النموذج. هذه البنية الباطنية للتصورات والأفعال المصاحبة لأي فاعل، هي موضوعية وحقيقية مثل الأشجار على جانب الطريق. إلا أن هذه البنية ليست محدّدة بشروط مادية بل بشروط إجتماعية.[2]

تحمل هذه القصة نمطين من التفسير، تفسير سببي والاخر تكويني، فالتفسير بالرجوع لنمط التوازن an equilibirium pattern للمعتقدات والسلوكات يجيب على سؤال " كيف أن هذا ممكن؟" أكثر مما يجيب على سؤال "ما الذي سبب وقوع هذا؟"

يبدو هذا أقرب إلى التفسير التكويني المرتبط بالكليانية، لأن الإتفاق حول القيادة على اليمين تضامنية وليست بنيوية. بمعنى أن تقود ليس مبنيا على اتفاق. ومع أن الإتفاق قد توفره القواعد البنائية التي تعطي معنى للكلمات والأفعال وهويات الفاعل. ومع ذلك قد تكون الكثير من التصرفات والإماءات والحركات تحمل معاني محدّدة في ثقافة ما. مما يجعل القيادة في هذه الحالة مسألة تنسيق coordination. [3] مما يجعل كل تفسير صحيح ضمن شروطه الخاصة.

[1] James Fearon and Alexander Wendt,op cit.,p.90

[2] Ipid.
[3] Ipid

وعليه فإن التوليف synthesis بين النزعتين الفردانية والكليانية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار النتائج التالية: [1]

1. الفواعل يكوّنون البنية وهذا يعطي للفواعل أولوية أنطولوجية، فكل النظريات الكليانية يجب أن تحتوي إفتراضات تخص المستوى الفردي إما بشكل صريح أو ضمنا.
2. البنية لديها خصائص خارجة عن خصائص الفواعل المشكلة لها، ولا يمكن إختزال البنية إلى الفواعل.
3. تشتمل البنية على كل من العوامل المادية (القدرات، القوة المادية، الإقتصادية...الخ) والعوامل المثالية (الافكار الهويات، المعايير، المؤسسات، والثقافة...الخ) لتكوين البنية الكلية.
4. بمجرد إنشائها تعود هذه البنية لتشكل الفواعل وسلوكاتهم وهوياتهم
5. لفهم ظاهرة التعاون يجب فهم التأثير المتبادل بين البنية والفاعل (كيف أن الفاعل يشكل البنية وكيف تشكل البنية الفاعل).

[1] Shiping Tang, opcit, p. 224

خاتمة

حاول البحث عبر فصوله الأربعة أن يناقش إمكانيات وحدود المسعى التوليفي والحواري، وكذا إمكانيات ربط جسور التواصل بين العقلانية والبنائية كسبيل لمقاربة التعاون الدولي من منظور تعدّدي لا يختزل الظاهرة في مستوى يحكمه منطق واحد. ولقد سعت الدراسة من خلال الفرضية المطروحة أن تحرّر نقطة الخلاف بين الإتجاه الأحادي والإتجاه التّعدّدي، فالإتجاه الأحادي محكوم بالقيود البراديغمية لذا فإن تصوراته الصلبة لا تخدم الحوارية ولا مساعي التوليف بسبب عقبة اللامقايسة، في المقابل فإن المسعى التعدّدي يفسح المجال للمقارنة ويعطي إمكانيات أكبر للتواصل المثمر بين العقلانية والبنائية ويساعد على بلوغ هدف الدراسة وهو تصميم اطار تحليلي متكامل لمقاربة ظاهرة التّعاون الدولي.

واجمالا، فإن الدراسة حاولت أن تعالج إمكانية التوليف بين العقلانية والبنائية وذلك بالتحقق من الفرضية المطروحة عبر أربعة مراحل؛ بداية بالفصل الأول الذي حاول أن يبرز الطبيعة الإشكالية لظاهرة التعاون، انطلاقا من الفلسفة مرورا بالعلوم الإجتماعية وصولا إلى فضاء الممارسة النظرية في حقل العلاقات الدولية، حيث تم عرض طبيعة الإنقسام بين التفسيرات العقلانية المادية والبنائية المثالية. وبهدف تجاوز هذا الإنقسام تم مناقشة حدود التصورات البراديغمية وعقبة اللامقايسة ، ومن ثم التفكير في إعادة توجيه منطق البحث، بما يتلاءم مع طبيعة تطور الممارسات التنظيرية في الحقل.

فأمام إنسداد النقاش مع أنصار الطرح "البراديغمي " حاول الفصل الثاني عرض المقاربة المنهجية للدراسة، وذلك بتسليط الضوء على الطروحات البراغماتية في حقل العلاقات الدولية، والتي تهدف إلى إعادة بناء جسور التواصل بين نظريات الحقل، وعليه فان اقحام البراغماتية يهدف إلى تجاوز الإنقسام بين العقلانية والبنائية من أجل فهم أفضل لظاهرة التعاون الدولي، وذلك باستثمار الميزات التي تقدمها "الإنتقائية التحليلية" كمنهجية تحاول الاستفادة من تعدد التفسيرات التي تطرحها كل من العقلانية والبنائية، بغية تقديم شرح أعمق لظاهرة التعاون الدولي.

وبهدف عرض طبيعة التفسيرات التي يطرحها كل تقليد بحثي خصص الفصل الثالث لاستعراض أهم التفسيرات والتأويلات التي تقدمها العقلانية والبنائية، بين مقاربتين مختلفتين انطولوجيا، بحيث تقوم المقاربة الأولى على مفهوم "الإنسان الاقتصادي" الذي يتبع منطق النتائج، أما المقاربة الثانية فتقوم عل مفهوم "الإنسان الإجتماعي" الذي يتبع منطق الملائمة.

إن الهدف من عرض مختلف الاستبصارات العقلانية والبنائية كان بسبب وضع معالم أولية في الطريق من أجل رسم خارطة تصورية ثرية وتعدّدية للعمل الجماعي، والتي ستمكن في النهاية من تصميم اطار تحليلي متكامل لمقاربة ظاهرة التعاون الدولي كما تم عرضها في الفصل الرابع، الذي قام بمعالجة أهم نقاط الخلاف بين التقليدين البحثيين، واعتمادا على منهج براغماتي حاول تجسير الهوة والتوفيق بين مختلف جوانب الإنقسام على مختلف المستويات الابستيمولوجية والانطولوجية والمنهجية ، بين الثنائيات التي طالما اعتبرت محور الخلاف بين العقلانية والبنائية وهي : (المنهجية المادية – المنهجية المثالية)، (منطق النتائج – منطق التلاؤم) (التفسير – الفهم)، (المنهجية الفردانية – المنهجية الكلانية) ليصل البحث في الأخير إلى النتائج التالية:

- إن القولبة البراديغمية لنظريات الحقل وضعت الباحثين أمام طيف متنوع من المقولات النظرية دون أن توفر لهم أدوات ناجعة تقدم لهم طريقة للإختيارات الملائمة المتعلقة بطبيعة مشكلاتهم الواقعية. هذا الإنقسام ألقى بظله على أهم تقليدين نظريين في الحقل وهما العقلانية والبنائية، الأمر الذي تطلب تطوير رؤية بديلة بهدف الخروج من النفق وتصحيح آليات التعامل مع المنجزات النظرية المتعدّدة.

- إن إعادة توجيه منطق البحث في الحقل عبر اقحام المنهجية البراغماتية قد ساعد على استثمار كل الإستبصارات التي تقدمها العقلانية والبنائية حول ظاهرة التعاون الدولي، وذلك عبر تجاوز الإختلافات الميتانظرية بين التقليدين البحثيين ودون أي إختزال أو أقصاء لتفسير على حساب آخر.

- إن التعارض التام الذي طالما ضخم من قبل أنصار الطرح البراديغمي مبالغ فيه، ويصعب تبريره واقعيا، فالبنائية لا تلغي الإستبصارات التي يقدمها التقليد العقلاني بصفة تامة ولا العقلانية كذلك، وعليه فإن هذه الإختلافات لا تقع في مستوى تفسيري واحد، لأن كلا من العقلانية والبنائية تسألان أسئلة مختلفة، لذلك فان مخرجات التحليل تقدم تفسيرات متنوعة تستهدف مستويات انطولوجية مختلفة، أي أن لكل منها "مجالها التفسيري" domaine explicative والذي لا يلغيه أي تفسير آخر مهما كانت درجة قوّته. وهذا ما توصلت إليه الدراسة بعد تفحص نقاط الإختلاف، فالعقلانية والبنائية يتفقان في الكثير من الجوانب، وعليه فلا يمكن وضعهما في إطار "علاقة صفرية" zero-sum تدور حول أي مقاربة تقدم الرؤية Weltanschauung الصحيحة لظاهرة التعاون.

- لا يجب التعاطي مع العلاقة بين العقلانية والبنائية كحجج حول انطولوجيا التعاون الدّولي. ففي بعض الحالات يقدمان فرضيات متنافسة وفي حالات أخرى يقدمان فرضيات متكاملة، والحل البراغماتي هو التعاطي معها كأدوات تحليلية.

- إن مقاربة التعاون الدولي بالتعاطي مع العقلانية والبنائية كعدسات تحليلية يقدّم نتائج مهمة على صعيد الفهم العميق للظاهرة، وذلك عبر دمج العديد من الميكانيزمات والعمليات، بهدف الدوران حول الظاهرة بطريقة مثمرة. وعلى الرغم من أن هذه الممارسة التحليلية تطرح تساؤلات حول أي من هاته العدسات يجب استعمالها عند البحث، فإن الإجابة هي إنه يجب أن يبقى الإختيار مفتوحا وليس ثابتا على اعتبارات منهجية ونظرية، كما يجب تحديد الحالات حول ماذا يجب أن يتبع وماذا لا يتبع براغماتيا من فرضية إلى أخرى. فالطريقة التي تقترحها "الإنتقائية التحليلية" للاستجابة لتعقيد ظاهرة التعاون ليست ابتكار نماذج متزايدة التفصيل، بل الانتباه إلى مدى الإختلاف والتباين في عمل الآليات السببية المختلفة في كل مرة، ثم التّعرف على أي الإفتراضات النظرية الأكثر ملاءمة في سياق بعينه.

- إنطلاقا من فكرة أن المناهج وسيلة وليست غايات. فإنه ليس هناك أهمية لاستبعاد أي من النظريتين في هذه الحالة وإلا سيصبح المنهج انطولوجيا ضمنية، والتي قد تؤدي الى إهمال المشاكل التي يحتاج فهمهما لكلا المنهجين . هذا يدفع إلى القول بأن العلاقة بين العقلانية والبنائية حول ظاهرة التعاون لا يجب أن تفهم كنقاش صفري، وإنما كحوار تبادلي بدون أي التزامات جوهرية ثابته حول طبيعة العالم، وبدون أي تهميش باسم المواقف "التأسيسية" methodological fundamentalism.
- يساعد الإطار التحليلي القائم على التوليف بين العقلانية والبنائية على الجمع بين عمليات تكوين الهوية والمصلحة التي تقدمها البنائية من جهة، وبين ديناميكيات الفعل الإستراتيجي التي تقدمها العقلانية من جهة اخرى. كما يمكّن من تحويل المتغيرات المثالية ويجعلها قابلة للتحليل الامبريقي، بحيث يمكن الكشف عن الآثار الإجتماعية للتفاعلات التي تجري في سياق استراتيجي على هويات الفواعل ومدى تأثيرها على سلوكهم التعاوني.

قائمة المراجع

أولا: الكتب.

أ – باللغة العربية.

1- ابو عامر، علاء. **العلاقات الدولية** . عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع،2004.

2- اكسيلرود، روبرت. ترجمة: فريق منبر الحرية. **نشوء التعاون**. عمان: الاهلية للنشر والتوزيع،2013.

3- باوتشر، دايفيد. ترجمة: رائد القاقون. **النظريات السياسية في العلاقات الدولية.** بيروت: المنظمة العربية للترجمة،2013.

4- بايلس، جون وستيف سميث. ترجمة :مركز الخليج للابحاث. **عولمة السياسة العالمية.** .دبي: مركز الخليج للابحاث، 2004.

5- براون، كريس. **فهم العلاقات الدولية**. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

6- بشارة، عزمي . **المجتمع المدني دراسة نقدية**. ط6 .الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2012.

7- بورديو، بيير. ترجمة: أحمد حسان. **بعبارة اخرى : محاولات باتجاه سوسيولوجيا انعكاسية**. القاهرة: ميريت للنشر والتوزيع، 2002.

8- ـــــــ . ترجمة :هناء صبحي. **مسائل في علم الإجتماع**.ابو ظبي: هيئة ابو ظي للسياحة والثقافة، كلمة، 2011.

9- دان، تيم و ميليا كوركي وستيف سميث . ترجمة: دينا خضر. **نظريات العقلاقات الدولية التخصص والتنوع**. الدوحة، المركز العربي لدراسة السياسات،.2016.

10-داروين، تشارلز ، ترجمة: مجدي محمود المليجي .**أصل الأنواع.** القاهرة :المجلس الاعلى للثقافة 2004.

11- ديوا، ميشيل . ترجمة: سعود المولى، **مدخل لعلم اجتماع العلوم**. بيروت:المنظمة العربية للترجمة 2008.

12-دورتي، جيمس وروبرت بلستغراف. **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**. الكويت: كاظمة للنشر والترجمة،1995.

13-رورتي، رتشارد ، ترجمة: حيدر حاج إسماعيل. **الفلسفة ومرآة الطبيعة.** بيروت : المنظمة العربية للترجمة، .2009

14-ريكور، بول. ترجمة: سعيد الغانمي.ط.2. **نظرية التأويل-الخطاب وفائض المعنى.** بيروت: المركز الثقافي العربي ، 2006 .

15-روزكرانس، رتشارد. ترجمة: عدلي برسوم. **توسع بلا غزو: دور الدولة الافتراضية في التوسع الى الخارج**. القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر،2001.

16-سيرل، جون . ترجمة:حسنة عبد السميع. **بناء الواقع الاجتماعي: من الطبيعة إلى المؤسسة.** القاهرة::الهيئة المصرية العامة للكتاب،2012.

17- شيلنغ، توماس. ترجمة: نزهة طيب وأكرم حمدان. **إستراتيجية النزاع**. بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون،2010 .

18-صفوان، مصطفى. ترجمة: مصطفى حجازي .**الكلام أو الموت : اللغة بما هي نظام إجتماعي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2008 .

19-طريف الخولي، يمنى. **فلسفة العلم في القرن العشرين : الأصول الحصاد الآفاق المستقبلية**. الكويت: عالم المعرفة، 2000.

20-عبد الرحمن رجب، ابراهيم. **مناهج البحث في العلوم الاجتماعية**. المملكة العربية السعودية: دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع،2003 .

21-غريفش، مارتن . ترجمة: مركز الخليج للأبحاث. **خمسون مفكرا في العلاقات الدولية.** دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008

22-غريفيتش، مارتن و تيري أوكالاهان. **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية.** دبي: مركز الخليج للأبحاث،2008 .

23- فرانفورت، شاقا وديفيد ناشمياز. ترجمة: ليلى الطويل. **طرائق البحث في العلوم الاجتماعية**. عمان: بترا للنشر والتوزيع،2004.

24-فوكو، ميشيل. ترجمة: الزاوي بغورة.**يجب الدفاع عن المجتمع**. بيروت:دار الطليعة للطباعة والنشر،2003 .

25-كانغيلام، جورج. ترجمة: محمد بن ساسي. **دراسات في تاريخ العلوم وفلسفاتها**. بيروت: المنظمة العربية للترجمة 2007.

26-كريب، إيان ، ترجمة: محمد حسين غلوم، **النظرية الاجتماعية: من بارسونز إلى هابرماس.** الكويت:عالم المعرفة، 1999

27-كون، توماس ، ترجمة : شوقي جلال. **بنية الثورات العلمية**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب،سلسلة عالم المعرفة، 1992.

28-مانغونو، دومنيك. ترجمة : محمد يحياتن.**المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب**. لبنان:الدار العربية للعلوم ناشرون،2008 .
29- هرمان ، جان. ترجمة: العياشي عنصر. **خطابات علم الإجتماع في النظرية الإجتماعية.** عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع،2010.
30- هوبز، توماس .ترجمة :ديانا حرب وبشرى صعب، **اللفياثان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة**.أبو ظبي: هيئة ابو ظبي للثقافة والتراث"كلمة" ،دار الفارابي،2011.
31- هيكوك، روجر وادوارد كونت ومجدي المالكي وراند بدر. ترجمة :اليز اغزريان.**البحث النقدي في العلوم الاجتماعية: مداخلات شرقية-غربية عابرة للاختصاصات**. معهد ابوالغد للدراسات الدولية : جامعة بير زيت .معهد علم الانسان الاجتماعي الاكاديمية النمساوية للعلوم 2011.
32-محمد علي، ماهر عبد القاهر. **مقالات نقدية في تركيب الثورات العلمية.** الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،2000.
33-والتز، كينيث .ترجمة:عمر سليم التل. **الانسان والدولة والحرب: تحليل نظري.** أبو ظبي:هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، كلمة،2013.

ب: كتب وفصول باللغة الأجنبية: Books and books chapters :

1- Anne, Jennifer and Folker, Sterling. **Theories of International Cooperation and the Primacy of Anarchy**. New York : Albany Press,2002.

2- Baldwin, David. "Neoliberalism, Neorealism and world politics". in David Baldwin.ed. **Neorealism and Neoliberalism: The Contemporary Debate.** New York: Columbia University Press, 1993.

3- Barrea, Jean **Theories Des Relations Internationales.** Belgique:Editions Erasme,2002.

4- Battistella, Dario.**Theorie des Relations Internationales**. Paris: Press de Science Po,2003)

5- Baumann, Rainer and Volker Rittberger and Wolfgang Wagner. "Neorealist foreign policy theory" . in Volker Rittberger. ed.**German Foreign Policy Since Unification: Theories and Case Studies.** UK: Manchester University press,2001.

6- Bradley Phillips ,Andrew**.** "Constructivism". in Martin Griffiths. ed. **International Relations Theory for the 21st Century: An Introduction**. London: Routledge, 2007.

7- Checkel , Jeffrey,"Theoretical Synthesis in IR: Possibilities and Limits". in Walter Carlsnaes.ed. **Handbook of International Relations**. 2nd ed. London: SAGE Publications, 2013.

8- _____. "Social Construction and European Integration". in Thomas Christiansen et al.eds. **Social Construction of Europe.** London: Sage Publications 2001.

9- Downs, George W. and David M.Rocke and Randolph M.Siverson, ." Arms Race and Cooperation" in Keneeth Oye. ed. **Cooperation Under Anarchy**. Princeton University Press,1986.

10- Dunne, Timothy and Milja Kurki and Steve Smith. **International Relations Theories :Discipline and Diversity.** Oxford University Press 2013.

11- Elman, Colin and Meriam Fendius Elman."Lessons from Lakatos". in Colin Elman and Meriam Fendius Elman. eds. **Progress in International Relations Theory**. Cambridge: MIT Press 2003.

12- Elman, Colin. "Realism". in Martin Griffiths.ed. **International Relations Theory for the Twenty-First Century An introduction**. New York: Routledge, 2006.

13- Fearon, James and Alexander Wendt. "Rationalism v. Constructivism: A Skeptical View". in Walter Carlsnaes. ed. ,**Handbook of International Relations** .London: SAGE Publications, 2002.

14- Finnemore, Martha. **National Interests in International Society**. New York: Cornelh University Press,1996.

15- Freyberg-Inan, Annette. **What moves man : the realist theory of international relations and its judgment of human nature.** New York : State University of New York Press, Albany 2004.

16- Glaser, Charles. **Rational Theory of International Politics The Logic of Competition and Cooperation.** New Jersey : Princeton University Press ,2010.

17- Goldstein, Joshua S., "Chicken dilemmas: crossing the road to cooperation". in William Zartman and Saadia Touval. eds**. International cooperation: the extents and limits of multilateralism.** New York: Cambridge university press, 2010.

18- Griffiths, Matin. **International Relations Theory For The Twenty First Century** (New York : Routledge , 2007)

19- Hollis, Martin and Steve Smith. **Explaining and Understanding International Relations**. Oxford : Clarendon Press, 1990.

20- Hurd, Ian**. After anarchy : legitimacy and power in the United Nations Security**. New Jersey Princeton University Press, 2007.

21- Jackson, Robert and Georg Sorensen. **Introduction to International Relations: Theories and Approache**,5th. Ed. UK: Oxford University Press, 2013.

22- Jameson, Fredric**,. Postmodernism, or, The Cultural Logic of Late Capitalism** . Durham,*NC:* Duke University Press, 1991.

23- Jervis,Robert. "Realism, NeoLiberalism, and Cooperation *:* Understanding the Debate".in Colin Elman and Miriam Fendius Elman.eds. ***Progress in*** **International Relations Theory**. Massachusetts: MIT Press, 2003.

24- Keohane, Robert 0., **After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy** (New Jersey: Princeton University Press, 1984)

25- Keohane, Robert and Nye, Jospeh**, Power and Interdependence**, 3rd ed. .New York: Longman Press., 2001.

26- Laudan, Larry. **Progress and its problems*:* Toward a theory of scientific growth**. Berkeley: University of California Press,1977.

27- _____. "A Problem Solving Approach to Scientific Progress". **Scientific Revolutions**. in I. Hacking.ed. UK: Oxford UP, 1981.

28- _____. **Beyond Positivism and Relativism : theory, method, and evidence**. Boulder, Colorado: Westview Press, 1996.

29- Loubet del Bayle, Jean-Louis. **Initiation aux méthodes des sciences sociales**. Paris - Montréal : L'Harmattan 2000.

30- March, James and Johan Olsen. **Rediscovering Institutions: The Organizational Basis of Politics.** New York: Free Press, 1989.

31- _____." logic of appropriateness". in Michael Moran et al.eds. **Public Policy**. New York: Oxford University Press, 2006.

32- Mearsheimer, john. "anarchy and the struggle for power". in Robert Jervis and Robert J. Art. eds. **international politics enduring concepts and contemporary issues**. 8th.ed .New York : Pearson Longman, 2007 .

33- Moravcsik, Andrew and Frank Schimmelfennig. "Liberal Intergovernmentalism". in Antje Wiener and Thomas Diez .eds. **European Integration Theory**. UK: Oxford University Press, 2009.

34- Nowark, Martin. **evolutionary Dynamics: exploring the equation of life** . *Cambridge* :the BELKNAP Press 2006.

35- Onuf, Nicholas. **World of Our Making**. USA: University of South Carolina Press, 1989.

36- Peter Godfrey-Smith. **An introduction to the philosophy of science: theoty and reality**. Chicago: Chicago University Press,2003.

37- Risse, Thomas. "social constructivism and european integration". in Thomas Diez and Antje Wiener. **European integration theory.** 2ed.ed .UK:

38- Roches, Jean Jaque, **Theorie des relations Internationales**, 5eme ed (Paris :Editions Montchrestien, 2004)

39- Ruggie, John Gerard. **Constructing the World Polity**: **Essays on international institutionalization**. New York: Routledge 1998.

40- Shapiro, Ian. **The Flight from Reality in the Human Sciences**. New Jersey: Princeton University Press, 2005.

41- Sil, Rudra and Peter Katzenstein. **Beyond Paradigms Analytic Eclecticism in the Study of World Politics**. New York: Palgrave Macmillan. 2010 .

42- Sil, Rudra."Problems chasing methods or methods chasing problems? Research communities, constrained pluralism, and the role of eclecticism" Ian Shapiro,et al.eds. **Problems and Methods in the Study of Politics.** UK: Cambridge University Press 2004.

43- Slaughter, Anne-Maris. **International Relations ,Principal Theories.** Oxford University press, 2011.

44- Smith, Steve and and Ken Booth and Marysia Zalewski. **International Theory: positivism and beyond**.UK:Combridje University press,2008.

45- Steans, Jill and Lloyd Pettiford and, Thomas Diez. **An Introduction to International Relations Theory Perspectives and Themes.** 3rd.ed. UK:Longman,2010.

46- Sterling-Folker, Jennifer. **Theories of international cooperation and the primacy of anarchy : explaining U.S. international policy-making after Bretton Woods**. New York : State University of New York , 2002.

47- Sutch, Peter and Juanita Elias. **International Relations: The Basics.**(New York: Routledge 2007.

48- Thaddeus Jackson, Patrick. **The Conduct of Inquiry in International Relations**. UK:Routledge; 2011.

49- Vergnioux, Alain. **L'explication dans les sciences**. Bruxelles: DeBook, 2003.

50- Viotti, Paul and Mark Kauppi. **International Relations Theory**.4th ed. New York: Longman 2010.

51- Walt, Stephen. "Rigor or Rigor Mortis ? Rational Choice and Security Studies". in Michael brown et al .eds. **Rational Choice and Security Studies: Stephen Walt and His Critics**. Massachusetts: MIT press 2000 .

52- Waltz, Kenneth. **Man, the State, and War**. New York: Columbia University Press,1959.

53- Weber, Cynthia. **International relations theory: a critical introduction**. 3rd ed. New York: Routledge; 2010.

54- Wendt, Alexander. **Social Theory of International Politics**. Cambridge University Press, 1999.

55- Zagare, Frank C. "Game Theory". in Paul D. Williams. ed. **Security Studies: an Introduction** . New York: Routledge,2008.

56- Zartman, William and Touval, Saadia. "Introduction: return to the theories of cooperation". in William Zartman and Saadia Touval.eds**. International cooperation: the extents and limits of multilateralism**. New York: Cambridge university press, 2010.

2. Perioicals : ثانيا: المجلات والدوريات:

1- Adler, Emanuel."Seizing the Middle Ground: Constructivism in World Politics". **European Journal of International Relations** 3(3) 1997,pp. 319-363

2- Agassi, Joseph."Methodological Individualism",**The British Journal of Sociology**. 11 (3) 1960, pp..270-244

3- Akerlof, George. "The Market for "Lemons": Quality Uncertainty and the Market Mechanism"**. The Quarterly Journal of Economics** 84 (3) 1970,pp.489-500

4- Alexander E. Wendt. "The Agent-Structure Problem in International Relations Theory". **International Organization** 41(3) 1987 , pp. 335-370

5- Axelrod, Robert and Robert Keohane. "Achieving Cooperation under Anarchy: Strategies and Institutions". **World Politics** 38 (1) 1985,pp 254-226

6- Busch, Marc and Eric Reinhardt .″Nice Strategies in a World of Relative Gains the problem of cooperation under anarchy". **Journal of Conflict Resolution** 37 (3) 1993,pp. 427-445.

7- Checkel, Jeffrey,"The Constructivist Turn In International Relations Theory", **World Politics**, 50 (2) 1998 , pp.348-324

8- Cornut, Jérémie. " Contre le « paradigmatisme » : le pragmatisme problem-driven et la théorie des relations internationals" .**Dynamiques Internationales** 3 (02) 2010, pp.01-18

9- Friedrichs, Jörg and Friedrich Kratochwil. "On Acting and Knowing: How Pragmatism Can Advance International Relations Research and Methodology". **International Organization** 63 (04) 2009.,pp.731-701

10- Grieco, Joseph M. "Anarchy and the Limits of Cooperation: A Realist Critique of the Newest Liberal Institutionalism". **International Organization** 42 (3) 1988, pp.485-507

11- Hellman ,Gunther. "In Conclusion: Dialogue and Synthesis in Individual Scholarship and Collective". **International Studies Review,** 5 (1) 2003,pp.147-150

12- _____. " Beliefs as Rules for Action: Pragmatism as a Theory of Thought and Action ". **International Studies Review** 11(03) 2009, pp. 662–638

13- Isiksal, Hüseyin. "To What Extend Complex Interdependence Theorists Challenge to Structural Realist". **Alternatives: Turkish Journal of International Relations** 3(2-3) 2004 ,pp.130-156

14- Jervis, Robert. "Cooperation Under the Security Dilemma". **World Politics** 30 (2) 1978, pp. 167-214.

15- Jupille, Joseph James A Caporaso,.Jeffrey T. Checkel. "Integrating Institutions: Rationalism, Constructivism, and the Study of the European". **Comparative Political Studies** 36(1-2) 2003,pp.7-40

16- Keohane, Robert. "The Demand of International Regimes", **International Organieations.** 36 (02) 1982, pp.355-325

17- Koehane, Robert. "Reciprocity in International Relations ". **International Organization** 40 (01) 1986, pp. 1-27

18- Kratochwil, Friedrich. "The Monologue of "Science" ". **International Studies Review** 5 (1) 2003 pp. 124–128

19- Lake, David. "Why ''isms'' Are Evil: Theory, Epistemology, and Academic Sects as Impediments to Understanding and Progress"**. International Studies Quarterly** 55, (2011) p.480 - 465

20- Lapid, Yocef. "Through Dialogue to Engaged Pluralism: The Unfinished Business of the Third Debate". **International Studies Review** 5 (1) 2003 pp. 128-131

21- Laudan, Larry."A Confutation of Convergent Realism",**Philosophy of Science** . 48(1). 1981 , pp. 19-49

22- Maclecod, Alex. "Identité national,securité et la théorie des relations internationales"**. revue études internationales** 35 (1) 2004, p p. 5-15

23- Milner, Helen. "International theories of cooperation among nations: Strenght and Weakness". **World Politics** 44 (03) 1992, pp.496-466

24- Moravcsik, Andrew." Theory Synthesis in International Relations: Real Not Metaphysical ". ***International*** **Studies Review** 5 (1) 2003 pp.136-131

25- Nielson, Daniel L and Michael J. Tierneyb and Catherine E. Weaver. "Bridging the rationalist–constructivist divide: re-engineering the culture of the World Bank". **Journal of International Relations and Development**, 9 (2) 2006,pp. 107–139

26- Oye, Kenneth. "Explaining Cooperation under Anarchy: Hypotheses and Strategies". **World Politics** 38 (1) 1985, pp. 1-24

27- Powell, Robert. "Absolute and Relative Gains in International Relations Theory". **The American Political Science Review** 85 (4) 1991, pp. 1303-1320

28- Schmidt, Brian. "International Relations Theory: Hegemony or Pluralism?". **Millennium - Journal of International Studies** 36 (02) 2008,pp.304–295

29- Smith, Steve. "Dialogue and the Reinforcement of Orthodoxy in International Relations"**. International Studies Review** 5 (1) 2003 pp.141-143

30- _____. " The discipline of international relations:still an American social science? ". **British Journal of Politics and International Relations** 2 (3) 2000, pp.402–374

31- Tang, Shiping. ″Foundational Paradigms of Social Sciences″ **Philosophy of the Social Sciences** 41(2) 2011 , pp.249-211

32- Ted Hopf. "The Promise of Constructivism in International Relations Theory. **International Security** 23 (1) 1998 , pp.171-200

33- Thaddeus, Patrick Jackson and Daniel Nexon. "Paradigmatic Faults in International-Relations Theory". **International Studies Quarterly** 53 (4) 2009, pp.907-930

34- Thielemann, Eiko."Between norms and interest :explaining burden-sharing in the EU". **Journal of refugee studies** 116 (03) 2003,pp.253-273

35- Thies. Cameron G."Are Two Theories Better than One? A Constructivist Model of the Neorealist–Neoliberal Debate". **International Political Science Review** 25 (2) 2004, p.159–183

36- Wagner, R. Harrison. "The Theory of Games and the Problem of International Cooperation"**. The American Political Science Review** 77 (2) 1983, pp. 330-346.

37- Walker, Thomas. "The Perils of Paradigm Mentalities: Revisiting Kuhn, Lakatos, and Popper". **Perspectives on Politics** 8(2)2010, pp.433-451

38- Walt ,Stephen. "International Relations: One World, Many Theories". **Foreign Policy** 110 (Spring 1998),pp.29-46

39- Waltz, Kenneth. ″Realist Thought and Neorealist Theory″ **Journal of International Affairs** 41 (01) 1990, pp.21-38

40- Wendt, Alexander. "Anarchy is what States Make of it: The Social Construction of Power Politics". **International Organization** 46 (2) 1992, pp.425–391

41- Xiang, chen. "Tomas Kuhn's the latest notion of incommesurability". **Journal for General Philosophy of Science**, 28(2) 1997,pp.273-257

ثاليا: الرسائل الجامعية:

1. باللغة العربية:

1- زقاغ، عادل. " الحوار الرابع بين المقاربات النظرية فى العلاقات الدولية". أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية،غير منشورة، جامعة باتنة،2009 .

2. باللغة الأجنبية:

3. Cornut Jérémie, "Le pragmatism et l'analyse des phénomènes complexes dans la théorie des relations internationales": le cas des excuses dans la diplomatie américaine".PhD diss: Université du Québec, 2012. url: http://www.archipel.uqam.ca/5014/1/D2325pdf . accessed(11-5-2014)

4. Pâquet Sylvain. "Paradigmes et pragmatisme en relations internationales".Mémoire Maîtrise en science politique Université du Québec ,2013. url: http://www.archipel.uqam.ca/5466/1/M12872pdf . accessed(10-12-2014)

رابعا: مواقع الانترنت:

1- Alhajji, Anas, "The Death of OPEC". Availebal at: https://www.project-syndicate.org/commentary/opec-saudi-arabia-price-war-by-a--f--alhajji-2016-07. accessed (03.09.2016)

2- Jordan, Richard and Daniel Maliniak , and Amy Oakes, and Susan Peterson, and, Michael J. Tierney, "One Discipline or Many? TRIP Survey of International Relations Faculty in Ten Countries" . p.31. Availebal at: https://www.wm.edu/offices/itpir/_documents/trip/final_trip_report_2009.pdf. accessed. (08.10.2014)

3- Marletta, Marco "Semantic Incommensurability and Alethic Relativism", **Minerva - An Open Access Journal of Philosophy,** 18 2014,p.142-160. Available at: http://www.minerva.mic.ul.ie/Vol18/Semantic.pdf. accesed (26.04.2015).

4- Paterson, Tony. "Angela Merkel: 'It's our damned duty to help refugees'". Availebal at: :http://www.independent.co.uk/news/world/europe/angela-merkel-its-our-damned-duty-to-help-refugees-a6686631.html. accessed:(10.12.2015)

ملخص البحث

تسعى هذه الأطروحة للبحث في امكانية الحوار والتوليف بين العقلانية والبنائية ، وتحاول تقديم إطار تحليلي تعدّدي لمقاربة ظاهرة التعاون الدولي، لذا جاءت الأطروحة تحت عنوان: (التّعاون الدولي من منظور الحوار العقلاني البنائي).

فبسبب العقبات الابستيمولوجية التي تطرحها "اللامقايسة لا يبدو التوليف النظري شيئا متيسرا في ظل هيمنة التصورات البراديغمية على المشهد النظري في الحقل . لذا حاولت هذه الدراسة عبر فصولها الأربعة البحث عن صيغة تعددية تمكن من مقاربة التعاون الدولي من منظور حواري وتوليفي، وعليه انطلق البحث من السؤال التالي: هل يمكن التوليف بين العقلانية والبنائية وايجاد اطار تحليلي متكامل لمقاربة ظاهرة التعاون الدولي ؟

وفي محاولتها لتحقيق مسعاها الحواري انطلقت الدراسة من نقد الطروحات البراديغمية و"النزعة الأحادية"، وحاولت الدفاع عن الطروحات التعدّدية والحوارية، لذا اعتمد البحث مفهوم "التقليد البحثي" كما طوره "لاري لودان"، كما واستندت اختياراتها المنهجية على "البراغماتية" و"الانتقائية التحليلية" لتحقيق الهدف المعلن عنه في الإشكالية. وقد جاءت هذه الاختيارات لتذليل العقبات الابستيمولوجية أمام المقارنة بين العقلانية والبنائية بهدف الكشف عن جوانب الاستمرارية ونقاط التواصل والإتفاق بينهما، عبر تفحص افتراضاتهما في تحليل ظواهر التعاون الدولي.

وفي الأخير توصل البحث إلى نتيجة مفادها أن العقلانية والبنائية يمكن أن يتكاملا عبر مستويات متعددة وفي جوانب متنوعة، إذا تم تغيير منطق البحث والتعاطي معهما كأدوات تحليلية بدل معاملتهما كمواقف انطولوجية ، وذلك عن طريق تجنب النقاشات الميتا–نظرية والابتعاد عن خط التقوقع البراديغمي. وبالتالي فالقطيعة الحادة التي طالما ضخمت من قبل أنصار النزعة البراديغمية مبالغ فيها ويصعب تبريرها واقعيا. وبالنتيجة فإن المقاربة التوليفية لظاهرة التعاون الدولي ممكنة كما أن الحوار النظري ضروري لتطور الممارسات النظرية في الحقل.

الكلمات المفتاحية: العقلانية ، البنائية ، التعاون الدولي ، الحوار ، التوليف ، البراديغم، البراغماتية ، التقاليد البحثية ، الإنتقائية التحليلية.

Abstract

This thesis is seeking to provide a possibility for dialogue and synthesis between Rationalism and Constructivism in order to introduce an analytical pluralistic framework to study international cooperation phenomenon. For this reason, the thesis has become to be known under the title of (International Cooperation from the perspective of Rationalist-Constructivist dialogue).

Due to epistomological obstacles that incommensurability is posing, the theoretical synthesis doesn't seem available in the context of paradigmatic perceptions hegemony, upon the theoretical view in the field. As a matter of fact, this study attempted, accross its four Chapters, to find out a pluralistic approach to enable the study of international cooperation from dialogue and synthesis perspective.

And thus, the research has arisen from the following question: "Is synthesis between Rationalism and Constructivism possible to design a complementary analytic framework to study international cooperation phenomenon?"

And as an attempt to achieve its dialogic aim, the study has arisen from criticising of paradigmatic thesis and Monism tendency. It tried to defend pluralism and dialogue instead. And thus, the research relied upon the concept of 'Research Tradition' as it was improved by Larry Laudan. The methodological choices of this research were based on Paragmatism and Analytical eclecticism to achieve the announced goal in the problematic. These choices have come to belittle epistomological obstacles in front of the comparison between Rationalism and Constructivism, in an intention to uncover the continuation sides and the points of communication and agreements between them and that's by treating their assumptions when analysing international cooperation phenomenon.

Eventually,the research has reached a result which sums up that Rationalism and Constructivism could complete one another accross different levels and various facets, if the logic of research is changed and dealing with them as if they're analytical tools rather than treating them as ontological positions. And that's could happen by avoiding meta-theoritical debates and distancing from paradigmatic ossification. And subsequently, the sharp severing that has been exaggerated for so long by Paradigmatism is overstated and it's hard to justify in front real facts. As a result, the synthetic approach of international cooperation phenomenon is possible and the theoretical dialogue is even necessary to develop the theoretical practices in the IR field.

Keywords: Rationalism, Constructivism, international cooperation, dialogue, synthesis, Paradigmatism, Pragmatism, Research tradition, Analytic eclecticism.